مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة تحرير مجلة جامعة القدس المفتوحة

جامعة القدس المفتوحة

ص.ب: ٥١٨٠٠

هاتف: ٢٩٨٤٤٩١ -٠٢

فاكس: ٢٩٨٤٤٩٢ -٠٢

بريد الكتروني: ***hsilwadi@qou.edu***

تصميم وإخراج فني:

قسم التصميم الجرافيكي والإنتاج

برنامج البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

هاتف: ٢٩٥٢٥٠٨ -٠٢

قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الاتية:

١. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.

٢. أن لا يزيد حجم البحث عن ٣٥ صفحة «٨٠٠٠» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.

٣. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.

٤. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «قرص مرن / A Disk أو CD» مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم ينشر.

٥. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «١٠٠ - ١٥٠» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.

٦. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.

٧. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدلل على شخصيته في أي موقع من البحث.

٨. يزود الباحث الذي نشر بحثه بخمس نسخ من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلات منه.

٩. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتابا فيثبت اسم المؤلف،عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر،الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.

١٠. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكنية / عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف،عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر،الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.

١١. بإمكان الباحث استخدام نمط «APA Style» في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي: «اسم عائلة المؤلف،سنة النشر،رقم الصفحة».

المحتويات

الأبحـــــاث

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

الأبحاث

دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها

د. نعمان عاطف سالم عمرو*

د. تيسير عبد الحميد أبو ساكور**

* مدير منطقة الخليل التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة/ الخليل/ فلسطين.

** مدير منطقة دورا التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة/ الخليل/ فلسطين.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر الطلبة، وفقاً لمتغيرات عدة: وهي جنس الطالب، والعمر، ومكان السكن، والتخصص، والسنة الدراسية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة في محافظة الخليل، والبالغ عددهم (١٠,٠٠٠) طالب وطالبة في الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٩/٢٠١٠، وقد اختيرت عينة عشوائية بلغ حجمها (١٠٠٠) دارس ودارسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية المجتمع المدني الفلسطيني كان متوسطاً بمتوسط حسابي (٣,٥٣) ، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر ومكان السكن والحالة الاجتماعية والتخصص والسنة الدراسية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني.

Abstract:

This study investigates the role of Al-Quds Open University (QOU) in reinforcing or promoting the values of Palestinian civil society in Hebron Governorate in the light of several variables as: sex, age, residence, major and academic year.

The subjects of the study consisted of (10000) university students in Hebron in the academic year 2009 \ 2010. However, a random sample of (1000) students was selected.

The role of QOU in the reinforcement of values of civil society in Hebron, as the results indicate, is moderate or within the norm. It counted an average of (3.53). No statistically significant differences for sex variable were observed; however, there are differences attributed to other variables as: age, residence, marital status, major and academic year.

The study presents several suggestions and recommendations that contribute to the development of the university role in the reinforcement of values of the Palestinian civil society.

مقدمة:

تعد الجامعات قمة المؤسسات التربوية في المجتمع، وهي مطالبة بأن تكون على وعي بمسؤولياتها وبرسالتها في المجتمع، وهذه الرسالة لا تقف عند مجرد تلقين كم من المعلومات لمجموعة من الشباب لإعدادهم للمهن والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في تقدمه ونموه، وإنما تتعدى رسالة الجامعة هذا المعنى الضيق المحدود إلى وظائف أخرى أكثر تنوعاً وشمولاً فهناك الوظيفة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والإرشادية وعليه فهي ليست مركزاً لتخريج الموظفين، أو مصنعاً للشهادات ولا مركزاً للامتحانات ولكنها صورة للمجتمع المثالي المطلوب الوصول إليه.

إن وظيفة الجامعات بشكل عام هي التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف، وجدت أساساً لتنمية الشخصية الإنسانية، والوطنية، وبلورتها، وتطورها من خلال إعادة صياغة الإنسان، وتعميق شعوره الوطني، وتوعية أفراد المجتمع بشكل عام، والشباب بشكل خاص، وتنويرهم، وإشاعة روح العلم والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية تسعى لتكريس التعددية الفكرية، والديمقراطية، والعدل الاجتماعي، والحريات العامة في ظل المتغيرات، والمستجدات الطارئة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فالتعليم الجامعي يمدّ المجتمع بجميع احتياجاته من الموارد البشرية لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع في المجالات كافة سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، ويتم ذلك من خلال العملية الأكاديمية التي تجري داخل القاعات، أو النشاطات التي تجري خارج القاعات الدراسية، أو من خلال الدراسات، والأبحاث العلمية التي تجري في الجامعات وتطبيق النتائج التي يتوصل إليها لما فيه خدمة المجتمع، فالجامعات هي المحرك، والرافعة الرئيسة للتقدم، والتطور في المجتمع، ولها شأن عظيم في حياة الأمم، فهي من المقومات الرئيسة للدولة العصرية (بدران والدهشان، ٢٠٠١) .

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة تبادلية جدلية، أي أن ما يصيب المجتمع من أمراض، أو مشكلات اجتماعية، أو مظاهر للفساد المالي، والإداري، والمعنوي ينعكس بدرجة أو بأخرى على الجامعة، والعكس صحيح، وعليه فإن محاولات الإصلاح والتطوير يجب ألا تكون في جانب دون الآخر، فالإصلاح يجب أن يبدأ في المجتمع والجامعة في آن واحد، ولا بد من استناده إلى استراتيجية واضحة ومحددة المعالم والأهداف والوسائل، وبغير ذلك فإن محاولات الإصلاح لا يمكن أن تحقق المطلوب (بدران، ١٩٩٤) .

فالجامعات تشكل وسيلة فعالة في المجتمع، حيث تساعد على تكوين النظرة العلمية التي تهيئ أفراد المجتمع لتستقبل بعض المتغيرات ضمن فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته، كما أنها تساهم في الملاءمة بين الأصالة والمعاصرة، وتُعدُّ الأفراد لتقبل المتغيرات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، ولا بد من التأكيد على أنَ الجامعات إذا حاولت بناء جسور قوية بينها وبين البيئة الاجتماعية بشكل عام، والبيئة المحلية بشكل خاص في جو من التفاعل الإيجابي، فإنها تكون قد قدمت خدمة عامة كبيرة في تنمية المجتمع وبنائه وتحديثه. (التل، ١٩٩٨) .

تجدر الإشارة إلى أن الجامعات تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها، ومراكزها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية المساهمة في رقي الفكر، وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين، والفنيين، والخبراء، في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة ليسهم في بناء المجتمع وتدعيمه، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية، وتهتم الجامعات ببعث الحضارة العربية، والتراث التاريخي للشعب، وتقاليده الأصلية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات. وهي مؤسسة اجتماعية من واجباتها أيضاً الارتقاء بالقيم كقيم الحرية والعدالة من خلال الدراسة، والبحث لتعميق حقوق الإنسان وكرامته. (شحاته، عمار، ٢٠٠٣).

وبما أن جامعة القدس المفتوحة هي كبرى الجامعات الفلسطينية، وقد تأسست عام ١٩٩٠كمحاولة للرد على سياسات الاحتلال والمتمثلة في إغلاق الجامعات، وسياسة منع التجوال، ولها الدور الأكبر والأبرز في التأثير في المجتمع الفلسطيني كونها منتشرة في المناطق الفلسطينية كافة، وتضم ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الطلبة الجامعيين في فلسطين، وتطبق الجامعة نظام التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، الذي يتيح للطالب التعلم بمرونة ويسر من حيث الوقت والمكان، جاءت هذه الدراسة لبيان دور الجامعة في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، إذ تعدُّ المحافظة الكبرى من حيث عدد السكان والمساحة، إضافة إلى وجود أنماط ثقافية خاصة، والالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تؤدي الجامعات عامة والمؤسسات التربوية وجامعة القدس المفتوحة بخاصة دوراً كبيراً في خدمة المجتمع المحلي، بالإضافة إلى خدماتها الأخرى المتمثلة في التعليم والبحث العلمي للنهوض بالمجتمع، والوصول إلى مجتمع مدني متحضر يعرف كل فرد من أبنائه حقوقه وواجباته، مجتمع تسوده الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، وتكريس المفاهيم الحضارية الاجتماعية الحديثة وقيم المجتمع المدني.

وعليه فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل عند طلبة الجامعة؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات طلاب وطالبات جامعة القدس المفتوحة حول دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس والعمر ومكان السكن والحالة الاجتماعية والتخصص والسنة الدراسية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور جامعة القدس المفتوحة في محافظة الخليل في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك من خلال إبراز دور الجامعة في هذا المجال، وكيف تقوم الجامعة بهذا الدور؟، والأساليب المستخدمة لهذا الغرض، والمقترحات التي تساهم في تنمية مبادئ المجتمع المدني في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تبحث في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني وهو ليس من الأدوار التقليدية، وهي التعلم وخدمة المجتمع والبحث العلمي، وبيان أهمية هذا الدور، وإمكانية تطويره لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، باعتبار الجامعات مصادر التغيير، والإصلاح في المجتمع، وليس لكونها تؤدي خدمات تعليمية داخل أسوار الجامعة فقط، وكذلك إفادة المهتمين والباحثين وإدارات الجامعات، وتزويد المكتبة العربية بالدراسات التي تفيد في هذا المجال.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على طلبة جامعة القدس المفتوحة في محافظة الخليل، والتي تشمل منطقة الخليل التعليمية، ومنطقة دورا التعليمية، ومركز يطا الدراسي في الفصل الثاني للعام الجامعي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

مصطلحات الدراسة:

◄ **المجتمع المدني:** يتمثل المجتمع المدني في مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تساعد الحكومة في عملها مثل: (الأحزاب والمجتمعات والنقابات والأندية والتعاونيات والجامعات والمدارس ومختلف المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى البلديات) .

ويسمى المجتمع المدني لأن الانتماء إليه يتجاوز الانتماء إلى العائلة والقبيلة أو العشيرة حيث ينتمي المواطنون إلى منظمات المجتمع المدني بشكل متساوٍ، بغض النظر عن العائلة والجنس واللون والدين. (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٦)

◄ **جامعة القدس المفتوحة**: مؤسسة وطنية للتعليم العالي، مركزها مدينة القدس الشريف في فلسطين، تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري، ومالي، وفني. تعمل على تقديم خدماتها التعليمية باستخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. بدأت في عام (١٩٩١) ، وأنشأت مناطق تعليمية ومراكز دراسية في المدن الفلسطينية الكبرى، ضمت في البداية المئات من الدارسين، وبدأ العدد بالازدياد سنوياً إلى أن أصبح حوالي (٦٠,٠٠٠) في العام (٢٠٠٨) . (دليل جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٩) .

◄ **الدور**: يمثل الدور المظهر الحركي للوضع الاجتماعي، ويركز على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة في دنيا اجتماعية أو نظام اجتماعي ما. (الهواري وعبد العزيز، ١٩٩٩)

◄ **القيم**: «هي المبادئ والمعتقدات الأخلاقية المقبولة والمتفق عليها من قِبَل الفرد والجماعة»، فهي «الأشياء التي يعطيها الناس اهتماماً خاصاً» (Sinclair, 1964).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعيش العالم عصر المعلومات، والتقدم العلمي، والتكنولوجي، وتزايد مشكلات المجتمع سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، كل ذلك يؤدي بالجامعات للقيام بأدوار إضافية استجابة لما يفرض من تغيرات متسارعة، ومؤثرات دولية، وقومية، ووطنية، لأن الجامعة هي العقل المفكر للمجتمع، وهي صانعة القرارات الموضوعية العلمية.

إن من واجبات الجامعات كمؤسسة اجتماعية الارتقاء بقيم الحرية، والعدالة والمساءلة والديمقراطية من خلال الدراسة، والبحث لتعميق حقوق الإنسان، وكرامته وذلك بزيادة الوعي لدى الشباب الجامعي الذي بدوره يقوم بنقل هذه المفاهيم، والأفكار إلى خارج أسوار الجامعة ليحقق التنمية الشاملة في المجتمع.

مفهوم القيم:

كلمة قيمة كما أوردها Collins English Dictionary، هي « **المبادئ والمعتقدات الأخلاقية المقبولة والمتفق عليها من قِبَل الفرد والجماعة** » (Sinclair, 1991) ، والقيمة عبارة عن تمثيلات رمزية، أو معرفية لحاجات الفرد، أو حاجات المجتمع. وهي مجموعة

الاعتقادات الوصفية التي تصف ما هو صحيح وما هو خاطئ، والاعتقادات التقويمية التي تبين ما إذا كان موضوع الاعتقاد خيراً أم شراً، والاعتقادات الإرشادية التي توضح للفرد ما إذا كان السلوك محرماً وغير مرغوب فيه نهائياً، أو أنه سلوك يفضَّل الابتعاد عنه، وعدم ممارسته (Beck, 1996) .

وهي إحدى آليات الضبط الاجتماعي التي تؤدي إلى استقرار وتوازن البناء الإجتماعي إذ إن هناك إجماعاً عاماً بين أعضاء المجتمع عليها، ويكون بناء الضبط في المجتمعات الحديثة أضعف ما يكون لأنه يعكس حالة عدم الالتزام بالقيم، أو المعايير الاجتماعية. والقيم تتمثل في مجموعة من المعتقدات الشائعة بين أعضاء المجتمع الواحد، بخاصة فيما هو حسن أو قبيح، مرغوب أو غير مرغوب، ذات طابع فكري ومزاجي نحو الأشياء والموضوعات المختلفة. والقيم تعد فئة من سمات الشخصية الأساسية مثلها مثل الاتجاهات، والميول، والاستعدادات، والبعض يرى أن القيمة أكثر تحديداً من السمة، وتشتمل عادة على جانب إيجابي وآخر سلبي، كما تتسم القيمة بإمكانية تغييرها (أبو النيل، ١٩٨٨) .

بعْدَ استعراض معاني القيمة في اصطلاح العلماء بشكل عام، تبنت هذه الدراسة التعريف التالي للقيم: هي مجموعة من المعتقدات، أو الأفكار، أو النظم التي تدور حول الأمور الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الدينية، أو التربوية المرغوب بها، وتعمل على توجيه سلوك الشباب داخل مجتمعهم بحيث تنظم علاقاتهم بأنفسهم وبالآخرين، وبنظمهم، ومجتمعهم، وتزودهم بمعنى الحياة الذي يجمعهم مع بعضهم.

مفهوم المجتمع المدني:

إن عملية بناء المجتمع الناجح تمر من خلال بناء مؤسسات تتألف فيما بينها لتشكل المجتمع المدني الذي يهتم بقضايا حقوق الإنسان والقضايا المتفرعة عنها و المرتبطة بها.

فالسلطة والمسؤولية والعدل تمثل مفاهيم بارزة تحدد مدنية المجتمع، إنها ليست أفكاراً فحسب، بل هي حاجات يجب أن يتمسك بها بقصد استيعابها ومن ثم بناء منظومة قيم تنسجم معها تدفع باتجاه ممارستها والمواظبة عليها. لقد باتت مشاركة كل شخص في المجتمع المدني سمة من سمات الحضارة الإنسانية هذه المشاركة التي تأخذ أشكالاً من السلوك المدني الذي يعكس الإيمان بمبادئ الديمقراطية واحترام خصوصية الآخرين والعدالة، وتحمل المسؤولية والمساءلة.

إن الأهمية التي يمكن إدراكها من المشاركة في المجتمع المدني تبرز من خلال تأكيد عضوية الفرد في المجتمع، تلك العضوية التي بزيادتها يزداد النشاط والفعالية للصالح

العام، الأمر الذي يعكس الانتماء والعضوية الاجتماعية، ويرفع من مستوى تحمل المسؤولية تجاه الآخرين حيث سيحد ذلك من الاختلافات والنزاعات التي يحل محلها تجسيد قيم مدنية مثل قبول التعددية، وقبول الاختلاف، وإدارة الاختلاف، وحل النزاعات.

إن المجتمع المدني يتألف من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة بشكل مستقل عن سلطة الدولة لتحقق أغراضاً سياسية ونقابية ومهنية وثقافية واجتماعية.

وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني بالرغم من تشتته في بلدان عديدة من العالم، وعدم وجوده في بقعة واحدة، بالإضافة إلى غياب دولة استطاع أن يؤسس مجتمعاً مدنياً اتسع نطاقه من خلال اتساع منظماته وأطره الجماهيرية ومنظماته الأهلية (غير الحكومية) ، حيث أصبحت عديدة من حيث عددها أو تنوع أهدافها. (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٦)

مهمات المجتمع المدني الفلسطيني:

- المساهمة في المسائل الوطنية الحاسمة مثل: مسالة إنجاز الاستقلال الوطني.
- نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع.
- النضال من أجل وحدة الشعب الفلسطيني في المجتمع.
- تعزيز منظمات المجتمع المدني، وتعزيز اعتمادها على الذات من حيث التمويل.

وللوصول إلى مجتمع مدني لا بد من تنمية المفاهيم الآتية:

- **أولاً- الديمقراطية:**

الديمقراطية مفهوم قديم حديث، اعترته تطورات عبر العصور التاريخية، وهو ما زال محتفظاً بكثير من الأسس التي قام عليها، منذ أن أصبحت الديمقراطية مفهوماً سياسياً لأول مرة. وعلى هذا الأساس تبدو الديمقراطية كأي مفهوم من المفاهيم غامضة غير واضحة، ما لم تعرف تعريفاً إجرائياً ينقلها من مجرد الكلام إلى العمل، ومن الميدان النظري إلى الميدان التطبيقي. إن الديمقراطية كانت عسيرة الفهم، وهي في الوقت نفسه عسيرة التفسير، لأنها تستمد قوامها من المبادئ الإنسانية الكبرى كالأخلاق والعدالة، ولهذا يقال إن فهم الديمقراطية يكمن في العقل، (الشقاقي، واخرون، ١٩٩٩).

ما الديمقراطية؟ هل هي حرية الرأي؟ أم حرية تكوين الأحزاب والتجمعات؟ أم هي حرية انتقاد الحكومة وتغييرها في الانتخابات؟ إن كل هذه الأشياء أمور تدخل في نطاق الديمقراطية. لكن الديمقراطية أوسع من ذلك بكثير، ويمكن تعريفها بأنها طريقة اتخاذ

القرارات بمشاركة جماعية. وتكون الجماعة التي يتخذ فيها القرار مجتمعاً سياسياً، أو نقابة عمالية، أو اتحادا طلابياً، أو حزباً سياسياً، أو غير ذلك من أشكال الجماعات. فالديمقراطية والمشتقة لغوياً من كلمتين يونانيتين تعنيان «**حكم الشعب**» يتضمن من حيث الجوهر أن يحظى القرار المتعلق بالجماعة بقبول أعضاء الجماعة وموافقتهم. (الشقاقي، آخرون، ١٩٩٩).

- **ثانياً– حقوق الإنسان (في اطار ما يطرحه القانون الدولي)**:

تعدُّ حقوق الإنسان من موضوعات الساعة المهمة لدى الدول والأفراد على حد سواء، بل اعتبرت هذه الحقوق مقياساً لتطور الأمم وتقدمها، مما دفع كثيراً من الدول إلى المناداة بحقوق الإنسان على الرغم من اعتماد ذلك كشعارات براقة دونما تنفيذ.

وكثيراً ما يتحدث رجال القانون عما يسمى بالحقوق العامة، وهي الحقوق التي تثبت للشخص بمجرد وجوده، أي لكونه إنسانا، وتقرر للمحافظة على الذات الآدمية، وقد أدت كثير من الطروحات إلى التأكيد على حقيقة لا مناص منها، وهي أن المناداة بحقوق الإنسان أو وجود النظريات في هذا الشأن لا يعد كافياً، بل لابد من تحسين ذلك بشكل قانوني.

وقد حدث ذلك بالفعل بصدور العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية، ومن ذلك **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة (١٩٨٤) بالإضافة إلى الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان سنة (١٩٥٠) والاتفاقية الصادرة عن الدول الأمريكية سنة (١٩٦٩) والميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان سنة (١٩٨١)** .

من حق الإنسان الحصول على كل ما يحتاجه من أساسات، وبخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، كما أن له الحق في أن يؤمن له ما يحتاجه في حالات الفقر والمرض والعجز أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان التي تفقده أسباب عيشه، ويشكل ذلك عماد مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، إذ إن توفير قدر كاف من التحصيل العلمي لأفراد المجتمع، ورفع المستوى الأدائي للمدارس والجامعات وتأهيل الكوادر الفنية، ونشر العلم والمعرفة في المجتمع يصب في خدمة التقدم والازدهار الذي يسهل مهمة تحقيق التطلعات المختلفة للبشر من سهولة العيش والعدالة الاجتماعية.

إن العقل المبدع والخلاق هو ثروة يجب تشجعيها، فالعمل على تطوير قدرات الطالب الفكرية، وحثه على البحث ومكافأته معنوياً هو حافز من أجل تواصل التطوير الذاتي (الشقاقي وآخرون– ١٩٩٩).

تقسم حقوق الإنسان إلى مجالين رئيسين هما:

أ. الحقوق الجماعية ومنها: الحق في التنمية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ب. الحقوق الفردية ومنها: الحق في حرية الرأي والتعبير. (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨).

ت. أنواع حقوق الإنسان:

- الحقوق السياسية والمدنية التي نص عليها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وغالباً ما تكون فردية.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغالباً ما تكون حقوقاً جماعية. (جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٨).

- **ثالثاً- العمل التطوعي:**

يعد العمل التطوعي ركيزةً أساسية في بناء المجتمع وتعزيز الانتماء والتماسك الاجتماعي بين المواطنين، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح. ويختلف في حجمه وشكله واتجاهاته من مجتمع لآخر، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار ويزيد في أوقات الكوارث والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهداً يدوياً أو تبرعاً بالمال والجهد والدم. ومن الاتجاه فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة أو المؤسسات الأهلية. يساهم العمل التطوعي في تعزيز القيم والمبادئ الإنسانية لدى المواطنين، ويعدُّ من تقاليد الشعب الفلسطيني، وكان يسمى قديماً (العونة) ومازالت مظاهر العونة موجودة في الريف الفلسطيني، وبخاصة في موسم قطف الزيتون، وتطور في سنوات السبعينات نحو تأسيس «**لجان العمل التطوعي**» التي تمثَّل دورها في تقديم الخدمات والمساعدات للمواطنين. (يحيى، ١٩٨٥).

ومما يزيد في أهمية العمل التطوعي أنه يزيد من ترابط المواطنين مع بعضهم بعضاً، وزيادة تعلقهم بأرضهم ووطنهم، والعمل على الاشتراك في الأعمال التي تخدم الوطن، وينظم العلاقة بين المواطنين، ويساعدهم على التعرف على مجتمعهم، ويساهم في بث الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بينهم، وينمي روح التعاون. (يحيى، ١٩٨٥).

- **رابعاً- المحافظة على الممتلكات العامة:**

إن الجامعات والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس والحدائق وغيرها هي ملكية عامة تقوم الدولة غالباً ببنائها من ميزانيتها التي حصلت عليها من الضرائب التي جبتها من المواطنين، ولذلك فإن الضريبة التي يدفعها الفرد أو الشخصية الاعتبارية

كالشركات والمؤسسات، هي المساهمة التي نقدمها في هذه المدرسة أو في ذلك المستشفى، وعليه فإن للمواطن الحق في أن يتعلم في أي مدرسة حكومية وقضاء الوقت في الأماكن العامة دون مقابل. (الشقاقي واخرون، ١٩٩٩).

مفهوم الممتلكات العامة:

هي ما يملكه الجميع ويستفيد منه، وتتنوع الممتلكات العامة على شكل مرافق وخدمات منها المساجد والمكتبات العامة والحدائق.... الخ

إن الحفاظ على المدرسة أو على الحديقة العامة.... الخ، يشكل إسهاماً في بناء البلد وعدم الحفاظ عليها يعني أنه لا نريد الاستفادة منها، فالملكية بشكل عام تعني قدرة المالك على التصرف بما يملك. والملكية العامة تعني تمكين الجميع من التصرف والإفادة من هذه الملكية، ولهذا فإن المصلحة العامة تفرض علينا الحفاظ على الممتلكات العامة، ولكن من الواضح أنه إذا ما حول القائمون على الملكية العامة هذه الملكية لخدمة مصالحهم الخاصة، فإن نزعة المحافظة على الملكية العامة لدى الجمهور ستضعف، وذلك لأنهم أصبحوا يشعرون بأن هذه الملكية لا تخصهم، وأنها لم تعد بالفعل ملكية عامة، هكذا فإن التصرف في الملكية العامة له مردود خطير جداً. (الشقاقي واخرون، ١٩٩٩).

دور الجامعة في تنمية مفهوم المواطنة:

بالرجوع إلى قوانين التربية والتعليم العالي كافة، يتبين لنا أن الهدف الأول لإنشاء الجامعات هو تنشئة مواطنين مؤمنين بالله منتمين لوطنهم ولعروبتهم متحلين بروح المسؤولية مطلعين على تراث أمتهم وحضارتهم معتزين بها متابعين لقضايا الإنسانية وقيمها وتطورها (رشيد، ١٩٩٩) .

وهذه الوظائف تعمل على إشباع رغبات الطلبة الفكرية وحاجاتهم، والعلمية، والاجتماعية والثقافية، وتعمل على مساعدتهم، وتكيفهم مع التطورات الحاصلة في مجتمعهم، وتسهل تعاملهم مع الآخرين في بناء علاقات اجتماعية متطورة مع الآخرين تخضع للتفكير العقلاني للإنسان، كما أن للجامعات دوراً كبيراً في توجيه عقول الشباب، والاعتزاز بالوطن العربي الكبير، والإيمان بالوطن، وقادته، ورجاله، وعلمائه، وعليها تقوية مشاعر الانتماء إلى الأمة الخالدة، وإبراز مفاخر هذه الأمة، وانتصاراتها التاريخية في الدين، والعلم والخلق. (شلدان، ٢٠٠٦) .

ومن المفترض في مناهج الجامعات الفلسطينية أن تنمي مهارات طلبتها بمستوياتهم كافة، وتجعلهم أعضاء فاعلين بما يهدف إليه من تقويم سلوكهم وتدريبهم على السلوك

الوطني وتعويدهم على المشاركة الإيجابية في الأنشطة الوطنية الداعمة لحقوق الإنسان، وفي جميع مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة، ومن المفترض أيضاً أن تؤثر في شخصياتهم وسلوكهم، وتبصرهم بالأنظمة والمؤسسات الحكومية دورها في خدمة المواطنين.

ومن المفترض في سياسات الجامعات الفلسطينية أن تقارن بين ماضي البلاد وحاضرها حتى يفهموا معني التطور والتقدم وإبراز تاريخ النهضة الحضارية حتى تتضح للطالب الجامعي التضحيات التي بذلها الآباء والأجداد، وتنمي الجامعات العلاقات الاجتماعية بين الطلبة وبين المواطنين، وإدراك العلاقات القائمة بين الجمهور ومؤسسات الدولة، بين المواطنين وولاة الأمر، وتقدم للطلبة المعلومات والحقائق المتعلقة بالمجتمع، وذلك في سياق المواقف الاجتماعية التي يواجهونها في حياتهم. (طلبة، ١٩٨٠) .

إن تدريس الطلبة في الجامعات الفلسطينية يستلزم غرس روح المواطنة بتنمية حب الوطن في نفوس الطلبة، وحب مجتمعهم والقيم الموجودة فيه، والقدرة على اتخاذ القرار الحكيم، أي الولاء لولاة الأمر، ومعرفة أنظمة الحكومة وأنظمتها، وتنمي لديهم القدرة على مناقشة الأفكار والآراء للبحث عن الحقيقة. (القحطاني، ١٩٩٨) .

إن تعريف الفرد بحقوق الوطن من أوجب الواجبات، وإن الانتماء للوطن شرف، والانتساب إليه فضيلة وافتخار، وإن حب الوطن قربة إلى الله، ويتعبد الله بمساندة ولاته، والتكاتف مع أهله ومواطنيه لصالح المجتمع. (زيد، ١٩٩٧) .

ومن مظاهر دور الجامعة في تنمية مفاهيم المواطنة نذكر ما يأتي:

- تعزيز الإيمان بالله والانتماء لفلسطين واحترام الكون والإنسان.
- تعزيز الثقافة الإسلامية واحترام الآخرين في ظل ثقافتنا وحضارتنا.
- الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهو يعمل في سبيل وحدتها وحريتها وتطويرها ورفاهيتها.
- الإيمان بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان، وتعزيز مكانة العقل، وتحض على العلم والعمل والأخلاق والمثل العليا.
- احترام الحريات الفردية والجماعية.
- العمل على سيادة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.
- العدل الاجتماعي، والمساواة، وتوفير فرص متكافئة لجميع الفلسطينيين دون تمييز، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

- إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل والمساواة والمشاركة والديمقراطية.
- مراعاة برامج بث روح المواطنة والحس المدني في مختلف المناهج بحث لا تنفصل المطالبة بالحقوق عن الالتزام بالواجبات.
- مراعاة تنمية الديمقراطية لتساعد الطلبة على إنجاز المسؤوليات والمهمات الملقاة على عاتقهم بسعادة، ووقف ظواهر العنف بأشكاله تامة. (مناصرة، ٢٠٠٧) .

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (**فايز الدويري، ٢٠٠٩**) إلى معرفة دور الجامعات الرسمية في تعزيز مفهوم الأمن الوطني، ومعرفة إذا كان هناك فروق في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس في تعزيز مفهوم الأمن الوطني تعزى لأي متغير من متغيرات: الجنس، والجامعة والتخصص، ومعرفة إذا كان هناك اختلاف في درجة وعي الطلبة في تعزيز مفهوم الأمن الوطني يعزى لأي متغير من متغيرات: الجنس، والجامعة والتخصص الدراسي والمستوى الدراسي، ومعرفة إذا كان هناك اختلاف في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس عن الطلبة في تعزيز مفهوم الأمن الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

- بلغ المتوسط الحسابي لدور الجامعة بشكل عام ولكافة المجالات ولكلا عينتي الدراسة معاً (٣,٥٠) فيما بلغ المتوسط الحسابي لدور الجامعة بشكل عام (٣,٢٦) و (٣,٥٧) لعينة أعضاء هيئة التدريس وعينة الطلبة على التوالي، وجميعها تقع في مستوى الوعي المتوسط.

- عدم وجود تفاوت في درجة وعي أعضاء هيئة التدريس حسب التخصص، فيما ظهر تفاوت ذو دلالة إحصائية يعزى لمتغير الجامعة لصالح أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤته مقارنة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك.

- وجود تفاوت في درجة وعي الطلبة يعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث لمجالي مفهوم الأمن الوطني ودور الجامعة، ولصالح الذكور لمجال دور الأستاذ الجامعي، وعدم وجود تفاوت في درجة وعي الطلبة لبقية المجالات، وهي مجال دور الطالب ودور المناهج ودور النشاطات غير الأكاديمية، وعدم وجود تفاوت يعزى لمتغير التخصص للمجالات كافة ما عدا دور الأستاذ الجامعي حيث كان لصالح طلبة الكليات الإنسانية، فيما ظهر تفاوت يعزى لمتغير الجامعة لصالح طلبة جامعة مؤته لمجال دور الأستاذ الجامعي، ولصالح طلبة الجامعة الأردنية لمجال النشاطات غير الأكاديمية، كما أظهرت النتائج

تفاوتاً يعزى لمتغير المستوى الدراسي لصالح طلبة السنة الأولى موازنة مع طلبة السنة الثالثة في مجالات دور الجامعة، ودور الأستاذ الجامعي ودور الطالب.

- وجود تفاوت بين درجة وعي أعضاء هيئة التدريس، ودرجة وعي الطلبة لصالح الطلبة في مجالات مفهوم الأمن الوطني ودور الجامعة ودور الطالب ودور النشاطات غير الأكاديمية.

وقام **الزهراني** (٢٠٠٥) بإجراء دراسة بعنوان مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي، بيَّن فيها أن العمل التطوعي له أبعاد متسقة وعميقة ويحتاج إلى كثير من الدراسات والأبحاث العلمية التي ستسهم في بناء قاعدة عريقة للعمل التطوعي في العالم العربي والإسلامي ومن القواعد العلمية أنه كلما زادت حركة العمل التطوعي في مجتمع ما، كلما زادت حركة البناء والرقي وتحقق الأمن والتكافل في المجتمع.

ونظراً لأهمية العمل التطوعي في حياة الأفراد والمجتمعات، وعلى الجانب الآخر لا يوجد الاهتمام الكافي في هذا التخصص، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تسهم في التعريف بالعمل التطوعي والدعوة إليه وضرورته التربوية والاجتماعية والنفسية.

واختتم الباحث دراسته بتوصيات عدة أهمها: دعوة وسائل الإعلام إلى نشر أدبيات العمل التطوعي وحثّ مراكز البحوث والمؤسسات الخيرية والجامعات والمعاهد على إعداد البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال العمل الخيري وتشجيع المواطنين على الانضمام إلى الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والخيرية، وتوسيع مجالات الأعمال التطوعية، ومراعاة استغلال الدافع الديني، وبخاصة لدى الشباب واستثماره لصالح العمل التطوعي.

وتناولت دراسة **السيد** (٢٠٠٤) العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر. وكان السؤال الرئيس لهذه الدراسة: «**ما أثر بروز وتداول مفهوم المجتمع المدني في النطاق العالمي، وما ارتبط به من إعلاء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والحكم الجيد، على خريطة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر في تسعينيات القرن العشرين؟**».

وتناولت الدراسة في إطار نظري العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال وضع تعريفات إجرائية لكل من مفهومي المجتمع المدني والدولة. ثم تناولت أثر تصاعد المجتمع المدني العالمي، وأثره على شكل العلاقة بين الدولة والتنظيمات غير الحكومية. ثم تناولت العمل على نشأة الدولة المصرية الحديثة، والمجتمع المدني في مصر من خلال محوري

الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية. ثم تناول بصورة منفصلة علاقة الدولة بالنقابات العمالية وجمعيات رجال الأعمال. ثم استعرضت الدراسة بالتحليل العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية في إطار القوانين رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. وأنهى الباحث الدراسة بقسم خاص عن محددات تفعيل طبيعة، وجوانب، وعوامل، تطور علاقة الدولة المصرية بالجمعيات الأهلية مع الاهتمام بالإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين الطرفين. (حسن السيد– ٢٠٠٤).

وفي دراسة **الشويحات** (٢٠٠٣) التي هدفت إلى معرفة درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة، والتعرف على أثر كل من الجنس، والمستوى التعليمي للوالدين ونوع المدرسة التي تخرج منها، ونوع الجامعة التي يدرس فيها، ومستواه الدراسي، وتحصيله الأكاديمي، تكونت عينة الدراسة من (١٨٦٦) طالب وطالبة، وقد أظهرت النتائج أن تمثل الطلبة لمفاهيم المواطنة كانت غير إيجابية بنسبة ٦٢٪، ومواقف أفراد العينة اتجاه الوحدة الوطنية بنسبة ٧٠٪، والمسؤولية ٦٦,٤٪، والمشاركة والتضامن ٦٥٪، والواجبات والمساواة ٦٣٪، والاعتزاز ٦٢,٣٪، وأظهرت النتائج عدم تحديد مواقف الطلبة اتجاه قضايا المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية.

وهدفت دراسة **العاجز** ٢٠٠٢ إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة وتوصلت إلى نتائج أهمها أن دور الجامعات، والكليات في التنافس لتحقيق النمو الشامل خدمة للعملية التعليمية وسعياً لبناء الشخصية الفلسطينية المستقلة من جميع جوانبها ودور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تزويد المجتمع بكثير من الخبرات، والمهارات الفنية، والإدارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط خططها وتنمية القيم، والنظم، والمعايير، والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم وتوصلت أيضا إلى أن العوامل التي تقف دون نجاح الجامعة في تنمية المجتمع هي: عدم تمتع الجامعات بالاستقلال والحرية الأكاديمية وشح الموارد الاقتصادية وتزايد أعداد الطلبة والأيديولوجيات التي تحكم الجامعات ووجود فجوة بين الجامعات، والمجتمع، وضيق نظرة المجتمع إلى الجامعة.

وأجرى **رشيد، ١٩٩٩** دراسة حول دور الجامعة في المجتمع في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك حيث تبين من نتائج الدراسة أن دور الجامعة تجاه الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً حيث تركز دور الجامعة في العناية بالصحة العامة للطلاب من خلال توفير المراكز الصحية في الجامعة والإشراف على المطاعم والمرافق، وتنمية خلق الاستقامة بين الطلبة قولاً وسلوكاً وتشجيع

الطلبة على المشاركة بالأنشطة الثقافية التي تنفذها الجامعة، وتنمية الروح القيادية لدى الطلبة بإشراكهم في شؤون الجامعة المتعلقة بهم كالإرشاد الطلابي وإدارة الندوات وتوجيه الطلبة نحو الالتزام بأخلاقيات ومبادئ التربية الإسلامية.

وفي دراسة **مشاقبة** (١٩٩٣) ، التي هدفت إلى التعرف على واقع الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين وإبراز العلاقة بين الاتجاهات السياسية للطلبة وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كالدين، والدخل، والجنس، ومهنة الوالدين، ومستوى تعليمهم، ودور التنمية السياسية، والثقافية في تشكل تلك الاتجاهات، تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة اليرموك، واختيرت عينة عشوائية بلغت (٥٦٢) طالباً وطالبة، وأظهرت الدراسة وجود تفاوت بين اهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي لصالح الذكور، وأظهرت الدراسة أن ما نسبته ٢,٧٤٪ من الطلبة لديهم ولاء سياسي قوي وانتماء وطني شديد، كما أظهرت الدراسة اهتماماً كبيراً لدى الطلبة بالمبادئ الديمقراطية والحريات العامة مع تدني الاهتمام بالعشائرية.

وأجرى **كير** دراسة **(Kerr, 2003)**: بعنوان توجهات الطلبة من عمر ١٤ سنة في ٢٨ دولة عن المواطنة، وقد أشارت الدراسة إلى حقيقة، وهي أن تعليم التربية المدنية (المواطنة) عملية معقدة تحمل فرصاً وأبعاداً كثيرة للطلبة داخل المدرسة وخارجها.

كما بينت الدراسة أن العديد من الطلبة يعرفون عن مضامين الديمقراطية الأساسية، ولكنهم ما زالوا يفتقدون المعرفة العميقة للممارسة، وأن هؤلاء يفهمون أن الديمقراطية هي ممارسة التصويت في الانتخابات، وخلصت إلى أن الطلبة الذين تزداد معارفهم المدنية هم أكثر قدرة على المشاركة في أنشطة سياسية وأعمال تطوعية مثل الكبار.

وهدفت دراسة **منتروب (Mintrop, 2003)**: إلى تحديد محتوى مادة التربية، المدنية فمن وجهة نظر المختصين والمعلمين والطلاب وأثر المادة على سلوك الطلاب. ووجد ان ٩٠٪ من المعلمين يرون أن هذه المادة مجدية للطلاب والدولة. ولم تكن نظرة المعلمين متطابقة حول أهمية الموضوعات التقليدية في التربية الوطنية مثل التاريخ الوطني، وإطاعة القانون، والانخراط في الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والخدمة العسكرية، وكذلك الموضوعات الأكثر حداثة مثل حقوق الإنسان والبيئة، والموضوعات ذات الصفة العالمية.

كما أظهرت الدراسة أن الطلاب في سن (١٤) سنه لا يميلون إلى الأمور السياسية. في حين أن ٨٠٪ من هذه الفئة ترغب في التصويت عندما يحين الوقت لذلك. ويرون أن التصويت يمثل مشاركتهم السياسية، وفيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية، فان أكثر من نصف هؤلاء الطلاب يحبذون جمع المال لأسباب اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع.

وأجرى **(Vogelgesang, Lori J., 2001)** دراسة للتعرف على أثر الجامعة في تطوير القيم المدنية وكيف يؤثر عامل العرق والجنس. تركز هذه الدراسة على مجموعة المقاييس التي تعكس بعض القيم التي تدعم الانخراط في الديمقراطية التعددية (الالتزام بالفهم للاختلافات العرقية والالتزام بالنشاطات الاجتماعية) . اشتملت عينة الدراسة (١٩,٩١٥) طالباً وطالبة من جامعة Los Angelus- California مستعينة باستبانة HERI، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن التعددية في الجسم الطلابي لا تعزز إيجابيا نتائج تطويرية في مجال النشاط الاجتماعي ـ أما بالنسبة لتعزيز فهم الأعراق المختلفة، فإن مؤشر تعددية الجسم الطلابي ظهر واضحاً لدى الطلاب البيض، ولكن الأثر كان سلبياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن التعامل مع الطلبة باختلاف أعراقهم وأجناسهم كوحدة واحدة تضع قناعاً على العوامل المهمة التي تؤدي إلى تطوير القيم.

أما دراسة **ستاركي (Starki, 2000)** فقد هدفت إلى التعرف إلى تربية المواطنة في كل من بريطانيا وفرنسا. وقد وجد أن كلا الدولتين اهتمتا أكثر بالتركيز على تربية المواطنة في أواخر التسعينيات الميلادية. إلا أن نظام التعليم الانجليزي كان يهتم بخلق مجتمع متنوع الثقافات ولكنه متوحد في وطنيته وولائة. في الوقت الذي أخذ النظام التعليمي الفرنسي على عاتقه التأكيد على الالتزام بنبذ العنصرية وبالمناداة بحقوق الإنسان ومعارضته الممارسات غير العادلة، وهذا الاختلاف في التوجه يعكس اختلاف الأيدلوجية السياسية التي انطلق منها النظامان السياسيان في بريطانيا وفرنسا. ولقد انعكس ذلك على الاختلاف في نوعية برامج تربية المواطنة المقدمة في النظامين، فبينما يقوم نظام التعليم الفرنسي بالتأكيد على اندماج الأفراد في إطار النظام السياسي الجمهوري، يهدف النظام الانجليزي لخلق مجتمع جدي وهوية وطنية جديدة. ومهما كان الاختلاف بين النظاميين فإنهما يتفقان على توعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم ودفعهم للعمل الايجابي في خدمة الوطن وتحقيق مصالحه.

وأجرى **(Almiccawy, Abraheemm, 1997)** دراسة حول الهوية الوطنية والنمو السياسي والأخلاقي لدى الطلبة الفلسطينيين النشطاء في الجامعات الإسرائيلية، بهدف فهم الهوية الجماعية، والقيم الذاتية، والنمو السياسي لدى الطلبة الفلسطينيين الناشطين ضمن المجتمع الإسرائيلي. وقد أوضحت الدراسة صعوبة الموضوع بالنسبة للمصطلحات لغير اليهود في المجتمع الإسرائيلي، وبالنسبة لتصارع القيم والمعتقدات التي ترى إسرائيل كدولة يهودية بطابع ديمقراطي غربي ذوي احتياجات أمنية عالية. ٢٠ ٪ من المواطنين في إسرائيل من غير اليهود وهم محرومون من الحقوق الديمقراطية من قبل الدولة المفروضة عليهم. وبينت الدراسة أن همَّ الفلسطينيين المحافظة على هويتهم الفلسطينية، وطابعهم الثقافي ضمن الظروف التي يعيشونها.

الجامعات في إسرائيل هي المطاف الوحيد الذي ينخرط فيه الطلاب عرباً ويهوداً مع بعض. اشتملت عينة الدراسة على ١٧ طالباً فلسطينياً ناشطاً من جامعات تل أبيب وبن غوريون وحيفا وبنيت الدراسة على منهج البحث الكيفي عبر أخذ الملاحظات الميدانية، والمراقبة والمقابلات، **وكانت أهداف الدراسة الأساسية**:

- الريادة.
- الهوية الجماعية والوعي السياسي.
- تغيير نظام التعليم الرسمي.
- الهويات الفردية والتفاعل بين الجماعات.
- الوضع السياسي الاجتماعي والالتزامات المستقبلية.

وفي دراسة **(Wood, Leslie (1982))** حول أثر برامج التبادل الطلابي في تعزيز التوجهات المدنية وفهم الآخر استندت هذه الدراسة على نتائج دراسات سابقة حول أهمية برامج التبادل الطلابي في زيادة الوعي السياسي، والاجتماعي، والثقافي لدى الطلاب.

لقد اُستطلعت آراء الطلاب الذين شاركوا في برامج التبادل من خلال استبانة مكونة من ٢٨ بنداً حول آرائهم في الحاجة لتقبل الآخر رغم الاختلافات بينهم، وحول رغبتهم في تحقيق سلام عالمي، وانفتاحهم على التغيرات العلمية، والاجتماعية، والسياسية. وقد أظهرت نتائج الدراسة التي اشتملت عينتها على ٥٧ طالباً من الذين شاركوا في مثل هذه البرامج كمجموعة تجريبية، وعلى ٣٧ طالباً لم يشاركوا كمجموعة ضابطة، أن هناك فرقاً في الوعي السياسي من حيث تأييد سياسة بلادهم في السياسات الصحيحة، والخاطئة تأييداً أعمى.

تعقيب على الدراسات السابقة:

- يلاحظ أن الدراسات السابقة اهتمت بدور الجامعات في العملية الأكاديمية والبحث العلمي وتنمية أداء الهيئة التدريسية وطرائق التدريس المتبعة، وتطوير الإدارة الجامعية.
- قلة الدراسات التي تناولت الدور التي تقوم بة الجامعات الفلسطينية، وبخاصة أنه يقع على عاتقها دور كبير في هذا المجال، لأنها تتعامل مع الفئة الأكبر في المجتمع، وهي فئة الشباب الذين يُعدُّون أمل الأمة ومستقبلها، بالإضافة لأهمية هذا المجال نظرا للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

♦ هناك العديد من الدراسات تناولت دور الجامعات في تنمية وخدمة المجتمع، فمن المعروف أن الجامعة في أعمالها كافة إنما تخدم المجتمع، فإذا قامت بتخريج نوعية جيدة من الخريجين فإنها تخدم المجتمع، وإذا قامت بعمل الأبحاث العلمية، فإنها تخدم المجتمع، وإذا قامت بتوعية طلبتها سياسيا، واجتماعيا إنما تخدم المجتمع، مما يعزز دورها كمؤسسة اجتماعية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوَّن مجتمع الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة في محافظة الخليل في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٠٩– ٢٠١٠ والبالغ عددهم (١٠٠٠٠) طالب وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠٠) طالب وطالبة اختيرت بطريقة عشوائية.

الجدول (١)

خصائص العينة الديمغرافية

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٦٧٠	٦٧
	أنثى	٣٣٠	٣٣
العمر	١٨– ٢٥	٨٤٠	٨٤
	٢٦– ٣٣	١٠٠	١٠
	٣٤– ٤١	٦٠	٦
مكان السكن	مدينة	٥٣٠	٥٣
	ريف	٤٥٠	٤٥
	مخيم	٢٠	٢
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧٩٠	٧٩
	متزوج	٢٠٠	٢٠
	غير ذلك	١٠	١
التخصص	تربية	٣٥٠	٣٥
	تنمية أسرية واجتماعية	٩٠	٩
	علوم إدارية	٣٥٠	٣٥
	غير ذلك	٢١٠	٢١
السنة الدراسية	أولى	٢٥٠	٢٥
	ثانية	٢٢٠	٢٢
	ثالثة	٢٩٠	٢٩
	رابعة	٢٤٠	٢٤

أداة الدراسة:

صمَّم الباحثان استبانه اشتملت على مجموعة من الأسئلة حول دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني لدى الطلبة كما أُستطلعت آراؤهم بأسئلة مفتوحة حول الموضوع، إضافة إلى استطلاع آراء مجموعة من الطلبة، والطالبات في الجامعات الفلسطينية الأخرى، والاستعانة بالأدب التربوي في هذا المجال.

صدق الأداة:

تحقق الباحثان من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، كما تحقَّقا من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة حيث كانت دالة إحصائيا، مما يشير إلى اتساق داخلي لفقرات الأداة.

ثبات الأداة:

حُسب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حيث بلغت قيمة الثبات حسب معادلة كرونباخ الفا (٠,٩٤) ، مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي في جمع المعلومات والبيانات من خلال توزيع الاستبانة المخصصة، وإجراء بعض المقابلات مع مجموعة من الطلاب والطالبات.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد جمع بيانات الدراسة، راجعها الباحثان تمهيدًا لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد أُدخلت بإعطائها أرقاماً معينة، حيث أعطيت الإجابة كبيرة جدا ٥ درجات، كبيرة ٤ درجات، متوسطة ٣ درجات، ضعيفة درجتين، وقليلة جداً درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة، كما زاد دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مفهوم قيم المجتمع المدني تعزيز، والعكس صحيح.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) ، واختبار ت (t- test) ، واختبار تحليل التباين الأحادي (-One way analy

ses of variance) ، واختبار توكي (Tukey test) ، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا. وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

مفاتيح التحليل

المتوسط الحسابي	دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني
١,٠٠ – ٢,٣٣	منخفض
٢,٣٤ – ٣,٦٧	متوسط
٣,٦٨ – ٥,٠٠	كبير

نتائج الدراسة ومناقشتها:

◄ النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الذي ينص: «**ما مستوى دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني في محافظة الخليل من وجهة نظر الطلبة؟**»

للإجابة عن السؤال السابق اُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (٢) .

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مفهوم قيم المجتمع المدني مرتبة حسب الأهمية

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
Q1	تعزز الجامعات الفلسطينية مبدأ الانتماء الوطني والحرص على أمن المواطن واستقراره	٣,٩٦	١,٠٧	كبير
Q18	تعود الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي بعيدا عن جرح الآخرين	٣,٨٨	١,١١	كبير
Q15	تعزز الجامعات الفلسطينية الهوية الوطنية الفلسطينية العربية	٣,٨٢	١,٠٢	كبير
Q4	تعرف الطلبة بخصائص وسمات المجتمع الفلسطيني	٣,٨٢	١,٠٠	كبير
Q2	تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو وطنهم	٣,٨٠	١,٠١	كبير
Q6	تعرف الطلبة بتاريخ وطنهم ومنجزاته وكفاح آبائهم	٣,٧٨	١,١٣	كبير
Q14	تنمي عند الطلبة مبدأ الدفاع عن ممتلكات ومكتسبات الوطن	٣,٦٤	١,٢٠	متوسط
Q21	ترشد طلبتها على كيفية التعامل مع التقنية الحديثة وطرق استخدام الحاسوب وشبكة الانترنت	٣,٦٢	١,١٨	متوسط

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
Q10	تعود الجامعات الفلسطينية طلبتها على نشر الوعي الصحي والاجتماعي والثقافي	٣,٦٠	١,١٧	متوسط
Q3	تنمي الوعي الأسري وتعززه لدى طلبتها	٣,٥٩	١,٠٦	متوسط
Q19	تشجع الترابط والألفة والمودة بين طلبة الجامعات	٣,٥٩	١,١١	متوسط
Q17	تنمي حب التضحية في سبيل الحق والوطن	٣,٥٤	١,٢٩	متوسط
Q11	تعود الطلبة على أهمية المحافظة على الممتلكات العامة	٣,٥٣	١,١٣	متوسط
Q20	تشجع الطلبة على التحصيل العلمي والتنافس الشريف	٣,٥١	١,٠٩	متوسط
Q13	تعود الطلبة على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات	٣,٤٩	١,١٦	متوسط
Q5	تنمية القيم والعادات الاجتماعية لدى الطلبة	٣,٤٧	١,١٤	متوسط
Q8	تعرف الطلبة بمؤسسات الوطن وأنظمته الحضارية	٣,٤٧	١,٠٣	متوسط
Q7	تنمي قيم الاعتزاز والانتماء للأمة العربية	٣,٤٧	١,١٤	متوسط
Q9	تعود الطلبة على الالتزام بقواعد الأمن والسلامة والحماية الوطنية	٣,٤٧	١,١٤	متوسط
Q16	تدرب الطلبة على كيفية استثمار ثروات الوطن وخيراته والحفاظ على منجزاته الحضارية	٣,٤٥	١,٢٢	متوسط
Q25	تعزز العمل الجماعي والتعاون البناء في المجتمع	٣,٤٣	١,٢٦	متوسط
Q12	تساهم في تعزيز اتجاهات إيجابية نحو حب العمل التطوعي وتقديره	٣,٤٣	١,١٧	متوسط
Q23	تعزز مبدأ العلاقة الأخوية بين المدرس والطلبة	٣,٢٩	١,٢٧	متوسط
Q22	تراعي النزاهة والعدالة في توزيع المنح الجامعية	٢,٨٣	١,٥٠	متوسط
Q24	تساعد الطلبة الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة المادية	٢,٨٠	١,٣٥	متوسط
	الدرجة الكلية	٣,٥٣	٠,٧٥	متوسط

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن دور جامعة القدس المفتوحة في في تنمية مفهوم قيم ومبادئ المجتمع المدني كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها على الدرجة الكلية للمقياس (٣,٥٣) .

فقد كان أكثر الأدوار شيوعاً هو أن الجامعة تعزز مبدأ الانتماء الوطني والحرص على أمن المواطن واستقراره، تبعها تعويد الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي بعيدا عن جرح الآخرين، ثم اعتزاز الجامعات الفلسطينية بالهوية الوطنية الفلسطينية العربية، ثم تعريف الطلبة بخصائص المجتمع الفلسطيني وسماته.

في حين كانت أقل المظاهر شيوعا هي مساعدة الطلبة الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة المادية، ثم أن الجامعة تراعي توزيع المنح الجامعية بشكل عادل ونزيه، ثم تعزيز مبدأ العلاقة الأخوية بين المشرف الأكاديمي والطالب، تبعها تكوين اتجاهات إيجابية نحو حب العمل التطوعي وتقديره.

وتعدُّ هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثين منطقية حيث تعدُّ الجامعات منارات للوعي الوطني والسياسي، وبروز دور الجامعات في تنمية الحس الوطني وشحن الهمم لدى الطلبة في مقاومة الاحتلال من خلال المجالس والجمعيات الطلابية والنشرات الثقافية وإقامة المهرجانات الطلابية، والرحلات الطلابية في ربوع الوطن لتعريف الطالب بوطنه وآثاره ومقدساته وتشجيع الأعمال التطوعية.

كما أن الطلبة –وبسبب قلة الموارد المالية لدى الجامعة وتدني المساعدات– يشعرون بأن الجامعات لا تراعي العدالة في توزيع المساعدات، كما أن العلاقة بين الأستاذ والطالب يجب أن تبقى في نطاق محدد بحيث يعرف كل طرف ماله وما عليه.

◄ النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص: (**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) بين استجابات طلاب وطالبات جامعة القدس المفتوحة حول دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس والعمر ومكان السكن والحالة الاجتماعية والتخصص والسنة الدراسية**)؟

◄ **النتائج المتعلقة بمتغير الجنس:**

للتحقق فيما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية اُستخدم اختبار «ت» لمعرفة الفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في في تنمية مفهوم تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (٣) .

الجدول (٣)

نتائج اختبار «ت» للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم و المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ذكر	٦٧٠	٣,٥٦	٠,٧٥	٩٩٨	١,٨٦١	٠,٠٦٣
أنثى	٣٣٠	٣,٤٦	٠,٧٦			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ وهي غير دالة إحصائيا. مما يؤكد أن الجامعة وحسب أنظمتها لا تميز بين الذكر والأنثى، وأن

الجميع يتلقون الخدمات نفسها ويشاركون في الأنشطة كافة التي تقام في الجامعة عبر المجالس الطلابية وممارسة الأنشطة والخدمات التعليمية.

◄ **النتائج المتعلقة بمتغير العمر:**

للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مفهوم قيم المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير العمر، وذلك كما هو واضح من الجدول (٤).

الجدول (٤)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مبادئ المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٤,١٢٤	٢	٢,٠٦٢	٣,٦٢٦	٠,٠٢٧
داخل المجموعات	٥٦٦,٩٥٠	٩٩٧	٠,٥٦٩		
المجموع	٥٧١,٠٧٥	٩٩٩			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير العمر، ولمعرفة اتجاه هذه الفروق تك استخدام اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (٥).

الجدول (٥)

نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير العمر

المقارنات	١٨- ٢٥	٢٦- ٣٣	٣٤- ٤١
١٨- ٢٥		٠,١٣٧٣	٠,١٩٣٣ -
٢٦- ٣٣			٠,٠٣٣٠٧ - ٠
٣٤- ٤١			

تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق كانت بين الطلبة ذوي الأعمار ٢٦- ٣٣، والطلبة ذوي الفئة العمرية من ٣٤- ٤١، ولصالح الفئة العمرية من ٣٤- ٤١ سنة والذين كان دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية مفهوم تعزيز قيم ومبادئ المجتمع المدني لديهم أعلى شيء، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (٦).

الجدول (٦)

الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٨– ٢٥	٨٤٠	٣,٥٣	٠,٧٦
٢٦– ٣٣	١٠٠	٣,٤٠	٠,٦٩
٣٤– ٤١	٦٠	٣,٧٣	٠,٧٥

مما يؤكد أن الطلاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٤– ٤١ هم الأكثر تفهماً لأهمية المبادئ التي تدعمها الجامعة وتؤكد على أهميتها.

◄ **النتائج المتعلقة بمتغير مكان السكن:**

اُستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في مفهوم تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح من الجدول (٧)

الجدول (٧)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	١١,٤٩٤	٢	٥,٧٤٧	١٠,٢٣٩	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٥٩,٥٨١	٩٩٧	٠,٥٦١		
المجموع	٥٧١,٠٧٥	٩٩٩			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفبسطيني تعزى لمتغير مكان السكن، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية، وذلك كما هو واضح من الجدول (٨) .

الجدول (٨)

نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير مكان السكن

المقارنات	مدينة	ريف	مخيم
مدينة		*٠,٠١٩٨١	– ٠,٢٢٤٢
ريف			– *٠,٠٤٢٢٢
مخيم			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن هناك فروقا بين الطلبة الذين يسكنون في المدينة، وطلبة الأرياف، ولصالح طلبة المدن، والذين كان دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني لديهم أعلى شيء.

كذلك وجدت فروق بين طلبة الأرياف وطلبة المخيمات، ولصالح طلبة المخيمات، الذين كان دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني من وجهة نظرهم. وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (٩) .

الجدول (٩)

الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	٥٣٠	٣,٦٢	٠,٧٢
ريف	٤٥٠	٣,٤٢	٠,٧٨
مخيم	٢٠	٣,٨٤	٠,٧٨

حيث إن الطلبة الذين يسكنون في المخيمات المخصصة للاجئين الفلسطينيين يعايشون النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، فالمخيمات دائماً مشعلة للانتفاضات ضد الاحتلال للخروج من الواقع الأليم والاصرارللعودة إلى ديارهم المحتلة وشعورهم دائماً بالظلم لفقدانهم ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم، والتشتت الذي أصابهم مما يجعلهم أكثر تفهماً لدور الجامعات في تنمية قيم المجتمع المدني للحصول على حقوقهم كبقية شعوب العالم دون تمييز.

◄ **النتائج المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية:**

للتحقق من وجود فروق ذات دلالة احصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح من الجدول (١٠) .

الجدول (١٠)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	١٢,١٠٦	٢	٦,٠٥٣	١٠,٧٩٦	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٥٨,٩٦٩	٩٩٧	٠,٥٦١		
المجموع	٥٧١,٠٧٥	٩٩٩			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم والمجتمع المدني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية، وذلك كما هو واضح من الجدول (١١) .

الجدول (١١)

نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المقارنات	أعزب	متزوج	غير ذلك
أعزب		– ٠,٠٢٥٠٩*	٠,٤٠٥١
متزوج			٠,٦٥٦٠
غير ذلك			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق بين الطلبة العزاب، والمتزوجين، ولصالح الطلبة المتزوجين، الذين كان دور الجامعة في تنمية قيم المجتمع المدني من وجهة نظرهم أعلى شيء، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول (١٢) .

الجدول (١٢)

الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعزب	٧٩٠	٣,٤٩	٠,٧٦
متزوج	٢٠٠	٣,٧٤	٠,٧٢
غير ذلك	١٠	٣,٠٨	٠,٠٠

ويرى الباحثان أن الطلبة المتزوجين أكثر تفهماً لقيم المجتمع المدني حيث يشعر هؤلاء بقيمة هذه القيم لضمان مستقبل أبنائهم وعيشهم في ظل مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بسبب الوعي والتجربة والخبرة، أما الطالب الأعزب فلم يصل إلى مرحلة تكوين الأسرة وشعوره بالمسؤولية المجتمعية بعد.

◄ النتائج المتعلقة بمتغير التخصص:

للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير التخصص، وذلك كما هو واضح من الجدول (١٣) .

الجدول (١٣)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير التخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٤,٢٨٦	٣	١,٤٢٩		
داخل المجموعات	٥٦٦,٧٨٨	٩٩٦	٠,٥٦٩	٢,٥١١	٠,٠٥
المجموع	٥٧١,٠٧٥	٩٩٩			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير التخصص، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية، وذلك كما هو واضح من الجدول (١٤) .

الجدول (١٤)

نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير التخصص

المقارنات	تربية	تنمية أسرية واجتماعية	علوم إدارية	غير ذلك
تربية		٠,١٩٨٢	٠,٠٤٥٧ –	٠,٠١٤٠
تنمية أسرية واجتماعية			*٠,٠٢٤٣٩	٠,١٨٤١ –
علوم إدارية				٠,٠٥٩٨
غير ذلك				

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الفروق كانت بين طلبة برنامج التنمية الأسرية والاجتماعية، وطلبة برنامج العلوم الإدارية ولصالح طلبة برنامج العلوم

الادارية الذين كان دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني أكثر شيء، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول (١٥) .

الجدول (١٥)

الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تربية	٣٥٠	٣,٥٤	٠,٦٦
تنمية أسرية واجتماعية	٩٠	٣,٣٤	٠,٩٨
علوم إدارية	٣٥٠	٣,٥٨	٠,٧٣
غير ذلك	٢١٠	٣,٥٢	٠,٨٤

يلاحظ أن طلبة تخصص التنمية الاجتماعية والأسرية كانوا الأكثر تفهماً لمبادئ المجتمع المدني وقيمه، ويرى الباحثان أن النتيجة منطقية بسبب تخصصهم الذي يهتم بالنواحي التي يهتم بها المجتمع المدني للوصول إلى مجتمع مدني تصان فيه الحريات والحقوق، ويؤدي كل واحد واجباته ويأخذ حقوقه، ويكون مواطناً صالحاً يدافع عن قضايا مجتمعه ويشعر دائماً بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

◄ **النتائج المتعلقة بمتغير السنة الدراسية:**

للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير السنة الدراسية، وذلك كما هو واضح من الجدول (١٦) .

الجدول (١٦)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير السنة الدراسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٢٦,٨٤٩	٣	٨,٩٥٠	١٦,٣٧٩	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٤٤,٢٢٥	٩٩٦	٠,٥٤٦		
المجموع	٥٧١,٠٧٥	٩٩٩			

تشير المعطيات في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير السنة الدراسية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test)

للمقارنات الثنائية البعدية، وذلك كما هو واضح من الجدول (١٧) .

الجدول (١٧)

نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير السنة الدراسية

المقارنات	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
أولى		٠,١٦٦٢	*٠,٠٤٠٩٧	٠,٠٥٩١
ثانية			*٠,٠٢٤٣٥	٠,١٠٧١
ثالثة				*٠,٠٣٥٠٦
رابعة				

تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق كانت بين طلبة السنة الأولى والثالثة، ولصالح طلبة السنة الأولى والذين كان دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني من وجهة نظرهم أعلى شيء.

كذلك وجدت فروق بين طلبة السنة الثانية وطلبة السنة الثالثة، ولصالح طلبة السنة الثانية.

أيضا وجدت فروق بين طلبة السنة الثالثة، وطلبة السنة الرابعة، ولصالح طلبة السنة الرابعة، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول (١٨) .

الجدول (١٨)

الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني تعزى لمتغير السنة الدراسية.

السنة الدراسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أولى	٢٥٠	٣,٧٠	٠,٦٢
ثانية	٢٢٠	٣,٥٣	٠,٩٢
ثالثة	٢٩٠	٣,٢٩	٠,٨١
رابعة	٢٤٠	٣,٦٤	٠,٥٦

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن طلبة السنة الأولى في الجامعة يكون الاندفاع لديهم كبير بسبب انتقالهم من المرحلة الثانوية القائمة على الأنظمة المدرسية التي تتسم بالانضباط والتعليمات المدرسية إلى الأجواء الجامعية القائمة على الحرية في التعبير، ووجود القوى السياسية والتيارات الحزبية والجاذبات المختلفة بين القوى والاطلاع على الثقافات الواردة من المجتمعات السكانية، مما يجعله يتأثر بسرعة والاندفاع نحو الحرية والأعمال التطوعية وحقوق الإنسان.

التوصيات التي تساهم في زيادة دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني:

لزيادة دور الجامعات في تعزيز قيم المجتمع المدني ومبادئه، لا بدَّ من الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والصحية، والثقافية، والرياضية لفئة الشباب، التي تنمي لديهم العديد من المهارات، والقيم الاجتماعية، وإكسابهم العديد من الصفات الجيدة التي تجعل منهم مواطنين صالحين لهم ذاتيتهم، وحريتهم الفردية، وتشعرهم بأنهم أعضاء في المجتمع لهم حقوقهم، وعليهم واجباتهم، إضافة إلى تنمية مشاعر الحب والود المتبادل مع الآخرين، وتكريس احترام الإنسان كفرد له كرامته، وإشعاره بالانتماء لوطنه أمته، كذلك الشعور بالانتماء، والصداقة، والأمن، وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، والاهتمام بالجمعيات والمجالس الطلابية التي تكرس النهج الديمقراطي، والعمل على طرح مساقات تهتم بالمجتمع وبقضاياه وخصوصاً فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والاهتمام بمبدأ المساءلة، وبث أفكار التسامح، ومساعدة المحتاجين وكبار السن، وتشجيع العمل التطوعي والتعاون بين الجميع للنهوض بالمجتمع، وتشجيع إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل واستضافة الخبراء، وتحسس مشكلات المجتمع والعمل على إيجاد الحلول لها، للوصول إلى مجتمع مدني متحضر يعيش فيه الجميع باحترام وكرامة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو الخيل، سليمان. (٢٠٠١) . مقومات المواطنة الصالحة على ضوء تعاليم الإسلام، نص محاضرة ألقاها في جامعة الإمام تركي بالرياض، السعودية.

٢. أبو فودة، محمد عطية. (٢٠٠٦) . دور الإعلام التربوي في تدعيم الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين في محافظات غزة رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين.

٣. أبو النيل، محمود السيد (١٩٨٨) ، علم النفس عبر الحضاري، بيروت: دار النهضة، ص١٤٤.

٤. بدران شبل، (١٩٩٤) . التربية المعاصرة، العدد ٣٤ ص ٥.

٥. بدران، شبل، الدهشان، جمال (٢٠٠١) . التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٦. التل، أحمد، (١٩٩٨) . التعليم العالي في الأردن، عمان.

٧. جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٦) ، التربية والمجتمع والتنمية، القدس، فلسطين.

٨. جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٨) ، مبادئ القانون وحقوق الإنسان، القدس، فلسطين.

٩. جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٨) ، دليل الجامعة، القدس، فلسطين.

١٠. الدويري، فايز (٢٠٠٩) ، دور الجامعات في تعزيز الأمن الوطني. مركز المنشاوي للدراسات والبحوث www. mishawi. com

١١. رشيد، أحمد (١٩٩٩) . دور الجامعة في المجتمع في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك - إربد، الأردن.

١٢. الزهراني، علي إبراهيم (٢٠٠٥)، مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي، المدينة المنورة. مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية- سلسلة مركز الدراسات والبحوث،٣.

١٣. زيد، عبد الكريم. (١٩٩٧) . حب الوطن من منظور شرعي، مكتبة دار الرشد، الرياض، السعودية.

١٤. السيد، حسن محمد سلامة، (٢٠٠٤) ، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة.

١٥. شحاتة حسن، عمار، حامد (٢٠٠٣) . نحو تطوير التعلم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر ١٩٧ – ١٩٨.

١٦. الشقاقي، وآخرون، (١٩٩٩) ، المدنيات والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، نابلس، فلسطين.

١٧. شلدان، فايز (٢٠٠٦) . نموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

١٨. الشويحات، صفاء (٢٠٠٣) ، درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة، رسالة دكتوراه غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان الأردن

١٩. طلبة، فاطمة محمد. (١٩٨٠) . تأثير منهج التربية القومية في تحقيق أهداف الجانب المعرفي بالمرحلة الإعدادية، القاهرة، مصر.

٢٠. العاجز، فؤاد، (٢٠٠٢) . دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي العاشر يناير ٢٠٠٢ للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الفكر العربي القاهرة.

٢١. عبد الرحمن، عبد الله (٢٠٠١) . علم الاجتماع السياسي، (ط١) دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٢٢. لقحطاني، سالم علي سالم. (١٩٩٨) . التربية الوطنية، مفهومها، أهدافها، تدريسها، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة الملك سعود، أبها، السعودية

٢٣. مشا قبة، أمين (١٩٩٣) ، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك،٩ (١) ، ٨٧– ١٢٠

٢٤. مناصرة، علي. (٢٠٠٧) . التجربة الفلسطينية في مجال إدماج حقوق الإنسان والمواطنة وثقافة العدل والسلام في المناهج الدراسية، (د. ط) . دمشق، سوريا.

٢٥. موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير ميشيل مان، نقلها إلى العربية عادل مختار الهواري، وسعيد عبد العزين، «دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٩٩» ص ٦١٢.

٢٦. يحيى، حاج، محمد، (١٩٨٥) ، العمل التطوعي– أداة للتنمية الجماهيرية وتنظيم المجتمع، المجلد الرابع آب– ١٩٨٥، مجلة جامعة بيت لحم، فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Beck C. , "Renewal and Educational Leadership", Paper Presented at the Toronto Conference on Values and Educational Leadership, Toronto, 1996, p. 2.*
2. *Sinclair, J. M. , Collins English Dictionary, Third Edition, (Birmingham: Harper Collins Publishers, 1991) , p. 1694.*
3. *John E. Walsh. Education and political power, New York, the Center For Applied Research In Education, Inc. 1964, p2.*
4. *Kerr David and others. (2003) . Citizenship an Education Age 14: Summary of the international finding and preliminary results for England.*
5. *Almiccawy, Abraham (1997) , Identity, Moral and Political Development among Palestinian Student Activists in the Israeli Universities. Eric (ED417114) .*
6. *Mintrop, H. (2003) . The old and new face of civic education: expert, teacher and student views, European Education research.*
7. *Starkey, Carol, (2000) . Human Rights education in the elementary school: a case study of fourth grades response to democratic, Dissertation abstract international, Vol. 53*
8. *Vogelgesang, Lori J. (2001) , The Impact of College on the Development of Civic Values: How Do Race and Gender Matter? Rice (ED451791) .*
9. *Wood, Leslie; And Others, (1982) The Impact of a Student Exchange Program on Civic Attitudes and Understanding. Rice (ED225918) .*

درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية في الأردن

د. جمال خليل الخالدي*

د. أحمد محي الدين الكيلاني**

د. محمد حسين العوامرة***

* أستاذ مساعد/ قسم العلوم التربوية/ كلية الآداب/ جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.

**أستاذ مساعد/ كلية التربية وعلم النفس/ جامعة عمان العربية للدراسات العليا/ الأردن.

*** أستاذ مساعد/ قسم العلوم التربوية/ كلية الآداب/ جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى معرفة درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها في مرحلة التعليم الثانوي لمهارات التفكير العليا (الناقد، والإبداعي) ، من وجهة نظر الطلبة، حيث قام الباحثون باختيار مديرية تربية لواء الرصيفة بالطريقة العشوائية، وبلغت عينة الدراسة (٣٤٥) طالباً و (٤١٧) طالبة، وهي تمثل (١٠٪) من مجتمع الدراسي الكلي للعام الدراسي (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) م.

وصمَّم الباحثون أداة الدراسة التي اشتملت على (١٧) مظهراً سلوكياً من مظاهر التفكير الناقد، و (١٨) مظهراً للتفكير الإبداعي، وتأكدوا من صدق الأداة وثباتها، واعتمد التدرج الخماسي أساسا لقياس درجة ممارسة المعلمين لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة.

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة كانت متوسطة على الدرجة الكلية للمقياس، كما أظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائياً يعزى لمتغير مستوى الجنس في ممارسة مهارات التفكير الإبداعي لصالح الطالبات، ووجود فرق دال إحصائيا بين متوسطات مهارات التفكير الناقد لصالح الطلبة الذكور.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج إعداد وتدريب معلمي التربية الإسلامية، بحيث تأخذ مهارات التفكير العليا الأهمية المناسبة، وتضمين هذه المهارات في مناهج التربية الإسلامية.

Abstract:

The aim of this study was to determine the extent to which the Islamic Education teachers practice higher thinking skills (critical, creative) in the secondary stage from the students' point of view. The study was applied in Al- Russaifa Educational Directorate.

A sample consisting of (345) male students and (417) female students was randomly selected, and represented (10%) of the total study population for the academic year 2009\ 2010.

The researchers designed the study tool which included in its final form (17) behavioristic items of the critical thinking indicators and (18) items of the creative thinking. Its reliability and validity were calculated. The 5- grades scale was used as a basis to measure the extent to which teachers practice higher thinking skills from students' point of view.

The study results of the study showed that the Islamic education teachers practice of the higher thinking skills was medium on the total degree. A statistical significance difference was found for the gender variable in practicing the creative thinking skills in favor of the female students. As for critical thinking skills, there was statistical significance difference in favor of the male students.

The study recommended reviewing the programs of preparing, training and qualifying the Islamic education teachers, so that the higher thinking skills have their priority in the Islamic education curricula.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

يشهد العالم اليوم تغيرات غير مسبوقة، ألقت بظلالها على مناحي الحياة بعامة، والمنظومة التربوية بخاصة، الأمر الذي يستنهض همم التربويين من أجل إعادة بناء هذه المنظومة التربوية لتكون أكثر قدرة وكفاءة في مسايرة التقدم، بغية إعداد جيل من الطلبة الذين لديهم القدرة على مواجهة مشكلات الحياة بفاعلية.

إن التربية الحقيقية هي تلك التي تتجاوز حدود المعلومة وصفحات المقرر الدراسي، إلى ذلك المستوى الأسمى من توظيف الخبرات في مواقف حياتية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اُحترمت أساليب التفكير لدى الطلبة، وكشفت طاقاتهم المبدعة، ونُميت ووُجهت لتحقيق المشاركة الفاعلة في الحياة.

وتسعى التربية بشكل عام، والتربية الإسلامية بشكل خاص إلى بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة الجوانب، حيث تكوين الإنسان المفعم بالعاطفة والممتثل لأوامر **الله** تعالى عقيدة وعبادة وأخلاقا، ذلك الإنسان العالم المفكر الذي يستغل كل مهاراته العقلية وعملياته الذهنية للكشف عن نواميس هذا الكون وتسخيره لخدمته.

من هنا تبرز الحاجة إلى الاهتمام بعمليات التفكير العليا، من حيث تعليمها كمهارات مستقلة، أو تفعيلها من خلال المناهج المدرسية، إذ أصبحت ضرورة تربوية، لأنها تساعد في حل كثير من المشكلات التربوية، وعلى رأسها الاستنزاف السلبي لطاقات المعلمين والمتعلمين على حد سواء، هذا بالإضافة إلى اهتمام التربية الإسلامية بعملية التفكير وتنمية مهاراته باعتباره مطلباً شرعياً، حيث ورد كثير من النصوص الشرعية التي تحث على التفكير والتدبر واستخدام العقل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل انظروا ماذا في السموات والأرض﴾ (يونس: ١٠١) ، وقوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت﴾ (الغاشية: ١٧- ٢٠)، وقوله صلى **الله** عليه وسلم: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر) (صحيح مسلم، كتاب الأقضية، حديث رقم ٣٢٤٠) .

ولما تركزت دعوة التربية الإسلامية على البحث وحسن التدبر واستخدام العقل، فإن المدرسة –في وقتنا الحاضر– هي مركز النشاط الفكري وبؤرة البحث العلمي، ويقع على المعلم العبء الأكبر في تنفيذ رؤية المجتمع وأهداف المدرسة، وذلك من خلال الطريقة التي ينظم بها المحتوى الدراسي وينفذه، وهنا يتضح دور المعلم في تهيئة المناخ المناسب لتنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلبة.

لقد أولت التربية الإسلامية لمعلميها العناية الخاصة والمكانة الرفيعة، وذلك انطلاقا من روح المنهج الذي يدرسه، وشرف العلم الذي يحمله، ومن هنا يجب أن يمتاز هذا المعلم بالالتزام الديني والخلقي، بالإضافة إلى الإخلاص والفطنة والذكاء، والإبداع في التفكير والقدرة على طرح المشكلات ومناقشتها، حتى يتمكن من إنتاج جيل مفكر ناقد مبدع، لديه القدرة على التقصي وارتياد المجهول بحثاً عن المعرفة النافعة، وتوظيفها في مواجهة تحديات العصر ومشكلاته.

ومن الجدير بالذكر أن تعليم التفكير ومهاراته وتنميتها ليس وليد الصدفة، بل يمكن أن يُرعى ويُنمى، وهذا ما يؤكده **(Machado, 1989)** حيث يرى أن الأطفال العاديين موهوبون، وأن الأطفال الموهوبين مجرد أطفال عاديين لاقوا العناية الفائقة، فإذا سمحنا للقلة أن تطور ذكاءها، فإنها –لا مناص– ستحتكر القوة، ويعطى مزيدا من الفرص للطغيان الأعظم، فالخالق عز وجل وهبنا العقل كطريق ينير العدل ولم يميز بين البشر، بل لقد ولدت الامتيازات على أيدي البشر أنفسهم، ولذا يمكن رفع قدرات الطلبة التفكيرية ودرجة ذكائهم إلى أعلى مستوى. وهذا ما يوافق رأي **(Rochka, 1989)** حيث يعتقد أن تربية الإبداع ممكنة لأي شخص طبيعي عادي من وجهة نظر عقلية، وتوجد براهين كثيرة على أن أي شخص عادي يمكن تطوير التفكير لديه بقليل أو كثير بهذا الاتجاه أو ذاك.

وأكد **(White, 2005)** في كتابه الشهير «كيف تضاعف ذكاءك» إلى أن غالبية البشر تميل نحو استخدام (١٠٪) أو أقل من قدراتهم العقلية، تاركين بذلك مخزوناً هائلاً من الطاقة العقلية المعطلة، وما عليهم إلا أن يستغلوا طاقاتهم ويتعلموا مهارات التفكير من أجل زيادة فعاليتهم ومواجهة مشكلاتهم، وتحقيق أهدافهم العظيمة.

ومن هنا يجب أن لا نكتفي بأن نساعد بعض الأفراد على اكتساب مهارات التفكير العليا –كالتفكير الإبداعي والناقد– وإنما علينا أن نساعد جميع الطلبة على ذلك، وينبغي على المدرسة أن تكون المكان الذي تنّمى فيه المواهب وتُطوَّر، وأن علاقة المواهب بالتعليم أكثر من أهمية ارتباطها بالنضج والوسط المحيط (حبيب، ٢٠٠٣، ٧١) ، بل إن مؤسسات التربية عليها أن تسعى بالدرجة الأولى إلى تعليم الطلبة كيف يفكرون، وتدريبهم على أساليب التفكير السديدة حتى يستطيعوا أن يتعايشوا في هذا العالم، ويشقوا طريقهم في الحياة بنجاح (حسين، وفخرو، ٢٠٠٢، ٧، ٨) .

ويرى بعض التربويين مثل **الجمل** (٢٠٠٥) **وهندي** (٢٠٠٥) أن غالبية المناهج المدرسية تفتقر إلى القدرة الكافية لعملية تزويد الطلبة بالأساس المعرفي لمهارات التفكير العليا، وأن التعليم المدرسي التقليدي، يؤثر بشكل سلبي على أنماط التفكير، ولذا لا يجوز

أن تترك عملية تنمية مهارات التفكير للصدفة، بل لا بد من تهيئة المناخ المناسب لعملية التفكير، وتنميتها وإطلاق طاقات التفكير –بخاصة الإبداعي والناقد– لتكوين طلبة قادرين على الدخول بفعالية في كل مناحي الحياة، وتشكيل حاضرهم ومستقبلهم.

وتبرز أهمية مهارات التفكير العليا بشكل عام، كمهارة الاستدلال والتركيب والتقويم وحل المشكلات، ومهارات التفكير الناقد والإبداعي بخاصة؛ في كونها تنمي روح التساؤل لدى الطلبة، وتساعدهم في فهم أعمق للمعرفة، وتقبل وجهات النظر المختلفة، والتغلب على الصعوبات واتخاذ القرارات المناسبة.

ويلحظ أن العلاقة بين التفكير الإبداعي والناقد علاقة وثيقة، حيث يعمل التفكير الإبداعي على توليد أفكار جديدة وأصيلة، ويحدد السبب بين الظواهر، أما التفكير الناقد فيخضع الأفكار الإبداعية للتفسيرات الخاصة بالمشكلات المطروحة ويبرهن على مدى صحتها، مما يعني أن مهارات التفكير الإبداعي تحتاج إلى التفكير الناقد. وهذا ما يؤكد عملية التوأمة بين التفكير الناقد والإبداعي، بل إن كلا التفكيرين يعتبران كمتناظرين، ومتساندين في الوقت نفسه، ويقعان في أعلى سلم مهارات التفكير العليا، كما أن بعض القدرات الأساسية التي يتضمنها التفكير الإبداعي مثل القدرة على الإحساس بالمشكلات والقدرة على التخيل والتنظيم والتقويم، مشابهة لبعض القدرات الأساسية التي يتضمنها التفكير الناقد (ريان، ٢٠٠٤، ٢٣٥) .

وإذا كان الإبداع يعني أن توجد شيئا مألوفا من شيء غير مألوف، وأن تحول المألوف إلى شيء غير مألوف، كما ترى قطامي (٢٠٠٤، ٥١) ، فإن التفكير الإبداعي؛ يعد عملية ذهنية يتفاعل فيه المتعلم مع الخبرات العديدة التي يواجهها، بهدف استيعاب عناصر الموقف من أجل الوصول إلى فهم جديد أو إنتاج جديد، يحقق حلا أصيلا للمشكلة، بما يخدم المتعلم نفسه أو مجتمعه (مجيد، ٢٠٠٨، ٢٠٢) .

ويتضح من التعريف السابق دور التفكير الإبداعي في تكوين أبنية وتنظيمات جديدة تجعل الفرد لديه القدرة على صناعة إنتاج جديد، وأصيل وذي قيمة، فعملية الإبداع ظاهرة ذهنية متقدمة يعالج فيها الفرد الأشياء والمواقف والخبرات والمشكلات بطريقة فريدة أو غير مألوفة، أو بوضع مجموعة حلول سابقة، والخروج بحل جديد، وتعدّ هذه مهمة وطنية، إذ إن تدريب الطلبة على معالجة القضايا التي يعاصرونها بأساليب وطرق جديدة بعيدة عن التقليد يسهم في تسليح الطلبة بقيم المعاصرة، وتساعدهم على التكيف بطريقة ناجحة ومتفوقة، مما يزيد من نشاط الطلبة وفاعليتهم ووعيهم لما يدور حولهم

(قطامي، ٢٠٠٤، ١٩١) ، **وتمر العملية الإبداعية ضمن خطوات أو مراحل أربع، وهي** (الطيطي، ٢٠٠١، ٦٥) :

١. مرحلة التحضير أو الإعداد: Preparation
٢. مرحلة الاحتضان أو الاختمار: Incubation
٣. مرحلة الإشراق أو الإلهام: illumination
٤. مرحلة التحقق أو إعادة النظر: Verification

وتتضح المعالم الأساسية للتفكير الإبداعي بقدرة الفرد على الإنتاج، **ولذا فإن المكونات أو العناصر الأساسية التي تتشكل منها القدرة الإبداعية، تتمثل فيما يأتي** (ريان، ٢٠٠٤، ١٥٢) :

١. الطلاقة: Fluency
٢. المرونة: Flexibility
٣. الحساسية للمشكلات: Sensitivity to the problems
٤. الأصالة: Originality

أما التفكير الناقد فقد أصبحت الحاجة إلى تحقيقه غاية أساسية لمعظم السياسات التربوية، وهدفاً رئيساً تسعى المناهج لتعليم مهاراته للطلبة. ويعرف التفكير الناقد بأنه: تقرير حقيقة المعرفة ودقتها وقيمتها والحكم على الأخبار المستندة إلى مصادر مقبولة، وفحص المواد في ضوء الدليل ومقارنة الحوادث والأخبار ثم الاستنتاج (Beyer, 1985, p. 274) .

وتعود أهمية هذا التفكير إلى المهارات التي يتضمنها، مثل مهارة التمييز بين الحقائق وتحديد صدق المصادر، وتحديد دقة الخبر ومدى صدقه، والكشف عن التحيز، وتمييز المعلومات ذات العلاقة من المعلومات التي ليست لها علاقة، وكذا التنبؤ والاستنباط وتعليل الظواهر، ومناقشة المعلومات وتفسيرها وتقويم فاعلية المناقشة والمعلومات، والخروج بتعميمات، مما يساهم في بناء شخصية تتصف بالموضوعية والمشاركة الفاعلة، والقدرة على حل المشكلات، وهذا المقصود الأساس من التربية، حيث إن التفكير ضرورة حياتية لا غنى عنها (ريان، ٢٠٠٤، وجروان، ١٩٩٩) .

ومما سبق تتضح أهمية دور معلمي التربية الإسلامية في إطلاق القدرات الذهنية لدى الطلبة، واستخدام المخزون الهائل من الطاقات العقلية تحقيقاً لمراد الله تعالى في الأرض، إذ إن العلم –باعتباره الهدف الأسمى في الشريعة الإسلامية– لا يتم إلا بالتعلم، والتعليم يعني التفكير، والتفكير يقود إلى الإبداع وحل المشكلات.

مشكلة الدراسة:

تعدُّ تنمية التفكير لدى المتعلمين، ولا سيما في المرحلة الثانوية، مطلباً رئيساً من متطلبات العملية التعليمية التعلمية، وهو من الضرورة بمكان أن يبقى ماثلاً في عمليات التعلم والتعليم، سواء في مناهج التربية الإسلامية أم غيرها، ولذلك عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية من خلال المديرية العامة للمناهج، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة، على إعداد المعلمين وتدريبهم، ووضع أطر عامة للمناهج المدرسية، بما يضمن تفعيل دور الطلبة في الحصص الصفية، وتنمية مهارات التفكير لديهم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣) ، إلا أن الدراسات والأبحاث التربوية بشكل عام، كدراسة Smith (2008) والشنيقات (٢٠٠٥) والربضي (٢٠٠٤) أشارت في نتائجها إلى محدودية تفعيل مهارات التفكير العليا في الحصص الصفية، بالرغم من آثارها الإيجابية في الطلبة، كمساعدتهم في تكوين أبنية معرفية ذات معنى، وتنمية قدرتهم على الاستنباط والمحاكمة العقلية والتنبؤ وتقويم المعلومات واتخاذ القرار، مما يجعل الأمر لزاما على المعلمين عامة ومعلمي التربية الإسلامية بخاصة، العمل على تنمية مهارات التفكير لدى طلبتهم، وترسيخ مهاراته في عقول الطلبة، لجعلهم أكثر كفاءة في التعايش الإيجابي في عصر التدفق المعرفي، ولا يتم ذلك إلا من خلال التدريب الموجه، الذي يُعد المعلم الكفء من أهم عناصره. ولذلك برزت هذه الدراسة للكشف عن مدى درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر طلبتهم.

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة –وفي حدود علم الباحثين– هي الأولى من نوعها والتي من المؤمل أن تسهم فيما يأتي:

- الكشف عن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا.
- مساعدة مؤلفي مناهج التربية الإسلامية، في تضمين أدلة مناهج التربية الإسلامية بمهارات التفكير العليا، اشتقاقاً من القائمة التي تم بناؤها.
- يؤمل أن تقدم نتائج هذه الدراسة للمسؤولين عن إعداد المعلمين وتأهيلهم قبل الخدمة وأثنائها، لمساعدتهم في ممارسة مهارات التفكير العليا أثناء تنفيذ الحصص الصفية، مما يساعد في تحسين أداء المعلمين، وتنمية قدرات المتعلمين على حد سواء.

أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر طلبتهم؟

٢. هل تختلف درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها في المرحلة الثانوية في الأردن لتنمية مهارات التفكير العليا بحسب متغير الجنس؟

وقد انبثق عن السؤال الثاني الفرضية الآتية:

- **فرضية الدراسة:** لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا تعزى إلى متغير الجنس، من وجهة نظر الطلبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) .

حدود الدراسة:

- ♦ حدود زمانية: الفصل الأول، من العام الدراسي (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) م.
- ♦ حدود مكانية: مديرية تربية لواء الرصيفة، في المدارس الحكومية في الأردن.
- ♦ حدود بشرية: طلبة الصفين الأول والثاني الثانوي.
- ♦ حدود علمية تطبيقية: مهارات التفكير العليا، وتحددت في الدراسة الحالية؛ بمهارات التفكير الناقد، ومهارات التفكير الإبداعي.
- ♦ أداة الدراسة: وتتحدد بالأداة التي أُعدت حول درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا.

التعريفات الإجرائية:

تشمل الدراسة الحالية على مصطلحات ينبغي تعريفها إجرائيا، وهي:

◄ **درجة الممارسة:** وهي الدرجة التي تُحدَّد في ضوء المقياس المعد لذلك، مما يبعث على تعزيز مهارات التفكير العليا لدى الطلبة.

◄ **مهارات التفكير العليا:** وهي المظاهر أو الأنماط السلوكية التي يُظهرها المعلمون أثناء التدريس الصفي، وشملت هذه الأنماط السلوكية قائمتين إحداهما للتفكير الإبداعي، والأخرى للتفكير الناقد.

◄ **وجهة نظر الطلبة**: وهي التقديرات التي يسجلها الطلبة على المقياس المعد، والذي تُرصد من خلاله درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا.

◄ **المرحلة الثانوية**: وهي حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، وهي مرحلة تعليم غير إلزامية مدتها سنتان، وتشمل الصفين؛ الأول والثاني الثانوي، بحسب قانون وزارة التربية والتعليم الأردنية، رقم (٢٧) ، لعام (١٩٨٩) م. ص (١٦) .

الدراسات السابقة:

تتناول الدراسة الحالية ما أمكن التوصل إليه من الدراسات ذات الصلة العربية والأجنبية، مرتبة حسب تسلسلها الزمني، مع ملاحظة عدم توافر أي دراسة –في حدود علم الباحثين– حول تقصي درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة.

دراسة **(Posner, 2008)** ، التي هدفت إلى استقصاء أثر خصائص المعلم وسلوكه في تطوير مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة في مادة العلوم، وتكونت عينة الدراسة من (٣٦) معلماً ومعلمة ممن يُدرِّسون في المدارس الحكومية الأمريكية للمرحلة الثانوية، وتمثلت أداة الدراسة في بطاقة ملاحظة عُبئت من خلال تصوير حصة صفية لكل منهم، وقُسم المعلمون إلى فئتين عليا ودنيا حسب علامات طلبتهم للفصل الأول، وأظهرت نتائج الدراسة أن أداء الطلبة الذين درَّسهم معلمو ومعلمات الفئة العليا اختلفت عن أداء نظرائهم الذين درسهم معلمو ومعلمات الفئة الدنيا، حيث أظهر معلمو الفئة العليا تميزاً واضحاً في استخدام المواد والمناقشة، والتمهيد الجيد للدرس، وإثارة دافعية الطلبة، والتعليم من خلال المجموعات، وتفعيل الأنشطة الصفية، أما معلمو الفئة الدنيا ومعلماتها فقد اتصفوا بالتعليم المباشر، واستخدام الحاسوب لتقديم كمية أكبر من المعلومات، وتركز جُلّ اهتمامهم بالمنهج الدراسي المعتمد.

وأجرى **(Smith, 2008)** ، دراسة هدفت إلى التعرف إلى مظاهر التفكير الناقد التي يركز عليها معلمو التربية الاجتماعية ومعلماتها في المدارس الإنجليزية للمرحلة الأساسية، ودرجة شيوع تلك المظاهر في سلوك المعلمين، حيث تكونت عينة الدراسة من (١٢٥) معلما و (١٢٥) معلمة من مدارس المملكة المتحدة، اختيروا بطريقة الاختيار العشوائي الطبقي التناسبي، أما أداة الدراسة فكانت عبارة عن نموذج تصنيفي تُقاس من خلاله درجة ممارسة مظاهر السلوك الناقد، وأظهرت النتائج أن نسبة الأنماط السلوكية ذات الصلة

بالتفكير الناقد بلغت (٢١٪) ، وأن نسبة المعلمين والمعلمات الذين يتجهون في تدريسهم نحو تنمية التفكير الناقد بلغت (٨٪) ، مما يدل على تدني ممارسة المعلمين والمعلمات لمهارات التفكير الناقد.

وأجرى **دناوي** (٢٠٠٧) ، دراسة تناولت بناء برنامج تدريبي يستند إلى برنامج كورت (CORT) ، ودراسة مدى فاعليته في تطوير مهارات التفكير، حيث تكونت عينة الدراسة من (١٥) معلماً و (٢٨) معلمة، اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة من أصل (١١٠) معلماً ومعلمة لمادة التربية الإسلامية في المدارس التابعة للمنطقة الغربية التعليمية في دولة الإمارات العربية، وتمثلت أداة الدراسة في تطوير برنامج تدريبي في مهارات التفكير الإبداعي، وتصميم بطاقة ملاحظة لقياس مدى امتلاك المعلمين لهذه المهارات، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائيا للبرنامج التدريبي في متوسط أداء المعلمين، ولم يكن هناك أثر لمتغير الجنس في تطبيق البرنامج التدريبي.

وسعت دراسة **(Pratt, 2007)** ، إلى معرفة مدى مساهمة معلمي الدراسات الاجتماعية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي والناقد، في (١٢) دائرة من دوائر التربية والتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وشملت العينة (٦٤) معلماً، وكانت أداة الدراسة عبارة عن بطاقة ملاحظة شملت (٤١) معياراً، بحيث رُصدت (٥) حصص دراسية لكل معلم، وأظهرت النتائج أن (١٨٪) من معلمي الدراسات الاجتماعية يسهمون في تنمية مهارات التفكير الإبداعي والناقد بشكل مقبول، وأن (٦٪) من المعلمين تتراوح نسبة مساهمتهم في تنمية مهارات التفكير ما بين (٧٠– ٨٥٪) ، وباقي المعلمين كانت نسبة مساهمتهم ليست ذات تأثير إيجابي.

وفي دراسة **(Salvin, 2007)** ، التي هدفت إلى معرفة وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في ولاية كاليفورنيا الأمريكية من تطبيق مهارات التفكير الإبداعي، حيث اختير (٣٠) معلماً بالطريقة العشوائية، ولوحظ مدى تمكنهم من تدريس مهارات التفكير الإبداعي، واستخدمت الدراسة سجل الملاحظة أداةً سُجِّل من خلالها سلوك المعلمين داخل حجرات الدراسة ملاحظة غير مباشرة، عن طريق تسجيل أداء المعلمين بجهاز فيديو، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى استخدام استراتيجيات التفكير الإبداعي من قبل المعلمين.

وحاولت **رصرص** (٢٠٠٦) ، الكشف عن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية للمهارات الإبداعية وعلاقتها بالتحصيل، لدى عينة مكونة من (٤٠) معلماً ومعلمة يتبعون مديرية التعليم الخاص في محافظة عمان للعام الدراسي

(٢٠٠٥/٢٠٠٦)، واختيروا عشوائيا من المجتمع الأصلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن بطاقة ملاحظة اشتملت على (٣٨) فقرة، صممت لقياس مدى استخدام المهارات الأساسية للتفكير الإبداعي في أثناء الممارسات التدريسية، وأشارت النتائج إلى أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها للمهارات الإبداعية كانت بدرجة متوسطة، ولم تشر النتائج إلى وجود فروق دالة تعزى لمتغير الجنس، كما أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين ممارسة معلمي التربية الإسلامية للمهارات الإبداعية ككل وتحصيل طلبتهم.

وهدفت دراسة **(scriven, 2005)** ، إلى الكشف عن مدى تركيز معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية، على تطوير الإجراءات الصفية التي تنمي مهارات التفكير العليا، وشملت عينة البحث (٥٠) مشرفاً مدرسياً، واستخدمت بطاقة الملاحظة كأداة تحوي (٥٧) مظهراً لقياس الأنماط السلوكية المحفزة للتفكير في داخل الحجرة الصفية، حيث أظهرت نتائج الدراسة توسط أداء المعلمين في تنمية مهارات التفكير العليا، وحصلت ربط خبرات الطلبة بالحياة على أعلى درجة ممارسة، في مقابل حصول مساعدة الطلبة في التنبؤ بمجريات الأحداث على أقل درجة ممارسة من قِبل المعلمين، حسب وجهة نظر مشرفيهم.

وأجرت **الشنيقات** (٢٠٠٥) ، دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها للمرحلة الأساسية العليا في الأردن لمهارات التفكير الإبداعي، حيث اختير (٦٠) معلماً ومعلمة ممن يُدرِّسون منهج التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في منطقة إربد الأولى، اختيروا بالطريقة العشوائية، وتمثلت أداة الدراسة ببناء برنامج تدريبي لتنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى المعلمين، واُستخدمت بطاقة الملاحظة لقياس مدى ممارسة أفراد العينة لمهارات التفكير الإبداعي، وأظهرت النتائج تدني مستوى معرفة وممارسة معلمي التربية الإسلامية لمهارات التفكير الإبداعي، كما بينت النتائج وجود فروق دالة في مستوى المعرفة لدى المعلمين والمعلمات لمهارات التفكير الإبداعي لصالح البرنامج التدريبي المقترح.

وأجرى **أبو ريا** (٢٠٠٤) ، دراسة بهدف الكشف عن دور المعلمين في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الإبتدائية في فلسطين، من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، حيث اختير (٤١) معلماً و (٩٩) معلمة من معلمي ومعلمات المدارس العربية في منطقة الجليل، واستخدم سجل الملاحظة المباشرة كأداة لقياس درجة ممارسة المعلمين والمعلمات لمهارات التفكير الإبداعي، وأظهرت النتائج أن المعلمين يقدّرون دورهم بالمتوسط في

تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الإبتدائية، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث على الأداة ككل.

وسعى **(Caffarella, 2004)** ، في دراسته إلى معرفة أثر الجزء الأول من برنامج (CORT) في التدريب على كل من الطلبة والمعلمين، في المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت العينة من (٢٥) معلما ومعلمة، و (٤٢٠) طالبا وطالبة، وتمثلت أداة الدراسة في استخدام مقياس (تورنس) للتفكير الإبداعي، ومقياس الإنجاز في الامتحانات المدرسية، وأشارت نتائج الدراسة إلى توسط استجابات المعلمين على برنامج (CORT) للتدريب الإبداعي، وتدني درجة ممارستهم لمهارات التفكير الإبداعي، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة إحصائيا في المستوى الذي قدر فيه الطلبة مهاراتهم التفكيرية، وأدى إلى زيادة متوسط تحصيلهم الدراسي.

وتناول **الحمدي** (٢٠٠٤) ، في دراسته معرفة واقع ممارسة معلمي التاريخ لمهارات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي في المدارس الثانوية، واختير أفراد العينة بالطريقة العشوائية، حيث تكونت من (٦٠) معلماً و (٤٠) مديراً من إدارة التعليم بمنطقة المدينة المنورة، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تكونت من (٦٩) فقرة لقياس درجة ممارسة مهارات التفكير الناقد والإبداعي لدى المعلمين والمديرين، وأظهرت النتائج الخاصة بتقديرات المعلمين أن هناك فروقاً ذات دلالة بين واقع ممارسة المعلمين لمهارات التفكير الناقد وبين المستوى المقبول تربوياً لصالح تقديرات المعلمين، ولم توجد فروق بين واقع ممارسة المعلمين لمهارات التفكير الإبداعي، أما بالنسبة لتقديرات المديرين، فأظهرت النتائج وجود فروق في ممارسة المديرين لمهارات التفكير الإبداعي والناقد، وبين المستوى المقبول تربويا لصالح المستوى المقبول تربويا.

وحاولت **الربضي** (٢٠٠٤) ، في دراستها الكشف عن درجة معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية في الأردن لمهارات التفكير الناقد، ومدى ممارستهم لهذه المهارات، حيث تكونت عينة الدراسة من (٨٤) معلماً ومعلمة ممن يدَّرسون مباحث الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني الثانويين، واختيروا بالطريقة العشوائية من أصل (١٦٧٥) معلما ومعلمة، وتمثلت أداة الدراسة ببناء قائمة لقياس مهارات التفكير الناقد ومدى امتلاكها من قبل المعلمين، شملت الأداة (٢٥) مهارة فرعية، موزعة على خمسة مجالات رئيسة، وجاءت نتائج الدراسة تشير إلى أن درجة اكتساب وممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية لمهارات التفكير الناقد كانت منخفضة، كما أظهرت النتائج فروقاً دالة إحصائيا للبرنامج التدريبي المقترح لتنمية مهارات التفكير الناقد، في اكتساب وممارسة معلمي التربية الاجتماعية لمهارات التفكير الناقد.

تعقيب على الدراسات السابقة:

- عدم وجود دراسات ذات صلة تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وهي درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة، إلا أن هذه الدراسات كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة للباحثين، لأنها ساعدت في رسم تصور عام لمنهجية الدراسة الحالية، إضافة إلى أنها شكلت مرتكزاً في تصميم أداة القياس الخاصة بهذه الدراسة.
- تركزت الدراسات السابقة على درجة ممارسة التفكير من وجهة نظر المعلمين أنفسهم أو مشرفيهم ومديريهم، من غير الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الطلبة، وبخاصة طلبة المرحلة الثانوية الذين يمتلكون القدرة على التقويم وإصدار الأحكام، ومتابعة إجراءات تنفيذ الحصة الصفية بصورة أكثر دقة من طلبة المرحلتين الإعدادية أو الأساسية في الغالب.
- أشارت معظم الدراسات السابقة إلى تدني مستوى درجة ممارسة المعلمين والمعلمات –سواء في المدارس العربية أو الأجنبية– في تنمية مهارات التفكير بشكل عام والتفكير الناقد والإبداعي بخاصة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي لملاءمته أغراض الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة:

اختيرت مديرية تربية لواء الرصيفة بالطريقة العشوائية، لتمثل مجتمع الدراسة، وتعد إحدى مديريات تربية الوسط في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية لواء الرصيفة، للعام الدراسي (٢٠٠٩/٢٠١٠) م، وبلغ عدد أفراد الدراسة (٧٦٢١) ، منهم (٣٤٥٤) طالبا و (٤١٦٧) طالبة، موزعين على (١٣) مدرسة للذكور، و (١٥) مدرسة للإناث.

عينة الدراسة:

اختير (١٠٪) من مجتمع الدراسة الأصلي وذلك بالطريقة الطبقية العشوائية البسيطة، من طلبة المرحلة الثانوية، في مديرية تربية لواء الرصيفة، بحيث بلغ عدد أفراد العينة الذكور (٣٤٥) طالبا، وعدد الإناث (٤١٧) طالبة.

أداة الدراسة:

قام الباحثون ببناء أداة الدراسة لقياس درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة، حيث صُممت استبانة في ضوء الأدب النظري المتعلق بالموضوع، والمتمثل بدراسة دناوي (٢٠٠٧) و Pratt (2007) ورصرص (٢٠٠٦) والشنيقات (٢٠٠٥)، واشتملت الاستبانة في صورتها الأولية على (٢٥) مظهراً سلوكياً لمهارات التفكير الناقد، و (٢٥) مظهراً سلوكياً لمهارات التفكير الإبداعي، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وإجراء التعديلات البنائية واللغوية، **أصبحت الأداة في صورتها النهائية تشمل قائمتين**:

- القائمة الأولى: واشتملت في صورتها النهائية على (١٨) مظهراً سلوكياً، وذلك لقياس درجة ممارسة المعلمين لمهارات التفكير الإبداعي.
- القائمة الثانية: واشتملت في صورتها النهائية على (١٧) مظهراً سلوكياً، وذلك لقياس درجة ممارسة المعلمين لمهارات التفكير الناقد.

وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت للتدرج الخماسي، لمعرفة درجة ممارسة المعلمين لمهارات التفكير العليا، حسب القائمة المصممة لذلك، الملحق (١، ٢).

وصُنفت درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا اعتماداً على المتوسطات الحسابية، في ثلاثة مستويات (منخفض، ومتوسط، ومرتفع)، وبتطبيق معادلة مدى الفئات، اُعتبرت الفئة التي حصلت على متوسط حسابي (١ – ٢,٣٣) فئة ذات مستوى منخفض، والفئة (٢,٣٤ – ٣,٦٦) المستوى المتوسط، والفئة (٣,٦٧ – ٥)، المستوى المرتفع.

صدق الأداة:

عُرضت الأداة بصورتها الأولية على (٩) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، حيث اُعتمدت الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق (٨٠٪) فما فوق، وقد أجريت التعديلات بناء على ملاحظات المحكمين، بحيث أصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (٣٥) فقرة تقيس مهارات التفكير الإبداعي والناقد.

ثبات الأداة:

حُدِّد ثبات الأداة بطريقة إعادة تطبيق الاختبار، على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، تكونت من (٤٦) طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية، وقد بلغ معامل الثبات لقائمة التفكير الإبداعي (٩١٪)، ولقائمة التفكير الناقد (٨٧٪)، وللأداة ككل (٨٩٪)، وعدّ معامل الثبات مقبولاً لتحقيق أغراض هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

لاستخراج نتائج الدراسة المتعلقة بسؤال الدراسة وفرضيتها، حول درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير العليا في المرحلة الثانوية في الأردن، وتأثره بمتغير الجنس للطلبة، فقد أُستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مجالات التفكير العليا، من خلال استجابة الطلبة على فقرات الاستبانة، والموزعة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وعلى النحو الآتي:

◄ أولا– النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

ما درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير العليا (الناقد والإبداعي) في المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر طلبتهم؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما حددت الرتب ودرجة الممارسة لفقرات مجالي التفكير الناقد والإبداعي كلا على حدا، لدى معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، والجداول الآتية تبين هذه النتائج.

أ. النتائج المتعلقة بمهارات التفكير الناقد ومناقشتها:

يوضح الجدول الآتي درجة ممارسة الفقرات الخاصة بمهارات التفكير الناقد، لدى معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، من وجهة نظر الطلبة، ورتبة كل فقرة حسب نسبة تكرارها.

الجدول (١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الممارسة لفقرات مجال التفكير الناقد لدى معلمي ومعلمات التربية الإسلامية مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
١٣	١	يدربني على التوصل إلى تفسير صحيح للقضايا والمسائل المطروحة	٢,٩٠	٠,٤٥	متوسطة
٢	٢	يحثني على جمع البيانات من مصادر موثوقة ومتعددة	٢,٨٧	٠,٥١	متوسطة
٣	٣	يثير دافعيتي في طرح موضوعات وقضايا جدلية قابلة للنقاش	٢,٨٦	٠,٥١	متوسطة
١	٤	يرفع من درجة إحساسي بالمشكلات المطروحة	٢,٨٤	٠,٥٥	متوسطة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
١٥	٥	يتيح لي فرصة تلخيص الأفكار المطروحة وإعادة صياغتها بلغتي الخاصة	٢,٨٣	٠,٥٦	متوسطة
١٦	٦	يحثني على صياغة أسئلة تسهم في فهم أعمق للموضوعات المطروحة	٢,٨١	٠,٥٨	متوسطة
١١	٧	يساعدني في التمييز بين الأفكار الرئيسة والتفاصيل الجزئية	٢,٧٥	٠,٦٧	متوسطة
١٠	٨	يسهل لي رؤية الوجه الآخر للأحداث	٢,٧٣	٠,٦٨	متوسطة
١٧	٩	يشجعني على بناء استنتاجات منطقية	٢,٧٢	٠,٧١	متوسطة
١٤	١٠	يشجعني على النقد البناء وتقبل الرأي الآخر	٢,٧٠	٠,٧١	متوسطة
١٢	١١	يدربني على عملية التنبؤ بمجريات الأحداث في ضوء المقدمات	٢,٦٤	٠,٧٧	متوسطة
٤	١٢	يدربني على صياغة فرضيات وبناء توقعات	٢,٥٨	٠,٨٢	متوسطة
٥	١٢	يشجعني إلى التعرف على الغموض في القضايا المطروحة	٢,٥٨	٠,٨٢	متوسطة
٩	١٤	يحثني على التفكير بإيجاد البدائل والحلول المختلفة	٢,٥٥	٠,٨٥	متوسطة
٨	١٥	يساعدني في تقييم المعلومات وبيان جوانب القوة والضعف فيها	٢,٤٧	٠,٨٩	متوسطة
٧	١٦	يساعدني في تحديد قوة البرهان وتمييز المعلومات والحكم عليها	٢,٤٣	٠,٩٠	متوسطة
٦	١٧	يساعدني على التمييز بين الحقائق والآراء المطروحة	٢,٢٤	٠,٩٧	منخفضة
		الدرجة الكلية	٢,٦٧	٠,١٦	متوسطة

يظهر من الجدول السابق (١) أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الناقد في المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر طلبتهم كانت بشكل عام متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٧) ، بانحراف معياري (٠,١٦) ، وقد تراوحت فقرات هذا المجال بين الدرجة المنخفضة والمتوسطة، وبلغت المتوسطات الحسابية للفقرات (٢,٩٠– ٢,٢٤) ، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (١٣) «يدربني على التوصل إلى تفسير صحيح للقضايا والمسائل المطروحة» بمتوسط حسابي (٢,٩٠) بانحراف معياري (٠,٤٥)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (٢) «يحثني على جمع البيانات من مصادر موثوقة ومتعددة» بمتوسط حسابي (٢,٨٧) وانحراف معياري (٠,٥١) ، وجاءت الفقرة (٧) «يساعدني في تحديد قوة البرهان وتمييز المعلومات والحكم عليها» بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٣) بانحراف معياري (٠,٩٠) ، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفقرة (٦) وهي «يساعدني على التمييز بين الحقائق والآراء المطروحة» بمتوسط حسابي (٢,٢٤) وانحراف معياري (٠,٩٧) .

ويظهر من خلال النتائج السابقة أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الناقد كانت متوسطة على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن عملية التعلم والتعليم مازالت تأخذ شكلها التقليدي، بحيث يغطي المعلم بإجراءاته وأنشطته أكثر

فعاليات الحصة الصفية، مما ينعكس سلبياً على المتعلم، ويجعل منه متلقياً أكثر منه نشطاً فاعلاً في مجريات الحصة الصفية، مما يدفع الطلبة إلى تقبل الآراء والنظريات المطروحة من قبل المعلم من غير تعريضها للنقاش والتمحيص في أغلب الأحيان، وهذا ما أشارت إليه بوضوح الفقرة (٦) ، التي تمحورت حول التمييز بين الحقائق والآراء المطروحة، بحيث حصلت هذه الفقرة على أقل درجة ممارسة من بين مجموع الفقرات، ثم تبعها الفقرة (٧) المتمثلة في تحديد قوة البرهان والحكم عليه وكانت بدرجة متوسطة، ولكنها قريبة في متوسطها وانحرافها المعياري من الفقرة (٦) ، أما باقي الفقرات التي حصلت على درجة ممارسة متوسطة، فهي تشير إلى عدم العناية الكافية، وقلة الاهتمام بمهارات التفكير الناقد، مما يجعلها في مرتبة هامشية، وتفقد حقها الأصلي في فعاليات الحصة الدراسية من قبل المعلمين بحسب وجهة نظر الطلبة، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة كل من الشرف (٢٠٠٨) و (2007) Pratt و (2005) Scriven والربضي (٢٠٠٤) .

ب. النتائج المتعلقة بمهارات التفكير الإبداعي ومناقشتها:

يوضح الجدول الآتي درجة ممارسة الفقرات الخاصة بمهارات التفكير الإبداعي، لدى معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها من وجهة نظر الطلبة، ورتبة كل فقرة حسب نسبة تكرارها.

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الممارسة لفقرات مجال التفكير الإبداعي لدى معلمي ومعلمات التربية الإسلامية مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
١٢	١	يتيح لي فرصة التقويم الذاتي لأفكاري	٢,٩٢	٠,٣٩	متوسطة
١٠	٢	يقودني للابتعاد عن الأفكار التقليدية (المألوفة أو الشائعة)	٢,٩١	٠,٤١	متوسطة
١١	٣	يشجعني على التعلم الذاتي	٢,٨٥	٠,٥٣	متوسطة
٢	٤	يدربني على تصنيف المعلومات والأفكار في فئات خاصة	٢,٧٧	٠,٦٤	متوسطة
٩	٥	يساعدني في التخلي عن المواقف والمفاهيم الخاطئة التي امتلكها	٢,٧٦	٠,٦٥	متوسطة
١	٦	يضعني في مواقف تثير الدهشة والحيرة قبل الشروع في الدرس	٢,٧١	٠,٧٠	متوسطة
١٨	٧	يساعدني في إدراك مزيد من التفاصيل والتوسع في التفكير	٢,٧٠	٠,٧٢	متوسطة
٨	٨	يهيئ لي فرصة تطبيق المبادئ في مواقف جديدة	٢,٦٣	٠,٧٨	متوسطة
١٦	٨	يقودني إلى التحليل والفهم العميق للمحتوى	٢,٦٣	٠,٧٨	متوسطة
١٧	١٠	يساعدني على المرور بخبرات جديدة	٢,٦٢	٠,٧٩	متوسطة
٥	١١	يدربني على إنتاج كم كبير من الأفكار في أثناء الموقف التعليمي	٢,٦٠	٠,٨٠	متوسطة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
٤	١٢	يحفزني على طرح أسئلة وقضايا مثيرة للجدل	٢,٥٤	٠,٨٤	متوسطة
٦	١٣	يثير لدي الخيال والحدس في ظل ظروف صفية مشجعة	٢,٥٣	٠,٨٥	متوسطة
١٣	١٣	يحثني للحصول على المعرفة بطرائق مختلفة ومتنوعة	٢,٥٣	٠,٨٦	متوسطة
٧	١٥	يتيح لي فرصة إصدار الأحكام	٢,٥٢	٠,٨٨	متوسطة
١٤	١٦	يهيئ لي فرصة لاستدعاء المعلومات وتكوين العلاقات السببية والاستنتاجات	٢,٥١	٠,٨٦	متوسطة
٣	١٧	يتيح لي حرية التعبير عن أفكاري	٢,٤٦	٠,٩٠	متوسطة
١٥	١٨	يساعدني على ربط أفكاري بخبراتي السابقة	٢,٤١	٠,٩١	متوسطة
		الدرجة الكلية	٢,٦٤	٠,١٩	متوسطة

يظهر من الجدول السابق (٢) أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الإبداعي في المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر طلبتهم كانت على الدرجة الكلية متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٤) ، بانحراف معياري (٠,١٩) ، وقد جاءت فقرات هذا المجال جميعها بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (٢,٩٢– ٢,٤١) ، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (١٢) «يتيح لي فرصة التقويم الذاتي لأفكاري» بمتوسط حسابي (٢,٩٢) بانحراف معياري (٠,٣٩) ، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (١٠) «يقودني للابتعاد عن الأفكار التقليدية (المألوفة أو الشائعة)» بمتوسط حسابي (٢,٩١) بانحراف معياري (٠,٤١) ، وجاءت الفقرة (٣) «يتيح لي حرية التعبير عن أفكاري» بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٦) بانحراف معياري (٠,٩٠) ، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفقرة (١٥) وهي «يساعدني على ربط أفكاري بخبراتي السابقة» بمتوسط حسابي (٢,٤١) وانحراف معياري (٠,٩١) .

ويظهر من النتائج السابقة أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الإبداعي كانت متوسطة بشكل عام، مما يشير إلى تواضع نصيب مهارات التفكير الإبداعي في الحصة الصفية، وعدم اعتبار هذه المهارات فكرة مثالية وغاية في آن واحد، بحيث تعطى حقها في العملية التعليمية التعلمية على اعتبار أنها محور أساسي في التدريس، وتسهل من تعامل الطلبة مع المستجدات والتغيرات العالمية بخاصة في عصر المتغيرات المتسارعة، وبالتالي فإن هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة دناوي (٢٠٠٧) و Salvin (2007) ورصرص (٢٠٠٦) ، التي تشير نتائجها إلى أن مستوى اتقان المعلمين لمهارات التفكير الإبداعي دون المستوى المقبول تربوياً، بل هناك تدنٍ في درجة معرفة وممارسة معلمي التربية الإسلامية لمهارات التفكير الإبداعي، وهذا ما

أكدته نتائج دراسة الشنيقات (٢٠٠٥)، وبالتالي فإن نتائج الدراسة الحالية تدل على تدني استخدام مهارات التفكير الإبداعي من قبل معلمي ومعلمات التربية الإسلامية، بخاصة في عملية إتاحة الفرصة للطلبة للتعبير عن أفكارهم، وتكوين علاقات سببية صحيحة، كما في الفقرات (٣، ١٤، ١٥)، وهذه المهارات أكثر ما يمكن تنميتها في دروس السيرة النبوية والحضارة الإسلامية للمرحلة الثانوية، وذلك من خلال ربط أحداث السيرة بالواقع، الأمر الذي يمنح الطلبة الفرصة للتعبير عن آرائهم، وينمي لديهم تكوين العلاقات السببية والاستنتاجات المدعمة بالأدلة الصحيحة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية –من حيث تناولها لمهارات التفكير العليا– مع معظم نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى تدني مستوى درجة ممارسة المعلمين والمعلمات لمهارات التفكير بشكل عام، والتفكير الناقد والإبداعي بخاصة، كدراسة Posner (2008) و Smith (2008) و Salvin (2007) ورصرص (٢٠٠٦) والشنيقات (٢٠٠٥) والربضي (٢٠٠٤)، ويرجع الباحثون ذلك إلى عدم التمكن المعرفي من قبل معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الناقد والإبداعي، وعدم تدريبهم على هذه المهارات عمليا، أو عدم توضيح مهارات التفكير العليا للمعلمين بشكل نظري، الأمر الذي يجعلهم يعزفون عن تنميتها واكسابها للطلبة، هذا بالإضافة إلى الدور الهامشي للمعلمين في عمليات تخطيط المناهج التدريسية وتطويرها، والبرامج التدريبية التي يحتاجونها، مما يشكل لديهم بعض المفاهيم الخاطئة والقناعات السلبية في دورهم التربوي، ويصبح جلّ اهتمامهم يتجه نحو تنفيذ المنهج المكتوب بكل جزئياته، بعيداً عن مهارات التفكير العليا واعتبار هذه المهارات أنها مضيعة للوقت، أو ليست من وظيفة التربية الإسلامية.

◄ ثانيا– النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها في ممارسة مهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة تعود إلى متغير الجنس بين المعلمين والمعلمات؟

وقد انبثق عن هذا السؤال الفرضية الآتية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير العليا تعزى لمتغير الجنس من وجهة نظر الطلبة.

من أجل فحص الفرضية السابقة، والتأكد من مدى صحتها، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في

ممارسة مهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة تبعاً لمتغير الجنس، كما اُستخدم الاختبار التائي (T- test) لعينتين مستقلتين، كما يتضح من خلال الجدول (٣) .

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية واختبار «ت» لدرجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في ممارسة مهارات التفكير العليا من وجهة نظر الطلبة تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
التفكير الإبداعي	ذكور	٣٤٥	٢,٥٥	٠,١٥	١٣,٦٣	٠,٠٠٠*
	إناث	٤١٧	٢,٧٢	٠,١٨		
التفكير الناقد	ذكور	٣٤٥	٢,٧٠	٠,١٧	٥,٥١	٠,٠٠٠*
	إناث	٤١٧	٢,٦٤	٠,١٥		

* تعني دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥ ≥ α).

يتضح من الجدول (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في ممارسة مهارات التفكير الإبداعي، من وجهة نظر الطلبة تبعاً لمتغير الجنس في مهارات التفكير الإبداعي، استنادا إلى قيمة (ت) المحسوبة، إذ بلغت (١٣,٦٣) ، بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) ، وكان الفرق لصالح الإناث بدليل ارتفاع متوسطهن الحسابي الذي بلغ (٢,٧٢) ، عن المتوسط الحسابي للذكور الذي بلغ (٢,٥٥) ، مما يدل على رفض فرضية الدراسة في هذا المجال.

وتدل هذه النتيجة على أن ممارسة معلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير الإبداعي كان أفضل من مستوى ممارسة معلمي التربية الإسلامية من وجهة نظر الطلبة، وبالتالي تتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو ريا (٢٠٠٤) ، التي أشارت إلى وجود فرق دال إحصائياً في درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمهارات التفكير الإبداعي تعزى لمتغير الجنس لصالح المعلمات؛ وربما يعود ذلك إلى كون المعلمات أكثر قدرة ودافعية لتحفيز الطالبات على التعلم الذاتي، وإتاحة الفرصة للتقويم الذاتي، وطرح أفكار غير مألوفة، مما يشجع الطالبات على تقبل الموضوعات التي تتسم بالغرابة والخروج عن العزلة الفكرية، وطرح أسئلة وقضايا مثيرة للجدل من قبل الطالبات، بخاصة في المواضيع الفقهية، التي غالباً ما تشعر الطالبات بحرج من إثارتها في داخل الأسرة.

كما يتضح من الجدول (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في ممارسة مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر الطلبة تبعاً لمتغير الجنس في مهارات التفكير الناقد، استنادا إلى قيمة (ت) المحسوبة، إذ بلغت (٥,٥١) ، بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) ، وكان الفرق لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي الذي بلغ (٢,٧٠) ، عن المتوسط الحسابي للإناث الذي بلغ (٢,٦٤) ، مما يدل على رفض فرضية الدراسة في هذا المجال كذلك.

وبالتالي اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة دناوي (٢٠٠٧) ورصرص (٢٠٠٦) ، التي لم يلحظ فيهما أثر لمتغير الجنس في تنمية مهارات التفكير العليا، مما يشير إلى اهتمام معلمي التربية الإسلامية (الذكور) مقارنة بالمعلمات على طرح قضايا واقعية متصلة بحياة الطلبة، مع حث طلبتهم على التمييز بين الحقائق وتفسير الاستنتاجات من أجل التوصل إلى الحلول الصحيحة، وقد يعزى ذلك إلى كون المعلمين أكثر قدرة في تدريب طلبتهم على مهارة النقد البنّاء، ورؤية الوجه الآخر للأحداث، الأمر الذي يساعد الطلبة في فهم أعمق للموضوعات، وغالباً ما تُنمى هذه المهارات من خلال وحدة التفسير، والسيرة النبوية والحضارة الإسلامية، لا سيما في أثناء تدريس الموضوعات التي تتناول الغزوات والمعارك الإسلامية، وواقع العالم العربي والإسلامي في العصر الحاضر، وما يتعرض له من غزو ثقافي أو عسكري. وقد تدل هذه النتائج على اهتمام المعلمين (الذكور)، مقارنة بالمعلمات على طرح قضايا واقعية متصلة بحياة الطلبة، مع حث طلبتهم على التمييز بين الحقائق وتفسير الاستنتاجات من أجل التوصل إلى حلول صحيحة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول بأن مستوى تنمية مهارات التفكير العليا لدى طلبة المرحلة الثانوية، من قبل معلمي ومعلمات التربية الإسلامية، كان دون المستوى المقبول تربويا، بسبب ضعف المعلمين والمعلمات في ممارسة وتوظيف مهارات التفكير العليا بفاعلية داخل الحجرة الصفية، مما يضفي الرتابة والملل على الحصص الصفية، والتركيز على عمليات التلقين والحفظ، من غير أن يكون للمتعلم الدور الفعال في اتخاذ القرار وحرية التعبير، وربط أفكاره بالحياة ومشكلاتها، وصياغة الفرضيات والتوصل إلى الاستنتاجات.. وغيرها من مهارات التفكير العليا.

التوصيات:

إن نتائج هذه الدراسة تقود إلى عدد من التوصيات العلمية والعملية، وهي كالآتي:

١. إعادة النظر في برامج إعداد معلمي التربية الإسلامية وتدريبهم، بحيث تأخذ مهارات التفكير العليا الاهتمام المناسب، بعيدا عن التنظير المنقطع عن التطبيق.

٢. الإفادة من الدراسة بشكل عام، وأداتها بشكل خاص في تطوير مهارات التفكير العليا، وتضمينها في مناهج التربية الإسلامية.

٣. إجراء دراسات أخرى ذات صلة، متعلقة بمهارات التفكير العليا ومدى توافرها في مناهج التربية الإسلامية مقارنة بأدلة هذه المناهج.

٤. عقد ورش عمل ودورات وندوات تتناول تأهيل المعلمين في مجال تحديد مهارات التفكير العليا للطلبة وتطويرها.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.

٢. أبو ريا، سعيد (٢٠٠٤) . دور المعلمين في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الإبتدائية في منطقة الجليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد: الأردن.

٣. جروان، فتحي عبد الرحمن (١٩٩٩) . تعليم الكبار، مفاهيم وتطبيقات، العين، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٤. الجمل، محمد (٢٠٠٥) . تنمية مهارات التفكير الإبداعي من خلال المناهج المدرسية، العين، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٥. حبيب، مجدي (٢٠٠٣) . اتجاهات حديثة في تعليم التفكير، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

٦. حسين، ثائر وفخرو، عبد الناصر (٢٠٠٢) . دليل مهارات التفكير، ١٠٠ مهارة في التفكير، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: جهينة للنشر والتوزيع.

٧. الحمدي، إبراهيم (٢٠٠٤) . واقع ممارسة معلمي التاريخ في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية لمهارات التفكير الناقد والإبداعي، كما يقدرها المعلمون والمديرون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد: الأردن.

٨. دناوي، مؤيد (٢٠٠٧) . فاعلية برنامج تدريبي قائم على برنامج كورت في تطوير مهارات التفكير الإبداعي لدى معلمي ومعلمات التربية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

٩. الربضي، مريم (٢٠٠٤) . أثر برنامج تدريبي قائم على مهارات التفكير الناقد في اكتساب معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية في الأردن لتلك المهارات، ودرجة ممارستهم لها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

١٠. رصرص، إيمان (٢٠٠٦) . درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية في الأردن للمهارات الإبداعية وعلاقتها بتحصيل طلبتهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

١١. روشكا، الكسندر (١٩٨٩) . الإبداع العام والخاص، ترجمة غسان عبد الحي أبو فخرو، الكويت، عالم المعرفة: الكويت.

١٢. ريان، محمد (٢٠٠٤) . مهارات التفكير وسرعة البديهة، حقائب تدريبية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار حنين للنشر والتوزيع.

١٣. الشرف، عادل (٢٠٠٨) . فاعلية برنامج مقترح في مناهج التربية الإسلامية في تنمية مهارة التفكير الاستدلالي لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد ٨٩، المجلد ٢٣، ص (١٣- ٤٩) .

١٤. الشنيقات، فداء (٢٠٠٥) . فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى معلمي ومعلمات مبحث التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

١٥. الطيطي، محمد (٢٠٠١) . تنمية قدرات التفكير الإبداعي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

١٦. قطامي، نايفة (٢٠٠٤) . تعليم التفكير للمرحلة الأساسية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧. ماتشادو، لويس (١٩٨٩) . الذكاء الطبيعي لكل فرد، ترجمة عادل عبد الكريم ياسين، قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

١٨. مجيد، سوسن (٢٠٠٨) . تنمية مهارات التفكير الإبداعي الناقد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٩. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (١٩٩٨) . صحيح مسلم، الرياض، السعودية: بيت الأفكار الدولية.

٢٠. هندي، صالح (٢٠٠٥) . الحاجات التدريبية لمعلمي التربية الإسلامية في سلطنة عمان من وجهة نظر الموجهين والمعلمين أنفسهم وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة دراسات، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٢، العدد ٢، ص (٣٦٤- ٣٨٢) .

٢١. وات، سكوت (٢٠٠٥) . كيف تضاعف ذكاءك، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، السعودية: مكتبة جرير.

٢٢. وزارة التربية والتعليم الأردنية (٢٠٠٣) . نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن، منتدى التعليم في أردن المستقبل، عمان: الأردن.

٢٣. وزارة التربية والتعليم الأردنية (١٩٨٩) . لجنة سياسة التعليم في الأردن، تقرير اللجنة، عمان: الأردن.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Beyer, Barry (1985) . Teaching critical thinking. A Direct Approach. Social Education, 49 (n) . p (274) .*
2. *Caffarella. Clark (2004) . Rewarding creative behavior, in experiments classroom creativity. retrieved from: from ERIC Document reproduction service, http: //eric. org/portal/223901. 01/12/2008.*
3. *Posner,David (2008) . Relevant classroom assessment training for teachers. Retrieved from:*
   www. moemagazine. net/article. php?action/html. 10/11/2008.
4. *Pratt, Donald. (2007) . Focus on critical and creative thinking skills across the curriculum. Retrieved from:*
   http: //schoolar. google. com/scholar?9=extent. html. 15/11/2008.
5. *Salvin,Gibert (2007) . Creative teachers in secondary school. retrieved from:*
   www. creative teachingsite. com/wallpapers- journ. html. 10/11/2008.
6. *Scriven,Robert (2005) . Developmental changes in teacherةs use of higher order thinking and content knowledge. Retrieved from:*
   http: //www. thinking- effect. cognitive. abilities. 21/11/2008.
7. *Smith, Jhon (2008) . Teachers to exercise the degree of critical thinking skills. The Journal of Critical behavior , 23/1 (2008) p: (75- 103) .*

ملحق رقم (١)

درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير الإبداعي

رقم	المظهر السلوكي «المؤشرات السلوكية»	درجة الممارسة				
		مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
١	يضعني في موقف تثير الدهشة والحيرة قبل الشروع في الدرس.					
٢	يدربني على تصنيف المعلومات والأفكار في فئات خاصة.					
٣	يتيح لي حرية التعبير عن أفكاري.					
٤	يحفزني على طرح أسئلة وقضايا مثيرة للجدل.					
٥	يدربني على إنتاج كم كبير من الأفكار في أثناء الموقف التعليمي.					
٦	يثير لدي الخيال والحدس في ظل ظروف صفية مشجعة.					
٧	يتيح لي فرصة إصدار الأحكام.					
٨	يهيئ لي فرصة تطبيق المبادئ في مواقف جديدة.					
٩	يساعدني في التخلي عن المفاهيم الخاطئة التي امتلكها.					
١٠	يقودني للابتعاد عن الأفكار التقليدية (المألوفة أو الشائعة) .					
١١	يشجعني على التعلم الذاتي.					
١٢	يتيح لي فرصة التقويم الذاتي لأفكاري.					
١٣	يحثني للحصول على المعرفة بطرائق مختلفة ومتنوعة.					
١٤	يهيئ لي الفرصة لاستدعاء المعلومات وتكوين العلاقات السببية أو الاستنباطية.					
١٥	يشجعني على ربط أفكاري بخبراتي السابقة.					
١٦	يقودني إلى التحليل والفهم العميق للمحتوى.					
١٧	يساعدني على المرور بخبرات جديدة.					
١٨	يساعدني في إدراك المزيد من التفاصيل والتوسع في معلوماتي.					

ملحق رقم (٢)

درجة ممارسة معلمي ومعلمات التربية الإسلامية لمهارات التفكير الناقد

رقم	المظهر السلوكي «المؤشرات السلوكية»	درجة الممارســـــة				
		مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
١	يرفع من درجة إحساسي وشعوري بالمشكلات والقضايا المطروحة للمناقشة.					
٢	يحثني على جمع المعلومات والبيانات من مصادر موثوقة ومتعددة.					
٣	يثير دافعيتي في طرح موضوعات وقضايا جدلية قابلة للنقاش.					
٤	يدربني على صياغة فرضيات، وبناء توقعات.					
٥	يشجعني في التعرف على الغموض في القضايا والمشكلات المطروحة.					
٦	يساعدني على التمييز بين الحقائق والآراء المطروحة.					
٧	يساعدني في تمييز المعلومات والحكم عليها.					
٨	يدربني في تحديد جوانب القوة والضعف للأدلة والمعلومات.					
٩	يحثني على التفكير بإيجاد البدائل والحلول المختلفة.					
١٠	يسهل لي رؤية الوجه الآخر للأحداث.					
١١	يساعدني في التمييز بين الأفكار الرئيسة والتفاصيل الجزئية.					
١٢	يدربني على التنبؤ بمجريات الأحداث في ضوء المقدمات.					
١٣	يحثني على التوصل إلى تفسير صحيح للقضايا والمسائل ذات العلاقة.					
١٤	يشجعني على بناء استنتاجات منطقية.					
١٥	يحثني على صياغة أسئلة تسهم في فهم أعمق للموضوعات.					
١٦	يشجعني على النقد البناء وتقبل الرأي الآخر.					
١٧	يتيح لي فرصة تلخيص الأفكار المطروحة، وإعادة صياغتها بلغتي الخاصة.					

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة (دراسة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة)

د. حسن البرميل*

* أستاذ مساعد في علم الاجتماع/ منطقة بيت لحم التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات، ووزعت أداة الدراسة على عينة طبقية من اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضمنت هذه الدراسة سؤال رئيس هو: ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة؟ وتفرع عنه أسئلة عدة تقيس أثر المتغير المستقل **وهو مكان السكن في اتجاهات اللاجئين نحو المواضيع الآتية**:

١. الرأي العام العالمي وأثره في حق العودة.
١. الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة.
٢. الحلول المقترحة لحل قضيتهم.
٣. المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها في حق العودة.
٤. التوطين.

وبينت نتائج الدراسة على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α = ٠,٠٥) نحو المواضيع الأنفة الذكر في اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة تبعاً لمكان السكن، **ومن جملة التوصيات التي أكدت عليها الدراسة ما يأتي**:

١. الحفاظ على المخيمات ومنع تحولها إلى أحياء متداخلة مع المدن.
٢. العمل على بناء شبكة اتصال بين قطاعات اللاجئين في أماكن تواجدهم في العالم كافة.
٣. اعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية سياسية في المقام الأول وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية.
٤. صياغة برنامج عمل وطني واجتماعي وسط تجمعات اللاجئين في كل مواقعهم، أساسه حق العودة والنضال في سبيل إقراره.
٥. رفض مشاريع التوطين.

Abstract:

This study aimed at investigating the attitudes of the Palestinian refugees living in the West Bank and Gaza towards the right of return. The researcher used the descriptive approach of refugees in the West Bank and Gaza camps which included the following main question: what are the attitudes of the Palestinian refugees living in the West Bank and Gaza camps towards the right of return? This main question was then subdivided into various questions to measure the impact of the independent variable, the place of residence, ***on the refugees' attitudes towards the following topics:***

1. *The world general attitude and its impact on the right of return.*
2. *The ways that can be used to achieve the return.*
3. *The suggested solutions for the refugee cause.*
4. *The Israeli Palestinian negotiations and their impact on the right of return.*
5. *Refugee settlement.*

The results of the study showed that there were no statistical differences at (α = 0.05) towards the above mentioned topics related to the refugees' attitudes towards the right of return in relation to the place of residence. ***The present study confirmed the following recommendations:***

1. *preserving the status of the camps and not trying to allow them to be integrated into cities.*
2. *Working on constructing a communication network among the refugees in all the places all over the world.*
3. *Assuring that the refugee issue is a political one in the first place and that it is part of the Palestinian cause.*
4. *Formulating a social national program in all the Palestinian refugee areas which will be based on the right of return and the struggle to confirm it.*
5. *Refusal of all the refugees' settlement projects.*

مقدمة:

شهد المجتمع الفلسطيني عبر العقود العشرة الماضية تحولات في بنيته الاجتماعية والديموغرافية ناتجة عن الصراعات المختلفة التي شهدها هذا المجتمع، وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأت ملامحه في أواخر القرن التاسع عشر، على أثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧، الذي أقرَّ في برنامجه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، هذا الصراع الذي أصبح واقعاً ملموساً في العقد الثاني من القرن العشرين، والذي أدى إلى إعلان الدولة العبرية في أربعينيات القرن العشرين.

كان لهذا الكيان السياسي الغريب على أرض فلسطين آثارٌ سلبية على المجتمع الفلسطيني بجميع أنساقه وبمختلف تفاعلاته الاجتماعية، وبشكل خاص الديموغرافية والاجتماعية منها. إذ أحدثت العمليات العسكرية للمنظمات اليهودية تشوهاً واضحاً في المضمون البنيوي للمجتمع الفلسطيني الذي ارتكز على عنصرين هما: الأرض وما تمثله من رمز للكيان، ومصدر رزق للإنسان الفلسطيني، إذ صودرت معظم الأراضي الفلسطينية، كما سارعت المنظمات اليهودية إلى إقامة تجمعات سكنية للمستوطنين اليهود عليها. ويتمثل العنصر الثاني في البعد الديموغرافي الذي تأثر بشكل واضح بفعل المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين. وتمثل جانب التحول الجذري في البناء الاجتماعي الفلسطيني في طبيعة التغيرات التي استجدت على الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم قسراً، مما أدى إلى حدوث ما يسميه علماء الاجتماع بالهجرة القسرية. ويصنف هذا النوع من الهجرة بالهجرة القسرية الداخلية، التي تمثلت في تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من قراهم ومدنهم إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٤٨. ثم الهجرة القسرية الخارجية التي توجهت فى معظمها إلى الأقطار العربية المجاورة لفلسطين كالأردن ولبنان وسوريا. ولا يقل عدد المهجّرين إلى هذه الدول عن المهجّرين الذين هُجِّروا إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم تكن نتائج حرب حزيران يونيو عام ١٩٦٧ أقل وطأة على المجتمع الفلسطيني، إذ أفضى النزوح القسري الثاني إلى إحداث تغير ديموغرافى مؤثر فى بنية المجتمع الفلسطينى بشكل كبير، حيث أحدث هذا التغير الديموغرافي نوعاً جديداً من التجمعات السكانية الفلسطينية الطارئة، أطلق عليه اسم « **مخيمات اللاجئين** » سواء داخل فلسطين أم خارجها، ومعها ظهرت قضية اللاجئين التى ما زالت محل جدال وصراع على المستويين الدولي والإقليمي. وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين أهم جوانب القضية الفلسطينية المعاصرة

بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. وكان لعملية اقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم على أيدي المنظمات الصهيونية وتشتتهم في دول عربية وأجنبية عدة منذ عام ١٩٤٨ أثر كبير في إبراز القضية الفلسطينية على المستويين السياسي والإنساني.

وقد حظيت قضية اللاجئين الفلسطينيين –وما زالت– باهتمام دولي وإقليمي. وأضحت محور اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التي أصدرت قرارات تطالب (إسرائيل) بالسماح بالعودة لهؤلاء اللاجئين إلى وطنهم. كما أنشأت المنظمة الدولية وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي نزحوا إليها، إلا أن هذه المشاريع فشلت في تطبيق أهدافها لرفض الجانب الإسرائيلي حق العودة أو الجانب العربي إعادة التوطين. وبقيت القضية على حالها إلى أيامنا هذه دون أي تغيير، حيث ما زال نصف الشعب الفلسطيني تقريباً يعيش في المخيمات في ظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية سيئة جداً.

وتحولت هذه القضية إلى أزمة لا تجد طريقها إلى الحل فى المستقبل القريب فى ضوء معطيات مؤتمر مدريد للسلام فِى الشرق الأوسط الذى عقد عام ١٩٩١ بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) حيث أُرجئ التفاوض على قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إذ من المفترض أن تبدأ بعد ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية المحددة حسب ما ورد في المادة الخامسة من اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) .

علاوة على هذا تم التفريق بين موضوع اللاجئين لعام ١٩٤٨ وقضية النازحين عام ١٩٦٧. الأمر الذي يشكّل إنذاراً خطيراً في تجزئة قضية اللاجئين وإفراغها من مضمونها السياسي في المفاوضات المقبلة.

وأمام هذا الموقف السياسى الذى لا يتسم بالوضوح فيما يتعلق بحق العودة، تبنى الفلسطينيون بقوة خلال عقد التسعينيات إثارة قضيتهم على الرأى العام عالمياً وإقليميا ومحلياً. وساعد هذا الاتجاه فى ازدياد الوعى الفلسطينى بقضيتهم من خلال عقد لجان متخصصة ومؤتمرات متكررة فى المخيمات الفلسطينية، وليضرب الفلسطينيون نموذجاً رائعاً فى الفعل الجمعى الإبداعى ممثلاً فى الإنتفاضة الفلسطينية كرد على محاولات تزييف الوعى من جانب الاحتلال الإسرائيلى بأساليب مختلفة.

إن زخم الفعل والفعل المضاد لقضية اللاجئين الفلسطينيين والمواكبة للتسوية السلمية قد حفّز الدارسين والباحثين على جميع المستويات الدولية والإقليمية والمحلية

على إجراء الدراسات المتنوعة، التي تركزت في أغلبها على المنهج النظري. وقد كانت هذه الدراسات محل اهتمام كوكبة من الدارسين والباحثين العرب والأجانب من خلال رؤى يغلب عليها التوجه السياسي والنظرة الفلسفية الذاتية. بينما كان نصيب البحث الأمبيريقى من هذا الاهتمام العلمى قليلاً لاسيما فيما يختص بحق العودة. لهذا تحاول الدراسة الحالية الإسهام فى هذا الجانب أمبيريقياً باستخدام قياس اتجاه الرأى العام لأصحاب القضية أنفسهم من المقيمين داخل المخيمات فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين حركة تهجير واقتلاع واسعة النطاق لمواطنين من أوطانهم الأصلية، وأصبحت ظاهرة الاقتلاع والتهجير غير إنسانية حيث يقتلع فيها الإنسان من وطنه وممتلكاته بفعل الاحتلالات العسكرية لهذه المناطق. وتعد فلسطين نموذجاً حيّاً وتجسيداً واقعياً لهذا الإقتلاع. ففي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين شُرِّد أكثر من (٨٠٠,٠٠٠) فلسطيني بسبب الحرب الأولى التي وقعت بين العرب و (إسرائيل) عام ١٩٤٨. ولم ينقضِ عقدان من الزمن إلا وقد حلّت نكبة ثانية أطلق عليها نكسة حزيران في أواخر العقد السادس من القرن ذاته. وقدّرت الإحصاءات أن حوالي ٢٠٪ من سكان الضفة الغربية قد غادروها نتيجة لهذه الحرب (عبد ربه، ١٩٩٦: ٥– ٦).

لهذه الأسباب وغيرها كان لقطاع اللاجئين الواسع حضوره العملي والواقعي في مجمل التفاعلات التي أفرزتها القضية الفلسطينية عبر العقود الخمسة الأخيرة. الأمر الذي جعل المؤسسات الدولية تولي اهتماماً خاصاً بهذه القضية. فقد صدر القرار الأول المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم بفعل العمليات العسكرية للمنظمات اليهودية في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين. إلا أن حجم الدعاية لهذا القرار لم يكن بالمستوى المطلوب كما لم تستثمره الدول العربية بالشكل الصحيح خاصة في المحافل الدولية.

وبعد مرور أربعين عاماً ونيف، بدأت الإرهاصات السياسية تأخذ واقعاً جديداً في المنطقة العربية حينما بدأت المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) في مدريد وبعدها في أوسلو، إذ تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين المفاوضين من كلا الجانبين. ولم تأخذ قضية اللاجئين حيّزاً واسعاً في مجريات التفاوض السابق. وأجلت إلى المرحلة النهائية. الأمر الذي أثار حفيظة اللاجئين، وأخذت التساؤلات تظهر في أوساطهم حول حق العودة وتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي أجبروا على هجرها قسرا. وكان متوقعاً أن يتباين مردود هذه الاتفاقات على الشارع

الفلسطيني، لاسيما داخل المخيمات فى الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهم أصحاب المشكلة الحقيقيين. فإذا كان الجميع يتفقون على ضرورة حل المشكلة واعتبار أن عودة اللاجئين لمواطنهم الأصلية حق وأمل، فإن آلية تحقيق هذا الهدف قد تتباين بينهم وفق التباينات السياسية والانتماءات الحزبية والفروق الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة، وتبلورت مشكلتها فى التعرف على: « **ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة**؟ ويقصد بالاتجاهات هنا: التوجهات Trends بمعناها المحدود.

أهمية الدراسة:

تتعدد جوانب أهمية دراسة قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، مما يجعل مناقشتها أمراً تكتنفه صعوبات جمة، تتباين في قوتها وحجمها وفقاً لمستوى التحليل لهذه القضية، والتي تحولت بفعل تقادمها والإرهاصات المتباينة حولها إلى أزمة مستعصية دون حلول تقبلها أطراف الصراع.

يتمثل الجانب الأول فى الارتباط العضوى بين قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين على مستوى الصراع العربي– الإسرائيلي، و بين قضايا الأمن الأقليمى العربى الذى يواجه تهديدات كبيرة واقعة عليه، سواء من داخله أو من خارجه، إذ إن التناقض في النظام العربي خاصة فيما يتعلق بتحقيق توازن إستراتيجي فعال مع (إسرائيل) ومصادر التهديد الأخرى، قد أدى إلى طرح مدخل السلام والتسوية السلمية مع (إسرائيل) ، مع ضرورة تقديم تنازلات استراتيجية وتكتيكية. ولعل من أهمها تأجيل النظر فى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية للمفاوضات السياسية وتحقيق السلام العادل مقابل الأرض. وإلى الآن تشترك كتابات وتحليلات عديدة عربية وأجنبية تناقش هذه القضية من خلال رؤى متباينة تتأرجح بين الإنصاف والانحياز غير المعلن لدوافع كامنة متباينة. ومن ثم يمكن ربط أزمة حق العودة للاجئين الفلسطينيين بأزمة النظام العربى وحاجته لصحوة قومية تفضى إلى تنقية الأجواء العربية، وتحقق إنجازاً في حل أزمة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة. ولعل انبثاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى ديسمبر ١٩٨٧ يمثل مردوداً نفسياً رائعاً لعملية تصحيح الأوضاع العربية وإعلاناً فى الوقت ذاته عن يقظة الوعى الفلسطينى ومقاومته لعملية تزييف الوعى من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلى و اغتصاب أراضيه بعد تهجيره قسراً منها والإقامة فى مخيمات متناثرة فى غزة والضفة الغربية.

ويتمثل الجانب الثاني من أهمية الدراسة فى أنه رغم الصراعات العربية التى عادت للظهور من جديد على إثر الغزو العراقى للكويت والخصومة بين سوريا والعراق ثم تفكك الاتحاد السوفيتى استمرت الانتفاضة الفلسطينية واتسعت وتطورت مما نراه عملاً يدعم الرأى العام الفلسطينى نحو الصحوة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلى لأراضيه، ورفض المكوث طويلاً فى المخيمات فى ظل ظروف معيشية اقتصادية واجتماعية ونفسية غير مرضية. ولعل إحساس الفلسطينيين بمزيد من الشعور باليأس والإحباط من قدرة النظام العربى على حل قضيتهم، لاسيما المرتبطة بحق العودة فى ظل التعنت الإسرائيلى والدعم الأمريكى له، قد أفضى إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لاسيما بعد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى نوفمبر عام ١٩٩١. وتنهار هذه الدبلوماسية حالياً فى ظل إعادة احتلال (إسرائيل) لمناطق الحكم الذاتى الفلسطيني. وإحساس الشعب الفلسطينى بضرورة المقاومة حتى تكتب لهم إرادة الحياة وعودتهم إلى أراضيهم الأصلية بدلاً من فكرة توطينهم فى دول أخرى مجاورة.

على مستوى المجتمع الفلسطيني يعكس استمرار عملية الانتفاضة، واشتراك الأطفال والشباب ذكوراً وإناثاً فى عمليات المقاومة والاستشهاد مصداقية للوعي لدى هذه الفئة بقضية بلادهم. وللأسف تفتقر المكتبة العربية لدراسات اجتماعية ميدانية على الوعى والرأى العام لدى الفلسطينيين المقيمين قسراً فى مخيمات متناثرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن ما نجده من دراسات لا تعدو رؤى ذاتية نظرية تفتقر إلى الشمولية، ومن خلال ما ورد سابقاً يمكن أن يخلص الباحث إلى جانبين من هذه الأهمية أحدهما نظري والآخر تطبيقي. وتكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في معالجتها للفعل الاجتماعي الفلسطيني كفعل ثوري من منظور سوسيولوجي يستنبط مضمونه من الأطر النظرية الاجتماعية المتباينة الاتجاهات والمتعددة الأهداف.

ولعل هذه المعالجة النظرية التجريدية التى تبناها الباحث فى دراسته، قلما تناولها الباحثون فى دراساتهم، ومن هنا تأتى هذه الأهمية فى قدرتها على التوفيق بين النظرية والتطبيق لتقدم بذلك إضافة جديدة للتراث السوسيولوجى الحديث.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل فيما يأتي:

إن المتتبع للدراسات العربية والأجنبية حول حق العودة قامت بتغطية الجانب النظرى الذى غلب عليه الطابع الإنشائي، ومن هنا تأتى هذه الدراسة لتغطى النقص في الجانب الأمبريقي في قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة. وقد تمحورت الدراسة حول موضوع رئيس وجوهري في القضية الفلسطينية وإغفاله أو تجاوزه يعدُّ

مساساً بالثابت الوطني الاستراتيجي المتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة كرد علمي وموضوعي على نتائج بعض الدراسات التي حاولت تشويه اللاجئ الفلسطيني، وزعزعة انتمائه إلى وطنه الأصلي. وتعدُّ هذه النتائج ركيزة رئيسة للمفاوض الفلسطيني في المرحلة التفاوضية النهائية، وتعد أيضاً مرجعيةً له، لأنها تعبر عن اتجاهات كم هائل من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة اختير بطريقة علمية موضوعية مما يدعو الباحث إلى تعميم نتائج دراسته.

وجاءت هذه الدراسة لترد على جميع المبادرات الحديثة والقديمة التي حاولت التنظير للتوطين والتعويض، وإنهاء المطالبة بتطبيق قرار ١٩٤ الذي تؤكد مضامينه على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها بقوة السلاح وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء هذا التهجير القسري.

مفاهيم الدراسة الأساسية:

◄ **اللاجيء**: عرّف اللاجيء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٠ بأنه الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين قبل اندلاع الحرب عام ١٩٤٨، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته. (الطويل، ١٣: ١٩٩٦) .

◄ **النازح**: هو الفلسطيني الذي خرج من دياره في فلسطين في حرب حزيران ١٩٦٧، ويشمل هذا المصطلح الفلسطيني الذي كان خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، كما يشمل ذلك الفلسطيني الذي غادر أرضه بعد انتهاء الحرب، ويحمل تصريح مغادرة إسرائيلية، ولم يتمكن من الرجوع لأسباب مختلفة مثل تجاوز الاقامة في الخارج فوق ما هو مسموح به في التصاريح التي يحملونها. (الطويل، ١٤: ١٩٩٦) .

◄ **الاتجاهات الاجتماعية**: **Social Attitudes:** تحظى أدبيات العلوم الاجتماعية بتعريفات عديدة للاتجاه والتعريفات المرادفة له، إذ يتناول هذا التعريف مدارس فكرية عديدة نفسية وسلوكية واجتماعية، وستتبنى هذه الدراسة تعريف "Green" للاتجاه لأن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة، لأن تعريف Green اشتمل على الجوانب الثلاثة للاتجاه (السلوكي، والمعرفي والوجداني) . وهذا ما نستنبطه في تعريفه الآتي: « هو نسق أو تنظيم لمشاعر الشخص ومعارفه وسلوكه،

أي استعداده للقيام بأعمال معينة، يتمثل في درجات من القبول والرفض لموضوعات الاتجاه». (محمود، ١٩٥: ١٩٧٩).

◄ **الرأي العام**: **Public Opinion**: يستخدم (Bryce) الرأي العام للدلالة له على الآراء الكلية للأشخاص الذين يتمسكون بالقضايا التي تؤثر على مصلحة الجماعة، إذ يمثل تجمعاً لكل الأفكار والمعتقدات والميول، والطموحات والآراء المختلفة (Katz, 1954: 50- 51).

◄ **حق العودة**: **Right of Return**: هو ذلك الحق الذي يطالب به اللاجئون الفلسطينيون وفروعهم بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، تلك المساكن التي ارغموا على مغادرتها هم وآباؤهم وأجدادهم وحق استعادتهم للأملاك التي انتزعت منهم أو تركوها، ومن خلال هذه الرؤية فإن مواصفات حق عودة اللاجئين الفلسطينيين تتمحور حول البعدين الآتيين:

- أنه حق فردي، لكنه ذو بعد جماعي لأنه يعني أغلبية الشعب.
- أنه حق ذو طبيعة سياسية، إذ يعني استعادة المواطنة. (بابادجي، ٤٢: ١٩٩٦).

فرضية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار قبول أو رفض الفرضية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة عند (α = ٠,٠٥) تعزى إلى متغير السكن.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حق العودة؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة).

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول المقترحة بشأن قضيتهم تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة) .
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتأثيرها على حقهم في العودة تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة) .
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو توطينهم تبعاً لمكان السكن (الضفة وغزة) .

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها، وذلك تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب وأعطيت أرقاماً معينة، وحُوِّلت الإجابات اللفظية إلى رقمية، وعولجت هذه البيانات إحصائيا باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخدام اختبار T لكي يختبر الفرضية السابقة.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا البحث بعضاً من الدراسات التي أجريت على اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات. وقد تنوعت هذه الدراسات في أهدافها ومنهجيتها بهدف الوصول إلى نتائج تخدم غايات تتعلق بأفكار الباحثين، وأغراض يمكن وضعها في بعض الأحيان في موضع الشبهة، وبخاصة تلك التي أشرف على إجرائها باحثون إسرائيليون. وسيقوم الباحث بتصنيف هذه الدراسات واستعراضها حسب وحدة الموضوع مراعياً التسلسل الزمني في إجرائها، وموضحاً في نهاية هذا الجزء رؤية نقدية وتعليقاً يتناول فيه الباحث جملة من القضايا المحورية المثيرة للجدل والنقاش، ويتخلل ذلك عملية مقارنة بين الدراسات من حيث أهدافها ومستوياتها.

المحور الأول- الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين الفلسطينيين من اتفاق أوسلو:

في عام ١٩٩٨ قام الباحث **Gerhard Pulfer** بدراسة ميدانية استخدم فيها أداة المقابلة في جمع المعلومات، واختار عينة عشوائية في قطاع غزة. ومن بين الإجابات التي حصل عليها الباحث، أن اتفاقية أوسلو لم تعد أكثر من مجرد وعود فارغة، وأن هذا الاتفاق لن يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم الأصلية، وقد عبّر كثير من المبحوثين عن أن

الحرب والوضع الذي كان سائداً قبل توقيع الاتفاقية كان أفضل بكثير من الوقت الراهن، إذ إن دخل الفرد أصبح في وضع سيء مقارنة مع الماضي، يضاف إلى ذلك أن التوقعات من عملية السلام قد تحطمت، وأن اتفاق أوسلو تجاهل قضية اللاجئين، إذ لم تصبح هذه القضية أولوية من أولويات بنود هذا الاتفاق (Pulfer, 1998: 3- 5) .

وفي المخيمات الفلسطينية المقامة على الأراضي الأردنية، أجرت الباحثة **(Samar Hijjawi)** دراسة سنة ١٩٩٨ حاولت من خلالها التعرف على رؤية اللاجئين الفلسطينيين نحو اتفاقية أوسلو، وبعض القضايا المتعلقة بقضية اللاجئين سنة ١٩٩٨، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة، حيث قامت بمقابلة أشخاص عدة في المخيمات الفلسطينية الموجودة في الأردن. وقد خرجت الباحثة بمعطيات عدة في دراستها، حيث عبّر اللاجئون عن خيبة أملهم نحو الوضع الراهن، وما يجري في المفاوضات الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعكس اللاجئون الفلسطينيون تشاؤماً كبيراً نحو مستقبلهم السياسي، إلا أنهم في الوقت ذاته تمنوا أن تفتح اتفاقية أوسلو الطريق نحو عودتهم إلى فلسطين. (Hijjawi, 1998: 2- 6).

وفي دراسة استطلاعية مشتركة بين **مركز القدس للإعلام والاتصالات ومركز Tami Steinmetz** في جامعة تل أبيب، أجريت سنة ١٩٩٩ على عينة شملت كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والإسرائيليين، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

♦ يرى معظم الفلسطينيين أن قضية اللاجئين هي ثاني أصعب قضية بعد القدس وأهمها، بينما يرى الإسرائيليون أنها أقل أهمية، وهي ليست صعبة، ويمكن حلها في إطار المفاوضات النهائية.

♦ يعتقد الإسرائيليون بأن الوفد الإسرائيلي المفاوض يجب أن يقنع شريكه الطرف الفلسطيني في المفاوضات بقبول الحل الذي يدعو إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي يسكنون فيها الآن، وعلى النقيض من ذلك فقد عبر الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيون داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، بأن الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عودتهم إلى مواطنهم الأصلية التي شردوا منها سنة ١٩٤٨ بفعل العمليات العسكرية اليهودية آنذاك. وأن على إسرائيل تعويضهم بعد عودتهم إلى آراضيهم وفق قرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة. (Jerusalem and Communication Centre, 1999: 15- 35) .

المحور الثاني- الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة أو التوطين:

في عام ١٩٨٩ أجرت الباحثة **(Norma Hazboun)** دراسة عن مشاريع التوطين الإسرائيلية التي أقامت بعضها الحكومة الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك كإجراء عملي لتسوية قضية اللاجئين وإنهائها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين قد فشلت، وهذا ما تبين بشكل واضح من خلال المشاركة الفعلية للاجئين في « مشروع الشيخ رضوان» في فعاليات الانتفاضة، وقد صرح موظف في وزارة الدفاع الإسرائيلية «أن هذا تغير حقيقي في الموقف» (Jerusalem Post, Oct. 19, 1989) . ففي بعض الأحيان فاقت المواجهات مع القوات الإسرائيلية في مشروع الشيخ رضوان تلك التي كانت سائدة في باقي المخيمات الفلسطينية.

وقد أكدت الباحثة في دراستها أن تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم السياسية يتناقض بشدة مع الافتراض الإسرائيلي الذي يرى أن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة سيبدد حلم العودة، وهو حلم يلخصه تصريح موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق في شهر حزيران سنة ١٩٧٣، الذي يقول فيه «**أنه طالما بقي اللاجئون في مخيماتهم، فسيقول أبناؤهم أنهم جاءوا من يافا أو حيفا، أما إذا انتقلوا من المخيمات فإن هناك أملاً بأن يشعروا بارتباطهم بالأرض الجديدة**» (Jerusalem Post, June 13, 1973).

من خلال الدراسة السابقة يلاحظ أن الباحثة قد أكدت على أن هناك عملية تواصل وامتداد تاريخي سياسي، ومن خلال تفاعلات هذه العملية تحددت معها شخصية اللاجئ الفلسطيني باعتباره فاعلاً تاريخياً على امتداد مواقع الشتات، حيث أوجد اللاجئون بينهم فهماً مشتركاً حول مستقبل الحل لقضيتهم، كما أن الموقف الإسرائيلي المتعنت من حل قضية اللاجئين بشكل عادل قد أعاد من جديد إنتاج أشكال وأنماط جديدة للرفض بين الجماهير اللاجئة، وخاصة ما يطرح بصدد توطينهم ودمجهم في المجتمعات العربية، وإنهاء ظاهرة المخيم، وأرجعت الدراسة التعنت الإسرائيلي إلى استناده في الأساس إلى العقيدة الأمنية «ووعي مفهوم القيادة الإسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي» والتي تشكل عودة اللاجئين تدميراً لهذا الكيان وكابوس المستقبل كما ورد في الكتاب السنوي لـ (إسرائيل) في سنة ١٩٩٠ (Hazboun, 1996: 40- 41) .

وفي دراسة لـ **Jerry Afinson** سنة ١٩٩٢ عن واقع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، خرجت بنتائج عدة تمحورت جميعها حول حق العودة، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي: عبّر ٣٢٪ من الذين استجوبوا عن رغبتهم بترك المخيم، فيما رفض ٣٨,٤٪ منهم ذلك رغم موقفهم السلبي من الحياة في المخيم، وقد أظهرت نسبة كبيرة من سكان المخيمات تمسكهم بالبقاء في المخيم لأسباب وطنية، وهم يرون أن زوال المخيمات هو زوال لقضيتهم. ومن هنا يخرج الباحث بنتيجة تتلخص في أن أي حل عادلٍ يجري العمل به لحل مشكلة اللاجئين، لا بُدَّ له أن يأخذ بالحسبان العامل الوطني، إذا ما أُريد أن ينهي المشكلة بشكل عادل ونهائي؛ إذ إن الفلسطينيين قد عبروا عن ولائهم الكبير لفلسطين التاريخية، وهذا يدلل على عمق تمسكهم بفلسطينيتهم، وعدم تمسكهم بالمخيم أينما كان موقعه في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأردن أو لبنان أو سوريا (Afinson, 1992: 10- 11) .

وحول موضوع التوطين أعدَّ الباحث **(Khashan)** دراسة سنة ١٩٩٤م تحت عنوان توطين الفلسطينيين في لبنان، حاول الباحث اختبار متغيرات عدة في بحثه منها قوة وشدة الوعي والإدراك لقضية توطين الفلسطينيين في لبنان، والتأثير المتوقع على أفراد الجماعات الطائفية اللبنانية، وموقف السياسة اللبنانية من ذلك. ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة، أن اللبنانيين قد عبّروا عن تخوفهم من مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد يشكل ذلك حرباً أهلية في المجتمع اللبناني، كما سيؤدي ذلك إلى تعقيد آخر من تعقيدات التركيبة الطائفية في لبنان. ولم يكن هذا الاتجاه نابعاً من كُره اللبنانيين للوجود الفلسطيني في لبنان، وإنما هو نابع من توجه وطني داعم لقضية اللاجئين الفلسطينيين في حق عودتهم إلى أوطانهم (Khashan, 1994: 2- 14) .

ويلاحظ أن نتائج الاستطلاع الثامن للرأي العام الذي أجراه مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني سنة ١٩٩٤، أنها توافقت مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أكدت على رفض الفلسطينيين لعملية التوطين، وفي الوقت نفسه، أشارت هذه النتائج إلى وجود تباين في رؤية اللاجئين نحو تحسين الأوضاع في المخيمات، أو إقامة مشاريع سكنية حديثة بدل وجود المخيمات، (Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unit, 1994: 1- 6).

ومن الدراسات التي أجريت حول (حق العودة) دراسة **الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية Palestinian Academic Society for International Affairs (PASSIA)**، التي قام بنشرها المكتب الصحفي لوزارة الإعلام الفلسطينية باللغة الإنجليزية سنة ١٩٩٥، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئ في المخيمات الفلسطينية المقامة على أراضي الضفة الغربية متمسك بالعيش في مخيمه؛ لأن ذلك يعد ضمانة نحو حقه في العودة إلى بلده الذي هجّر منه. (PASSIA, 1995: 10) .

رؤية نقدية للدراسات السابقة:

يستطيع المطلع على مجمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، أن يخرج بجملة من الملاحظات، **يمكن تلخيصها على النحو الآتي**:

- **أولاً**: هناك بعض الدراسات قد جردت قضية اللاجئين الفلسطينيين من مضمونها الوطني والسياسي، وركزت على الجانب الإنساني والاقتصادي.

وفي المقابل نجد أن بعض الدراسات التي أجريت حول موضوع التوطين خلصت في نتائجها إلى أن اللاجئين يرفضون التوطين جملة وتفصيلا، ويحبذون البقاء في داخل المخيم، لأنه يشكل بالنسبة لهم العنوان الذي يضمن حقهم في العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه وجدت بعض الدراسات أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمانعون في تحسين أوضاعهم داخل المخيم، ولكن بشرط أن لا يلغي الإطار الجغرافي والسياسي له، لكونه يعدُّ شاهداً حياً على النكبة التي أحدثتها العصابات الصهيونية في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بل وفي عام ١٩٦٧ أيضاً. كما تبين أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وتحتاج إلى حل سياسي نابع من لب المشكلة ذاتها، وأن طغيان التوجه الإنساني والاقتصادي على هذه المشكلة ما هو إلا تشويه للحقيقة، ومحاولة لتجاوز الحلول العملية التي تحقق لها العدالة.

- **ثانياً**: يوجد بعض المآخذ المنهجية على الدراسات السابقة، سواء في توقيت إجراء الدراسة، أو في طبيعة العينة التي جُمعت المعلومات منها، وقد يكون ذلك مرتبطاً ببعض التوجهات والمآرب الخاصة لصاحب هذه الدراسات التي نضعها في موضع الشبهة، وخاصة تلك التي خرجت بنتائج لا تتوافق مع معطيات الطرح الوطني العام للاجئين والمتعلق بحق العودة.

- **ثالثاً**: من خلال عملية استقرائية للدراسات السابقة في مختلف مراحل إجرائها، يُلاحظ أن العامل الزمني لم يضعف من انتماء اللاجئ إلى أرضه التي هُجر منها، وهذا يدل على الوعي الجمعي الذي تشكل عند اللاجئين، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعرضوا لها، هذه التنشئة التي عبرت عن ديمومة التواصل مع الذاكرة الفلسطينية التاريخية، التي تؤكد على أن العودة هي الهاجس الذي عاش مع الأجداد وانتقل إلى الآباء ليتحقق مع مسيرة الأبناء مهما كانت الظروف. وهذا يؤكد بدوره فشل المقولة الصهيونية التي جاء بها قادة الإرهاب الصهيونية حينما قالوا: «إن الآباء يموتون، والأبناء ينسون».

♦ **رابعاً**: أكدت الدراسات السابقة، وبشكل خاص دراسة Tami Stainemetz أن هناك اختلافاً كبيراً بين رؤية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، والفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من جهة، و بين الإسرائيليين من جهة أخرى، فقد عبّر الإسرائيليون عن موقف عاطفي تجاه قضية اللاجئين مع أنهم يرفضون الاعتراف بمسئوليتهم نحوها، ولكن المتتبع للتصريحات التي أدلى بها قادة العصابات الصهيونية في سنة ١٩٤٨ تؤكد هذه المسئولية، وهذا ما أشار إليه أمنون كابيليوك في أن منظمة الأرغون بزعامة بيغن وعصابة شتيرن كانوا يسعون إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم، حتى ولو لم يشاركوا في المقاومة، وهذا ما وضحه ديفيد بن غوريون لقواته في وصيته التي كانت تنص على العبارة التالية: « **عليكم أن تضربوا بقسوة، وبهدف تحطيم المدن العربية، أو طرد سكانها منها، حتى يتمكن شعبنا القادم أن يحل محلهم** » (Press Office, 1995: 4).

ومن هنا يلاحظ أن الموقف الإسرائيلي الشعبي والرسمي لا ينظر إلى قضية اللاجئين من وجهة نظر الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، وإنما يتعمد معالجتها من مدخل عاطفي وإنساني قاصر وبعيد عن الواقع.

♦ **خامساً**: بعض المسوحات الواردة سابقاً والتي شملت قطاعات ممثلة إلى حد مقبول لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين، ورغم تعددها، فإنها تلتقي على إصرار أكثرية اللاجئين على حق العودة، وأن اتفاقيات التسوية لا تحمل ما يطمئنهم على حقوقهم، **إلا أن هناك ملاحظتين أشار إليهما عادل سمارة وهما**:

- أن هذه الدراسات قد أجريت في فترة زمنية حافلة بالتطورات السلبية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على الروح المعنوية، وشدة درجات الصمود وعدم الاستسلام، ورغم أن الأكثرية الساحقة من اللاجئين ما زالوا يصرّون على حق العودة، إلا أن التطورات السلبية المستمرة يمكن أن تؤثر سلباً عليهم، مما يدفع بعضاً أو كثيراً منهم للقبول بحلول تتجاوز حق العودة، وفي هذه الحالة لا يكون المسح أو الاستفتاء موضوعياً ولا ممثلاً، لأنه أجري على أفراد في مناخات سياسية واقتصادية ونفسية وحياتية غير سوية ولا مستقرة، ولا توحي بالتفاؤل.

- إن هذه المسوحات والدراسات لم تلمس الجذر الأساسي لمشكلة اللاجئين في الوقت الراهن، وهو تمثيل اللاجئين لأنفسهم، ولا يوجد هناك تفسير لهذا الأمر، هل هو خشية القائمين على هذه الدراسات من تناول هذا الأمر، إما خوفاً من منظمة التحرير الفلسطينية أو حُباً لها. (سمارة، ١٩٩٩: ١٣٣) .

♦ **سادساً**: أظهرت الدراسات السابقة أن شكوكاً قد تكونت عند اللاجئ الفلسطيني في قدرة المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى حل عادل بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأكدت في الوقت نفسه أن القوة والنضال المسلح، هما الكفيلان بتحقيق عودة اللاجئين، وهذا ما أثبتته التجربة النضالية التي خاضها حزب الله في تحريره للأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في جنوب لبنان.

♦ **سابعاً**: أظهرت الدراسات السابقة أن اللاجئ الفلسطيني يدرك أنه مطارد من الإسرائيليين الذين يحاولون إلغاء صفته كلاجئ من جهة، ويلاحقونه ليعملوا معه صفقات البيع كمالك للأرض من جهة أخرى، وأنه مرفوض من المجتمع الذي أجبرته الظروف على العيش فيه، ويعمل الآخرون على دمجه في حياة تلك المجتمعات من جهة ثالثة.

♦ **ثامناً**: كما أكدت الدراسات على أن اللاجئين الفلسطينيين وبعد نصف قرن من التشرد واللجوء والشتات داخل الوطن وخارجه، لم يفقدوا وعيهم الاجتماعي وذاكرتهم التاريخية ولا روابطهم الأسرية والقروية، التي ما زالت تؤدي دوراً متميزاً في حياة اللاجئين الاجتماعية المدعمة بالعودة كهدف مطروح، والذي مثّل العامل الأكثر أهمية في تماسك اللاجئين الاجتماعي داخل المخيمات، والذي سيمكّن مستقبلاً من إعادة إنتاج المجتمع الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية إذا ما سنحت وتوافرت الظروف التي تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

الإجراءات المنهجية:

أولاً- مجتمع الدراسة:

يعيش في الضفة الغربية من نهر الأردن الجزء المتبقى من فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ ما يزيد عن نصف مليون لاجئ فلسطينى يشكلون ٢٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين ويتوزعون على تسعة عشر مخيماً فلسطينياً (الصوباني، ١٩٩١: ١٤٢) . أما قطاع غزة فيعتبر الجزء الجنوبى من الأراضى الفلسطينية، وهو عبارة عن شريط حدودى تغطى الرمال ثلث مساحته البالغة ٣٦٠ كم^{٢} ويمتد بمحاذاة الشاطئ، ويتراوح عرضه من ٥– ١٢ كم (الصوباني، ١٩٩١: ١٤٢) .

ويضم مجتمع البحث مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعدت المخيمات الفلسطينية الأخرى الواقعة خارج النطاق الجغرافى لفلسطين، نظراً لصعوبة التنقل وصعوبة الظروف غير المستقرة سياسياً واجتماعياً، لاسيما منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة. ويبين الجدول (١) حجم مجتمع الدراسة الذى تم اجراء الدراسة عليه من الفئات العمرية التى تزيد عن عشرين عاماً.

الجدول (١)

حجم مجتمع الدراسة الذي أجريت الدراسة
عليه من الفئات العمرية التي تزيد عن ٢٠ عاماً

الرقم	اسم المخيم	الذكور	الإناث	المجموع	٪	حجم العينة	حجم العينة من الذكور	حجم العينة من الإناث
١-	عايدة	٥٤٠	٥١٣	١٠٥٣	١,٧٩	٥٣	٢٧	٢٦
٢-	عقبة جبر	٩٢٢	٩٨١	١٩٠٣	٣,٢٤	٩٥	٤٦	٤٩
٣-	جنين	١٧٩٠	٢٢٨٦	٤٠٧٦	٦,٩٣	٢٠٤	٩٠	١١٣
٤-	العروب	١٣٢٠	١٣٧٤	٢٦٩٤	٤,٥٨	١٣٥	٦٦	٦٩
٥-	دير البلح	١٧٣٩	١٨٢٩	٣٥٦٨	٦,٠٧	١٧٨	٨٧	٩١
٦-	الدهيشة	١٦٣٥	١٦٠٩	٣٢٤٤	٥,٥٢	١٦٢	٨٢	٨٠
٧-	عين بيت الماء	٨٨٠	٨٤٧	١٧٢٧	٢,٩٣	٨٦	٤٤	٤٢
٨-	بلاطة	٣٠٣٠	٣١٣٥	٦١٦٥	١٠,٤٨	٣٠٨	١٥١	١٥٧
٩-	سلواد	٦٨	٥٥	١٢٣	٠,٢١	٦	٣	٣
١٠-	المغازي	٣٣٢٩	٣٥٠٥	٦٨٣٤	١١,٦٣	٣٤٢	١٦٧	١٧٥
١١-	عسكر	٢١٧٢	٢١٨١	٤٣٥٣	٧,٤٠	٢١٨	١٠٩	١٠٩
١٢-	النصيرات	٩١٥٠	٩٢٣٩	١٨٣٨٩	٣١,٢٨	٩٢٠	٤٥٨	٤٦٢
١٣-	الفوار	١٠٠١	١٠١٧	٢٠١٨	٣٠,٤٣	١٠١	٥٠	٥١
١٤-	عين السلطان	٣٣٧	٣٢٥	٦٦٢	١,١٤	٣٣	١٧	١٦
١٥-	الفارعة	٩٨٣	٩٩٨	١٩٨١	٣,٣٧	٩٩	٤٩	٥٠
المجموع		٢٨٨٩٦	٢٩٨٩٤	٥٨٧٩٠	١٠٠	٢٩٤٠	١٤٤٦	١٤٩٤
٪		٤٩,١٥	٥٠,٨٥	١٠٠			٤٩,١٨	٥٠,١٩

من خلال المؤشرات الواردة في الجدول (١) الذي يوضح حجم مجتمع الدراسة (عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن عشرين عاماً) يلاحظ أن مخيم النصيرات الذي يقع في قطاع غزة قد حاز على أعلى نسبة في عينة الدراسة ٣١,٢٨٪، ويرجع ذلك إلى أن هذا المخيم هو أكبر المخيمات من حيث العدد في عينة الدراسة، إذ بلغ عدد الذين يزيدون عن عشرين عاماً فيه ١٨٣٨٩ نسمة، واحتل مخيم المغازي المرتبة الثانية من حيث العدد إذ بلغ ٦٨٣٤ نسمة، وشكلت نسبته ١١,٦٣٪ من المجموع العام، ويقع هذا المخيم أيضاً في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد حاز مخيم بلاطة على أكبر نسبة من مجتمع الدراسة حيث بلغت ١٠,٤٨٪، ويقع هذا المخيم قرب مدينة نابلس، وسجّل مخيم سلواد الواقع قرب مدينة رام الله أقل النسب في مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبته ٠,٢١٪ من مجتمع الدراسة.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للمخيمات، يقع مخيما عايدة والدهيشة في بيت لحم، ويقع مخيما عقبة جبر وعين السلطان في أريحا، ويقع مخيم جنين في مدينة جنين، أما مخيما العروب والفوار فهما على مقربة من مدينة الخليل، وتقع مخيمات عين بيت الماء، والفارعة، وبلاطة، وعسكر في مدينة نابلس، وتقع مخيمات المغازي والنصيرات ودير البلح في قطاع غزة.

ومن اللافت للنظر في معطيات الجدول (١) أن عدد الإناث كان أكبر نسبياً من عدد الذكور، حيث بلغ عدد الإناث (٢٩٨٩٤) وشكلت نسبتهن ٥٠,٨٥٪ من مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد الذكور (٢٨٨٩٦) وبلغت نسبتهم ٤٩,١٥٪ من مجتمع الدراسة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود لأسباب عديدة، منها الزيادة في عدد المواليد الإناث، وهناك العوامل السياسية وما يتمخض عنها من مواجهات بين الاحتلال الإسرائيلي والشباب الفلسطيني، مما يؤدي إلى فقدان كثير من الذكور في هذه المواجهات.

ومن العوامل التي أدت إلى تفوق عدد الإناث على الذكور، هجرة الشباب الفلسطيني خارج الوطن، سعياً وراء مصدر الرزق، الذي من خلاله يستطيع اللاجئ تحسين دخله، ومساعدة أسرته داخل المخيم التي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة.

ثانياً- عينة الدراسة:

بلغ حجم العينة التي خضعت للدراسة ٢٩٤٠ مفردة، وبلغ حجم مجتمع الدراسة للفئات العمرية الخمس ٥٨٧٩٠ نسمة (٢٨٨٩٦ ذكوراً، ٢٩٨٨٤ إناث) . سُحب ٥٪ من هذا العدد ليصبح حجم العينة ٢٩٤٠ مفردة (١٤٤٦ من الذكور بنسبة ٤٩,١٨ ٪ من حجم العينة مقابل ١٤٩٤ من الإناث بنسبة ٥٠,١٢٪). وباستخدام أسلوب العينة الطبقية النسبية، مُثل أفراد المجتمع الأصلي من حيث التوزيع النسبى لهم حسب الجنس والفئة العمرية.

ثالثاً- مستوى التحليل والتفسير:

إن ما يميز البحث السوسيولوجي عن غيره من البحوث، أنه لا يختص بسلوك فردي أو ظواهر فردية، وإنما يدرس ظواهر وعلاقات وتوجهات وأفعال اجتماعية ذات دلالةٍ وانتشارٍ كبيرين. ولما كان البحث السوسيولوجي جهداً هادفاً لمعرفة أكثر عن مجتمع البحث مما نتعلمه في حياتنا الاجتماعية العادية، فإن القيام بمثل هذا البحث كان يمكن أن يتم بأكثر من منهج. وتوجّه الباحث إلى اختيار المنهج أو المناهج الملائمة يعتمد على أمرين أولهما ماهية أهدافه التي يسعى لتحقيقها، وثانيهما نوع المواد أو المعلومات التي يمكنه أن يحصل عليها.

والتقرير السوسيولوجي الذي يمثل خلاصة البحث له صفتان مميزتان:

- **الأولى:** هي الدقة، فالباحث الاجتماعي لا بد أن يكون منضبطاً ودقيقاً في توصيفاته قدر الإمكان، فإذا استطاع عمل ذلك فإنه يجد طريقه للحساب والقياس. وحتى يكون البحث والتحليل دقيقين، ينبغي أن تتوافر فيهما خاصيتان أساسيتان: الموضوعية في الملاحظة والتشكك فيما دوّنه الآخرون، وليس القصد بالموضوعية هنا أن ينظر الباحث إلى العالم بعقل أجوف وإنما على العكس من ذلك، أن يكون مستعداً بالقدر نفسه لمواجهة حقائق قد تؤكد أو تنفي معتقداته أو تساؤلاته السابقة. ومن جهة أخرى، فإن الشك لا يقتضي من الباحث أن يشك في كل شيء سمعه أو قرأه، وإنما يعني محاولة التمييز بين تقارير يمكن التحقق منها، أو لا يمكن التحقق منها، وبمعنى أوضح التمييز بين المعرفة والتحيّز.

- **أما الصفة الثانية للتقرير السوسيولوجي** فهي الاسترشاد بأفكار سوسيولوجية. فالدقة وحدها لا تجعل الوصف ذا طبيعة سوسيولوجية. فالمحلل السوسيولوجي ينبغي أن يكون لديه فيض من الأفكار التي تساعده على تشكيل الفروض المتعلقة بموضوع دراسته. وهذه الأفكار أو المفاهيم تشمل جزءاً كبيراً مما تعلمه كطالب لعلم الاجتماع، إنها تشكل سلاحه للتحليل ومرشده في البحث. ويود الباحث أن يؤكد أن هذه المعطيات لم تغب عن فكره طوال فترة البحث وإن بدا أحياناً متحمساً لمواقف أو أفكار معينة ذات أبعاد سياسية لهول ما واجهه ويواجهه جمهور اللاجئين الفلسطينيين على أرض فلسطين وأرض الشتات.

وتمشياً مع ما هو معروف عند علماء الاجتماع في تحديدهم لنوعين من مستويات التحليل السوسيولوجي وهما: مستوى علم اجتماع الوحدات الكبرى Macro- Sociology، وعلم اجتماع الوحدات الصغرى، يأتي مستوى التحليل الذي اتبعه الباحث هنا هو مستوى الوحدات الكبرى.

نتائج الدراسة:

بعد حرب عام ١٩٤٨ وما رافقها من نتائج سلبية على البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، تحرك اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا من ديارهم إثر النكبة التي ألمّت بهم إلى ثلاثة مواقع خارج فلسطين، وهي الأردن وسوريا ولبنان، كما تحرك قسم آخر داخل فلسطين وتركزوا في موقعين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وبنزوحهم هذا شكل اللاجئون تجمعات طارئة داخل المجتمع الفلسطيني سميت بالمخيمات.

وقد أُجريت كثير من الدراسات على هذه التجمعات، سواء تلك التي تناولت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وعزلتها عن الجوانب السياسية التي كانت

السبب الرئيس في تشكيل ظاهرة المخيمات، لأسباب موجهة لصالح مؤسسات ذات صلة بالتوجهات الإسرائيلية، وهناك دراسات قليلة ركزت على الجانب السياسي للمخيم، إلا أن هذه الدراسات في أغلب أهدافها جردت ظاهرة اللجوء من مضمونها الوطني، وحاولت تثبيت مفاهيم في ذهن اللاجئ الفلسطيني، تعلقت بالقبول بالأمر الواقع، وتحسين الأحوال المعيشية، والخروج من الأوضاع المزرية التي يعيشها اللاجئ داخل المخيم، والعيش في حياة كريمة يملؤها الرخاء. وبعبارة أدق حاولت هذه الدراسات أن تُنظِّر لمفهوم التوطين للاجئين الفلسطينيين، وخروج بعضها بنتائج توحي للرأي العام، أن اللاجئين الفلسطينيين سيقبلون بمشاريع التوطين إذا ما عُرضت عليهم. وأن حق العودة أصبح شعاراً يخلو من مضامينه العملية. لهذا جاءت هذه الدراسة لتبين زيف نتائج هذه الدراسات.

ومما لا شك فيه أن أوضاع المخيمات الفلسطينية متباينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهل هذا التباين له أثر في تشكيل اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة؟ أو بتساؤل أدق: **هل إقليم السكن الذي يقطنه اللاجئ الفلسطيني له علاقة في صياغة اتجاهاته نحو حق العودة**؟ وهذا ما ستجيب عنه النتائج الميدانية الآتية:

- رؤية اللاجئ نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني حسب مكان السكن:

الجدول (٢)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو الرأي العام العالمي وحق العودة القانوني حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية (العدد ١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	حق العودة هو حق فردي اختياري	١,٩٢	١,٠٨	١,٧٩	١,١٩	٢٦٧٢	٢,٩٥٧	٠,٠٠٣
٢-	لا يمتلك أي شخص كان التنازل عن حق العودة	٢,٧١	٠,٨٣	٢,٧٦	٠,٨٦	٢٦٧٢	– ١,٥٢٧	٠,١٢٧
٣-	حق العودة كفلته مؤسسات حقوق الإنسان	٢,٢١	١,٠٥	٢,٢٠	١,٠٩	٢٦٧٢	٠,٠٤٢	٠,٩٦٦
٤-	قرار (١٩٤) يحدد بوضوح المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه بالضبط	٢,٢٦	١,٠٤	٢,١٧	١,١٣	٢٦٧٢	٢,١٤٨	٠,٠٣٢
٥-	إن صياغة القرار (١٩٤) ينطبق على كل اللاجئين الفلسطينيين	٢,٥٠	٠,٩٩	٢,٥١	١,١٣	٢٦٧٢	– ٠,٣٧٢	٠,٧١٠

الرقم	البند	الضفة الغربية (العدد ١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
٦-	يحدد القرار (١٩٤) الإطار الزمني لعودة اللاجئين إلى ديارهم الفلسطينية	٢,٠٥	١,٢٠	٢,٠٥	١,٢١	٢٦٧٢	٠,٠٠٣	٠,٩٩٨
٧-	يؤكد قرار (١٩٤) بأن العودة يجب أن تكون بناء على الخيار الشخصي لكل لاجئ	٢,٣٨	١,٠٣	٢,٣١	١,٠٨	٢٦٧٢	١,٦٩٩	٠,٠٨٩
٨-	إن التعامل مع قضية اللاجئين كقضية خدمات بحتة تقدم من جانب بعض الدول هو تحايل على مفهوم حق العودة	٢,٦٦	٠,٩٧	٢,٥٨	٠,٩٩	٢٦٧٢	١,٨٥٨	٠,٠٦٣
٩-	إن تشكيل وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) يعتبر شاهداً على الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين	٢,٧٣	٠,٨٣	٢,٧٥	٠,٨٠	٢٦٧٢	٠,٧٦٨ –	٠,٤٤٢
١٠	حق العودة حسب قرار (١٩٤) هو إقرار بحق (إسرائيل) في الوجود	٢,٣٢	١,١١	٢,١٩	١,٢١	٢٦٧٢	٢,٩١٥	٠,٠٠٤
١١	إن رفض العرب لقرار (١٩٤) في عام ١٩٤٨ ناتج عن اعتقادهم وقتها بسرعة القضاء على إسرائيل	٢,٣٩	١,٠٧	٢,٣٠	١,٠٥	٢٦٧٢	١,٩٦٧	٠,٠٤٩
١٢	أصبح هناك وعي لدى الرأي العام الأوروبي بقضية حق العودة للاجئين	٢,٣٨	٠,٩٢	٢,٣٨	٠,٩٩	٢٦٧٢	٠,٠٢٨	٠,٩٧٨
١٣	إن حق العودة لا يسقط بالتقادم الزمني	٢,٨٨	٠,٩٠	٢,٧٩	٠,٩٠	٢٦٧٢	٢,٣٣٠	٠,٠٢٠

من خلال الاطلاع على الجدول (٢)، يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في أغلب بنود هذا المحور الذي يتعلق باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الرأي العام العالمي، وحق العودة القانوني حسب إقليم السكن.

وفي ثنايا هذا الجدول، أظهر اللاجئون اتجاهاً في الضفة الغربية في العبارة الرابعة التي تتضمن أن قرار (١٩٤) يحدد بوضوح المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه بالضبط، إذ بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة عند لاجئي الضفة ٢,٢٦ مقابل ٢,١٧ عند لاجئي قطاع غزة، من خلال ذلك يستدل على أن اتجاه اللاجئين نحو هذه العبارة، قد انبثق من معرفتهم بأن قرار (١٩٤) قد نص بصريح العبارة على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين يقتضي السماح لهم بالعودة إلى ديارهم.

وفي السياق ذاته يلاحظ أن اللاجئين الفلسطينيين، قد عبّروا عن اتجاه قوي نوعاً ما نحو العبارة الحادية عشرة التي تتضمن أن رفض العرب لقرار (١٩٤) في عام ١٩٤٨، ناتج عن اعتقادهم وقتها بسرعة القضاء على إسرائيل، إلا أن قوة متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة كانت أكبر من متوسط الاتجاه عند لاجئي قطاع غزة، حيث بلغ في الضفة ٢,٣٩ مقابل ٢,٣٠ في قطاع غزة. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأن اللاجئين كانوا على ثقة بأن الغربة لن تطول وأن الدول العربية ستنتصر على العصابات الصهيونية التي أعلنت (دولة إسرائيل) على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وأن خروجهم من قراهم ليس إلا مسألة وقت، بل إن كثيرين من كبار السن بين أوساط اللاجئين اعتقدوا أن خروجهم من قراهم لن يستمر أكثر من أسبوع، مما حدا ببعضهم إلى أن يحمل مفاتيح بيته معه عند خروجه منه.

ويلاحظ في الجدول ذاته أن لاجئي الضفة الغربية أظهروا اتجاهاً نحو العبارة الثامنة التي تتضمن أن التعامل مع قضية اللاجئين كقضية خدمات بحتة تقدم من جانب بعض الدول هو تحايل على مفهوم حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٦٦ مقابل ٢,٥٨ في قطاع غزة. وبهذا يرفض اللاجئون الفلسطينيون ربط قضيتهم بتقديم المعونات والخدمات بشكل مجرد بالجانب الإنساني، بل ينظرون إليها من منطلق سياسي مرتبط بقضية اللجوء وأسبابه وطرق حله، والذي أكدته الأمم المتحدة في قراراتها ذات الشأن بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبشكل خاص قرار (١٩٤) ، وهذا يعني استعادة المواطنة التي سلبت منهم في عام ١٩٤٨ (بابا دجي، ١٩٩٦: ٤٢) .

ويظهر اللاجئون في الضفة الغربية اتجاهاً إيجابياً بلغ متوسطه ٢,٨٨ نحو العبارة الثالثة عشرة التي تتعلق بأن حق العودة لا يسقط بالتقادم الزمني، مقابل ٢,٧٩ لدى لاجئي قطاع غزة. ومن خلال ذلك يستدل على أن القرية أو المدينة الفلسطينية تعيش في ذاكرة اللاجئ ووجدانه، وأن الزمن لن يلغي حق شعب تشرد بفعل التطهير العرقي الذي مارسته العصابات الصهيونية، بدعم من الدول الغربية الاستعمارية، وتوّجته بقرار سياسي يعترف بهذا الكيان في أروقة الأمم المتحدة. لذا نرى أن اللاجئ الفلسطيني قد أدرك أن قرار (١٩٤) يعطي حقاً في الوجود (لدولة إسرائيل) ، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية على هذا الطرح ٢,٣٢ مقابل ٢,١٩ عند لاجئي قطاع غزة.

خلاصة الأمر، يتضح لدى القارئ أن اللاجئين في الضفة الغربية قد أظهروا اتجاهاً أكثر قوة للعبارات التي نوقشت سابقاً من لاجئي قطاع غزة، وهذا يعني أن الوعي ببعض المضامين القانونية لحق العودة كان أكثر نضجاً عند اللاجئين في الضفة الغربية من قطاع غزة.

إلا أن الاتجاه لبعض مضامين هذا المحور كان ضعيفاً عند اللاجئين الفلسطينيين لعدم إدراكهم بشكل واضح للمضامين القانونية لقرار (١٩٤).

♦ رؤية اللاجئ الفلسطيني نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة حسب مكان السكن:

الجدول (٣)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	يجب على العالم الضغط على (إسرائيل) بقبول قرار الأمم المتحدة (١٩٤) المتعلق بحق العودة	٢,٧٧	٠,٧٤	٢,٧١	١,٠٢	٢٦٧٢	١,٦٨٥	٠,٠٩٢
٢-	إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتحقق من خلال المفاوضات السياسية	١,٦٤	٠,٩٣	١,٦٨	١,٠٧	٢٦٧٢	٠,٩٠٨ -	٠,٣٦٤
٣-	إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتحقق باستخدام القوة العسكرية	٢,٧٣	٠,٧٤	٢,٧٥	٠,٩٣	٢٦٧٢	٠,٨٠١ -	٠,٤٢٣
٤-	تتحقق العودة من خلال مشاركة عربية فعّالة في المحافل الدولية	٢,٢٠	١,٠١	٢,٢٥	١,١١	٢٦٧٢	١,٣٣١ -	٠,١٨٣
٥-	تتحقق العودة من خلال حرب عربية إسرائيلية شاملة	٢,٦٨	٠,٨٢	٢,٧٦	٠,٩٦	٢٦٧٢	٢,٣٦٣ -	٠,٠١٨
٦-	تحقيق العودة يتم من خلال انتفاضة فلسطينية مسلحة	٢,٦٢	٠,٨٥	٢,٦١	١,٠٣	٢٦٧٢	٠,١٢٩	٠,٨٩٨
٧-	الوحدة الوطنية الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق العودة	٢,٩١	٠,٨٥	٢,٩٥	٠,٩٨	٢٦٧٢	٠,٩٥٠ -	٠,٣٤٢
٨-	التلاحم بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجماهير الفلسطينية سيؤدي إلى تركيز الثابت الوطني حول حق العودة	٢,٧٠	٠,٩٠	٢,٧١	٠,٩٩	٢٦٧٢	٠,٣٣٥ -	٠,٧٣٨
٩-	الضغط على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية سيؤدي إلى اعتراف أمريكي بحق العودة	٢,٦٢	٠,٨٥	٢,٦٢	٠,٩٨	٢٦٧٢	٠,١٥٧ -	٠,٨٧٥

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١٠	للجامعة العربية دور مؤثر في الرأي العام العالمي حول حق العودة	٢,٠٤	٠,٩٧	٢,٠٦	١,٠٧	٢٦٧٢	٠,٣١٧ -	٠,٧٥١
١١	يقوم الإعلام العربي بدور مؤثر في إبراز حق العودة	١,٩٩	١,٠٠	٢,٠١	١,١٠	٢٦٧٢	٠,٥٨٨ -	٠,٥٥٧

يتبين للمتفحص في معطيات الجدول (٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في بنود هذا الجدول (باستثناء العبارة الخامسة) الذي يتعلق باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الأساليب التي من خلالها يمكن تحقيق العودة حسب إقليم السكن. وهذا يدل على أن اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو هذا المجال متشابهة ومتسقة.

ومن خلال عملية استقرائية لمتوسطات الاتجاه الذي أظهره اللاجئون نحو العبارات الواردة في هذا الجدول، نلاحظ أن اللاجئين لا يعلقون آمالاً كبيرة على المفاوضات السياسية كأسلوب يحققون من خلاله عودتهم إلى ديارهم، فقد أظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو المفاوضات السياسية الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بلغ متوسطه في الضفة الغربية ١,٦٤ ، و ١,٦٨ في قطاع غزة، ومما يؤكد اتجاههم نحو الطرح السابق ما أبداه اللاجئون نحو العبارة التي تتضمن أن القوة العسكرية هي الأسلوب الأنجع في تحقيق عودتهم، وأظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو الطرح السابق، بلغ متوسطه لدى مبحوثي الضفة الغربية ٢,٦٢ ولدى مبحوثي قطاع غزة ٢,٦١، ويعاود اللاجئون ليؤكدوا اتجاهاتهم نحو أساليب حق العودة بأن هذا الحق لن يسترد إلا بحرب شاملة يخوضها العرب ضد (إسرائيل) ، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية نحو الطرح السابق ٢,٦٨ و ٢,٧٦ عند لاجئي قطاع غزة.

وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة **(IPCRI)** التي أجريت عام ١٩٩٧، والتي هدفت إلى التعرف على رؤية اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو اتفاقية أوسلو، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين قد عبّروا عن خيبة أملهم من هذه الاتفاقية، وأنها لن تحقق لهم أية منفعة (IPCRI, 1997: 8- 9) . وتشارك دراسة حسين شعبان التوافق في الاتجاهات التي أبداها اللاجئون نحو اتفاقيات

أوسلو، والتي أظهر اللاجئون الفلسطينيون عدم تأييدهم للمفاوضات ولا للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، لأنها لا تضمن حقهم في العودة إلى أوطانهم (Sha'ban, 1998: 10- 13) .

كما توصلت إلى النتائج نفسها كل من دراسة **(Gerhard Pulfer)** التي أجراها سنة ١٩٩٨ في قطاع غزة، ودراسة **(Samar Hijjawi)** التي قامت بها في سنة ١٩٩٨ في المخيمات الفلسطينية المقامة على الأراضي الأردنية، حيث خلصت الدراستان السابقتان إلى أن اتفاقية أوسلو لم تعد أكثر من مجرد وعود كاذبة وفارغة، وأن هذا الاتفاق لن يسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، كما أن اتفاقية أوسلو تتجاهل قضية اللاجئين الفلسطينيين (Pulfer, 1998: 3- 5) . وتؤكد دراسة (Hijjawi) أن مفاوضات السلام قد تجاوزت كرامة اللاجئين، وذلك لأن الإسرائيليين لا يحترمون الاتفاقيات التي يوقعونها مع الفلسطينيين (Hijjawi, 1998: 2- 6) وهذا ما تؤكده دراسة عبد الرحمن سنة ١٩٩٢ في مخيمات الأردن.

وتتعارض نتائج الدراسات السابقة مع دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس التي خلصت فيها إلى أن ما نسبته ٦٥٪ من المبحوثين أعربوا عن تأييدهم لاتفاقية أوسلو (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥: ٤). ونلاحظ أن العامل الزمني بين هذه الدراسة والدراسات السابقة قد أدى دوراً في تغيير اتجاهات اللاجئين نحو اتفاقية أوسلو والمفاوضات بشكل عام.

وقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً في كل من الضفة الغربية وغزة نحو العبارة التي تتضمن أن الوحدة الوطنية الفلسطينية خطوة أساسية لتحقيق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة لدى لاجئي الضفة الغربية ٢,٩١، وبلغ متوسط الاتجاه للعبارة نفسها عند لاجئي قطاع غزة ٢,٩٥. ويدل هذا على أن حق العودة يعد قاسماً مشتركاً تجمع عليه جميع شرائح البناء الاجتماعي الفلسطيني. وأبدى اللاجئون اتجاهاً ضعيفاً نحو دور الجامعة العربية في إبراز حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٠٤ مقابل ٢,٠٦ عند لاجئي قطاع غزة، وربما كان سبب ذلك هو معرفة اللاجئين بعجز وعدم جدّية الجامعة العربية حول هذا الموضوع على مدار خمسة عقود مضت.

كما يبدي اللاجئون الاتجاه الضعيف نفسه نحو دور الإعلام العربي في إبراز حق العودة. ويرجع الباحث سبب ذلك إلى أن اللاجئين مدركون أن قضيتهم لم تستحوذ على الاهتمام الكافي في أروقة الجامعة العربية، أو على الصعيد الإعلامي العربي، لأنهم لم يلمسوا بشكل واقعي قرارات عملية تثير قضيتهم بشكل فعّال على الصعيدين العربي والعالمي.

وخلاصة الأمر، أن اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يظهروا فروقاً في اتجاهاتهم نحو الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق العودة، باستثناء العبارة التي تتضمن أن العودة تتحقق من خلال حرب عربية إسرائيلية شاملة حيث كانت هذه العبارة دالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح لاجئي قطاع غزة حيث بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٧٦ مقابل ٢,٦٨ عند لاجئي الضفة الغربية.

ويرى الباحث أن الدول العربية تستطيع أن تؤدي دوراً في هذا المجال، من خلال الضغط على المصالح الغربية في المنطقة العربية، كي يجبروا الدولة العبرية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار (١٩٤) كحد أدنى.

- رؤية اللاجئ نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب مكان السكن:

الجدول (٤)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	أقبل عودة اللاجئين إلى قراهم مع تعويض كلي عن الظلم الذي وقع عليهم	٢,٧٤	٠,٧٧	٢,٧٧	٠,٩٧	٢٦٧٢	٠,٧٩٤ –	٠,٤٢٧
٢-	تنفيذ قرار (١٩٤) الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨	٢,٧١	٠,٨١	٢,٧٠	١,٠٠	٢٦٧٢	٠,٢٩٥	٠,٧٦٨
٣-	عودة اللاجئين الفلسطينيين من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعتبر تطبيقاً لقرار حق العودة	١,٧٤	١,٢٩	١,٧٨	١,٣٥	٢٦٧٢	٠,٧٠٣ –	٠,٤٨٢
٤-	أقبل الجنسية الإسرائيلية إذا ما أتيحت لي الفرصة في العودة إلى بلدي	١,٤٧	٠,٩٤	١,٥٨	١,٢٢	٢٦٧٢	٢,٥٢٠ –	٠,٠١٢
٥-	إن جمع شمل العائلات يعتبر من أشكال حق العودة	٢,٢١	١,٠١	٢,٣٠	١,١٧	٢٦٧٢	٢,٢١٠ –	٠,٠٢٧
٦-	مقايضة السيادة الفلسطينية على القدس بحق العودة	١,٤٩	٠,٩٩	١,٥٦	١,١٦	٢٦٧٢	١,٧٦٥ –	٠,٠٧٩

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
٧-	التنازل الإسرائيلي عن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة مقابل عدم المطالبة بحق العودة	١,٢٨	٠,٨٤	١,٣٧	١,٠٧	٢٦٧٢	– ٢,٤٣٥	٠,٠١٥
٨-	إتاحة الفرصة للاجئين الفلسطينيين بالهجرة إلى أمريكا وكندا	١,٢٨	٠,٨٩	١,٣٧	١,٠٨	٢٦٧٢	– ٢,٢٢٥	٠,٠٢٦
٩-	أقبل العودة ضمن إطار زمني طويل الأجل إلى بلدي	٢,٥٢	٠,٩٩	٢,٤٦	١,١٦	٢٦٧٢	١,٣٠٣	٠,١٩٣
١٠	أتنازل عن حق العودة وأقبل بالتعويض لو منحت لي جنسية عربية	١,٢٦	٠,٩٤	١,٢٩	١,١١	٢٦٧٢	– ٠,٧٥٩	٠,٤٤٨
١١	أتنازل عن حق العودة وأقبل التعويض لو منحت لي جنسية أجنبية	١,٢٢	٠,٨٥	١,٣٣	١,١٧	٢٦٧٢	– ٢,٦٣٥	٠,٠٠٨
١٢	الأوضاع الاقتصادية التي أعيشها الآن تقلل من مطالبتي بحق العودة	١,٣٧	٠,٩٨	١,٤٢	١,١٩	٢٦٧٢	– ١,٢١٠	٠,٢٢٧
١٣	عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تشكل عاملاً لزيادة التنمية الاقتصادية في (إسرائيل)	١,٧٩	١,١٢	١,٨٢	١,٢٦	٢٦٧٢	– ٠,٦٩٢	٠,٤٨٩

تشير نتائج معظم العبارات في الجدول (٤) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ بين اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول المقترحة بشأن قضية اللاجئين حسب إقليم السكن، وهذا يشير إلى أن الاتجاهات متوافقة بين اللاجئين في الضفة الغربية واللاجئين في قطاع غزة نحو هذه العبارات التي تحمل الأرقام الآتية (١، ٢، ٣، ٦، ٩، ١٠، ١٢، ١٣).

فقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً في الضفة الغربية نحو العبارة التي تتضمن قبولهم بالعودة مع التعويض عن الظلم الذي وقع عليهم خلال الفترة التاريخية الماضية، وبلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٧٤، وكذلك أبدى اللاجئون في غزة الاتجاه نفسه نحو العبارة السابقة حيث بلغ متوسطه عندهم ٢,٧٧.

يلاحظ من خلال ما سبق أن عامل الزمن لم يلغ حق العودة ولم يبعده عن ذاكرة اللاجئين كما تنبأ منظرو الحركة الصهيونية في عام ١٩٤٨، كما نلاحظ أن الاتجاهات نحو

حق العودة كانت قاسماً مشتركاً بين اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وبين اللاجئين خارجها، وتؤكد هذه المعطيات أن عامل التنشئة الاجتماعية في أسرة اللاجئ الفلسطيني لها دور بارز في تثبيت حق العودة في ذاكرة أبنائها مهما تغير المكان أو الزمان الذي يعيشه اللاجئ.

وفي ثنايا الجدول السابق، نلاحظ الرفض القاطع الذي يبديه اللاجئون نحو العبارة التي تقول بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعدُّ تطبيقاً لقرار حق العودة. حيث بلغ متوسط الاتجاه السلبي نحو العبارة السابقة عند لاجئي الضفة الغربية ١,٧٤ و ١,٧٨ عند لاجئي قطاع غزة. لذلك فإن اللاجئين يجمعون على أن العودة تعني الرجوع إلى القرى والمدن الفلسطينية التي خرج منها هؤلاء اللاجئون كما نص قرار (١٩٤) بوضوح، وقد أظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو الطرح السابق، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي الضفة ٢,٧١ مقابل ٢,٧٠ في غزة.

وتشارك دراسة مركز القدس للإعلام والاتصالات ومركز (Tami Stainmetz) التي أجريت سنة ١٩٩٩ النتيجة السابقة، حيث أكد هذا المركز في دراسته أن أكثر من ٨٠٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين اُستجوبوا، يعتقدون أن تنفيذ قرار الأمم المتحدة (١٩٤) ، والذي يدعو إلى تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، يمكن أن يستخدم كحل لقضية اللاجئين. ومع أن هذا القرار يعطي الحق بالوجود (لدولة إسرائيل) ، فإن الفلسطينيين يرفضون رفضاً كبيراً القبول بالجنسية الإسرائيلية إذا ما أتيحت لهم الفرصة بالعودة إلى ديارهم، حيث عبر اللاجئون الفلسطينيون عن اتجاه سلبي نحو هذا الطرح في الضفة الغربية بلغ متوسطه ١,٤٧ مقابل ١,٥٨ في غزة. وهذه العبارة دالة إحصائياً، حيث كانت الفروق لصالح لاجئي غزة. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رياض عويضة التي أجراها سنة ١٩٩٨، التي أكدت أن ما نسبته ٧٢,٢٪ من أفراد العينة المبحوثة يرفضون حمل جواز السفر الإسرائيلي في حالة رجوعهم إلى ديارهم.

وحول الادعاء الإسرائيلي الذي يذهب إلى أن حق العودة يتم من خلال سماح السلطات الإسرائيلية بجمع شمل العائلات من خارج فلسطين إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فإن اللاجئين الفلسطينيين يبدون اتجاهاً ضعيفاً نحو هذا الطرح في الضفة الغربية إذ بلغ متوسطه ٢,٢١ مقابل ٢,٣٠ في قطاع غزة. وواضح أن هذه العبارة دالة إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥، وكانت الفروق لصالح اللاجئين في قطاع غزة.

ويظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو العبارة التي تتضمن مقايضة السيادة الفلسطينية على القدس بحق العودة، إذ بلغ هذا المتوسط عند لاجئي الضفة الغربية ١,٤٩ وعند لاجئي

قطاع غزة ١,٥٦. وهذا يعني أن اللاجئين الفلسطينيين يعتبرون أن رجوعهم إلى ديارهم لا يقل قدسية عن القدس الشريف، لذلك نراهم يرفضون جميع العروض والاغراءات والأفكار التي تقدم لهم كالتنازل عن حق العودة مقابل تنازل (إسرائيل) عن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ مؤشر الاتجاه السلبي نحو هذا الطرح ١,٢٨ عند لاجئي الضفة الغربية، مقابل ١,٣٧ عند لاجئي قطاع غزة. وتعدُّ هذه العبارة دالة إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥، حيث كانت درجة الرفض عند لاجئي الضفة أكبر من قطاع غزة.

كما يرفض اللاجئون الهجرة إلى أمريكا وكندا مقابل نسيانهم حق العودة، إذ بلغ مؤشر الاتجاه السلبي نحو الطرح السابق ١,٢٨ عند لاجئي الضفة الغربية مقابل ١,٣٧ عند لاجئي قطاع غزة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ لصالح اللاجئين الضفة الغربية، لأنهم عبروا عن اتجاه أكثر سلبية من لاجئي قطاع غزة نحو هذه العبارة.

ونلاحظ الاتجاه السلبي الرافض لما تتضمنه العبارة الحادية عشرة الذي أبداه اللاجئون، المتمثل فى عدم قبولهم التنازل عن حق العودة مقابل تعويض مالي ومنحهم جنسية أجنبية، كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين لاجئي الضفة وغزة، إذ كانت درجة الرفض متقاربة عند العينتين. حيث عبّر لاجئو الضفة الغربية عن اتجاه سلبي بلغ متوسطه ١,٢٢ مقابل ١,٣٣ عند لاجئي قطاع غزة للعبارة السابقة.

وبالرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون، فإن ذلك لم يقلل من مطالبتهم بحق العودة. وهذا ما عبّر عنه اللاجئون في الضفة باتجاه سلبي بلغ مؤشره ١,٣٧ مقابل ١,٤٢ عند لاجئي قطاع غزة نحو العبارة الثانية عشرة.

ويؤكد اللاجئون أن عودتهم إلى ديارهم لا تعني انخراطهم في المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية، وأنهم لن يكونوا عامل تنمية (لدولة إسرائيل) ، وهذا الاتجاه يُستدل عليه من المؤشر السلبي الذي أبداه اللاجئون نحو العبارة التي تتضمن أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تشكل عاملاً لزيادة التنمية الاقتصادية في (إسرائيل) ، حيث بلغ متوسط الرفض لهذه العبارة ١,٧٩ في الضفة، ويشابهه الحال في قطاع غزة حيث بلغ متوسط الرفض للعبارة ذاتها ١,٨٢.

من خلال ما ورد سابقاً يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في اتجاهات اللاجئين نحو الحلول المقترحة لحل قضية اللاجئين حسب متغير السكن.

♦ رؤية اللاجئ الفلسطيني نحو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحق العودة حسب مكان السكن:

الجدول (٥)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة

نحو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحق العودة حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	إن المفاوض الفلسطيني سيتمسك بالحقوق الثابتة المتعلقة بحق العودة والتعويض	٢,٤٧	١,٠١	٢,٤٧	١,١٣	٢٦٧٢	٠,٠٤٨	٠,٩٦١
٢-	يرتكز المفاوض الفلسطيني في المفاوضات حول حق العودة على أساس قانوني	٢,٥٤	٠,٩٦	٢,٤٩	١,١٤	٢٦٧٢	١,٠١١	٠,٣١٢
٣-	إن تأجيل بحث قضية اللاجئين للمرحلة النهائية في المفاوضات السياسية سيشكل خطراً على حق العودة والتعويض	٢,٥٢	١,٠٠	٢,٥٤	١,١٩	٢٦٧٢	- ٠,٣٢٢	٠,٧٤٨
٤-	قد يتنازل المفاوض الفلسطيني عن حق العودة	٢,٢٨	١,٠٤	٢,٤٤	١,٢٣	٢٦٧٢	- ٣,٦٦٣	٠,٠٠١
٥-	يثق اللاجئ بالمفاوض الفلسطيني بشأن حق العودة	٢,٠٥	١,٠٤	٢,٠٧	١,٢٢	٢٦٧٢	- ٠,٢٩٢	٠,٧٧٠

يتضح من بيانات الجدول (٥) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في العبارة الرابعة.

ويلاحظ أن اتجاهات اللاجئين في الضفة نحو العبارة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني يرتكز في المفاوضات حول حق العودة على أساس قانوني قد كانت أكثر قوة من اتجاهات اللاجئين في قطاع غزة، إذ بلغ متوسط الاتجاه في الضفة ٢,٥٤ مقابل ٢,٤٩ في غزة، ويظهر اللاجئون اتجاهاً ضعيفاً نحو العبارة الرابعة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني قد يتنازل عن حق العودة، حيث بلغ متوسط الاتجاه نحو هذه العبارة عند لاجئي الضفة ٢,٢٨ مقابل ٢,٤٤ في قطاع غزة.

وتشير المعطيات في الجدول ذاته أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ في اتجاهات اللاجئين في العبارات (١، ٢، ٣، ٥) . فقد عبّر اللاجئون عن اتجاه إيجابي نحو العبارة التي تتضمن أن تأجيل بحث قضية اللاجئين للمرحلة النهائية في المفاوضات السياسية سيشكل خطراً على حق العودة والتعويض، وبلغ متوسط هذا الاتجاه في الضفة الغربية ٢,٥٢ مقابل ٢,٥٤ في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة –IPCRI- (المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات) سنة ١٩٩٨، حيث عارض ٥٨٪ من الأفراد الذين قوبلوا عملية تأخير المفاوضات إلى المرحلة النهائية، ويعتقد اللاجئون أن قضيتهم هي أساس المشكلة الفلسطينية ككل، وأن تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي يعبر عن إشارة واضحة بعدم الجدّية تجاه هذا الموضوع من قبل المفاوضين. (IPCRI, 1998: 94- 137)

ويظهر اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو المفاوض الفلسطيني، ويبدون تشككهم نحو تمسكه بحق العودة، فقد بلغ متوسط الاتجاه نحو هذا الطرح عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٠٥ مقابل ٢,٠٧ في قطاع غزة، كما أن اللاجئين لم يظهروا اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو العبارة التي تتضمن أن المفاوض الفلسطيني سيتمسك بالحقوق الثابتة المتعلقة بحق العودة والتعويض، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية نحو هذه الفقرة ٢,٤٧ والحال نفسه في قطاع غزة.

ولعل ضعف الاتجاهات التي أظهرها اللاجئون نحو المفاوض الفلسطيني، ناتج عن تغييب واضح لقضيتهم في المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا الوضع أثار لديهم تخوفاً من تجاوز الثابت الوطني الذي دافع عنه اللاجئون عبر العقود الخمسة الماضية، ودفعوا ثمناً باهظاً من أجل التمسك بحق العودة.

إضافة إلى ذلك، أن اللاجئين قد لمسوا ضعفاً عاماً في الأداء التفاوضي الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي، وربما يكون هذا الضعف ناتجاً عن نقص في الخبرة التفاوضية. وخير دليل على ذلك أن المفاوض الفلسطيني في بداية مرحلة المفاوضات لم يتطرق إلى قضية الأسرى الفلسطينيين، ووقّع على إعلان المبادئ دون البحث في هذه القضية لا من بعيد ولا من قريب، مما أتاح الفرصة للوفد المفاوض الإسرائيلي في المساومة على هؤلاء الأسرى مقابل تنازلات فلسطينية سياسية، وهذا يعدُّ مؤشراً واضحاً على ضعف المفاوض الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير الاتجاهات السلبية التي أظهرها اللاجئون نحو المفاوض الفلسطيني، أن اللاجئ الفلسطيني يدرك أن هناك عناصر قيادية فلسطينية في السلطة الفلسطينية تبدي تنازلات علنية وصريحة تجاه حق العودة قبل البدء بعملية المفاوضات حول المرحلة النهائية.

ويتفق هذا الطرح مع دراسة حسين شعبان الذي خلص في دراسته إلى أن اللاجئين الفلسطينيين قد عبروا عن استيائهم من أداء قيادتهم الفلسطينية، وأنهم عرفوها على حقيقتها. (IPCRI, 1997: 8- 9) . وتشارك دراسة Hijjawi هذه النتيجة، إذ خلصت الباحثة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يدركون أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على استرجاع حقوق اللاجئين (Hijjawi, 1998: 2- 6) .

♦ رؤية اللاجئ نحو التوطين حسب مكان السكن:

تشير النتائج الواردة في الجدول (٦) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥، بين اتجاهات اللاجئين نحو التوطين ومتغير السكن في معظم بنود هذا المحور والتي تقع تحت الأرقام الآتية (٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨).

الجدول (٦)

نتائج اختبار (T) لاتجاهات أفراد العينة نحو التوطين حسب مكان السكن

الرقم	البند	الضفة الغربية العدد (١٥٢١)		قطاع غزة العدد (١١٥٣)		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
		متوسط	انحراف	متوسط	انحراف			
١-	إن تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في المخيمات يعد مقدمة لتوطينهم	٢,٢٤	١,١٠	٢,٣٥	١,٢٣	٢٦٧٢	٢,٤٦٠ -	٠,٠١٤
٢-	إن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني قد تجبره على قبول خيار التوطين	١,٦٧	١,١٠	١,٧٦	١,٢٥	٢٦٧٢	١,٨٣٠ -	٠,٠٦٧
٣-	إذا كان خيار التوطين خياراً وحيداً من (إسرائيل) فستكون هناك انتفاضة شعبية مسلحة	٢,٥٤	٠,٩٣	١,٦٤	١,٠٥	٢٦٧٢	٢,٥٨٧ -	٠,٠١٠
٤-	إن منح الفلسطينيين جنسية الدول المضيفة لهم سيؤدي إلى تمرير سياسة التوطين	٢,٢٠	١,١٣	٢,٢٢	١,٢٣	٢٦٧٢	٠,٤٠٣ -	٠,٦٨٧
٥-	إن تقليص وكالة الغوث لخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين إنما يهدف إلى توطين اللاجئين	٢,٣٠	١,٠٦	٢,٣٥	١,٢٠	٢٦٧٢	١,١٠٠ -	٠,٢٧١
٦-	إن نقل صلاحية وكالة الغوث إلى السلطة الوطنية الفلسطينية سيؤدي إلى تجاوز حق العودة إلى خيار التوطين	٢,٣٩	١,٠٠	٢,٤١	١,١٤	٢٦٧٢	٠,٣٤٤ -	٠,٧٣١
٧-	إن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم هي من حقه في تخفيف معاناته	٢,٧٦	٠,٧٩	٢,٧٩	٠,٦٩	٢٦٧٢	١,١٩١ -	٠,٢٣٤
٨-	إن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم تعزز من صموده إلى حين عودته	٢,٧٥	٠,٧٦	٢,٧٦	٠,٦٨	٢٦٧٢	٠,٢٩١ -	٠,٧٧١

ويلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥ نحو العبارة التي تتضمن أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين في المخيمات يعد مقدمة لتوطينهم، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ٢,٢٤ مقابل ٢,٣٥ في قطاع غزة. كما يبدي اللاجئون اتجاهاً سلبياً نحو الطرح القائل أن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني، قد تجبره على قبول خيار التوطين، حيث بلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ١,٦٧، وبلغ في قطاع غزة ١,٧٦.

وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة الفسفوس التي أجراها سنة ١٩٨٥، حيث دلت نتائج دراسته على رفض اللاجئين لخيار التوطين الذي طرحه بن بورات، بالرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات الفلسطينية (الفسفوس، ١٩٨٥: ١٠– ٣٠).

وتنسجم هذه النتيجة مع ما أوردته دراسة مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني سنة ١٩٩٤ التي أكدت نتائجه على رفض اللاجئين الفلسطينيين لخيار التوطين. (Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unite, 1994: 1- 6)

وتشير نتائج دراسة الباحثة Hazboun إلى أن إعادة توطين اللاجئين في حي الشيخ رضوان قد فشل بشكل ذريع، لأن اللاجئين الفلسطينيين في هذا الحي قد شاركوا في أحداث الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ بشكل قوي، وهذا يؤكد أن خطة التوطين التي اقترحتها إسرائيل، والمتمثلة بإنشاء حي الشيخ رضوان، لم يبدد أحلام اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى قراهم التي هجروا عنها عام ١٩٤٨ (Hazboun, 1996: 40- 41).

ويلاحظ أن العبارة التي تتضمن أنه إذا كان خيار التوطين خياراً وحيداً من (إسرائيل) فستكون هناك انتفاضة مسلحة، تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥، وكانت الفروق لصالح اللاجئين في قطاع غزة، إذ بلغ متوسط الاتجاه عندهم ٢,٦٤ مقابل ٢,٥٤ عند لاجئي الضفة الغربية.

وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة –IPCRI- التي خلصت إلى أن اللاجئين في المخيمات الفلسطينية قد عبروا عن اتجاه قوي نحو تبني النضال المسلح، إذا ما تم تجاهل حقوق اللاجئين في العودة وتعويضهم عن سنوات الحرمان التي عانوا منها طوال أكثر من خمسين عاماً انقضت (ICPRI, 1998: 94- 137). كما أظهرت دراسة Sirhan أن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان يعتقدون أن فلسطين لن تتحرر إلا من خلال الكفاح المسلح (Sirhan, 1970: 49- 0).

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (٦) يلاحظ أن اللاجئين أظهروا اتجاهاً قوياً نحو العبارة التي تتضمن أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم هي من حقه حتى تساهم في تخفيف معاناته، إذ بلغ متوسط الاتجاه عند لاجئي غزة نحو العبارة السابقة ٢,٧٩ مقابل ٢,٧٦ عند لاجئي الضفة الغربية، ولعل سوء الأوضاع الاقتصادية والسكنية في المخيمات في قطاع غزة يفوق أوضاع المخيمات في الضفة الغربية، مما ترك أثراً في تشكيل هذا الاتجاه عند لاجئي قطاع غزة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تمخضت عنه دراسة مركز الأبحاث والاستطلاعات الفلسطيني، إذ عبّرت نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين خضعوا للاستطلاع عن تأييدهم لتحسين مستوى المعيشة داخل مخيماتهم. (Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unite, 1994: 1- 6)

كما تنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Jarrar الذي أكد أن اللاجئين يطالبون بتحسين أوضاعهم الاقتصادية في المخيمات إلى حين عودتهم إلى قراهم التي ستأخذ زمناً طويلاً (Jarrar, 1996: 104- 108) .

ويظهر اللاجئون اتجاهاً إيجابياً قوياً نحو العبارة التي تذهب إلى أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئ داخل المخيم تعزز من صموده إلى حين عودته، إذ بلغ متوسط الاتجاه لهذه العبارة عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٧٥ مقابل ٢,٧٦ في قطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المكتب الصحفي التابع لوزارة الإعلام الفلسطينية، التي أكدت نتائجه أن اللاجئ في المخيمات الفلسطينية المقامة على أراضي الضفة الغربية متمسك بالعيش في مخيمه، لأن ذلك يعد ضمانة نحو حقه في العودة إلى بلده الذي هُجر منه (PASIA, 1995: 10) .

أما بالنسبة لوكالة الغوث، فقد عبّر اللاجئون عن اتجاه ضعيف نحو تقليص خدماتها كمقدمة لتوطينهم، وبلغ متوسط الاتجاه عند اللاجئين في الضفة الغربية ٢,٣٠، وبلغ في قطاع غزة ٢,٣٥، ونلاحظ أن خصائص الاتجاه السابق نفسها انطبقت على العبارة التي تتضمن أن نقل صلاحيات وكالة الغوث إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، سيؤدي إلى تجاوز حق العودة إلى خيار التوطين، حيث بلغ متوسط الاتجاه نحو هذه العبارة عند لاجئي الضفة الغربية ٢,٣٩، وبلغ في قطاع غزة ٢,٤١، وهو اتجاه ضعيف في مجمله.

ويلاحظ أن هناك تشابهاً بين هذه النتيجة ونتائج دراسة رياض عويضة حيث أكد اللاجئون المستطلعون في دراسته أن وكالة الغوث (بالرغم من أنها حافظت على حق العودة بإبقاء مشكلة اللاجئين حيّة) فإنها غير قادرة على تنفيذ قرارات سياسية، وقد وافق ٧٤,٩٪ من المبحوثين على أن إنهاء أعمال وكالة الغوث يكون بشكل تدريجي، ويجب أن يكون مواكباً لتطبيق حق العودة (عويضة، ١٩٩٨: ١١٠– ١١١) .

ولعل المفاهيم المتعلقة باللجوء وأسبابه تعد من المواضيع الحساسة والمختلف عليها بين طرفين من الباحثين، طرف يؤيد وجهة النظر الإسرائيلية، ويوافق على ما طرحته من أسباب لظهور مشكلة اللاجئين، وطرف معارض (وطني) يخالف تلك الآراء.

مناقشة النتائج:

يتناول هذا الجزء من الدراسة معالجة النتائج الميدانية التى أسفرت عنها هذه الدراسة فى ضوء الأطروحات النظرية التى تمحورت حول مقولة الفعل الاجتماعي في سياقه الوظيفي. بعيداً عن إطاره الأيدولوجي الذي نشأ فيه. وبناء عليه يمكن قولبة مفهوم حق العودة الذى عبر عنه اللاجئون من خلال اتجاهاتهم **وفق الرؤية السوسيولوجية الآتية**:

♦ **أولاً**: حق العودة أصبح مرجعية الفعل الاجتماعي الفلسطيني بمضامينه المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل هذا المفهوم الإطار الديناميكي للنضال الفلسطيني عبر أكثر من خمسة عقود.

♦ **ثانياً**: حق العودة يمثل قاعدة الضمير الجمعي الذي يجمع عليه اللاجئون الفلسطينيون في الوطن والشتات.

♦ **ثالثاً**: الإبداعية الجمعية التي أبداها اللاجئون نحو حق العودة ارتكز على وحدة الهدف الذي يمثل قاعدة أساسية للفعل الاجتماعي الفلسطيني.

♦ **رابعاً**: إن التحليل الاجتماعي لمفهوم حق العودة عند اللاجئ الفلسطيني، كما أظهرها في اتجاهاته، يوضح ذلك أن هناك تناغماً بين العوامل الذاتية للاجئ (الاتجاهات) ، والسلوك الفعلي الهادف الذي يندرج ضمن بوتقة الفعل النضالي الفلسطيني في مراحله المختلفة، وعليه، يستنتج الباحث من خلال دراسته أن النسيج الكلي الذي عبّر عنه اللاجئون في الضفة وغزة نحو حق العودة لا يمكن تجزئته. فهناك حق فردي في العودة، ولكن هذا الحق لا يتم إلا في إطار كلي للاجئين، ومن هنا، يتفق الباحث مع الرأي القائل أن قضية اللاجئ لا يمكن تجزئتها، أو وسمها بالإنسانية بمعزل عن الإطار السياسي.

♦ **خامساً**: إنه ليس من المستغرب أن يعكس الفعل الاجتماعي لدى اللاجئين الفلسطينيين اتجاهات راديكالية نحو قضيتهم في أحيان كثيرة، لأن الظروف الموضوعية التي عاشها اللاجئ خلال الخمسين عاماً، قد شكلت لديه ميلاً نحو الفعل الدموي ضد الاحتلال الإسرائيلي، لذا يرى الباحث أن اللاجئ الفلسطيني استطاع أن يعبر عن فعله في إطار الموقف الحقيقي الذي ينسجم مع هذا الفعل، وهذا أضفى على الفعل النضالي في داخل المخيم صفة الديمومة من جهة (استمرارية ظاهرة اللجوء) ووحدة الاتجاه نحو حق العودة.

وهذا يتفق مع التحليل السوسيولوجي عند (بارسونز) في تحليله للفعل الاجتماعي في ضوء ثنائية الفعل والموقف.

♦ **سادساً**: إن قيمة الارتباط بالأرض عند اللاجئ الفلسطيني قد حكمت اتجاهاته السياسية نحو العودة، وأن التماثل الجمعي في رؤية اللاجئ السياسية نحو حق العودة، ارتبط بالظروف الشرطية كنوع من المؤثرات التي تخضع إليها تصرفات الفرد، والتي تتحكم في مواقفه الاجتماعية.

♦ **سابعاً**: يتفق الباحث مع رؤية (د. علي ليلة) في أن إنجاز الفعل وتحقيقه، لا بد أن تحكمه مجموعة من القيم الأساسية التي تحكم اختيارات الفاعل للغايات والوسائل، لهذا استطاع اللاجئ الفلسطيني أن يعبّر بوعي واضح من خلال اتجاهاته عن الوسائل الملائمة لتحقيق عودته.

♦ **ثامناً**: تؤكد المعطيات السوسيولوجية أن التجاور السكني بين جماعات متباينة اجتماعياً وثقافياً، يقلل من فرص التفاعل الاجتماعى والتكيف، إلا أن هذه المعطيات لا تنطبق على واقع الجماعات داخل المخيم الفلسطيني. لأن هذه الجماعات تشترك فى هم سياسى واحد وهو اللجوء، لذلك يجسد مفهوم حق العودة عند هؤلاء اللاجئين القاسم المشترك الذى تتواصل من خلاله الأجيال الفلسطينية داخل المخيم.

♦ **تاسعاً**: إن الفعل الاجتماعى الفلسطينى هو عملية إبداع جمعي مستقل دينامي متجدد، متعدد الصيغ ومتفاوت من خلال المستويات الآتية:

أ. إبداع الفكرة:

إنتاج وعى جمعي حقيقي مرتبط بموضوعية بعمق رؤية كلية وتصور شمولي أتاح سيطرة فكرية على الواقع القائم وإعادة تنظيم علاقته، إبداع في اكتشاف القوى الذاتية الخلاقة التى كانت إمكانية الوصول إليها متعذرة غائبة أو حاضرة، ضمن حصار كليات الواقع القائم.

ب. إبداع الفعل:

الوصول إلى قرار جمعى مباشر منظم واختيار مبادر وإيجابي يستجيب استجابة متحدية لواقع مجتمعى قائم، فعل تغييري مؤثر مرتبط بوسائله وموجه نحو نتائجه العملية ومتطور بتطور تفاعلاته الممتدة.

ت. إبداع الآلية:

استثمار القوى والقدرات الذاتية الفعلية والممكنة، وتطويرها بصورة خلاقة ومستقلة، البدء باستعمال طازج لتقنية موغلة فى البدائية، تحريك مخزون طبيعى وفير ساكن،

واختيار وسائل مشحونة بالرموز، غير قابلة للنفاذ أو المصادرة، والاعتماد على قوى اجتماعية جديدة بذهنية مقاومة ومفاهيم ومبادئ وقيم مغايرة غير راغبة بالتوقف أو التراجع، وإنما تتعمق وتتصلب بالممارسة.

ث. إبداع القيمة:

توجيه الفعل المؤثر نحو إنجازات ذات قيمة مجتمعية حالية ومستقبلية، صنع حقائق مادية صلبة وإحداث تحولات معنوية جديدة مهما بدت الآن غير مكتملة التشكل. (سارى، ١٩٩٠: ٢١)

وبعد هذا التوظيف النظري العام لنتائج الدراسة يمكن استعراض ما أسفرت عنه النتائج الميدانية من خلال التحليل المقارن بين متغيرات هذه الدراسة، **وبين نتائج الدراسات السابقة على النحو الأتي:**

دلّت النتائج على أن اللاجئين الفلسطينيين **يعتقدون أن العودة لن تتحقق في الأمد القريب**، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة IPCRI (المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات) سنة ١٩٩٨، إذ عبّر اللاجئون الفلسطينيون الذين خضعوا للاستطلاع عن اعتقادهم أن العودة لن تتحقق في غضون ثلاث سنوات أو خمس سنوات، أو حتى خمس عشرة سنة. وصرح نصفهم بأنه لا يوجد عندهم أمل في حل قضيتهم خلال حياتهم، ولا يعتقدون بأن وضعهم كلاجئين سيتغير أو سيتبدل في الأمد البعيد. (IPCRI, 1998: 137) ، كما انسجم مع هذا الطرح ما توصلت إليه دراسة عويضة، حيث أكد أن اللاجئين الفلسطينيين لم يكونوا بمعزل عن الأحداث، أو خارج المعادلة، فهم يعلمون جيداً ميزان القوى، ويدركون أيضاً أن عودتهم مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً. ومن خلال إدراكهم لحالة الضعف الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة، وعلى الرغم من تمسكهم بحق العودة، فإن غالبيتهم يدركون أن حق العودة لن يتم في الأمد القريب، وهذا الإدراك نابع من وعي اللاجئ الفلسطيني أن (إسرائيل) هي دولة قوية، مما يؤدي إلى استمرار معاناتهم واحتلال أرضهم. (عويضة، ١٩٩٨: ١١٥)

وعلى الرغم من ذلك فقد أكد اللاجئون الفلسطينيون أن العودة ستتحقق، وأنهم مؤمنون بحتمية انتصار قضيتهم، وهذا ما دعمته أيضاً نتائج دراسة IPCRI الواردة سابقاً. ويعتقد اللاجئون الفلسطينيون أن الظروف المستجدة عليهم لن تغيّر من واقع حالهم، فبالرغم من تمسك اللاجئين الفلسطينيين بخيار المقاومة، فإنهم يدركون أن الأوضاع الراهنة، لن توصلهم إلى طموحاتهم، نتيجة الخلل في ميزان القوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبينت النتائج أن هناك إدراكاً كبيراً **عكسه اللاجئون الفلسطينيون نحو كيفية خروج أجدادهم وآبائهم سنة ١٩٤٨ من بلدانهم**. فهم يعون بشكل كبير أن لجوءهم كان قسرياً بسبب العمليات الإرهابية التي قامت بها العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٨ ضد أهليهم وأماكنهم. وحاولت هذه العصابات طمس معالم القرى والمدن الفلسطينية من خلال تدميرها بشكل كلي، وإقامة مستوطنات يهودية حديثة عليها، كما أطلقت أسماء عبرية على هذه القرى، لكي تطمس بشكل كلي المعالم العربية الفلسطينية لهذه القرى والمدن المحتلة.

وبالرغم من الواقع الذي فُرض بقوة السلاح والبطش الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية وأصحابها، فإن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون بشكل مطلق هذا الواقع، ولا يعترفون به، لأن حقهم الدائم في أرضهم أقوى من واقعهم الزائل بإذن الله تعالى. وهذا ما أكدته دراسة للباحث أجراها سنة ١٩٩٢ على عينة من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي البقعة والوحدات في الأردن. (عبد الرحمن، ١٩٩٢: ١٥٦)

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن التأكيد على ما يأتي:

♦ إن هناك عملية تواصل وامتداد تاريخي وسياسي، ومن خلال هذه العملية تحددت معها شخصية اللاجئ الفلسطيني، باعتباره فاعلاً تاريخياً على امتداد مواقع الشتات، واستطاع اللاجئون أن يشكلوا فهماً مشتركاً لقضيتهم.

♦ إن حق العودة هو مفهوم يدركه اللاجئ الفلسطيني ويعيه ويتواصل معه عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة الفلسطينية.

♦ هناك امتداد وتواصل يربط حق العودة بالأجيال الفلسطينية الحديثة، وهذا يؤكد أن الزمن لا يلغي الحقوق، وإن تغيرت موازين القوى، واختلطت الأحكام القانونية.

♦ يشكل المخيم عنواناً للجوء الفلسطيني، وهو الذي يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا عنها عام ١٩٤٨.

♦ إن مشكلة اللاجئ الفلسطيني لا يمكن تجريدها بشكل إنساني واقتصادي بمعزل عن العامل السياسي.

♦ إن حق العودة حق ثابت وطني استراتيجي يتبناه اللاجئ الفلسطيني، ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال.

♦ الرفض المطلق للتوطين، والمطالبة بتحسين الأوضاع داخل المخيمات الفلسطينية، لأن ذلك يساعد على بقاء اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيم، ويُحد من الحراك الجغرافي خارجه.

♦ يدرك اللاجئ الفلسطيني بشكل قوي البدائل التي عرضت عليه في الدراسة، وهذا يشكّل أرضية سياسية متينة للمفاوض الفلسطيني في عراكه مع المفاوض الإسرائيلي فيما يسمى بمفاوضات الحل النهائي.

♦ يرفض اللاجئون اختزال قضيتهم وتجريدها من مضامينها، وهم يرون أن حتمية انتصارهم تتمثل في العودة إلى ديارهم وليس إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

♦ هناك إيمان عميق في ضمير اللاجئ الفلسطيني برفض الكيان الصهيوني ووجوده، وعدم الاعتراف به، وأن هذا الإيمان يعبّر عن ضمير الإنسان العربي ووجدانه، ورفضه لهذا الكيان الذي يهدد الأمن القومي العربي بشكل مباشر، واللاجئ الفلسطيني يجسد هذا الضمير في رؤيته للعملية السلمية وفي رفضه لها، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

♦ يتفق الباحث مع رؤية (عويضة) بأن مغادرة السياسيين والمثقفين قاعدة اللاجئين وإقلاعهم نحو قاعدة الظرف الزماني الراهن، يعني أنهم يضعون مشكلة اللاجئين في ذيل القائمة، تاركين لها هامشاً ضيقاً يخنقون فيه أمل الحل العادل الذي يعيد الحق لأصحابه. والأجدر البقاء مع نتائج الدراسة والتمسك باتجاهات اللاجئين نحو حل قضيتهم، إن لم يكن في الظرف الراهن، فليترك إلى ظروف أفضل.

♦ إن الوحدة الوطنية الفلسطينية تُعد ركيزة رئيسة من ركائز حق العودة.

♦ يؤكد اللاجئون الفلسطينيون من خلال اتجاهاتهم، أن تحديد بقعة الدولة الفلسطينية الجغرافية على جزء من فلسطين، لا يمكنه أن يلغي حق العودة للاجئين إلى بقية أنحاء فلسطين التاريخية.

♦ إن الاتجاهات الضعيفة التي عبّر عنها اللاجئون في الدراسة نحو المفاوضات السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ناتجة عن إدراك هؤلاء اللاجئين أن هذه المفاوضات قد حوّلت قرار (١٩٤) إلى مجرد مطلب فلسطيني، بعد أن كان مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية.

♦ إن تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وبدون أن يقترن بعملية موازية لإعادتهم، قد يؤول إلى جعل عملية تحسين الأوضاع إلى عملية مساندة للتوطين.

♦ إن النسيج الداخلي الفلسطيني أقوى وأعمق من أية تباينات، وأن هذه الاختلافات عززت طابع الوحدة الوطنية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يأتي: (وهو ما أكدته مؤتمرات اللاجئين الفلسطينيين المختلفة) :

١. الحفاظ على المخيمات الحالية، ومنع تحولها إلى أحياء متداخلة مع المدن.

٢. يجب تحويل حق العودة من مستوى الشعار إلى مستوى خطة عمل.

٣. إجراء المزيد من الدراسات حول اللاجئين الفلسطينيين، وتفعيل قضيتهم من خلال إقامة الندوات واللقاءات والمؤتمرات الجماهيرية.

٤. العمل على بناء شبكة اتصال بين قطاعات اللاجئين في أماكن تواجدهم في العالم كافة، وبشكل خاص في المخيمات داخل الوطن وخارجه.

٥. اعتبار قضية اللاجئين قضية سياسية في المقام الأول، وهي جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية.

٦. صياغة برنامج عمل وطني واجتماعي وسط تجمعات اللاجئين في كل مواقعهم، أساسه حق العودة والنضال في سبيل إقراره، وتحويل قضية اللاجئين إلى قضية قومية وإسلامية تشترك في المسؤولية عنها جميع أقطار الأمة العربية والإسلامية.

٧. رفض مشاريع التوطين الهادفة إلى تصفية ملف اللاجئين باعتبار التوطين لا يتناقض مع حق العودة فحسب، ولكن باعتباره فتنة داخلية مع الدول المضيفة.

٨. تعدُّ نتائج هذه الدراسة مرجعية لكل مهتم بقضية اللاجئين، وذلك لأنها عبّرت عن قطاع واسع من اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الطويل، فالح، اللاجئون الفلسطينيون: قضية تنتظر حلاً، إربد: مطبعة ابن خلدون، ١٩٩٦) .

٢. عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، ١٩٩٦.

٣. سمارة، عادل، اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة، القدس، وكالة أبو غوش للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٤. الصوباني، صلاح، أوضاع مخيمات قطاع غزه ومشاريع التوطين، صامد الاقتصادي، السنة الثالثة، العدد ٨٤، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، نيسان – حزيران، ١٩٩١.

٥. بابادجي، رمضان وآخرون، حق العودة للشعب الفسطيني ومبادئ تحقيقه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٦. محمود، السيد عبد الحليم، علم النفس الاجتماعي والاعلام، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩) .

٧. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه، ١٣– ١٥ تشرين أول، نابلس، ١٩٩٥.

٨. الفسفوس، فاين، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات منطقة بيت لحم نحو مشاريع التوطين، بيت لحم: جامعة بيت لحم، ١٩٨٥.

٩. عويضة، رياض، اتجاهات اللاجئين الفلسطينين نحو الحل الدائم لمشكلتهم، فلسطين، ١٩٩٨.

١٠. ساري، سالم، الابداعية الجمعية: دراسة في الانتفاضة الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد ١٤٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

١١. عبد الرحمن، حسن، اتجاهات أطفال المخيمات في الأردن نحو الانتفاضة الفلسطينية، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Pulfer, G. , Gazan Refugee perspective forward Oslo Accords, Bethlehem: Badil, 1998*
2. *Hijjawi, S. , Palestinian Refugees in Jordan: Integrated and Hoping to Return, Amman: Badil, 1998.*
3. *Jerusalem and Communication center, public opinion polls on Palestinian Attitudes towards Palestinian Refugees, No. , 34, Jerusalem, December, 1999.*
4. *Jerusalem post, June 13, 1973.*
5. *Hazboun, N. , Israeli Resettlement scheme, for Palestinian Refugees in West Bank and Gaza strip Since 1967, Ramallah: Diaspora and Refugee center, Shamel, 1996.*
6. *Afinson, J. , A Comprehensive Study about Palestinian Refugees in the West Bank, Rammallah: Palestinian national Authority, Ministry of Information, Press office, feb. m 1992.*
7. *Katz, D. , public opinion and propaganda, New York: Holt Rinehart and winston Inc. , 1954.*
8. *Khashan, H. , Palestinian Resettlement in Lebanon: Behind the Debate, Montreal studies on the Contemporary Arab world, April, 1994.*
9. *Center for Palestine Research and Studies Survey Research Unit. Poll, No. 8, Jerusalem 1994.*
10. *Palestinian Academic Society for International Affairs, (Passia) , The status Quo of Palestinian Refugees and their Attitudes towards proposed solutions, Ramallah: Palestinian National Authority, Ministry of Information, Press office, 1995.*
11. *IPCRI, Oslo Accords –West bank Refugee perspectives, Bethlehem, Badil, 1997.*
12. *Sha'aban, H. , Palestinian Refugees in Lebanon, Political and social effects of the Oslo Accords, Bethlehem, 1998.*
13. *IPCRI, the future of Palestinian Refugee issue in final status negotiations, Palestinian Refugees: their past, present and future, Jerusalem, 1998.*
14. *Sirhan, B. , Palestinian children: The generation of liberation, Beirut: PLO, Research center, 1970.*
15. *Jarrar, N. , The Question of Return from the point of view of the Palestinian Refugee, Nablus: Annajah national University, 1996.*

دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام اللّه، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني

د. رجاء زهير العسيلي*
أ. نادية داود ربايعة**

* أستاذ مشارك في التربية/ جامعة القدس المفتوحة/ الخليل.
** مشرفة أكاديمية غير متفرغة/ جامعة القدس المفتوحة/ بيت لحم.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي، **من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

١. ما دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي؟

٢. ما أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟

٣. ما أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، البالغ عددها (١٥) جمعية. ولتحقيق هدف الدراسة، طُورت استبانة موزعة على (٤) محاور، ومقابلة شخصية. وقد جرى التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات النسوية تساهم في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة؛ حيث حصلت على نسبة ١٠٠٪. وكذلك أكدت جميع الجمعيات على أنها تؤدي دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي، فالجانب الديني، فالثقافي، وأخيراُ التربوي. وأن أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية هي برامج التقثيف والتوعية الدينية، تليها النشاطات الترفيهية، في حين حصلت فقرة عمل حضانات للأطفال على أقل اهتمام. وكان أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية المعوقات المالية، ثم السياسية، والاجتماعية، وأخيراً الإدارية. وإن أهم إنجازات الجمعيات كانت إنشاء مراكز تحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء مراكز تثقيفية للنساء والفتيات، لتمكينهن من مواجهة الحياة.

Abstract:

This study aims to investigate the role of Muslim women's associations in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah, in educating the Palestinian women for the advancement of the community, ***through answering the following questions:***

1. *What is the role of Muslim women's associations in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah in the advancement of the Palestinian community?*
2. *What is the role of Muslim women's associations in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah in educating the Palestinian women?*
3. *What are the major programs carried out by Muslim women's associations in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah?*
4. *What are the major obstacles facing Muslim women's associations in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah?*

The population of the study consisted of all (15) Muslim Women Association, distributed in the Governorates of Jerusalem, Bethlehem and Ramallah. To achieve the objective of the study a questionnaire was developed, and an interview.

The study found that the women's associations contribute to solving the economic problems of women. All the associations are playing an important role at the social level first, then the religious side, cultural and, finally, educational. The major programs implemented by the associations of women were religious awareness, recreational activities, while establishing a nursery for children of the least interesting achievements. The major obstacles faced by women's associations were financial, political, social and, finally, management. The most important achievement was the establishment of associations centers teaching the Holy Quran, and the establishment of educational centers for women and girls, to enable them to cope with life.

مقدمة:

لا شك في أن موضوع المرأة أصبح ركناً أساسياً في الحياة العامة للمجتمعات كافة باختلاف عاداتها، وتقاليدها، ومفاهيمها، فالمرأة نصف المجتمع، ولديها طاقات هائلة مثل الرجل، وإن لم تستغل هذه الطاقة في الخير والبناء، فإنها ستهدر في سفاسف الأمور. وحرمان المجتمع من طاقات المرأة يُعدُّ تبديداً للنمو الاقتصادي والوطني، الذي بدوره يضعف التنمية الاقتصادية للبلد. ولعل المرأة الفلسطينية هي الأكثر تعثراً من بين نساء العالم على الصعيد الإنساني والحياتي؛ لأنها ما فتئت تنشأ طفلة تحت حراب الجند، وبنادق الاحتلال تنمو وتترعرع، وكحال أي امرأة في العالم، تطمح المرأة الفلسطينية في حياة رغيدة وآمنة، ولكن في هذا الوضع المنعكس عن الاحتلال الإسرائيلي عليها واجبات وطنية كالعمل والنضال، ليس من أجل الدفاع عن قضاياها، وإيجاد الحلول لها فحسب، وإنما أيضاً في مواجهة الخطر الصهيوني المتصاعد، ومواجهة المخططات الاستعمارية الصهيونية، وللحد من التعدي الصارخ على مبادئ حقوق الإنسان، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في جميع المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية... الخ، ومنحها القدر الكافي من المسؤولية لإثبات ذاتها، وتقديم ما لديها من طاقات. (قعقور، وآخرون، ٢٠٠٢) .

ولهذا فقد أدركت المرأة الفلسطينية مبكراً أن خلاصها من عبودية المجتمع، لا يمكن أن يتحقق إلا بخلاصها من عبودية الاحتلال، وبتحرير وطنها من المحتل. ولهذا فقد اندفعت إلى ساحة النضال، وأصبح همّها وهَم الرجل، هو تحرير الوطن المسلوب، (فراونة، ٢٠٠٥) ، لذا أثبتت قدرتها على مواجهة الظروف القاسية في هذا المجتمع، وقد برز هذا الدور الفاعل للمرأة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، حيث شكلت مجموعة من اللجان النسائية للمساهمة في الإسعاف وجمع التبرعات؛ للدفاع عن الوطن بكل ما تستطيع تقديمه، فلقد كانت ثورة ١٩٢٩م، نقطة التحول في حياة المرأة الفلسطينية التي وجدت نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها، فقامت بعقد المؤتمرات التي كان أولها في تاريخ فلسطين عام ١٩٢٩م، في مدينة القدس، وكان هدفه تنظيم حركة نسوية قادرة على العمل المتواصل لإنقاذ الوطن، وظهرت هذه الجهود بعد نكبة ١٩٤٨م، حيث ضاعفت عملها من أجل التخفيف عن العائلات المنكوبة (قعقور، وآخرون، ٢٠٠٢) .

وفي عام ١٩٦٧م، حدث تطور نوعي آخر على دور المرأة الفلسطينية في انخراطها بالثورة ومشاركتها في الأنشطة المختلفة قياساً بدورها في العقود السابقة، فساهمت في

النضالات السياسية، وانخرطت في منظمات المقاومة المختلفة، وشكلت بعد ذلك العديد من الاتحادات الخاصة بها بهدف توحيد طاقاتها وجهودها، وتطوير عملها وأنشطتها بما يخدم أهدافها ومنها: اتحاد لجان العمل النسائي الذي تأسس في رام الله عام ١٩٧٨ تحت شعار «**نحو حركة نسائية جماهيرية موحدة**»، واتحاد لجان المرأة العاملة، وتأسس في عام ١٩٧٨، كمنظمة نسائية ديمقراطية تهدف إلى تحرير المرأة الفلسطينية، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. ولجان المرأة الفلسطينية التي تأسست في بيت لحم عام ١٩٨١، ولها فروع رئيسة في الضفة والقطاع، وانخرطت المرأة في النضال داخل فلسطين وخارجها، وخاضت ببسالة معارك الدفاع عن الثورة الفلسطينية في مواقع وساحات جغرافية ونضالية مختلفة، وانضوت تحت لواء منظمات المقاومة الفلسطينية، فظهرت في صور عدة، فهي الأم التي حثت أبناءها وبناتها على التعليم والعمل والإنتاج، وأرضعتهم حليب الثورة، وهي المعلمة التي علمت الأجيال، وهي العاملة الكادحة التي أنتجت، والمرأة المحرضة والداعية السياسية النشطة والقائدة الجماهيرية، والمقاتلة ضد الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال، شاركت بالقلم والحجارة، وفي العمل المسلح، كما لعبت المرأة الفلسطينية دوراً محورياً في حماية التقاليد والتراث الوطني، وغرس احترام القيم الوطنية. (فراونة، ٢٠٠٥).

وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى، مضاعفة مسؤولية المرأة تجاه أبناء شعبها، فوجدت نفسها مدفوعة إلى تكثيف العمل من أجل تخفيف آلام ومعاناة الذين شردوا، وهدمت بيوتهم، واعتقل رجالهم، فشكلت جمعيات ومؤسسات؛ لتطوير العمل الاجتماعي النسائي لمواجهة المشكلات المتزايدة، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي المتدهور، ومع دخول الانتفاضة، وفي ظل غياب الدولة، عادت الحركة النسوية لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية، فصعدت أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم النساء المهارات التقليدية جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال من قبل المنظمات النسوية التابعة للفصائل السياسية، ومع دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، وما صحب ذلك من تغيرات سياسية ومجتمعية، تزايد الاهتمام بترسيخ أسس مجتمع مدني، يضمن مشاركة المرأة والرجل في عملية البناء، فشاركت المرأة الفلسطينية في المنظمات غير الحكومية، ووجدت في هذه المنظمات متنفساً حقيقياً في ظل غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع، ومشارك حقيقي في قضاياه ومشكلاته، ويتمثل النشاط الأهلي للنساء في أنماط متعددة، من أقدمها وأكثرها شيوعا الجمعيات الخيرية النسائية، وهي الجمعيات التي ترتبط بالفلسفة التقليدية للبر والإحسان، وقد قامت المنظمات غير الحكومية في

فلسطين تاريخياً وتقليدياً بدور أساسي وفاعل في توفير الخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، ومحو الأمية، والتدريب على المهن الحرة، والقيام بأنشطة مدرة للدخل لمكافحة الفقر والعوز، وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية إلى الفئات المحتاجة من المجتمع الفلسطيني وخاصة من الفقراء، ومحدودي الدخل، والمعاقين، والمسنين، والنساء الفقيرات في المخيمات، والقرى، والمدن. (يوسف وآخرون، ٢٠٠٥) .

وفي ضوء السابق، حاولت هذه الدراسة التعرف إلى تلك الجمعيات الإسلامية بشكل معمق من خلال تواصل الباحثتين مع الجمعيات بشكل شخصي، والبحث في الأدب التربوي المتعلق بالموضوع، اتضح أن عدد أعضاء الهيئة الإدارية في الجمعيات النسوية الإسلامية يتراوح ما بين ١٣ – ١١ عضواً، وأن عدد أعضاء الهيئة العامة فيها يتراوح ما بين ٥١ – ١٠٠ عضو، وأن غالبية الجمعيات النسوية الإسلامية مسجلة تسجيلاً قانونياً لدى الجهات الرسمية المسئولة عنها، وأن غالبية الجمعيات هي جمعيات منتخبة، وأكدت على ذلك مديرات الجمعيات، وأن أبرز مصادر الدخل الرئيسة للجمعيات عن طريق دعم المؤسسات الدينية لها ومن ثم التبرعات. ولمعرفة المزيد عن دور الجمعيات الإسلامية في تثقيف المرأة الفلسطينية تمت بلورة مشكلة الدراسة وأسئلتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لكثرة الجمعيات النسوية الإسلامية في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ، وفي أماكن شتى في رحاب فلسطين، وكثرة الحديث عن دور هذه الجمعيات النسوية الإسلامية في التثقيف والنهوض بالمرأة المسلمة والمجتمع المحلي الفلسطيني ما بين مثمن لجهودها ودورها الفاعل، ومقلل من شأنها وأهميتها، تعالج هذه الدراسة دور هذه الجمعيات النسوية الإسلامية، من حيث كونه موضوعاً جديراً بالبحث والدراسة، وللوقوف عن كثب على دور هذه الجمعيات وكل ما يتعلق بها، **وبناء على ذلك حُددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

١. ما دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي؟

٢. ما أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟

٣. ما أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول الحديث عن شريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي المرأة، وبالحديث عن واقعها ودورها في مجتمعها الذي تعيش فيه وتنتمي إليه، كما أنها توضح الصورة الكاملة عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية، ومكانة النساء المسلمات فيها؛ لإزالة الأفكار السلبية التي حرص الاحتلال على غرسها في نفوس أبنائنا، وهي أن إسلامنا العظيم يفرق بين الرجل والمرأة، وأن المرأة لا دور لها، فتظهر أهمية هذه الدراسة بوضوح عندما يتوصل القارئ إلى أن هذه الجمعيات حقيقة استطاعت أن تغير هذه النظرة في الواقع الفلسطيني. فضلا عن أن هذه الدراسة تعدُّ الدراسة الأولى في فلسطين– حسب علم الباحثتين– التي تناولت دراسة موضوع مهم وجوهري يهم قطاعاً كبيراً في المجتمع الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

ترنو الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى دور الجمعيات النسوية الإسلامية الفلسطينية في التثقيف والنهوض بالمرأة المسلمة والمجتمع المحلي الفلسطيني في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، وذلك من خلال إلقاء الضوء على برامجها، والقضايا التي تهتم بها، والدور الذي تؤديه لخدمة مجتمعها.
2. إلقاء الضوء على أهم إنجازات الجمعيات النسوية الإسلامية الفلسطينية، والمعوقات التي تواجه تلك الجمعيات في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله.
3. التعرف على أماكن وجود هذه الجمعيات النسوية الإسلامية، لتسهيل الاتصال بها والتعاون معها.

محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة وإمكانية تعميم نتائجها في ضوء المحددات الآتية:

1. المحدد الزمني، اقتصر الحديث عن الجمعيات النسوية الإسلامية العاملة والمرخصة للعام 2005/2006م، في العام 2008/2009م.
2. المحدد المكاني، اقتصرت الدراسة على الجمعيات النسوية الإسلامية الموجودة في محافظة القدس (جمعية الوفاء، وجمعية نساء الإسلام، وجمعية سيدات صورباهر، وجمعية

الرعاية للمرأة العربية) . ومحافظة بيت لحم (جمعية النقاء النسائية الإسلامية الخيرية، وجمعية سيدات نحالين، وجمعية نساء أم سلمونة، ومركز بيت لحم للنشاط النسوي، ومركز الأمل النسوي) ، ومحافظة رام الله (جمعية سنابل العطاء، وجمعية الخنساء، وجمعية الهدى، وجمعية سيدات سلواد، وجمعية سيدات دير دبوان، وجمعية النور النسائية) .

٣. المحدد البشري، اقتصر على رؤساء هذه الجمعيات النسوية الإسلامية، أو من ينوب عنهم.

٤. تتحدد نتائج الدراسة بالأداة المستخدمة.

مصطلحات الدراسة:

◄ **الجمعية النسوية الإسلامية**: هي الشخصية الاعتبارية، ويكون لها ذمة مالية مستقلة، ولها حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والتصرف فيها في حدود تحقيق أهدافها، ولها الحق في فتح فرع لها أو أكثر داخل فلسطين، وذلك بموافقة وزارة الداخلية ووزارة الاختصاص. (النظام الأساسي للجمعية، مادة ٥،٤، وزارة الداخلية، ٢٠٠٠) .

◄ **التثقيف**: هو التقويم والتهذيب لغة. يقول الميداني: «وتثقيف الرمح هو تقويمه وتهذيبه وإزالة اعوجاجه، فالمثقف هو الرجل المهذب، صاحب الفكر المستقل..». (الميداني، ٢٠٠٤) . والتثقيف هو: أسلوب بنائي للعقلية، يعطي الأفكار والمفاهيم، وينتج القناعات والمقاييس. (البقاش، ٢٠٠٧) .

◄ **النهوض**: هو الانتقال من حال إلى حال أخرى، من حالة التخلف والتأخر والفقر والضياع والتشتت، إلى العيش بحالة أفضل، وهي حال التقدم والتطور والغنى. (العليو، ٢٠٠٠) .

الأدب النظري:

أولا: وضع المرأة الفلسطينية:

للمرأة الفلسطينية دور بارز في السياسة، فقد استطاعت أن تشكل نسيج الوعي لمقاومة الاحتلال، فعبر مسيرتها الطويلة عاشت من التجارب أمرّها لتصل إلى مرحلة من الخبرة والتمرس، لا سبيل لإغفالها منذ بدايات انخراطها الأول في المجتمع والسياسة، (يوسف، وآخرون، ٢٠٠٥) ، فالتغيرات السياسية التي مرت على المجتمع الفلسطيني أتاحت للنساء فرصة المشاركة في مراحل النضال كافة، وجنباً إلى جنب مع الرجل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وقدمت كثيراً من التضحيات، وسطرت أعظم البطولات في سبيل تحقيق أهداف

شعبها. وباحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بعد هزيمة ١٩٦٧م، ازدادت حاجة النساء للعمل تحت ضغط تفاقم الأوضاع المعيشية، مما أثر على وضع الأسرة الفلسطينية، وبالتالي على وضع المرأة التي أصبح عليها أن تتحمل أعباء إضافية من أجل تحسين وضع الأسرة المعيشي، إلى جانب أعبائها المنزلية، وتربية الأبناء، فوجدت نفسها مدفوعة إلى تكثيف العمل من أجل تخفيف آلام الذين شردوا ومعاناتهم، وهدمت بيوتهم، واعتقل رجالهم، فشكلت جمعيات ومؤسسات تواجه المشكلات المتجددة، فغلب على دورها الطابع الخدماتي السريع الذي ينتهي بمجرد تقديم الخدمة أو المعونة، ولكن بمرور السنوات تمرست النساء الفلسطينيات في العمل الاجتماعي، وأصبح أكثر قدرة على استيعاب الظرف التاريخي الذي وضعن فيه، (قعقور، وآخرون، ٢٠٠٢) .

وبالرغم من الدور الجاد والرائع الذي لعبته النساء الفلسطينيات في التصدي البطولي لقوات الاحتلال، فإن نظرة المرأة لنفسها وتقويمها لدورها بقيت في إطار النظرة المحافظة التقليدية القائمة على أساس تقسيم العمل التقليدي الجائر بين الذكر والأنثى، كما أن نظرة المجتمع للمرأة بقيت أسيرة هذه النظرة الضيقة، مما قلل من احتمالات تطور وعيها وزيادة مشاركتها في صنع القرار الوطني الفلسطيني السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وتغيير هذه النظرة لن يحدث فجأة، بل هو مرتبط ارتباطاً شديداً بالتربية والتعليم والمنهج الاجتماعي السائد، فبعض الظواهر الاجتماعية السلبية السائدة في المجتمع كالزواج المبكر، والاستغلال الاقتصادي، ووالموقف من تعليمها، ودور العائلة في مراقبة تصرفاتها، وخضوعها في كثير من الأحيان لمجموعة من العادات والتقاليد والقيم لوجود رواسب اجتماعية عميقة، أعاق من حركة المرأة وتطورها، (كتاب، وآخرون ١٩٩١) .

عانت المرأة من التمييز والاضطهاد بسبب الجنس (كونها امرأة) ، ولكنها استطاعت الحصول على بعض حقوقها، وما زال الوضع يتطلب نضالاً دؤوباً لانتزاع ما تبقى من الحقوق، وبخاصة أنها ما زالت تعاني من قيود تقليدية اجتماعية مختلفة، فهي مهمشة، وتعيش تحت أوضاع جائرة ومجحفة ببعض حقوقها، مثل: عدم المساواة في الأجور، وبعدها عن مراكز صنع القرار، والقيادة، والمراكز السياسية، وغيرها، وحتى في الناحية الرياضية، فلا تتوافر المراكز، أو الصالات، أو النوادي الرياضية التي تتناسب وعادات كل منطقة وتقاليدها، والتي تهتم بممارسة الرياضة، في أجواء تعطي للمرأة حرية قي قضاء وقتها، والترفيه عن نفسها، في مكان يقدم لها ما يخلصها من متاعب الحياة وقسوة الاحتلال، والأمراض النفسية والعصبية التي لا حصر لها، (العسيلي، ٢٠٠٥) ، وحتى الواقع

الصحي للمرأة، تهدده العديد من المخاطر في مراحل حياتها المختلفة، وخاصة الزواج والحمل، والولادة المبكرة، ومن أهم المشكلات التي تواجه المرأة في مجال الصحة، الولادة على الحواجز نتيجة للحصار، والإغلاق، وهو ما يعرض حياتها للخطر، وزيادة الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقها، وعدم تحكم المرأة في سلوكها الإنجابي؛ بسبب نظرة المجتمع لها في هذا المجال (قعقور، وآخرون، ٢٠٠٢) .

ثانياً: نشأة الجمعيات الخيرية في المجتمع الفلسطيني:

في سياق الحديث عن نشأة الجمعيات، لابد من التطرق إلى الحديث عن الحركة الاجتماعية، «وهي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة» (غانم، ٢٠٠٥) . وللحركات الاجتماعية أشكال عدة، تمثل قطاعات وشرائح عديدة في المجتمعات، كالحركة العمالية، والحركة النسوية، والحركة الطلابية، وحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، وحركة الدفاع عن البيئة... إلخ، ويكون للحركات الاجتماعية دور في تغيير النظم والقوانين وتطويرها، ولها دور على الصعيد السياسي. (جامعة القدس، ب. ت) . والحركات الاجتماعية لها علاقة وثيقة مع الأحزاب السياسية، فعادة تنشأ الحركات الاجتماعية من صلب الأحزاب السياسية، التي يكون لها برامج وأهداف محددة وأيديولوجية واضحة المعالم، فمدى نجاح الحزب في استقطاب الجماهير حول أهدافه يمكنه من تشكيل حركة جماهيرية واسعة ملتزمة بأهدافه وبرامجه، لذلك مثل هذه الحركات المنبثقة عن الأحزاب يرتبط مستقبلها بمستقبل الأحزاب، ولكن ليس بالضرورة أن ينطبق هذا على جميع الحركات الاجتماعية في شتى أماكن تواجدها، حيث إن هناك العديد من تجارب الحركات الاجتماعية قامت بمعزل عن الأحزاب مثل تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية. (جقمان، ٢٠٠٠) .

وارتبط العمل النسوي الفلسطيني بالنضال الوطني والحركة الشعبية الفلسطينية، منذ انبعاثه في بداية القرن العشرين، وعُبِّر عن ذلك من خلال النشاطات النسوية، وتأسيس الجمعيات والاتحادات، هذا إلى جانب أن قيادة الحركة النسوية جاءت منسجمة مع تركيبة القيادة السياسية، فغالبا ما كانت رئاسة الحركة النسائية ترتبط بزوجات القادة السياسيين وقريباتهم، لذلك فقد تركز نشاط الحركة وأهدافها على العمل الوطني، والنضالي، والسياسي، للتخلص من السيطرة الاستعمارية والانتداب البريطاني، وضد وعد بلفور بإقامة دولة يهودية، وضد الهجرة اليهودية (المرزوقي، وآخرون، ٢٠٠٠) ، والتوسع الصهيوني بين عامي ١٩٤٨م– ١٩٢٩م، وقد شكلت هذه المرحلة بدايات إنشاء منظمات نسائية، والتي عدّت لاحقاً نواة لحركة اجتماعية نسائية في فلسطين. (جامعة القدس، ب. ت) .

وقد قامت المرأة بممارسة العمل الجماعي والتطوعي، الذي أخذ شكلاً من أشكال العمل المنظم، فعُقِدَ المؤتمر الأول للنساء في فلسطين عام ١٩٢٩م، حيث حضره عددٌ كبيرٌ من النساء، ومن مختلف المدن الفلسطينية، وانبثقت عنه لجنة تنفيذية؛ لمتابعة قرارات المؤتمر وتوصياته، وكان من قراراته: رفض وعد بلفور، وحشد الطاقات والجهود لتأسيس حكومة وطنية برلمانية، وتشكيل الجمعيات الطوعية النسوية في مختلف المدن الفلسطينية، وفي مختلف مجالات الأنشطة والخدمات الاجتماعية والإنسانية، وتطوير الصناعات الوطنية، ومقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، هذا إلى جانب المشاركة في التظاهرات والاعتصامات ودعم المناضلين وأسرهم. (كتاب وآخرون، ١٩٩١).

ومع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م، بدأت الحركة النسوية الفلسطينية الحديثة بالتبلور، متمثلة بتلك المنظمات والمجموعات والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في أشكال تنظيمية جديدة، ووضعت أهدافاً وخططاً وآليات عمل جديدة لتواكب التغييرات التي حدثت على مستوى البناء السياسي، والتنظيمي، والاجتماعي، (أرصغلي، ٢٠٠٣) ، وقد تمخض عن ذلك نشوء الأطر النسائية الجماهيرية بشكل واضح وجلي في أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات، ويعود ذلك إلى المنظمات السياسية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص وبمبادرة من الجبهة الديمقراطية، حيث تزامن هذا التوجه مع التزام عال من عدد واسع من النساء، وبغض النظر عن انتماءاتهن السياسية، مستفيدات من تراكم الخبرات وتجربة العمل الأهلي، الذي بدأ مع بدايات القرن العشرين، ويحملن معهن الموروث الفكري المتعلق بأهمية العمل النضالي والتطوعي، والوعي الكافي لنقاط ضعف العمل الأهلي، وخصوصاً من حيث ضعف اتساع القاعدة المنتسبة للجمعيات، ليتم علاج ذلك من خلال فتح أبواب الانتساب لتضم في سنوات قليلة آلاف النساء من مختلف الفئات الاجتماعية والمستويات التعليمية، يجمعها معاً أهداف مشتركة في مقدمتها التخلص من الاحتلال، والنهوض بأوضاع المرأة على المستويات كافة. (المرزوقي، وآخرون، ٢٠٠٠).

وما إن أُعلن عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥م، حتى قامت مجموعة من النساء بتنظيم مؤتمر نسوي في القدس، انبثق عنه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكان من أهم توصياته التركيز على أهمية تنظيم النساء، بهدف مقاومة الاحتلال، وتحرير فلسطين بالدرجة الأولى، ولكن التوزيع الجغرافي وواقع التشتت نفسه، وعدم وجود رؤية اجتماعية خاصة بمكانة المرأة في المجتمع وحقوقها لدى الأحزاب، كل ذلك أثر على مشاركة المرأة في النضال والمقاومة، واقتصر العمل الوطني على الطالبات والمتعلمات، وبعض الحزبيات، وارتكز العمل النسوي عبر الجمعيات على العمل الإغاثي والإنساني (المرزوقي، وآخرون، ٢٠٠٠).

وقد شهدت السنوات الأولى للانتفاضة زخماً لنشاط المنظمات النسوية من حيث العدد المنتسب لهذه المنظمات، أو الذي ينشط في إطارها، وتمكنت بذلك من توسيع دائرة عملها لتصل إلى أوسع قطاع شعبي في جميع المناطق، وبذلك تمكنت من الحصول على الدعم الشعبي والدولي، وبفضل التنسيق والعمل المشترك بينها، تمكنت من تحقيق العديد من الأهداف والإنجازات، وفي مقدمتها بناء كادر نسوي واع لقضاياه، يمتلك الخبرة الكافية في الحشد، والدعاية، والتحريض، والاتصال لتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي مكنهن من طرح قضايا المرأة عبر مجموعة من البرامج، ساهمت في نقل قضية المرأة من كونها قضية تتعلق بالنساء فقط إلى كونها قضية تهم المجتمع بأكمله. (المرزوقي، وآخرون، ٢٠٠٠) .

ومن الملاحظ أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين الحركة النسوية الفلسطينية ونشوء الحركة الوطنية الفلسطينية، في مراحل وجودها كافة، وهنا أيضا فإن تنوع التنظيمات التي اشتملت عليها الحركة النسوية الفلسطينية، بدأ بالعديد من الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور النسائي، ومروراً بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكذلك العديد من الأطر النسوية الجماهيرية والمرتبطة عضوياً بالأحزاب السياسية، وصولاً إلى العديد من المراكز النسوية المتخصصة التي بدأت بالظهور إبان الانتفاضة، فقد جاء هذا التنوع في الأشكال التنظيمية ليغطي أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات النسوية، وليشتمل على تنوع آخر على مستوى الأهداف والرؤى والبرامج التي تعكس درجة الوعي والمعرفة باحتياجات المرأة في كافة مواقع تواجدها. إذن فإن عدداً من الجمعيات النسوية والمراكز النسوية، تدخل ضمن الحركة النسوية التي عبرت عن برامجها ونشاطها وطبيعة عملها أثناء الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م. (أرصغلي، ٢٠٠٣) .

وقد تأسست معظم الجمعيات خلال أربع مراحل تاريخية مرتبطة بالتطورات السياسية للأراضي الفلسطينية، وهي السنوات ١٩٤٨، و ١٩٦٧، و١٩٨٧، و١٩٩٣، وتتوزع الجمعيات الأهلية في فلسطين على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تتركز في مدينتين رئيستين هما: القدس ورام **الله**، وتأتي مدينة نابلس في المرتبة الثالثة، ولعل ذلك يعود لسهولة الاتصال بالعالم الخارجي، وإلى العلاقة مع الجهات المانحة العربية والإقليمية، (تقويم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة، ١٩٩٩) . إن خضوع هذه الجمعيات لقانون كان يشرف عليه المحتل جعلها هدفاً سهلاً لمنع نشاطاتها السياسية والوطنية، وذلك عن طريق التدخل في الأنشطة الوطنية المختلفة، وإلغائها، أو حتى النشاطات التي استهدفت جمع التبرعات لتمويل مشاريع تلك الجمعيات، وهو ما أثر في دورها السياسي أثناء فترة الاحتلال، ولكن مع ذلك أدت تلك الجمعيات دوراً مهماً في تأكيد الانتماء للهوية الوطنية، وأيضاً عملت تلك الجمعيات على تلبية الحاجات العملية للنساء وعلى تطوير

آليات صمود العائلات ضحايا سياسات الاحتلال، وخاصة في ظل غياب سلطة وطنية تعمل على تقديم مثل تلك المساعدات. ولكن بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عملت السلطة على تحويل تلك الجمعيات من أدوات تقديم خدمات إلى منظمات تنموية تسعى لتغيير وضعية المرأة والأسرة إلى الأفضل، ليس عن طريق تلبية احتياجات المرأة العملية فقط، والاستراتيجية أيضاً، بمعنى تحويل سياساتها من النهج الخيري إلى النهج التنموي، وبخاصة أن بعضها تميز بكونه في مناطق ريفية محرومة من خدمات التنمية المركزية. (أرصغلي، ٢٠٠٣) .

ثالثاً: نشأة الجمعيات النسوية الإسلامية ودورها في تثقيف المرأة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني:

لقد تشكلت المنظمات النسوية الإسلامية لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية والنسائية الفلسطينية، حيث تأسست جمعية هدى الإسلام عام ١٩٩٦م، وتبعتها جمعية الخنساء عام ١٩٩٧م، وقبل ذلك أسست جمعية نساء الإسلام، ١٩٨٢م وجمعية نساء الإسلام، ٢٠٠٠م. وفي المرحلة الحالية تركز عمل الجمعيات النسائية الإسلامية حديثة التكوين على برامج مشابهة لتلك التي كانت تقوم بها الجمعيات الخيرية أو الأطر النسوية في بداية تكوينها، **ولهذه الجمعيات النسوية الإسلامية دور في النهوض في المجتمع المحلي الفلسطيني من خلال**:

♦ **البرامج التنموية**: مثل توفير فرص عمل للنساء. لتصبح المرأة عنصراً فاعلاً في المجتمع، وكذلك من خلال عمل معارض ومشاريع من إنتاج هذه الجمعيات، كالمنتج المحلي، والأشغال اليدوية، وعمل المطرزات، وتعليم المرأة الزراعة، والاعتماد على نفسها، بحيث تكون هذه المرأة منتجة وغير مستهلكة فقط، فهناك برامج توظيف للنساء في هذه الجمعيات، ودورات تعقدها في فن الخياطة والتفصيل وحياكة الملابس والبرادي، ودورات في التصنيع الغذائي، وفي فن التجميل وتصفيف الشعر، وكذلك إعطاء النساء دورات في الحاسوب والسكرتارية التنفيذية وتعليمهن اللغة العربية.

♦ **برامج توعية وتدريب قيادات شابة وتدريب مجتمعي**، وتدريب على الاندماج في الحياة المجتمعية بحيث لا تطغى رسالة على الأخرى، أي رسالة الأمومة مع العمل خارج المنزل.

♦ **الناحية الاجتماعية**: عن طريق الاهتمام بالزيارات الميدانية، والبرامج الإغاثية، من مساعدات عاجلة ضمن ظروف الطوارئ، ومساعدة الأيتام، وكذلك كفالة الأسر المحتاجة

وغير القادرة على الخروج للعمل، وتقديم الحقيبة المدرسية لطلاب المدارس، وتقديم كسوة العيد للأطفال.

- **على الصعيد الديني**: من خلال توعية المرأة بالحقوق الربانية ورسالة الأمومة، لترتقي بطريقة تفكيرها، وفي فهم أمور دينها، وحتى تنطلق وتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع، وعقد دورات في التجويد وحفظ القرآن الكريم، ومراكز لتحفيظ القرآن خاصة بالفتيات، والرحلات التي يغلب عليها الطابع الديني، والقيام بعمل حفلات بمناسبة عيد الأضحى والفطر.

- **عقد دورات إرشادية في تربية الطفل، ودورات إسعاف أولي**، وسلسلة محاضرات تثقيفية عن تأثير المخدرات والإدمان على المجتمع الفلسطيني وبخاصة الشباب، ومحاضرات عديدة أخرى من إرشاد نفسي وغيره، ومحاضرات في التخطيط الاستراتيجي، وفي السلامة المنزلية، والزراعة البيتية، وعن الانتخابات، فهناك العديد من المحاضرات حولها، وعقد مخيمات صيفية، وبازارات، ومعارض.

- **الدور الثقافي**: مثل مكافحة الأمية عند النساء، وتوفير مكتبة لهن في مقر الجمعية، ودورة محو أمية الحاسوب، وفتح حضانة، وروضة، ومدرسة للأطفال، وكذلك فتح نادٍ للطفل، ومكتبة للأطفال وحديقة عامة، وإعطاء الأم محاضرات وندوات عن كيفية أساليب تدريس الأطفال.

- **الدور الصحي والرياضي**: من خلال تقديم الخدمات للأم الحامل، ودورات صحية وتثقيفية، ولياقة بدنيه، وإسعافات أولية.. الخ،

- **الدور التربوي**: تقديم المحاضرات الثقافية وورشات العمل، وإعطاء دورات متخصصة في قضايا النساء، وإنشاء الروضات والمدارس والمشاركة في الاحتفالات... الخ

رابعاً: التعريف بالجمعيات النسوية الإسلامية عينة الدراسة:

تناولت الدراسة خمس عشرة جمعية نسوية إسلامية موزعة في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، هي:

◄ **جمعية سيدات سلواد الخيرية:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٩١م، وهي جمعية نسوية إسلامية نشطة تخدم جميع الأهالي في سلواد، تأسست في البداية من عشر نساء فقط، أما الآن فقد تجاوز عدد الأعضاء

والهيئة العامة الأربعين امرأة، ومن أهم أسباب نشأتها: عدم وجود ناد، أو مركز نسوي، أو مؤسساتي خاص بالنساء، ومن أهم انجازاتها: إنشاء مركز للمعوقين، وإنشاء حضانة للأطفال.

◄ **جمعية سنابل العطاء النسائية:**

تأسست هذه الجمعية عام ٢٠٠٤م، كفرع لجمعية الهدى، وفي عام٢٠٠٦م، كجمعية مستقلة، وهذه الجمعية تعد الجمعية الوحيدة في قرى غرب رام الله المرخصة حالياً، ومن أهم أسباب نشأتها: الشعور بجهل النساء والفتيات بأمور الدين الإسلامي بالشكل الصحيح، ووجود بعض المغالطات والأفكار غير السليمة، ومن أهم انجازاتها: مشروع المطبخ الإنتاجي، وعقد المخيمات الصيفية، ونشرات توعية دينية، وصحية.

◄ **جمعية الرعاية للمرأة العربية:**

تأسست عام ١٩٩٤م، وهي تقدم المساعدات لشرائح المجتمع كافة، بغض النظر عن كونه مسلماً أو غير مسلم، أو منتمياً لأي إطار أو فئة أو حزب، وهي ترى نفسها عنواناً فلسطينياً للنساء للجوء إليها، وترى أن من أهم مبادئها التي قامت عليها الارتقاء بمستوى النساء بشكل عام في منطقة القدس، تقوم بنشر الوعي الإسلامي في الوسط النسوي المقدسي بشكل خاص لافتقاره لذلك، وهذه الجمعية مغلقة حالياً.

◄ **جمعية صورباهر النسائية الإسلامية:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٨٢م، من أهم أهدافها: توعية المرأة، والعناية بكافة شؤونها على مختلف المستويات والأصعدة، ورفع مستواها الثقافي، والاجتماعي، والمهني، ومن أهم إنجازاتها: إنشاء مطبخ إنتاجي، وحضانة للأطفال، مشروع اللياقة البدنية.

◄ **جمعية نساء الإسلام:**

أسست عام ١٩٨٢م، وكانت هذه الجمعية سابقاً فرعاً صغيراً تابعاً لجمعية الزكاة، أما حاليا فهي تابعة لرياض الأقصى، ومقر الجمعية في الأساس كان في القدس، ولكن الاحتلال الإسرائيلي لا يريد ذلك، ويسعى دائما ألا تكون هناك جمعيات، ولا حتى مؤسسات إسلامية في منطقة القدس، مما أدى إلى نقل مقر الجمعية إلى منطقة الرام، وهي تابعة للقدس، ولكن مع وضع الجدار، لم تدخل في منطقة القدس وفصلت عنها، ومن أهم أسباب نشأتها: تخليص المرأة المسلمة، والمقدسية بالذات، من غبار الجهل والضلال، وحماية الفتاة أخلاقياً، ومن أهم إنجازاتها: المدرسة، والروضة سابقاً، والمخيمات الصيفية، والنشرات، والدورات في مختلف المجلات.

◄ **جمعية النقاء النسائية الإسلامية:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٩٨م، وتألفت من عدد من الأعضاء المتعلمات والطبيبات الملتزمات على الأغلب، والسجينات بالذات، حتى إن فكرة التأسيس لهذه الجمعية قد جاءت من رحم أفكار أخوات سجينات (جمعية النقاء النسائية الإسلامية، ٢٠٠٦) ، وهذه الجمعية أغلقتها حاليا قوات الاحتلال، ولكن عملها مستمر رغم إغلاقها، ومن أهم إنجازاتها: إنشاء روضة ومدرسة للأطفال، ومركز الدوحة الطي الجراحي، وعقد دروس وعظ وإرشاد على مستوى محافظة بيت لحم.

◄ **جمعية نساء أم سلمونة:**

تأسست هذه الجمعية عام ٢٠٠٤م، ويظهر نشاطها من خلال الدورات التي تعقد بها، حيث يأتي إليها عدد من المحاضرين من خارج البلدة من محافظة بيت لحم وغيرها، ومن الملاحظ أن هذه الجمعية تعمل بالتعاون مع المجلس القروي في مشاريع كثيرة ومن أهم أسباب نشأتها: توعية المرأة من ناحية دينية، وتحفيظها القرآن الكريم، وتعزيز ثقتها بنفسها، ومن أهم إنجازاتها مشروع العمل مقابل الغذاء.

◄ **جمعية سيدات نحالين:**

تأسست هذه الجمعية عام ٢٠٠٤م، وتضم مجموعة من الناشطات، وهي مرتبطة بالمجلس القروي في نحالين، ومن أهم أسباب نشأتها: عدم وجود أي جمعية نسوية تخدم القطاع النسوي في تلك البلدة، ومن أهم إنجازاتها فتح روضة خاصة بالأطفال، ومشروع العمل مقابل الغذاء.

◄ **مركز بيت لحم للنشاط النسوي:**

كان هذا المركز تابعاً لوكالة الغوث الدولية في عام ١٩٥٦م، وينشط في مجال الخياطة، وفي عام ١٩٩٤م، شُكلت هيئات إدارية من أجل تسليم المركز للمجتمع المحلي عن طريق الهيئات، وفي ٢٠٠٥م رخص المركز من وزارة الداخلية، وهو مركز نسوي غير ربحي، يقدم برامج وخدمات تفيد النساء، ومن أهم أسباب نشأته: تقديم تدريب للنساء والطالبات اللواتي لم يحالفهن الحظ في إكمال الدراسة، ورفع مستوى المرأة الثقافي والعلمي، وإخراجها من الواقع الذي تعيش فيه، ومن أهم إنجازاته: فتح حضانة، وصالون للتجميل، ومشروع اللياقة البدنية للنساء، ومشروع الخياطة.

◄ **مركز الأمل النسوي:**

وهو مركز افتتحته جمعية رعاية اليتيم في بيت لحم، وهو مركز ثقافي تأهيلي، يقدم برامجه في قوالب عدة، منها قالب المحاضرات الأسبوعية الدورية، وقالب الدورات العلمية،

والثقافية، والتأهيلية، وإلارشادية، والطبية، وقالب الطبق الخيري، وقالب احتفالات التخريج والتكريم، وقالب المجلات الدورية وغير الدورية، وقالب الأنشطة المتنوعة حسب المناسبات والفعاليات. (نحو المعالي، ٢٠٠٤) ، وهو مؤسسة تأهيلية ثقافية تعليمية ترفيهية تربوية للمرأة، على اختلاف مستواها الثقافي ومراحلها العمرية، ولكن لا تقدم خدماتها للنساء فقط، بل تفتح أبوابها للجميع، ولا تخص فئة معينة، ولكنها بالمقابل تركز على الأرامل بشكل خاص، وهذا المركز مؤسس منذ عام ١٩٩٨م، ولكن لم يتم تفعيله إلا في عام ٢٠٠١م، ومن أهم أسباب نشأته: رعاية الأرامل وتوجيههن، وتوعية المرأة وتثقيفها وتعليمها، وتربية الفتيات والأطفال تربية سليمة، ومن أهم إنجازاته: إصدار المجلة السنوية « نحو المعالي » ، وافتتاح منتدى « حرائر الاسلام » للفتيات، وتنفيذ بعض المشاريع، مثل: مشروع المكتبة العامة.

◄ **جمعية الخنساء النسائية:**

تأسست عام ١٩٩٦م، حيث أُسست لجنة نسائية تابعة للجنة الخيرية الإسلامية، وهي جمعية الهدى اليوم، ومن أهم أسباب نشأتها: النهوض بالمرأة الفلسطينية، بعيداً عن إشكالات الموروث من العادات والتقاليد التي نبذها الإسلام، وتحريرها مما يحاك ضدها، لإبعادها عن دينها، وقيمها وأخلاقها، ومن أهم إنجازاتها: إنشاء مركز النور لتحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء نواة ركن الطفولة، الذي يضم أجهزة حاسوب، وتلفاز، وفيديو، ومكتبة ثرية بالكتب في المواد المختلفة.

◄ **جمعية الهدى النسائية الإسلامية:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٩٦م، وكانت في بداية الأمر لجنة نسائية للجمعية الخيرية الإسلامية في البيرة، ثم بعد ذلك حصلت على ترخيص مستقل حتى أصبحت جمعية قائمة بحد ذاتها، ومن أهم أسباب نشأتها: توعية المرأة الفلسطينية، وتثقيفها، وإغناء فكرها، والرغبة في المساهمة الفاعلة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والإنسانية، والتعليمية، والصحية، ومن أهم إنجازاتها: مركز لاستخدام الحاسوب والإنترنت، ومركز خدمات جامعية، ومعهد « مريم البتول » .

◄ **جمعية الوفاء الخيرية النسائية:**

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٩٧م، ومن أهم أسباب نشأتها: خدمة المرأة الفلسطينية، وخدمة الأسرة، وخدمة الطفل الفلسطيني، ومن أهم انجازاتها: المطبخ الإنتاجي، وبرنامج تأهيل المرأة، ومركز النور لتحفيظ القرآن الكريم.

◄ **جمعية النور النسائية:**

تأسست هذه الجمعية عام ٢٠٠٥م، وهي فرع لجمعية الهدى، ومن أهم أسباب نشأتها: وجود تيارات فكرية مختلفة غير إسلامية، تقوم بخدمة أعضائها التأسيسيين، وأقربائهم، فنشأت هذه الجمعية لخدمة جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن فكرهم وحزبهم، ومن أهم إنجازاتها: مركز تحفيظ القرآن الكريم، والمطبخ الإنتاجي.

◄ **جمعية سيدات دير دبوان الخيرية:**

كانت هذه الجمعية مغلقة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٥م، وفتحت في ٢٠٠٦م، ومن أهم أسباب نشأتها: النهوض بالمرأة الفلسطينية بشكل عام، من جميع النواحي، ومن أهم إنجازاتها: مشروع النادي الرياضي، ومشروع التكافل الاجتماعي لكبار السن والمعاقين.

الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن هناك كماً ضئيلاً من الدراسات التي تناولت الجمعيات النسائية في العالم العربي عامة، وفي فلسطين –بوجه خاص–، وقد ندر فيها الحديث عن الجمعيات النسائية الإسلامية. فمن هنا لم تجد الباحثتان أدبيات تناقش أو تدرس الجمعيات النسوية الإسلامية في فلسطين، سوى دراسة (الجعبري، ٢٠٠٤) ، وبعض النشرات الموجزة عن بعض الجمعيات النسائية الإسلامية، الخاصة بكل جمعية على حدة.

هدفت دراسة (**الجعبري**، ٢٠٠٤) إلى التعرف إلى دور المرأة في العمل السياسي في فلسطين من رؤية إسلامية؛ لمعرفة الأحكام الشرعية نحو عمل المرأة السياسي، ولتسليط الضوء على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها بعض الجمعيات والمراكز في الحركات الإسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وداخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، فتناولت الباحثة أربع جمعيات نسائية إسلامية فقط وهي: جمعية الخنساء النسائية في البيرة، وجمعية الهدى في رام الله، والنقاء في بيت لحم، وجمعية الشابات المسلمات في قطاع غزة، وتتحدث عن تأسيس هذه الجمعيات وفروعها ومشاريعها الموجهة للمرأة، ونشاطاتها، فهذه الجمعيات لها نشاطات ثقافية، مثل وجود مكتبات ثقافية ومراكز محو أمية، ورياض الأطفال، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية، والأنشطة الاجتماعية، من تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر الفقيرة والمحتاجة، إضافة إلى كفالة أيتام، وأنشطة تعليمية، ووجود حضانات، ومراكز لتحفيظ القرآن الكريم، ومراكز لياقة بدنية، بالإضافة إلى عقد دورات في الإسعافات الأولية، وكذلك الأنشطة الموسمية، بحيث يكون الهدف منها عرض منتجات الجمعية، من معجنات وأشغال يدوية.

وتبين الباحثة في دراستها أن هناك عدداً من الجمعيات لها نشاطات على الجانب التربوي، فقد أسست جمعية النقاء حضانة وروضة، ومدرسة أساسية، بالإضافة إلى الجانب الصحي، من خلال فتح عيادة طوارئ للرجال وأخرى للنساء، والتي طورت بافتتاح مركز طبي جراحي، إضافة إلى أهداف أخرى، تتمثل في رعاية المرأة المسلمة، وحفظها من الانحراف، والعمل على إبراز دورها في الحياة، والأخذ بيدها، وتحقيق الروابط بين المرأة وقطاعات المجتمع الأخرى، والعمل على توفير فرص التعليم المهني للمرأة، وكذلك العمل على توعية الفتاة والطفل الفلسطيني، من خلال دورات وندوات ثقافية، ومن أهدافها أيضاً المساعدة على حفظ القرآن الكريم، وعقد دورات تلاوة وتجويد، والعمل على تنشئة جيل مسلم يتحلى بالخلق الكريم، وكذلك تشير الباحثة إلى الخطط المستقبلية لهذه الجمعيات على الأصعدة كافة، وعدد النساء المستفيدات من خدمات هذه الجمعيات، والشرائح التي تخدمها معظم هذه الجمعيات، كالأسر المحتاجة والفقيرة وكفالة الأيتام، إضافة إلى اهتمامها بالمرأة بالدرجة الأولى.

وهدفت دراسة (**العسيلي، ٢٠٠٥**) إلى التعرف إلى دور ورؤيا مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في المسيرة الديمقراطية والإصلاح، حيث توضح أن تاريخ تشكيل الجمعيات الأهلية في فلسطين يعود إلى بداية القرن العشرين، كما تبين أن هذه الجمعيات قدمت الخدمات والمساعدات الخيرية للآخرين، وكان لظروف الاحتلال المتتالية على فلسطين، دور في تشكيل كثير من الجمعيات الخيرية، التي سعت لتقديم خدمات الإغاثة، والرعاية للأطفال والأسر المشردة والمهجرة، كما تشير إلى أن الفلسطينيين قد شكلوا مؤسساتهم الاجتماعية، والنقابية، والسياسية، في ظل غياب سلطة الدولة الفلسطينية المستقلة، تحت قمع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من طغيان العامل الوطني على عمل هذه المؤسسات، فإنها سعت لتقديم الخدمات الإنسانية، والتربوية، والثقافية، والصحية للمواطنين، كما استطاعت الوصول إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، وتقديم الخدمات الضرورية لها، ورأت أن تقديم هذه الخدمات هو هدف وطني يساعد المواطنين على الصمود. وتبين الدراسة أيضا أنه قد أصبح للمنظمات غير الحكومية دور عالمي في بلورة استراتيجيات وسياسات عالمية تقوم بتنفيذها؛ لتتصدى للعديد من المشكلات التي تواجه الإنسان في مختلف مناحي الحياة، ومع جميع فئاته وجنسه، وبخاصة قضايا المرأة، والطفل، والبطالة، والفقر، والبيئة، والخدمات الصحية، والإسعافات الأولية، ورعاية وتأهيل المعوقين، وملاجئ العجزة، ومراكز التدريب المهني، بالإضافة لتقديم الغذاء والكساء وغيرها، فقد أسهمت هذه المنظمات بشكل فاعل في الحد من مشكلات المجتمع.

أما دراسة (**الشطي، وآخرون**، ٢٠٠١)، فقد تحدثت عن تنظيم النساء الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، واسهبت هذه الدراسة في الحديث عن الجمعيات النسائية في العراق وعمان ومصر وتونس ولبنان وغيرها، لكنها لم تتطرق بنفس القدر عن الجمعيات النسائية في فلسطين، وأشارت فقط إلى وجود جمعيات نسائية في الضفة الغربية، ولم يكن هناك أي تخصيص لجمعيات نسائية إسلامية. وركز المحور الثاني على العلاقة بين الجمعيات النسائية والحركات السياسية وحركات المقاومة الوطنية، وقد برز هذا المحور في الأدبيات التي تتحدث عن الجمعيات النسائية في فلسطين.

وتحدثت دراسة (**الحوراني، ب.ت**) عن الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة، وبينت أن الظروف التي مرت بها فلسطين على جميع الأصعدة من حروب واحتلال، كان لها الأثر الأكبر في زرع أول بذرة لعمل الخير وظهور الجمعيات الخيرية، فانتظم العديد من المواطنين في تجمعات خيرية بدافع الغيرة الوطنية، على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية البعيدة عن خدمة المواطن، واقتضت ظروف الاحتلال البريطاني آنذاك أن يغلب على هذه التجمعات العنصر النسوي دون الرجال؛ بسب الخطر المفروض على أي تجمع للرجال، ووصول النساء إلى البيوت كان أيسر، وأقل مراقبة. وتبين أيضاً أن أوائل العشرينيات من هذا القرن، شهدت ظهور الجمعيات الخيرية شبة المنظمة دون ترخيص حكومي، والتي من أهم أولوياتها، رعاية أسر الشهداء، والأيتام، ومشوهي الحرب، وإيواء العجزة، وتقديم المعونات للفئات المتضررة، وتذكر الدراسة أيضا خدمات المؤسسات والجمعيات الخيرية، من رعاية شؤون السجناء ومكافحة الأمية، ورياض الأطفال، وغيرها، ثم تبين مشكلات العمل التطوعي الاجتماعي من ضعف التمويل، وعدم توافر الكوادر الفنية المدربة في الجمعيات، والظروف الاقتصادية، والنفسية الصعبة، التي تسود الضفة والقطاع.

وتحدثت دراسة (**المرزوقي وآخرون**، ٢٠٠٠) ، عن الحركة النسوية الفلسطينية، وتجربة العمل النسوي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي، وعن المنظمات الأهلية الفلسطينية النسوية، من حيث مدى التزامها بثقافة الديمقراطية، على مستوى الحياة الداخلية؛ أي من حيث العضوية، حيث تبين أن هذه المنظمات فتحت باب الانتساب للنساء كافة، بشرط الموافقة على نظام هذه المنظمات الأهلية الداخلي وبرامجها، فتبين أن معظم المؤسسات الجماهيرية النسوية تفتقد لنظام مؤسسي، وأنه لا يتم تحديد واضح لمهمّات الأعضاء والعاملات، وكذلك من حيث البرامج، فإنها في الغالب تحدد بناء على توجهات الإطار، وكذلك تتحدث الدراسة عن التمويل لهذه المنظمات، وكيف أنه اعتمد على الدعم الحزبي والخارجي لتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات. وتتحدث الدراسة عن دور

هذه المنظمات في ترسيخ قواعد الديمقراطية، من خلال بعض المبادئ ذات العلاقة، مثل المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، فاللوائح الداخلية للمنظمات النسوية الأهلية تشير إلى مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، ومن خلال الأنشطة التي تنفذها لترسيخ ذلك، فقد نُفذ عدد من البرامج لرفع الوعي في قضايا النوع الاجتماعي، وتتحدث كذلك عن حرية الانتماء السياسي والعقائدي، وكيف أن هناك قبولاً بالتعددية السياسية، وكيف أصبحت العضوية في الإطار والعمل به قاصرة على نساء لهن الانتماء السياسي نفسه، بغض النظر عن الدين، وتشير كذلك إلى حرية التفكير والإبداع وحرية الاختيار، سواء في التعليم أو العمل أو الزواج، وحق التعبير عن الرأي، وحق الاستماع وحق العمل والتمتع بمستوى معيشة لائق، وكذلك تتعرض الدراسة إلى تحليل نقاط القوة والضعف للمنظمات النسوية الجماهيرية، على المستوى المؤسسي، وعلى مدى التزام هذه المنظمات بثقافة الديمقراطية.

وعرّفت دراسة (**البرغوثي**، ١٩٩٧) الجمعيات النسوية الفلسطينية التطوعية، ودورها في الفلكلور الفلسطيني، وبينت أن الجمعيات الفلسطينية بدأت في مدن معينة قبل غيرها مثل القدس، ويافا، وحيفا، ونابلس، بينما ظهر في القرى عددٌ محدودٌ من الجمعيات مثل جمعية تعاون القرى التي تأسست في قرية إجزم عام ١٩٢٤م، واقتصرت على القرى المجاورة لعكا وحيفا، وجمعية اتحاد القرى العربية في اللد التي تأسست عام ١٩٢٧م، واقتصرت على قرى الساحل الجنوبي، أما في منطقة البادية فكان هناك جمعية واحدة، هي جمعية البدو العربية التي تأسست في بئر السبع في أواسط الثلاثينيات لغايات اجتماعية. ويضيف البرغوثي بأن ظهور الجمعيات الفلسطينية ارتبط بظهور المجتمع المدني من ناحية والفئة المثقفة من ناحية ثانية؛ وذلك لما للمدن الفلسطينية عامة، والقدس ويافا، وعكا، وحيفا، من مكانة، فهي الأوفر حظاً فيما يتعلق بتوافر العاملين. ويقول البرغوثي: «إنه من الملاحظ أن الجمعيات بدأت في هذه المدن قبل غيرها، وأنها ظلت ظاهرة مدنية حتى حدوث النكبة عام ١٩٤٨م». ويذكر أن عدد الجمعيات ازداد بشكل لافت للنظر في مرحلة الانتداب البريطاني، وشهدت الأربعينيات إنشاء جمعيات التضامن النسائي في القدس، والمجدل، ويافا، والطور، واللد، وعكا، وحيفا، واتخذت معظم هذه الجمعيات أسماء ذات طابع قومي مثل جمعية الاتحاد النسائي العربي، التي تأسست في نابلس عام ١٩٢١م، وفي بيت لحم عام ١٩٤٧م، وجمعية السيدات العربيات، التي تأسست في القدس عام ١٩٢٩م، وبعضها اتخذ الطابع الديني مثل جمعية القديسة تريزا، في القدس (١٩٢٢م)، وجمعية تهذيب الفتاة الإسلامية، التي تأسست في حيفا في أعوام العشرينيات، واتخذت بعض الجمعيات النسائية طابعاً تخصصياً مثل جمعية رعاية الطفل، في رام الله (١٩٤٤م)، وجمعية سيدات بيت جالا (١٩٤٤م)، وجمعية التضامن الاجتماعي النسائي، في عكا (١٩٤٩م).

أما دراسة (**الصفدي، وأبو غضيب، وحمدان، ١٩٩٥**) فقد هدفت إلى التعرف إلى المؤسسات النسوية إلى أين؟ تكونت عينة الدراسة من المؤسسات النسوية المسجلة لدى شبكة المنظمات غير الحكومية، وتبين هذه الدراسة أن معظم المنظمات في دول العالم تقوم بتأدية خدمات لقطاعات اجتماعية مهمشة لا تركز عليها السلطة، أو أنها ليست من أولوياتها، ولذلك يُعدُّ عمل هذه المنظمات مكملاً لدور السلطة وليس بديلاً عنها، مما أصبح دافعاً رئيساً لكثير من رائدات الحركة النسوية في فلسطين للعمل من أجل ترسيخ المنجزات التي قدمتها النساء خلال مراحل نضال الشعب الفلسطيني، لذلك ترى معظم المؤسسات النسوية ضرورة العمل على محورين: يتمثل الأول في الانضمام إلى شبكة المنظمات غير الحكومية، التي وضعت ضمن أهدافها الاستراتيجية العمل على تحقيق المساواة الكاملة للمرأة وإنصافها، وتعزيز دورها ومساهمتها في جميع الأنشطة التنموية. أما الثاني فيتمثل في دعم تواجد النساء في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، ولتعزيز هذا التواجد تشكّل مجلس شؤون المرأة، الذي يسعى إلى ضمان تمثيل النساء في جميع الأجهزة الوزارية وفي مواقع حساسة لاتخاذ القرار، وذكر فيه أيضاً أهداف المنظمات الفلسطينية. وتبين هذه الدراسة أنه من الحكمة تقسيم المهمَّات بين أجهزة السلطة والمنظمات الأهلية، بحيث تتفرغ أجهزة السلطة لمشاريع البنية التحتية، وتطوير المرافق وإعادة تأهيل القطاعات الحكومية شبه المدمرة، أما المنظمات الأهلية فيعطى لها المجال لتركز على القطاعات الاجتماعية التي ليست من أولويات السلطة والعمل النسوي يقع في دائرتها، وهو ما لا يمنع من أن تضع الحكومة قانوناً ينظم العلاقة بينها وبين منظمات المجتمع المدني. وتبين الدراسة أن غياب سلطة وطنية فلسطينية على مدى عقود طويلة، دفع هذه الجمعيات إلى التركيز على خدمة قطاعات اجتماعية حيوية ومهمشة في هذا المجتمع، مما يؤكد أن العمل الأهلي كان البديل في بعض المجالات عن الجهات الحكومية التي من المفروض أن تقوم بهذا العبء. وتبين الدراسة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات النسوية، المتمثلة في إدراج قضايا النوع الاجتماعي في كافة هيئات التخطيط، وإرشاد المرأة، ودعمها اجتماعيا، وقانونيا، وصحيا، واقتصاديا، وحمل أدوات التغيير للواقع الاجتماعي للمرأة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لوحظ من العرض السابق أنه لم يأت أي ذكر بالنسبة للجمعيات النسوية الإسلامية، فلم يكن هناك دراسات سابقة تختص بدراسة هذه الجمعيات الإسلامية بالذات، إنما تتحدث الدراسات عن الجمعيات النسوية بشكل عام، وعن برامجها وأنشطتها، وتأسيسها، وتحدثت الدراسات عن البعد التنظيمي للجمعيات النسائية وظهورها شبه المنظم ودون ترخيص

حكومي، فانها كانت تقوم بدافع الغيرة الوطنية، على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية البعيدة عن خدمة المواطن، وكيف اقتضت ظروف الاحتلال أن يغلب على هذه التجمعات العنصر النسائي دون الرجال.

وفي المحور البرنامجي تركزت جميع الأدبيات السابقة الذكر على إبراز أهم أولويات الجمعيات النسائية في دعم النضال الفلسطيني والمتمثلة في رعاية أسر الشهداء، والأيتام، والعناية بالجرحى، وتقديم المعونات للفئات المتضررة، وإغاثة الأسر المحتاجة، إضافة إلى النشاطات الثقافية والرياضية.

وتشيد الدراسات السابقة بقدرة هذه الجمعيات التطوعية على إثبات وجودها عبر تلبية احتياجات الأسرة والمجتمع والمرأة، وتقديم خدمات الإغاثة والرعاية الصحية، وتطوير البرامج السياسية، والتعليم والتدريب المهني وتأسيس مشاريع إنتاجية تدر دخلا للجمعية، وتوفر فرص عمل للمرأة المعيلة لأسرتها، كما في كتاب تقويم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة.

وركزت الجمعيات على المرأة، فتشير بعض الأدبيات المتعلقة بالجمعيات النسوية في فلسطين، أن هذه الجمعيات تعمل على تطوير قدرات المرأة ومهاراتها، وتقوية دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والسعي لتحسين واقعها ودفعها إلى أن تأخذ دوراً أكثر فاعلية، ورفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والصحي، ورعاية المرأة العاملة وتوعيتها لدورها في المجتمع، وخلق جيل سوي قيادي، وتقديم الخدمات الصحية للنساء والحوامل والمرضعات.

طريقة الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

استخدم المنهج الوصفي المسحي للدراسة الحالية، حيث تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، البالغ عددها (١٥) جمعية، منها ثلاث جمعيات نسائية إسلامية في محافظة بيت لحم، ومركزان نسويان، أحدهما جزء من جمعية إسلامية غير نسوية، هو مركز الأمل النسوي، الذي هو جزء من جمعية رعاية اليتيم، وثلاث جمعيات نسوية إسلامية في القدس، واحدة في مدينة القدس، وواحدة في صورباهر التابعة للقدس، وواحدة في العيزرية- على اعتبار أنها تابعة للقدس-، وسبع جمعيات نسائية إسلامية في محافظات رام الله والبيرة. ويوضح ذلك الجدول (١).

الجدول (١)

معطيات عامة عن الجمعيات، تتضمن أسماء الجمعيات النسائية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم، ورام الله، وتاريخ تأسيسها وأماكن وجودها وعناوينها.

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	مكان الجمعية	العنوان
جمعية سيدات صور باهر	١٩٨٢م	القدس	صورباهر
جمعية الرعاية للمرأة العربية	١٩٩٤م	القدس	شارع نور الدين
جمعية الوفاء الخيرية النسائية	١٩٩٧م	العيزرية	حي الإسكان
جمعية النور النسائية	٢٠٠٥م	رام الله	بيت ريما/ بني زيد الغربية
جمعية سنابل العطاء النسائية	٢٠٠٤م، كفرع لجمعية الهدى، للإرشاد. ٢٠٠٦م كجمعية مستقلة	رام الله	بيت لقيا
نساء الإسلام	١٩٨٢م	رام الله	الرام /أول دخلة قصر الضيافة
جمعية سيدات دير دبوان الخيرية	١٩٨٨م	رام الله	دير دبوان
جمعية سيدات سلواد الخيرية	١٩٩١م	رام الله	سلواد
جمعية الهدى النسائية الإسلامية	١٩٩٦م	رام الله	البيرة/ قرب مدرسة المغتربين
جمعية الخنساء النسائية	١٩٩٧م	رام الله	مدينة البيرة/ شارع القدس الرئيسي
مركز بيت لحم للنشاط النسوي	١٩٥٦م، وكانت تابع لوكالة الغوث، ٢٠٠٥م، رخص وسلّم للمجتمع المحلي.	بيت لحم	السينما /مقابل فندق شبرد
جمعية النقاء النسائية الإسلامية الخيرية	١٩٩٨م	بيت لحم	الدوحة/ شارع الاستقلال
مركز الأمل النسوي	١٩٩٨م	بيت لحم	شارع الصف
جمعية نساء أم سلمونة للتنمية والتطوير	٢٠٠٤م	بيت لحم	أم سلمونة/ بجانب المجلس القروي
جمعية سيدات نحالين	٢٠٠٤/٦/٥م	بيت لحم	نحالين/ بقرب المجلس القروي

أدوات الدراسة:

تكونت أدوات الدراسة من استبانة، وسؤال مقالي، وقد أعدت الاستبانة على النحو الآتي:

١. اُستعين في بناء الاستبانة بالأدب التربوي المتصل بموضوع الدراسة، والاستفادة من آراء المحكمين والمختصين.

٢. اشتملت الاستبانة في الجزء الأول على المعلومات العامة عن الجمعية وهي: اسم الجمعية، ومكان الجمعية، وتاريخ التأسيس، والعنوان.

٣. تكونت الاستبانة من (٤) محاور و (٢٨) سؤالاً، لتغطية جميع المحاور المراد الوصول إليها لهذه الدراسة.

٤. أُعدَّ سؤال مقالي حول أهم إنجازات الجمعيات.

٥. اعتمدت الدراسة على منهجين: الأول: المنهج الكمي، من خلال الاستبانة، والثاني: الكيفي، من خلال السؤال المقالي، ومقابلة مديرات الجمعيات النسوية الإسلامية للحصول على المعلومات والاحصاءات من خلال الزيارات الشخصية المتكررة.

المعالجة الإحصائية:

استخدمت في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة الأعداد والنسب المئوية، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS) Statistical Package for Social Sciences) ، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) .

صدق الأداة وثباتها:

تحققت الباحثتان من صدق أداة الدراسة، بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، من أجل إبداء الرأي حول ملاءمة الفقرات لأغراض الدراسة من حيث الصياغة والمضمون، وقد أُخذ بملاحظات المحكمين، ودُققت الاستبانة لغوياً، واعتبرت موافقة المحكمين على المقياس بمثابة صدق له. وحُسب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة الثبات (٠,٧٩) حسب كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ، وهو معامل ثبات مقبول إحصائياً.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

◄ مناقشة السؤال الأول: **ما دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي؟** للإجابة عن هذا السؤال اُستخرجت الأعداد والنسب المئوية، وذلك كما هو واضح في الجدول (٢) و (٣) .

الجدول (٢)

الأعداد والنسب المئوية لاستجابات المبحوثات حول مساهمة الجمعيات النسوية الإسلامية في النهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني.

السؤال	الإجابات	العدد	النسبة المئوية
هل أحدثت الجمعية تغيرا فعليا على المجتمع الفلسطيني؟	نعم	١٤	٩٣,٣٪
	لا	١	٦,٧٪
هل أحدثت الجمعيات النسوية تغييراً فعلياً على المرأة الفلسطينية؟	نعم	١٤	٩٣,٣٪
	لا	١	٦,٧٪
هل تساهم الجمعية في حل الإشكالات الاقتصادية للمرأة؟	نعم	١٥	١٠٠٪
	لا	-	-
هل تساهم الجمعية في حل الإشكالات الاقتصادية للمنتفعين؟	نعم	١٤	٩٣,٣٪
	لا	١	٦,٧٪

يوضح الجدول (٢) ، أن جميع المبحوثات وبنسبة ١٠٠٪ أكدن أن جمعياتهن تساهمن في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة، ولقد أكدت ٩٣,٣٪ من المبحوثات أن الجمعيات النسوية الإسلامية قد أحدثت تغيراً فعلياً في المجتمع الفلسطيني، ولقد أكدت ٩٣,٣٪ من المبحوثات أن الجمعيات النسوية الإسلامية ساهمت في حل الإشكالات الاقتصادية للمنتفعين (أطفال، وفقراء، ومرضى.. الخ) ، كما أكدت ٩٣,٣٪ من المبحوثات أن الجمعيات أحدثت تغيراً فعلياً على المرأة المسلمة. ويكون ذلك إما من خلال توفير فرص عمل للنساء، أو من خلال المساعدات المالية المقطوعة، كما أن العديد من الجمعيات النسوية الإسلامية تعمل على تشغيل النساء اللواتي أزواجهن عاطلون عن العمل، وبذلك تساهم الجمعية في حل المشكلة الاقتصادية للمرأة وللمجتمع، فيكون فيه مساعدة للرجل بشكل غير مباشر من الناحية الاقتصادية، أما بالنسبة للقروض، فلا توجد أية جمعية قدمت قروضاً للنساء.

أما توفير فرص عمل للنساء، فذلك إما من خلال التوظيف في الجمعية نفسها، كسكرتيرة أو معلمة لياقة بدنية أو في الحضانة، أو من خلال العمل في مخيم صيفي، أو يكون من خلال تدريب المرأة وتأهيلها، أو من خلال تقديم مشاريع أو دورات، كمشروع توفير بيت بلاستيكي، بالتعاون مع مؤسسات أخرى أو مشروع تربية أغنام، وإعطاء المرأة دورات حاسوب، ودورات أعمال يدوية، أو دورات في زراعة الفطر، أو من خلال تشغيل النساء في المطبخ الإنتاجي وعمل المعجنات، والأشغال اليدوية.

وبشكل عام يمكن القول إن الجمعيات النسوية الإسلامية أحدثت تغييراً فعلياً في المجتمع الفلسطيني، حيث أن غالبية هذه الجمعيات النسوية الإسلامية، قد أجابت بأنها أحدثت تغييراً على المجتمع الفلسطيني، عدا جمعية نسوية واحدة، ومركزاً نسوياً واحداً،

حيث أنه أحدث تغييراً جزئياً على المجتمع، ومنها موافقة الرجال على مشاركة النساء في أنشطة المركز، ولم يعد هناك معارضة للقدوم للجمعيات النسوية والمراكز، وتقبلوا فكرة وجود الجمعيات والمراكز. ومن الجمعيات من ترى أنها أحدثت تغييراً في المجتمع من خلال برامجها التثقيفية في مختلف الموضوعات، إلى إعطاء المحاضرات والدورات التدريبية، من خلال أنشطة المخيمات الصيفية، والدورات لطلاب المراحل الثانوية، والمساعدات الرمضانية، والطرود الغذائية.

من هنا استطاعت بعض الجمعيات أن تقنع الناس بالعمل التطوعي والخدمة الاجتماعية بشكل عام، وأصبح المجتمع يتقبل أكثر فكرة العمل الخيري التطوعي، وبالتالي فقد أحدثت هذه الجمعيات تغييراً اجتماعياً واقتصادياً من خلال توفير فرص عمل، وعملت على خدمة الأسرة والمجتمع والطفل، من خلال بناء مشروع تنموي ودورات تنمية بشرية للفتيات وكفالة الأيتام. ومن الجمعيات من ترى أنها قد أحدثت تغييراً، ولكن على نطاق ضيق لأنها أغلقت من قبل الاحتلال، ولو قدّر لها الاستمرار لكانت تسير قدماً في تحقيق رؤيتها، وهي الريادة والقيادة على مستوى الوطن، وحتى على مستوى المرأة العربية، ومنها من ترى أنها أحدثت هذا التغيير عن طريق تفعيل دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.

ومن الجمعيات من رأت أنها قد أحدثت تغييراً من خلال إيمانها بعمل المرأة، لأن عملها يساهم في مساعدة أسرتها وبالتالي مساعدة المجتمع كله، فمن هنا عملت على التعريف بدور المرأة وأنها لا بد أن تخرج من البيت، وأن تخدم وتنهض بالمجتمع، ولا بد أن يكون هناك مؤازرة من قبل الرجل لها في ذلك، وهذا ما حققته هذه الجمعيات من تغيير الرجل والمرأة على الصعيد الاجتماعي.

الجدول (٣)

الأعداد والنسب المئوية لأبرز المجالات التي تعمل بها الجمعيات النسوية الإسلامية للنهوض بالمرأة في محافظة القدس، وبيت لحم ورام الله.

أبرز المجالات	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المجال الديني	١٤	٩٣,٣٪	١	٦,٧٪
الاجتماعي	١٥	١٠٠٪	–	–
السياسي والنضالي	٣	٢٠٪	١٢	٨٠٪
الاقتصادي	١٠	٦٦,٧٪	٥	٣٣,٣٪
الثقافي	١٤	٩٣,٣٪	١	٦,٧٪
العلمي	١٠	٦٦,٧٪	٥	٣٣,٣٪
التربوي	١٤	٩٣,٣٪	١	٦,٧٪

يتضح من الجدول (٣) ، أن جميع الجمعيات وبنسبة ١٠٠٪ قد أكدت أنها تؤدي دوراً على الصعيد الاجتماعي، تلاها الاهتمام بالجوانب الدينية، والثقافية، والتربوية وبنسبة مئوية ٩٣,٣٪، تلاها في المقام الخامس، والسادس، بالتساوي الاهتمام بالجوانب الاقتصادية، والعلمية، وبنسبة مئوية ٦٦,٧٪، وأخيراً أكدت ٢٠٪ من الجمعيات النسوية الإسلامية أنها تؤدي دوراً على الصعيد السياسي والنضالي. من الواضح أن جميع الجمعيات النسوية الإسلامية لها دورٌ فاعلٌ وواضحٌ على الصعيد الاجتماعي، إذ أن جمعية الرعاية للمرأة العربية، تقوم بالبحث الاجتماعي، عن الأسر الفقيرة والمحتاجة، والأسر صاحبة عدد الأفراد الكبيرة، والتي عجز رب الأسرة عن توفير المستلزمات الأساسية لها، وعدم الاكتفاء بذلك، وإنما بمساعدتها من خلال المساعدات المالية المتوفرة، أو من خلال المشروعات التي تقوم بها هذه الجمعيات وغيرها، كجمعية النور، حتى يستفيد منها أصحاب الاحتياجات الضعيفة والفقراء والأيتام، وكذلك العمل على زيارتهم، وتقديم المساعدة المعنوية لهم، وكفالة الأيتام، وطالبات العلم، من خلال إيجاد مصادر لتغطية هذه النفقات، ومن الجمعيات التي عملت على توفير مثل هذه المصادر، جمعية الرعاية للمرأة العربية، حيث إنها كانت ناجحة في إيجاد مصادر، لتغطية هذه النفقات، سواء من المجتمع المحلي أم العالمي، وهي الجمعية الوحيدة التي تعاملت مع دول عديدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى تسليط الضوء عليها؛ لقدرتها على الاتصال مع الجمعيات العالمية لجلب مصادر التمويل، إضافة إلى وجود مشروع المطبخ، في منطقة القدس. وهناك دور للجمعيات على الصعيد الاجتماعي، من خلال مشروع كسوة العيد، وتقديم الطرود الغذائية، وخاصة للصائم في شهر رمضان، وتوفير حليب وغيره للمعاقين والمحتاجين، وعند بداية العام الدراسي تقوم هذه الجمعيات بالتعاون مع أهل الخير، على توفير الحقائب المدرسية، وتوزيع الملابس، ومن خلال مشاركة الشعب الفلسطيني في أحزانه وأفراحه، والزيارات في حالة المرض أو وصول من السفر من حج أو عمرة، فتتم زيارة النساء اللواتي كن في هذه الرحلات، والمباركة لهن عن طريق لجنة خاصة بالزيارات الاجتماعية، كما هو في أحد المراكز النسوية، والزيارات الميدانية للمسنين. وفي فترة الانتفاضة، وزَّعت الجمعيات نشرات تبين كيفية حفظ الأطعمة دون ثلاجة بسبب قطع الكهرباء، وتقديم المساعدة للأسر المحتاجة والفقيرة، بسبب العدوان الصهيوني على جميع أفراد المجتمع، حيث إن أبواب العمل قد أغلقت أمام كثيرين منهم، وأصبح كثيرون منهم عاطلاً عن العمل.

ومن الواضح أن غالبية الجمعيات النسوية الإسلامية لها دورٌ فاعلٌ وواضحٌ على الصعيد الديني، وهذا الدور يكون من خلال توعية المرأة وتثقيفها دينياً، عن طريق

المحاضرات والندوات الدينية، من إقامة دورات تفسير، وتحفيظ قرآن، وتجويد للفتيات والنساء والأطفال، وعمل مسابقات في شهر رمضان.

أما بالنسبة لدور الجمعيات على الصعيد الثقافي، فقد ظهر أن معظم الجمعيات لها دور على هذا الصعيد، وذلك من خلال التوعية الثقافية للمرأة والفتاة، عن طريق المحاضرات، والنشرات، والدورات الثقافية والدينية، وكذلك بإنشاء مكتبة، ومن خلال إنشاء منتديات للفتيات، والقيام برحلات ترفيهية، وتفعيل المخيمات الصيفية، ودورات لغات وتنمية بشرية.

أما بالنسبة لدور الجمعيات على الصعيد التربوي، فقد اتضح أن بعض الجمعيات لها دور على هذا الصعيد، من خلال إنشاء الروضات والمدارس ووجودها في بعض هذه الجمعيات، كجمعية نساء الإسلام وجمعية النقاء، وأيضا من خلال المناسبات الدينية، كالمشاركة في الاحتفالات من خلال إلقاء كلمات ومسرحيات، كما عملت جمعية نساء الإسلام بالتعاون مع رياض الأقصى في القدس، على زيارة اليتيمات، ومن خلال الدورات، ودورات إرشاد نفسي وقانوني، ودورات في المدارس عن الصحة، وعن سن المراهقة، كما في جمعية النور، والنقاء، ونساء أم سلمونة، وجمعية سيدات دير دبوان.

أما على الصعيد السياسي والنضالي، فتبين أن غالبية هذه الجمعيات ليس لها دور واضح، ولقد ارجعت جميع المبحوثات ذلك إلى القيود المفروضة على الجمعيات الإسلامية من قبيل التهديد بالإغلاق، ومصادرة مقتنياتها المادية وغير المادية، وبخاصة الموجودة في منطقة القدس، حيث عبرت مديرات الجمعيات، بأنه من الصعب عليها أن يكون لها دور على الصعيد السياسي؛ لأنه سيكون سببا في إغلاقها. ومن الملاحظ أن المؤسسات الإسلامية في القدس لا تستطيع أن تعمل بحرية لأخذ دورها في توعية المجتمع لإخراجه من سياسة التجهيل بشكل عام، فقضايا المتابعة الأمنية تعوق عمل الجمعيات الإسلامية داخل منطقة القدس، وبالتالي يؤدي إلى أن يطغى على سياسات الجمعيات النسائية الحيطة والحذر قدر الإمكان، فمجرد العمل في مثل هذه الجمعيات هو نضال بحد ذاته. وبالرغم من ذلك فإن المبحوثات أكدن أنهن يشاركن في الاعتصامات والمسيرات التضامنية، والمسيرات الخاصة بالأسرى؛ للتضامن معهم ومع ذويهم، ومواساتهم، وكذلك بمسيرات للاحتجاج على أوضاع معينة، كالاحتجاج على الجدار ومصادرة الأراضي من قبل قوات الاحتلال، وإعطاء دورات تثقيفية في فترة الانتخابات، وكيفية المشاركة فيها، وتوعية المرأة بكيفية الانتخابات وبطريقة إجرائها.

أما بالنسبة لدور الجمعيات على الصعيد الاقتصادي، فتبين أن غالبية هذه الجمعيات تهتم بتأهيل الأرامل للعمل، وتزويدهن بماكينات للخياطة، ودورات للتجميل، ومشاريع الطبخ بأجر.. الخ.

◄ مناقشة السؤال الثاني: **ما أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟** للإجابة عن هذا السؤال اُستخرجت الأعداد والنسب المئوية، وذلك كما هو واضح في الجدول (٤) :

الجدول (٤)

الأعداد والنسب المئوية لأبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم، ورام الله.

أبرز البرامج التي تنفذها الجمعية	نعم موجود		لا غير موجود	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
برامج تثقيف وتوعية دينية للنساء	١٥	١٠٠٪	–	–
برامج تثقيف وتوعية وطنية للنساء	٩	٦٠٪	٦	٤٠٪
برامج تثقيف وتوعية دينية للأطفال	١٢	٨٠٪	٣	٢٠٪
برامج تثقيف وتوعية وطنية للأطفال	٥	٣٣,٣٪	١٠	٦٦,٧٪
تدريب مهني للنساء والشابات في قضايا السكرتاريا والإدارة	٤	٢٦,٧٪	١١	٧٣,٣٪
دورات تدريب خياطة ونسيج أو تطريز	٩	٦٠٪	٦	٤٠٪
حضانة ورياض أطفال	٧	٤٦,٧٪	٨	٥٣,٣٪
قروض للمشاريع الصغيرة	٢	١٣,٣٪	١٣	٨٦,٧٪
تشغيل النساء في مشاريع الجمعية	١٣	٨٦,٧٪	٢	١٣,٣٪
إصدار نشرات دينية	٧	٤٦,٧٪	٨	٥٣,٣٪
معارض ومهرجانات	١١	٧٣,٣٪	٤	٢٦,٧٪
نشاطات ترفيهية	١٤	٩٣,٣٪	١	٦,٧٪

عند ملاحظة استجابات مديرات الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم ورام الله، حول أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية، فقد جاء في المرتبة الأولى برامج التثقيف والتوعية الدينية، حيث أكدت على ذلك جميع المبحوثات وبنسبة ١٠٠٪، تلاها في المقام الثاني النشاطات الترفيهية بنسبة مئوية ٩٣,٣٪، ثم تشغيل النساء في مشاريع الجمعية بنسبة مئوية ٨٦,٧٪، وبرامج التثقيف والتوعية الدينية

للأطفال بنسبة مئوية ٨٠٪، وعمل المعارض والمهرجانات بنسبة مئوية ٧٣,٣٪، وبرامج التثقيف والتوعية الوطنية للنساء، ودورات تدريب الخياطة والتطريز، حيث أكدت على ذلك ما نسبته ٦٠٪ من المبحوثات. **في حين أكدت غالبية المبحوثات أن تنفيذ البرامج الآتية قليلة نوعاً ما في الجمعيات وهي**:

- تقديم قروض للمشاريع الصغيرة للنساء، حيث أكدت أغلبية المبحوثات وبنسبة ٨٦,٧٪ عدم قيام جمعياتهن بتقديم القروض للمشاريع.

- التدريب المهني للنساء والشابات في قضايا السكرتاريا والإدارة، حيث أكدت ٧٣,٣٪ من المبحوثات أن هذه البرامج لا تُنفذ في الجمعيات.

- تقديم برامج توعية وطنية للأطفال حيث أكدت ٦٦,٧٪ من المبحوثات أنهن لا ينفذن برامج وطنية تثقيفية للأطفال.

- عمل حضانات للأطفال، حيث نفت ٥٣,٣٪ من المبحوثات عمل حضانات للأطفال،

- إصدار نشرات دينية، حيث أكدت ٥٣,٣٪ من المبحوثات أن جمعياتهن لا تصدر نشرات دينية.

ولوحظ أن الجمعيات النسوية الإسلامية تولي أهمية كبيرة للجانب الدعوي من خلال طرح قضايا المرأة وجميع حقوقها من منظور إسلامي شرعي، لأن مفهوم العادات والتقاليد يغلب على الشريعة الإسلامية في المجتمع، فالأمور في كثير من الأحيان تعود للعادات والتقاليد وليس للدين، كحق المرأة في الميراث والزواج، ولكن، ومن خلال الندوات التي تقوم بها هذه الجمعيات، أصبح هناك تغيير فكري، قد تغلب نوعا ما على العادات.

وكذلك العمل على رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي والصحي والمهني والسياسي، من خلال تعريفها بما يجري حولها من أحداث وبخاصة في فترة الانتخابات، والرقي والنهوض بواقعها، والخروج بها من التقوقع على نفسها، من خلال الدورات والمحاضرات التي تعقدها هذه الجمعيات، والخاصة بها وبأطفالها، والعمل على تدريب المرأة؛ لتوفير فرص عمل لها ومساعدتها من ناحية اقتصادية. ومن أهم القضايا التي تطرحها بعض الجمعيات هي الناحية التعليمية للمرأة، الأنشطة والدورات، كدورات الإرشاد في مجال التعليم، واختيار التخصصات، واختيار المهنة، بالتعاون مع الجامعات في جميع أرجاء الوطن. ومن القضايا التي تطرحها هذه الجمعيات، النهوض والاهتمام بالطفل بأن ينال جميع حقوقه، كحقه في التعليم واللعب والترفيه، وكذلك فإن إحدى الجمعيات تعمل على عقد دورات في الأمومة والطفولة.

◄ مناقشة السؤال الثالث: **ما أبرزالمعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم ورام الله؟** للإجابة عن هذا السؤال اُستخرجت الأعداد والنسب المئوية، وذلك كما هو واضح في الجدول (٥) :

الجدول (٥)

الأعداد والنسب المئوية لأبرز المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم ورام الله.

المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظتي القدس وبيت لحم	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مالية	١٤	٩٣،٣٪	١	٦،٧٪
اجتماعية	٢	١٣،٣٪	١٣	٨٦،٧٪
سياسية	٦	٤٠٪	٩	٦٠٪
إدارية	١	٦،٧٪	١٤	٩٣،٣٪

يتضح من الجدول (٥) ، أن أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم، ورام الله، كانت المعوقات المالية، حيث أكدت على ذلك ما نسبته ٩٣،٣٪ منهن، ثم المعوقات السياسية بنسبة ٤٠٪، فالمعوقات الاجتماعية بنسبة ١٣،٣٪ من المبحوثات، وأخيراً العوائق الإدارية بنسبة ٦،٧٪ من المبحوثات. وتبيّن أن العائق المادي هو العائق الأول والأساسي، الذي يقف في وجه جميع هذه الجمعيات في تحقيق كافة أهدافها، ومن ثم يأتي العائق السياسي، فالاحتلال هو سبب تقطيع أوصال الوطن، فهناك مراقبة دائمة ومستمرة لمثل هذه الجمعيات من قبل قوات الاحتلال، وبخاصة الجمعيات الموجودة والقريبة من منطقة القدس، وهناك مصادرة لجميع موجودات إحدى هذه الجمعيات من قبل الاحتلال، والتخريب دائم لها، مما أدى ببعض الجمعيات إلى نقل المقر، فالظروف المادية مرتبطة بدرجة كبيرة بالظروف السياسية، التي تعوق وتمنع وصول الأموال والمساعدات، والحواجز التي تعوق القيام بالرحلات، بالإضافة إلى وجود الجدار الذي أقامته قوات الاحتلال، الذي فصل إحدى الجمعيات عن المجتمع المقدسي، وكان يأتيها كثير من الناس من مختلف المناطق، أما اليوم فانقطع الاتصال بسبب الجدار. ومن المعوقات الأخرى التي تقف أمام هذه الجمعيات العائق الاجتماعي، وتعاني منه جمعيتان نسائيتان، حيث إن السيدات في البداية، لم تكن نظرتهن واعية ومتفهمة للعمل التطوعي، والعمل الخيري.

نتيجة السؤال المقالي:

ما أهم إنجازات الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله؟

لقد تبين من خلال السؤال المقالي الذي وُجِّه لمديريات الجمعيات النسوية الإسلامية أن أبرز الانجازات التي حققتها تلك الجمعيات كالآتي:

١. إنشاء مراكز لتحفيظ القرآن الكريم، ونواة ركن الطفولة الذي فيه أجهزة حاسوب، وتلفاز، وفيديو، وحضانات لأطفال لأمهات المعلمات والعاملات، ومخيمات صيفية. بالاضافة إلى عقد دورات تقوية لطلاب المدارس، وإنشاء مركز ثقافي للنساء والفتيات؛ لإعطاء دورات لتعلم الحاسوب واللغة العبرية، وفن الطهي، وغيره من المواضيع التي تزيد من كفاءة المرأة المهنية والأكاديمية. وإصدار نشرات توعية صحية ودينية، وفي بعض الجمعيات طورت هذه النشرات إلى مجلات دورية في مواضيع مختلفة. وافتتاح منتدى للفتيات، يشمل محاضرات وورشات عمل، وتنمية مواهب وقدرات شابة، من كشافة وفرقة للدبكة والتمثيل. وعقد دورات متنوعة، وندوات ومحاضرات في محو الأمية والوعظ والإرشاد وغيرها، ومعارض واحتفالات. والرحلات التي تحافظ على إقامتها الجمعيات. وإنشاء مركز طبي. وإنشاء مشروع المطبخ الإنتاجي، وهو في بعض الجمعيات يغطي بعض مصاريف الجمعية وبرامجها من خلال تحضير الوجبات وبيعها. وعقد برنامج تأهيل المرأة والفتيات، من ناحية الخياطة والسيراميك والأشغال اليدوية.

٢. توظيف الفتيات في الجمعية، عن طريق برنامج البطالة، وهو برنامج طرحته السلطة الوطنية الفلسطينية للعاطلين عن العمل. وإنشاء مشروع اللياقة البدنية لممارسة الرياضة اليومية. وإنشاء شبكة من العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي. وإنشاء مركز معوقين، وإحدى الجمعيات تقوم بتنظيم رحلات وتقديم تعزيزات لهم، ومشروع نادٍ لهم ولكبار السن.

ومن الجمعيات المقدسية الموجودة في القدس، التي أغلقت من قبل قوات الاحتلال، رأت أن لها إنجازات على ثلاثة مستويات وهي كالآتي:

١. إنجازات على مستوى الوطن: فقد كانت هذه الجمعية نموذجا للجمعيات النسوية الراعية والرامية لتجميع الجهود على مستوى الوطن، سواء أكانت مؤسسات نسوية إسلامية

أم غير إسلامية، حيث كانت الجمعية تخصص جهداً ووقت مقتطفاً من وقت أعضائها وموظفيها عبر التنقل ما بين الجمعيات، والبدء بزمام المبادرة ومتابعة محاضر الجلسات وإدارة اللقاءات.

٢. على مستوى الأسرة المقدسية: العمل على إصلاح الأسرة من خلال تقديم البرامج الهادفة والمشاريع البناءة، وتنوير المرأة وتأهيلها كيف تكون زوجة صالحة وأما فاضلة ناجحة، وعلى مستوى التعامل مع الزوج والأبناء والأسرة، وإدارة البيت اقتصادياً ومعنوياً.

٣. على مستوى الفئة الشابة: إيجاد ثلة من الفتيات اللواتي أُعددن كقيادات شابة، من أجل أن يشكلن قاعدة صلبة للجمعية وللفتيات والشابات، اللواتي هن سر التغيير؛ لكونهن شابات مؤهلات يدرسن همومهن، ويسعين أن يكن قائدات على مستوى الفتيات والمجتمع لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

التوصيات:

١. ضرورة توفير الدعم المالي لهذه الجمعيات؛ للحفاظ عليها ولاستمرارية عملها.

٢. ضرورة التنسيق بين الجمعيات النسائية للعمل على تنويع البرامج وتبادلها.

٣. الحفاظ على الجمعيات العاملة في مدينة القدس؛ لترسيخ وجود أهل القدس فيها ودعمهم.

٤. تفعيل برامج مشتركة بين الجمعيات والمجتمع المحلي لمساعة الجمعيات لتصبح أكثر فاعلية.

المصادر والمراجع:

١. أبو زيد، أ. (مارس، ٢٠٠٥)، بوادر تراجع الحركة النسوية. العربي، ٥٥٦. ص ص ٤٣- ٣٩. اتحاد الجمعيات الخيرية (١٩٧٦)، القدس.

٢. أرصغلي، ع، أبو رقطي، ب. (٢٠٠٣)، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية. تحرير د. علياء أرصغلي، تدقيق تحسين يقين. م١. منشورات مفتاح.

٣. البرغوثي، ع. (أيلول، ١٩٩٧)، الجمعيات النسائية الفلسطينية التطوعية ودورها في الفلكلور الفلسطيني. التراث والمجتمع، ٣٠. ص ص ٣٢- ٣٠.

٤. البرغوثي، م. (نيسان/ابريل، ٢٠٠٠)، «مستقبل الحركات الاجتماعية السياسية في فلسطين». الحركات الاجتماعية والسياسية في فلسطين، ص ٩، ٨.

٥. تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية (١٩٩٩)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ج٢. أسكوا. الأمم المتحدة، نيويورك. جامعة القدس (ب. ت)، الحركات الاجتماعية والمرأة.

٦. الجعبري، ع. (٢٠٠٤)، المرأة والعمل السياسي في فلسطين رؤية إسلامية. جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

٧. جقمان، ج. (٢٠٠٠)، الحركات الجماهيرية والتحول الديمقراطي في فلسطين. الحركات الاجتماعية والسياسية في فلسطين، ص٢٩.

٨. جمعية النقاء النسائية الإسلامية (٢٠٠٦)، فلسطين، الدوحة.

٩. جمعية نساء الاسلام (٢٠٠٠): القدس. مطبعة الرسالة.

١٠. الحوراني، ع. أ. (ب. ت): الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١١. دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية (٢٠٠٦): مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة بالتعاون مع الهيئة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، مطبعة الإخوة.

١٢. الشطي، ن، وآخرون (٢٠٠١): تنظيم النساء الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط. ترجمة معين الإمام. الطبعة الأولى. دار المدى، دمشق.

١٣. الصفدي، س، أبو غضيب، ع، حمدان، ن. (١٩٩٥): منظمات حكومية أم غير حكومية؟ المؤسسات النسوية إلى أين، مركز شؤون المرأة، نابلس.

١٤. الطويل، أ. (١٩٨٨)، سجينات الوطن السجين، الطبعة الأولى، دار الأسوار، عكا.

١٥. العسيلي، ر. (٢٠٠٥) ، «الرياضة النسائية في محافظة الخليل بين الواقع والمأمول». رسالة جامعة القدس المفتوحة، ١٢. ص٥٤.

١٦. قعقور، هـ، وآخرون (٢٠٠٢) ، المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود، الطبعة الأولى. رام الله.

١٧. كتاب، إ، العسلي، ن، تراكي، ل، الجواد، إ، حمامي، ر. (١٩٩١) : مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية، الطبعة الأولى. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

١٨. المرزوقي، إ، وآخرون (٢٠٠٠) ، الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، الطبعة الأولى. مؤسسة مواطن، رام الله.

١٩. نحو المعالي (٢٠٠٤) ، العدد ٤. مركز الامل النسوي، جمعية رعاية اليتيم.

٢٠. وزارة الداخلية، النظام الأساسي للجمعية، مادة ٥،٤، ٢٠٠٠.

٢١. يوسف، أ، وآخرون (٢٠٠٥) ، دور ورؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المسيرة الديمقراطية والإصلاح. الجامعة العربية الأمريكية. جنين.

٢٢. وزارة الداخلية (٢٠٠٠) ، النظام الأساسي للجمعية، مادة ٥،٤.

مواقع الانترنت:

١. البقاش، م. م. (٢٠٠٧) : منتدى القصة العربية، قراءة في مكونات الأدب الممدرى في رواية: نساء مستعملات.

(http: //www. arabicstory. net/forum/lofiversion/index. php/t821. html,15. 2. 2008)

٢. فراونة، ع. ع. (٢٠٠٥) : الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، المرأة الفلسطينية عطاء بلا حدود.

(http: //www. hrinfo. net/Palestine/palestinebehindbars/2005/pr0321. shtml,15. 2. 2008)

٣. الميداني، ح. (٢٠٠٤) : هل هي ثقافة أم بلاده.

٤. غانم، إ. ا. (٢٠٠٥) : الحركات الاجتماعية: تحولات البنية و انفتاح المجال.

www. libya- web. net/main/index. php?catid=4&dsid=12&did=4,16. 11. 2006) (http: //

٥. أبو عبد العزير، ع. (٢٠٠٥) : عالم الأسرة، من هي المرأة وما هي حقوقها.

(http: //www. lahaonline. com/index. php?option=content&id=7737&task=view&sectionid=1,15. 2. 2008)

٦. العليو، ز. ط. (٢٠٠٠) : قضايا معاصرة، النهضة في الوطن العربي البدايات والآفاق.

(http: //www. balagh. com/islam/1p0owwf7. htm,8. 2. 2007)

٧. حمامة (٢٠٠٦) : أسرانا خلف القضبان، أسيرات فلسطين أجمل بنات العالم.

(http: //www. hamama. ca/vb3/shothread. php?p=14884,16. 11. 2006)

ملاحق البحث

استبانة للرأي

أختي رئيسة الجمعية المحترمة:

تحية واحتراماَ وبعد،

تهدف هذه الاستبانة للتعرف على دور الجمعيات النسوية الإسلامية الفلسطينية، في التثقيف والنهوض بالمرأة المسلمة والمجتمع المحلي الفلسطيني، الرجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية، علما بان أسئلة الاستبانة لن تستخدم إلا للأغراض العلمية فقط، وستعامل بسرية.

الجزء الأول: معلومات عامة عن الجمعية:

١. اسم الجمعية: ....

٢. مكان الجمعية: ....

٣. تاريخ التأسيس: ....

٤. العنوان: ....

الجزء الثاني: الرجاء وضع نعم أو لا في المكان الذي يناسبك

الرقم	درجة مساهمة الجمعيات النسوية الإسلامية في النهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني	نعم	لا
١	هل أحدثت الجمعية تغيرا فعليا على المجتمع الفلسطيني		
٢	هل أحدثت الجمعيات النسوية تغيير فعلي على المرأة الفلسطينية		
٣	هل تساهم الجمعية في حل الإشكالات الاقتصادية للمرأة		
٤	هل تساهم الجمعية في حل الإشكالات الاقتصادية للمنتفعين		
	المجالات التي تعمل بها الجمعيات للنهوض بالمرأة في محافظة القدس، وبيت لحم ورام الله.		
٥	المجال الديني		
٦	الاجتماعي		
٧	السياسي والنضالي		

الرقم	درجة مساهمة الجمعيات النسوية الإسلامية في النهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني	نعم	لا
٨	الاقتصادي		
٩	الثقافي		
١٠	العلمي		
١١	التربوي		
	البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، وبيت لحم ورام الله.		
١٢	برامج تثقيف وتوعية دينية للنساء		
١٣	برامج تثقيف وتوعية وطنية للنساء		
١٤	برامج تثقيف وتوعية دينية للأطفال		
١٥	برامج تثقيف وتوعية وطنية للأطفال		
١٦	تدريب مهني للنساء والشابات في قضايا السكرتاريا والإدارة		
١٧	دورات تدريب خياطة ونسيج أو تطريز		
١٨	حضانة ورياض أطفال		
١٩	قروض للمشاريع الصغيرة		
٢٠	تشغيل النساء في مشاريع الجمعية		
٢١	إصدار نشرات دينية		
٢٣	معارض ومهرجانات		
٢٤	نشاطات ترفيهية		
	المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس وبيت لحم ورام الله		
٢٥	مالية		
٢٦	اجتماعية		
٢٧	سياسية		
٢٨	إدارية		

✧ **سؤال المقابلة:**

ما أهم إنجازات الجمعيات النسوية الإسلامية في مجال التثقيف والنهوض بالمرأة في المجتمع المحلي الفلسطيني؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

٤. ....

شكراً لتعاونكم

الوعي بالتشريعات البيئية
عند طلبة الجامعات الفلسطينية

د. محمود حسن الأستاذ*

أ. محمود محمد الددح**

* أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك/ كلية التربية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين.

** ماجستير في أصول التربية/ كلية التربية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى مستوى الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، ودور الجامعات الفلسطينية في تنميتها، ولهذا استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلى، كما اختيرت عينة عشوائية بسيطة بمعدل (١٥٪) من مجتمع الدراسة، فتكونت العينة من (٦٠٠) طالب وطالبة، وأعدّ اختبار الوعي بالتشريعات البيئية، وإستبانة لدور الجامعات في تنميته، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء على الصعيد الدولي منها، أم على الصعيد المحلي الفلسطيني، حيث لم يزد مستوى معرفتهم بتلك التشريعات عن ٧٠٪ في الحد الأدنى، ولقد احتلت معرفة الطلبة بالمواثيق الدولية البيئية المرتبة الأولى بتكرار (٤٢) ، ونسبة مئوية ٧٪، أما معرفتهم بالتشريعات البيئية الفلسطينية، فكانت في المرتبة الثالثة بتكرار (٢٠) ، ونسبة مئوية ٣,٣٪. وهذا يعني غياب الثقافة البيئية الفلسطينية المتعلقة بالتشريعات والقوانين البيئية. ولقد كانت هناك فروق دالة إحصائياً في مستوى الوعي بهذه التشريعات، ترجع لمتغير الجنس، ونوع الجامعة، وكانت هذه الفروق لصالح الذكور من جهة، وطلبة الجامعة الإسلامية من جهة أخرى.

Abstract:

This study aimed at identifying the role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness among students. Therefore, the analytical descriptive approach has been used. A simple random sample has been selected at (15%) of the population. The overall sample came to be (600) male and female Palestinian students. So two tools have been prepared: a questionnaire about the role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness and environmental regulations test. The study found that there are a weakness in the awareness of international & local environmental regulations for the student of Palestinian Universities, so the level of this awareness is less than (70%) , Therefore, the awareness of international environmental regulations takes the first mark with (42) frequencies and (7) Percentage but the awareness of local environmental regulations takes the third rank with (20) frequency & (3.3) percent. This means that the Culture & literacy of Palestinian environmental regulations was absent. There are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.01$) in the students' responses about the total role of the Palestinian universities in developing environmental regulations awareness attributed to gender for males favor and for the Islamic University favor.

مقدمة:

تحتل قضايا البيئة موقع الصدارة في سلم أولويات الدول المتقدمة والنامية واهتماماتهما على حد سواء، إذ تواجه هذه الدول تحديات بيئية واسعة النطاق ناجمة عن الآثار السلبية للتعامل مع البيئة، وما من شك في أن العالم منذ أوائل القرن الماضي اتجه إلى حشد جهود دولية عديدة، ووضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالبيئة، سواء على المستوى الثنائي أم الإقليمي أم الدولي بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان، بحيث يتوجب على الدول التي تصادق على هذه الاتفاقيات أو بعضها، أن تلتزم باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية، لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، وتطبيقها على المستوى الوطني.

وعلى المستوى الفلسطيني فقد نص القانون الأساسي الفلسطيني على أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، وأن الحفاظ عليها وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسئولية وطنية من الدرجة الأولى (سيسالم وآخرون، ١٩٩٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النصوص التشريعية الفلسطينية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة الفلسطينية بشكل خاص، بل تناول بعضها جوانب من البيئة وفق تصور محدود، أي أن الصورة الكاملة لحالة البيئة الفلسطينية غائبة عن أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة للحاجة التي تتطلبها تطورات العصر، إذ يغيب عن هذه النصوص المعيار العلمي المرجعي في تحديد المخالفات المتعلقة بالبيئة، مما يعني تعريض تطبيق النص القانوني للاجتهاد والخروج به عن مقاصده (بارود، ١٩٩٦: ١٠٧) .

ولما كان هذا حال النصوص، فقد استدعت الحاجة لإعادة النظر في التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالبيئة، والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية، خاصة في الجوانب المتعلقة بالبيئة الزراعية، التي ترتبط مباشرة باحتياجات المواطن الفلسطيني من مأكل وملبس، كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعو الضرورة إلى صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها بشكل مستدام (Mansi,1998) .

ومع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت المحاولات الفلسطينية للتعاطي مع مشكلات البيئة، وتحديد الجهات المخولة بمتابعتها، لذا فقد أنشأت السلطة الوطنية في تشرين أول من عام ١٩٩٤ دائرة التخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي،

حيث كان من صلاحياتها متابعة الإدارة البيئية في مناطق السلطة الوطنية، وفي الوقت نفسه تشكلت في وزارات الصحة والزراعة والحكم المحلي دوائر للشؤون البيئية، الأمر الذي شكل ازدواجية في الصلاحيات، وتسبب في عدم تحديد المسؤوليات والمرجعيات المحددة لاتخاذ القرارات في شؤون الإدارة البيئية (Jad, 2000) .

وفي كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩٩٦م أُنشئت سلطة جودة البيئة بمرسوم رئاسي، أنيط بها المهمات الإدارية المتعلقة بالبيئة كافة، إلا أن الدوائر الخاصة بالبيئة في كل وزارة من الوزارات واصلت عملها وفق خططها وبرامجها الخاصة، وفي عام ١٩٩٨م أنشئت وزارة شؤون البيئة، واعتبرت المرجعية الأساسية للشؤون البيئية في فلسطين، وفي عام ٢٠٠٢م صدر مرسوم رئاسي بتحويل وزارة شؤون البيئة إلى سلطة جودة البيئة، وأعطيت المهمات والصلاحيات نفسها التي كانت للوزارة.

وفي ضوء ذلك، تزايد الاهتمام بالتعليم البيئي والتربية البيئية، وبخاصة بعد الوصول إلى قناعة أكيدة بأنه يمكن تغيير وتعديل سلوك الإنسان، وتغيير نظرته للبيئة وعلاقته بها، من خلال التعليم النظامي، ومن خلال التربية البيئية التي تستخدم فيها أساليب ومناهج متنوعة تحتكم إلى القوانين والتشريعات البيئية (سليمان، ١٨٠: ١٩٩٧) .

لذا فقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لوجود تربية بيئية تغرس في النفوس أهمية المحافظة على البيئة، لأن في ذلك محافظة على الإنسان ذاته على المدى البعيد، وضرورة العمل على تنمية الوعي بحقوق الإنسان البيئية بما يتمشى مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني. ذلك أنه لابد من حماية هذه البيئة من الإنسان ذاته، الأمر الذي يتطلب تنمية الوعي لديه بالتشريعات البيئية وقوانينها من خلال أوسع قاعدة ممكنة (الشرنوبي، ٢٦: ٢٠٠٣) .

ومن هذا المنطلق، فإن الإنسان مسئول مسؤولية أخلاقية إزاء بيئته، فهو من خلال انتمائه لها عليه أن يصنع بيئة تطيب فيها الحياة، وعليه أن يفكر كيف نكون أحباء للبيئة، وأن نقف في وجه تلوثها، وأن نجد الحلول العملية لمشكلاتها (الفرا، ٢٤: ١٩٩٣) .

وفي هذا السياق تؤدي الجامعة دوراً أساسياً في تشكيل الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، سواء في إطار تزويدهم بالمعلومات البيئية الصحيحة، أو تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه قضايا البيئة وتشريعاتها المحلية والعالمية، والجامعة مؤسسة إحدى وظائفها الأساسية خدمة البيئة (الخطيب، ١٢٥: ١٩٩٥) ، والتوجه الدولي اليوم لجامعات العالم في –إطار التربية البيئية– يدور حول الوعي البيئي لدى الدارسين، وبخاصة في مجال التشريعات البيئية. لذا فإن التعليم الجامعي الفلسطيني لابد أن يؤدي دوراً في الحفاظ على

البيئة، وحسن استغلالها، وحل مشكلاتها في إطار من الوعي بالقوانين والتشريعات البيئية، حيث ينصب التعليم الجامعي على فئة الشباب، والشباب الجامعي الفلسطيني هم الشريحة التي تمثل أداة التغيير في المجتمع، فإذا أُعدّوا إعداداً جيداً من خلال توسيع مداركهم، وزيادة معارفهم ووعيهم بحقوقهم البيئية ضمن الإطار القانوني بكيفية المحافظة على البيئة واستثمار مواردها بشكل مناسب، والعمل على تنميتها، فإنهم بذلك يكونون قادرين على اتخاذ قرارات بيئية سليمة عند انخراطهم في العمل، كذلك سينعكس سلوكهم البيئي بدرجة أو بأخرى على سلوك طلبتهم في المستقبل، إذ يميل الطلبة عادة إلى محاكاة سلوك معلميهم، وبالتالي تبدو الحاجة إلى هذه الدراسة من أجل تعزيز السلوك البيئي لدى طلبة الجامعات، أو تعديل هذا السلوك إن لم يكن بالمستوى المطلوب (الحفار: ٢٥٦: ١٩٩٠) .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، أكدت العديد من الجهود والدراسات التربوية الفلسطينية على أهمية السلوك البيئي بشكل عام والقيم البيئية وتشريعاتها بشكل خاص، فركزت على ضرورة تضمينها في المناهج الدراسية، حيث أكد الأغا وأبو دف (١٩٩٦) على ضرورة تبني منظومة قيمية للتعليم الفلسطيني، وذلك في المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، الذي عُقد في غزة من قبل لجنة تطوير المناهج الفلسطينية، كما أكدت معظم دراسات المؤتمر التربوي الثاني الذي عُقد برام الله (١٩٩٩) بعنوان: (المناهج الفلسطينية رؤية مستقبلية) على ضرورة الاهتمام بالبيئة وتنمية اتجاهات إيجابية نحوها لدى المتعلمين من أبناء الشعب الفلسطيني من خلال مناهجه. وتشير العديد من الأبحاث إلى أهمية دراسة السلوك البيئي لهذه الفئة من الطلبة، حيث عقدت كلية التربية الحكومية بغزة مؤتمرها العلمي الأول حول البيئة والمجتمع في الفترة ما بين ٢٦– ٢٣ مارس ١٩٩٧م كما عقدت الجامعة الإسلامية بغزة يومها البيئي حول البيئة والسلوكيات البيئية يوم ٣– ٦– ١٩٩٨. كما أوصت دراسة الفرا (١٩٩٧) إلى ضرورة تطوير برامج إعداد المعلمين وتزويدها بمساقات تُعنى بالأخلاقيات وتهتم بنشر الوعي البيئي. كما أوضحت دراسة الأستاذ وأبو جحجوح (١٩٩٩) أن هناك اهتمامًا فلسطينيًا واضحًا من قبل مصممي المناهج بوزارة التربية والتعليم بالمنظومة التعليمية بشكل عام، وبالقيم البيئية بشكل خاص، وذلك من خلال بحث هدف إلى الكشف عن توازن القيم في مناهج العلوم الفلسطينية. وكذلك قام تيسير نشوان (١٩٩٧) بدراسة فلسطينية هدفت إلى معرفة مدى اكتساب طلبة المدارس بقطاع غزة للاتجاهات البيئية المرغوبة، وتوصلت إلى أن عدد الطلبة الذين كانت اتجاهاتهم البيئية ايجابية يزيد عن (٥٠٪) من العدد الكلي للطلبة.

في ضوء هذه المرتكزات والجهود تبدو الحاجة ماسة إلى وجود تربية بيئية قائمة على التشريعات بصورة تطبيقية وليست نظرية، في عصر ساء فيه استخدام البيئة، لذا

فقد جاءت فكرة هذه الدراسة حول الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة ودور الجامعات الفلسطينية في تنميتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية؟ وما دور الجامعات في تنمية ذلك؟

ويشتق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما مستوى وعي الطلبة في الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية؟

٢. ما دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة؟

٣. إلى أي مدى يختلف دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة باختلاف كل من: الجنس، التخصص، الجامعة، المعدل التراكمي للطلبة؟

٤. ما التصور المقترح لتحسين دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى مستوى الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، ودور الجامعات الفلسطينية في تنمية ذلك وبشكل محدد تهدف إلى:

- ♦ تحديد مستوى وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية.
- ♦ التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة، وإلى أي مدى يختلف هذا الدور باختلاف متغيرات الجنس والتخصص والجامعة والمعدل التراكمي للطلبة.
- ♦ اقتراح تصور لتنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كونها:

- ♦ تتناول موضوعاً مهماً، يربط بين البيئة من جهة، وبين حقوق الإنسان من جهة ثانية، ويخرج بفكرة جديدة وهي التشريعات البيئية، وهو من الموضوعات النادرة التي تمَّ تناولها في البيئة الفلسطينية.

♦ تركز الدراسة على فئة طلبة الجامعات كعينة مستهدفة، حيث أن طلبة الجامعات يمثلون المحور الأكثر أهمية، والأكثر تأثيراً في مجريات المجتمع الفلسطيني، ذلك من منطلق أنهم سيقودون دفة الحياة في المستقبل، وهم عنوان المرحلة، والأقدر على إحداث التغيير المجتمعي والبيئي نحو الأفضل.

♦ تسهم هذه الدراسة في إبراز فكرة التفاعل بين الطالب الجامعي وحقوقه البيئية، ومعاونته على إدراك تصور متكامل للإنسان في إطار بيئته.

♦ قد يفيد من هذه الدراسة الشئون الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية بغرض التخطيط لمساق دراسي خاص بالتشريعات البيئية للإنسان كمتطلب جامعي، حيث إن هذه الثقافة عالمية، وغير متوافرة في بلادنا.

♦ قد يفيد من هذه الدراسات المؤسسات التي تهتم بشئون البيئية، وتلك التي تهتم بحقوق الإنسان، وذلك من أجل صياغة مواد تشريعية واضحة تتعلق بالتشريعات البيئية للإنسان.

♦ تقدم الدراسة تصوراً مقترحاً حول دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية للإنسان، مما يفيد صانعي القرار في الجامعات إلى ضرورة الاستفادة من هذا التصور عند التخطيط لمراجعة الخطط الدراسية في الجامعات، وإضافة مساق جديد يتعلق بالتشريعات البيئية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الطلبة من الجنسين في المستوى الرابع من مرحلة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية الثلاث وهي: (الإسلامية– الأزهر– الأقصى) في العام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

تعريف مصطلحات الدراسة:

يتبنى الباحثان التعريفات الآتية:

◄ **الوعي بالتشريعات البيئية**: ويقصد به مدى إلمام طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية في المجالات الآتية: مجال المواثيق البيئية الدولية، ومجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية، ومجالات التشريعات البيئية التي تتعلق بكل من مياه الشرب والهواء وإدارة المياه العادمة وشبكات الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة وإدارة الموارد البيئية

والتنوع الحيوي والبيئة البحرية والتصحر. ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة بالعلامة التي يحصل عليها الطالب في الاختبار المعد لذلك في المجالات المذكورة.

◄ **دور الجامعات**: ويقصد به في هذه الدراسة كل ما تقوم به الجامعات الفلسطينية بغزة من جهود تتعلق بالتشريعات البيئية كالمؤتمرات والندوات وورشات العمل والمعارض والبحوث والمجلات الفنية والعمل الأكاديمي. ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة بالعلامة التي يحصل عليها الطالب على الإستبانة المعدة لذلك، والتي تضم الأدوار الآتية للجامعة: الدور الأكاديمي والدور الثقافي والدور البحثي والدور الإعلامي والدور الفني.

الدراسات السابقة:

لما كان البحث العلمي منشطاً إنسانياً، يتسم بالتراكمية من جهة، وبالعالمية من جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تتناول الدراسات والبحوث ذات العلاقة، وذلك على الرغم من قلة الدراسات التي تتناول التشريعات والقوانين والمواثيق البيئية، ومن الدراسات التي اهتمت بموضوع التربية البيئية دراسة **مسلماني** (١٩٨٥) التي هدفت إلى وضع منهاج في التربية البيئية لطلبة معاهد المعلمين في الأردن، وقياس مدى فعاليته في تنمية المفاهيم والاتجاهات البيئية، وكذلك دراسة **عبد العال** (١٩٨٦) التي هدف فيها إلى وضع برنامج تنمَّى من خلاله مفاهيم التربية البيئية في مناهج العلوم البيولوجية لدور المعلمين والمعلمات.

أما دراسة **الشافعي** (١٩٩٠) فقد هدفت إلى بناء برنامج التربية البيئية لطلاب كليات التربية، وقياس فاعليته بإعداد وحدة دراسية من وحداته وتجربتها عملياً. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية الاتجاهات نحو حفظ الطاقة لصالح التطبيق البعدى. في حين هدفت دراسة **النجدي** (١٩٩٠) إلى معرفة أثر مقرر علوم التربية البيئية على تنمية الاتجاهات نحو البيئة، وتحصيل بعض المفاهيم لدى المعلمين أثناء الخدمة.

أما دراسة **صديق وعطوة** (١٩٩١) فقد هدفت إلى تقصى أثر استخدام منهج مستقل للتربية على تنمية الوعي البيئي لدى طلبة شعبة التعليم الأساسي بكلية التربية في المنصورة ودمياط. كذلك هدفت دراسة **عبد الله** (١٩٩٢) إلى معرفة القيم البيئية السائدة لدى طلبة جامعة الزقازيق بمصر، وإلى معرفة العوامل التي تؤثر في اكتساب الطلبة لتلك القيم البيئية، وأثر التفاعلات المتبادلة بين تلك العوامل وبعضها وأثر ذلك على القيم البيئية للطلبة.

وفي هذا الإطار فقد هدفت دراسة كل من **مبارك والحدابي** (١٩٩٢) إلى الكشف عن الاتجاهات البيئية لدى طلاب كلية التربية بجامعة صنعاء. حيث تبين أن الطلاب الذين درسوا مقرر التربية البيئية كان اتجاههم العام نحو التربية البيئية إيجابيا. كذلك دراسة **الفرا** (١٩٩٣) التي ركزت على ضرورة تدريس التربية البيئية، وإلى ضرورة إدخالها في مناهج التعليم في فلسطين بهدف تكوين ما يسمى بالضمير البيئي. أما دراسة **كيم** (Kim, 1994) فقد هدفت إلى قياس العلاقة بين المفاهيم والاتجاهات البيئية لدى طلاب الكلية الكورية. في حين هدفت دراسة **يانج** (Yang, 1994) إلى وضع الأسس الرئيسة لسياسة تربية معلم المرحلة الثانوية في تايوان تربية بيئية.

وفي ضوء ذلك أعد **سباستو وسميث** (Sebasto & Smith, 1994) دراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات المدرسين نحو التربية البيئية، ومدى تركيزهم على مفاهيم التربية البيئية في تدريسهم، إذ استخدم الباحثان لهذا الغرض مقياس ليكرتي للاتجاهات البيئية، واستبانة للتعرف إلى مدى تناول مفاهيم التربية البيئية أثناء تدريسهم، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات المعلمين نحو التربية البيئية عالية الإيجابية، ولكن يقضي المدرسون أقل من ساعة أسبوعيا في التدريس حول البيئة وقضاياها. وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى قياس اتجاهات المعلمين نحو بعض المفاهيم البيئية الرئيسة، أما دراسة **زيمرمان** (Zimmerman, 1996) فقد هدفت إلى تحديد القيم البيئية لدى الطلبة الجامعيين بالمكسيك. كذلك هدفت دراسة **الفرا** (١٩٩٧) إلى التعرف على أثر برامج كلية التربية بجامعة الأزهر بغزة على التربية البيئية لدى الطلبة الخريجين بالمستوى الرابع. كذلك هدفت دراسة **الشربيني** (١٩٩٧) إلى معرفة مدى فاعلية برنامج التربية البيئية المقرر على طلبة التعليم الإبتدائى بكلية التربية بطنطا في تنمية القيم البيئية لدى طلبة هذه الشعبة. ولقد توصلت دراسة **صيدم** (٢٠٠٧) إلى أن مستوى القيم البيئية لدى طلبة الجامعات أقل من ٧٠٪ كمتوسط افتراضي، وأن هذه القيم لم تتأثر بالجنس وأن مستوى القيم البيئية لدى طلبة التخصصات العلمية أفضل من أقرانهم في التخصصات الأدبية.

أما الدراسات التي ركزت على موضوع التشريعات البيئية، فمنها دراسة **آل صادق** (١٩٩٨) التي ألقت الضوء على أهم الأنظمة التشريعية للحماية البيئية في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية والأجنبية، فأكدت على ضرورة هذه التشريعات من منطلق أن المشكلات البيئية لا تعترف بالحدود، وأكدت هذه الدراسة على أن التشريعات البيئية تشمل جوانب عديدة، فهي تشمل الحماية البرية والبحرية والزراعية والثروة الحيوانية والنباتية، والحماية من الإشباع والمخلفات الصناعية والكيميائية، ومنها ما يهتم بحماية

المصادر المائية والتخلص من مخلفات الصرف الصحي، وأوصت بأن الحاجة ما زالت ماسة لوضع المزيد من القوانين التشريعية للحفاظ على البيئة. ودراسة **الجندي** (٢٠٠٠) التي شرحت مفهوم التشريع البيئي في ضوء محورية الدور المتوقع لها في الحد من التلوث والتدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على التوازن الدقيق بين تنفيذ خطط التنمية ومراعاة الاعتبارات البيئية. كذلك توصلت دراسة **بابكر (Babiker, 2004)** إلى ضعف الاستخدام الاستراتيجي للتشريعات البيئية في الكويت في مجال صناعة الكيماويات والبتروكيماويات، وأن التشريعات المحلية تمثل التحدي الأكبر بالموازنة مع التشريعات البيئية العالمية.

أما دراسة **الزعبي ومنصور (Al- Zu'bi and Mansur, 2004)** فقد ألقت الضوء على آثار التشريعات البيئية المتعلقة باتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية على صادرات الأسمدة الأردنية، وتوصلت إلى أن تكاليف الالتزام بهذه التشريعات ليست قليلة، وأنه كلما ازدادت الكفاءة في الإنتاج، كلما انخفضت التكاليف بشكل ملحوظ. ولقد هدفت دراسة **سحر حافظ** (٢٠٠٦) إلى التعرف إلى مستوى الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة، ومدى الامتثال لتطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من توفر جهاز شؤون البيئة، وهو الجهة المركزية المسئولة عن متابعة تطبيق التزامات مصر تجاه الاتفاقات الدولية وهو مسئول عن متابعة تطبيق التشريعات الوطنية في مجال البيئة، وكذلك جهاز الإدارة العامة للتفتيش البيئي، فلا يوجد حصر شامل لجميع أحكام الالتزامات الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات البيئية، وكذلك عدم مواكبة التشريعات المحلية لها، والافتقار إلى آلية وظيفية لإدارة تنفيذ ومتابعة تلك الاتفاقيات. كذلك حاولت دراسة **خنيس** (٢٠٠٧) بيان العلاقة بين إدارة حماية البيئة في ضوء التشريع البيئي الجزائري موازنة ببعض التشريعات البيئية لبعض الدول، وعلى المستوى الفلسطيني فقد توصلت دراسة **العيسة** (١٩٩٦) إلى غياب تشريع بيئي فلسطيني في عهد الاحتلال، وأن ترسيخ مثل هذه التشريعات ضرورة حتمية وتحتل أولوية، وأنه لن يتم ذلك إلا بزوال الاحتلال.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ مما سبق، تعدد الدراسات التي تناولت الوعي البيئي والاتجاهات والقيم البيئية لدى طلبة الجامعات أو من في مستواهم من معاهد المعلمين، أو لدى المعلمين أنفسهم، وقد جاءت هذه الدراسات في بلدان مختلفة واتبعت مناهج مختلفة، كالمنهج الوصفي والمنهج التجريبي والمنهج البنائي، كذلك استخدمت أدوات بحثية متعددة كالاختبارات

والاستبانات والمقابلات، وتوصلت معظمها إلى نتائج ذات قيمة بيئية أو تربوية، كان أهمها ضرورة تصميم برامج خاصة لتنمية الوعي البيئي. كذلك تعددت الدراسات التي تناولت التشريعات البيئية، ومما يلفت الانتباه أن جميع هذه الدراسات ركزت على القضايا البيئية من جهة، والوعي البيئي من جهة أخرى وفق أبعاد معينة، إلا أنه لا توجد دراسات- فيما اطلع عليه الباحثان- تركز على القوانين والتشريعات البيئية والوعي بها من منظور تربوي عدا دراسة العيسة (١٩٩٦) ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي، وهذا يشير إلى قلة الاهتمام بهذا الحقل من التشريعات الإنسانية، الأمر الذي جعل هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات في تناولها لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

الإطار النظري:

التشريعات البيئية في فلسطين:

لا شك في أن التشريعات البيئية -على مستوى العالم- لم تعد قادرة على مواجهة التلوث البيئي الذي تحدثه الطبيعة والإنسان على حد سواء، لذا كان لابد أن تتكاتف الجهود لوضع استراتيجية موحدة لحماية البيئة هدفها تحقيق رفاهة الإنسان، والارتقاء بمستواه إلى الأفضل، وفق شروط بيئية سليمة، أما على مستوى فلسطين، فالواقع الذي نشهده اليوم من تلوث لجميع عناصر البيئة، بسبب عدم وجود تشريع يستطيع أن يقف في وجه هذا التلوث، خلق نوعاً من الاضطراب البيئي. والحال يختلف تماماً في فلسطين عنها في باقي البلدان العربية، من حيث التشريعات المتعلقة بالبيئة، فبينما تحاول الدول العربية وضع تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة، نجد أنه في فلسطين كانت سلطات الاحتلال عن طريق الإدارة المدنية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة هي المسئولة عن الأوضاع البيئية بصفة عامة، بما في ذلك التشريعات، والقوانين واللوائح والأنظمة (Applied Research Institute, 1997) ولعل هذا ما ساعد على تفاقم المشكلات البيئية داخل الوطن المحتل، حيث لم تساهم الإدارة المدنية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، ولو بقدر بسيط في معالجة البيئة وحمايتها، ولم تضع قوانين أو لوائح خاصة بذلك، وحتى إن وجدت هذه اللوائح، فلم تتابع الإدارة المدنية تنفيذها (مازن سيسالم وآخرون، ١٩٩٣) .

وفي إطار ما سبق يمكن القول إن التشريعات التي عنيت بالبيئة في فلسطين، لم تتناول في أغلب الأحيان عناصر وتكوينات البيئة بطريقة مباشرة، وإنما هي مجموعة تشريعات لها صلة بشكل أو بآخر بالبيئة وموضوعاتها، فمكونات البيئة حسب رؤية المتخصصين لم تمسها التشريعات بطريقة مباشرة. (Applied Research Institute, 1997) ولما كانت

هذه هي حال الواقع القانوني للبيئة في فلسطين، فإن الحاجة تبدو ماسة لمزيد من الجهود لإعادة النظر في التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالبيئة، وتزداد الدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية (Mansi, 1998) .

إن وضع تشريعات لحماية البيئة في فلسطين، لا بد أن يعتمد على مبادئ أساسية عدة منها: أن يكون الهدف النهائي للتشريعات هو الإنسان الفلسطيني، الذي يبغي الحياة بطريقة أفضل من التي يعيشها اليوم. وأن يكون هناك توازن بين ضرورات التنمية وسلامة البيئة، فلا نستطيع أن نخطو خطوة واحدة إلى الإمام دونما مشاريع تنموية صناعية، تجارية، زراعية ولكن وفق معايير، وتشريعات بيئية نتعلم منها كيف نغير من أسلوب حياتنا نحو البيئة.

الأطر العامة للتشريعات والحقوق البيئية في فلسطين:

يعد موضوع التشريع البيئي من المواضيع المستجدة في النظم القانونية العربية عامة، والقوانين الفلسطينية خاصة، وهو أيضا من المواضيع التي تعد حديثة التنظيم في النظم القانونية الدولية، ومع ذلك فإن الحق في بيئة نظيفة يعد من الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وهي التشريعات القائمة على التعاون الاجتماعي، والتي تتطلب عملاً محلياً إقليماً ودولياً مشتركا. (Mansi, 1998) .

فمن حيث الإطار القانوني الدولي للحق في البيئة: فقد بلغ عدد الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالبيئة نحو (١٥٢) اتفاقية خلال الفترة من ١٩٢١- ١٩٩١، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المعاهدات والاتفاقيات، في حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان، بحيث توجب على الدول التي صادقت على هذه الاتفاقيات أو بعضها، أن تلتزم باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية، لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، وتطبيقها على المستوى الوطني. **ومن أمثلة الاتفاقيات الدولية**: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٦٩) ، وإعلان ريو (١٩٩٢) ، وإعلان بكين ١٩٨٣، وقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٩٠) .

ومن حيث الإطار الدستوري: فقد نصت المادة (٣٣) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن «**البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسئولية وطنية**». وتشكل هذه المادة معياراً نستطيع من خلاله تحديد مدى التقارب ما بين سياسات التنمية وحق الإنسان في بيئة نظيفة، كما تشير إلى الأولوية في إجراءات الحماية والوقاية للبيئة الفلسطينية، واعتبارها مسئولية وطنية.

أما من حيث الإطار القانوني المحلي: فإنه على الرغم من أن التشريعات الفلسطينية في مجال البيئة تعد حديثة العهد، فما زال هناك ضعف واضح في تعزيز هذه التشريعات، كونها تتجاهل مواضيع المشاركة المجتمعية، وكيفية التعامل مع حقوق الأفراد، ومن هذه التشريعات: قانون الدفاع المدني رقم (٣) لسنة ١٩٩٨، وقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨، وقانون المصادر الطبيعية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، وقانون البيئة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ (Jad, 2000) .

أهداف التربية البيئية في الجامعة:

يرى وليم ستاب (William Stapp) أن الهدف العام للتربية البيئية هو: «إعداد مواطن إيجابي لديه معرفة بالبيئة (الطبيعة – والاجتماعية– والسيكولوجية– والجمالية.. الخ) ، ولديه اهتمامات بالبيئة ودراية بمشكلاتها، ومزود باتجاهات ايجابية نحو حماية البيئة من التلوث والإهدار واستنزاف الموارد، وملتزم بتحمل المسئولية، ولديه القدرة على اتخاذ القرار ومزود بمهارة العمل الفردي والجماعي» (Staap,1989: 495) .

وفي سياق هذا الهدف للتربية البيئية، يمكن تحديد بعض الأهداف الخاصة للتربية البيئية فيما يأتي:

- إبراز الوقائع التاريخية التي تدل على حسن استخدام بعض المصادر الطبيعية أو سوء استغلالها، وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية.
- إعداد مواطن إيجابي لديه القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وطرق حمايتها والمحافظة عليها مما يتهددها من أخطار.
- شرح التعاون بين الأفراد والجماعات في الجمال البيئي وفي التربية البيئية وتوضيحها بما في ذلك المجتمع الدولي ذاته.
- توضيح الترابط والتداخل بين الإنسان وبيئته، وما بها من مصادر وكائنات حية.
- تنمية وتعميق الفهم بالنسبة للمصادر الطبيعية وطرق صيانتها وحسن استغلالها.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المعرضة للتلف والنفاذ دون تفريط أو إهدار.

وتعد هذه الأهداف على درجة كبيرة من الأهمية بحيث ينبغي أن توضع في الاعتبار عند التخطيط لأي برنامج في التربية البيئية سواء أكان هذا البرنامج سيقدم للصغار أم

للكبار، على أن يراعي تكييف هذه الأهداف وصياغتها بما يتناسب مع الجماعة التي سيقدم لها البرنامج (غنايم، ١٩٩٠: ٧٨).

مشكلات التربية البيئية على المستوى الجامعي:

تعاني التربية البيئية على المستوى الجامعي من مشكلات متعددة شكلت معوقات فعلية لغايات التربية البيئية وأهدافها، ومن هذه المشكلات:

- إن كثيراً من الجامعات لم تدرك بما فيه الكفاية أن التربية يجب أن تمد الطالب الجامعي بنوع خاص من العلاقة بينه وبين البيئة، وبذلك كانت أهداف التربية البيئية في تلك الجامعات غامضة ومبهمة.
- ضعف القالب التربوي للاتجاه البيئي في التربية البيئية على المستوى الجامعي، ففي كثير من الجامعات يحتوي المنهج على مواد دراسية منفصلة تؤخذ فرادى متجزئة، مع أنه ينبغي أن تقدم مادة البيئة بمفهومها التكاملي.
- تشكو التربية البيئية في الجامعات من أنها لم تدرك أن عليها أن تعد الناشئين، لا لمستقبلهم هم فقط، بل لمستقبل أبنائهم من بعدهم، ولمستقبل الأمة التي يعيشون فيها، والكوكب الذي يعيشون فوقه.
- تعاني التربية البيئية على المستوى الجامعي من معوق آخر، هو أن بعض رجال التربية يميلون كل الميل إلى أن يعتبروا المواد المتعلقة بمنهج البيئة مواد علمية، بمعنى أنهم يدرجونها في مساق العلوم المنفصلة.

مما سبق يتضح أن إحدى المشكلات الرئيسية للتربية البيئية في الجامعات، يتمثل في إهمال موضوع التشريعات البيئية التي في ضوئها تتم معرفة الحقوق والواجبات البيئية لدى المتعلمين، الأمر الذي في ضوئه تحدد السلوكات والممارسات البيئية لديهم.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة قيد البحث من جميع جوانبها، وتحليل بنيتها، ومعرفة مجمل العلاقات والروابط بين مكوناتها دون تدخل من الباحث في نتائجها، والظاهرة المراد دراستها وتحليلها في هذه الدراسة هي واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة ودور الجامعات الفلسطينية في تنمية ذلك.

مجتمع الدراسة:

ويشمل جميع طلبة المستوى الرابع في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة. والبالغ عددهم حوالي (٤٠٠٠) طالب وطالبة حسب إحصائيات عمادات القبول والتسجيل في الجامعات الفلسطينية الثلاثة، وهي: الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، جامعة الأزهر.

عينة الدراسة:

لقد اختيرت عينة عشوائية بسيطة بمعدل (١٥٪) من مجتمع الدراسة، للكشف عن دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، فتكونت العينة من (٦٠٠) طالب وطالبة.

خصائص العينة:

اتسمت عينة الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بأنها من الجنسين، الجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١)

عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة ٪
الجنس	ذكر	٣٠٠	٥٠٪
	أنثى	٣٠٠	٥٠٪
الجامعة	الإسلامية	٢٠٠	٣٣,٣٪
	الأقصى	٢٠٠	٣٣,٣٪
	الأزهر	٢٠٠	٣٣,٣٪
المعدل التراكمي	من (٦٠– ٧٠)	٧٤	١٢,٣٪
	من (٧١– ٨٠)	٣٢٢	٥٣,٧٪
	من (٨١– ٩٠)	١٨٤	٣٠,٧٪
	٩١ فأكثر	٢٠	٣,٣٪
التخصص	آداب	٣٣٦	٥٦٪
	علوم	٢٦٤	٤٤٪

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، أُعدت أداتان هما:

اختبار الوعي بالتشريعات البيئية، واستبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

أولاً: اختبار الوعي بالتشريعات البيئية:

ويهدف هذا الاختبار إلى التعرف إلى واقع الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

- **خطوات بناء الاختبار:**

قام الباحثان بمراجعة ما أتيح لهما من الأدب البيئي، وبعض الدراسات والأبحاث المحلية المرتبطة بالبيئة والتشريعات البيئية. كما وجَّه الباحثان سؤالاً مفتوحاً لعينة من طلبة الجامعات، وكان هذا السؤال هو: **أذكر التشريعات البيئية التي تعرفها**؟ ومن هذه المصادر، استطاع الباحثان أن يحددا (١٣) سؤالاً مفتوحاً تعبر عن مدى وعي طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية في المجالات الآتية: مجال المواثيق الدولية البيئية، ومجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية، ومجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر، ومجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية.

وفي ضوء التعريف الإجرائي لمفهوم الوعي بالتشريعات البيئية، صاغ الباحثان مجموعة من الأسئلة الخاصة بكل مجال من المجالات، ثم عرض الاختبار على لجنة من المحكمين من أساتذة التربية البيئية والعلوم في جامعات قطاع غزة (الملحق ١) ، وذلك للتأكد من أن الأسئلة توضح ما يفيد التعبير عن مجالات الاختبار ودرجة إشباعها، ومدى ملاءمة الأسئلة لكل مجال منها، وبعد مراجعة التكرارات الخاصة بكل سؤال من أسئلة الاختبار من قبل هيئة التحكيم، بقيت أسئلة الاختبار كما هي مكونة من (١٣) سؤالاً كما يصفه الملحق (٢) . كما وضعت طريقة للاستجابة، بحيث تأخذ المعرفة لكل حق من التشريعات البيئية درجة واحدة لكل استجابة صحيحة. كذلك اُتخذت الإجراءات لتقنين الاختبار والتحقق من صدقه وثباته، حيث طُبق الاختبار على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) طالباً وطالبة.

- **صدق الاختبار:**

تأكد الباحثان من صدق الاختبار عن طريق صدق المحكمين، كما تأكدا من صدق الاختبار عن طريق صدق الاتساق الداخلي: حيث أوجدا معامل الاتساق الداخلي للاختبار من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل مجال، وبين المجموع الكلى لدرجات الاختبار كله، وذلك باستخدام معامل بيرسون كما يوضحها الجدول (٢) :

الجدول (٢)

صدق الاتساق الداخلي لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٦١	٠,٠١
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٧	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية.	٠,٨١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٧٩	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٦١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧١	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٧٩	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٦٣	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٦٠	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٦٥	٠,٠١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٦	٠,٠١
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٧٠	٠,٠١

يلاحظ من الجدول (٢) أن جميع مجالات اختبار الوعي بالتشريعات البيئية مرتبطة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) مع المجموع الكلي للاختبار، وهذا يعني أن اختبار الوعي بالتشريعات البيئية يتمتع باتساق داخلي يعبر عن صدقه.

- **ثبات الاختبار:**

تأكد الباحثان من ثبات الاختبار عن طريق التجزئة النصفية: حيث جزئ الاختبار إلى نصفين، الأسئلة الفردية مقابل الأسئلة الزوجية، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين النصفين على كل مجال في الاختبار، ثم عُدّل طول لكل منهما باستخدام معامل سبيرمان/ براون، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)

ثبات التجزئة النصفية لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	معامل سبيرمان/ براون
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٦٦	٠,٧٩
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٠	٠,٨٢
مجال التشريعات البيئية.	٠,٨١	٠,٨٩
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٧٣	٠,٨٤
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٦٢	٠,٧٦
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧٨	٠,٨٧
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠	٠,٨٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٦٩	٠,٨١
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٧٤	٠,٨٥
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٦٥	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٧١	٠,٨٣
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٣	٠,٨٤
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٦٨	٠,٨٠

يلاحظ من الجدول (٣) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون، وقيم معاملات سبيرمان/ براون لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية يشيران إلى أن الاختبار يتمتع بدرجة ثبات جيدة، تؤكد صلاحيته للاستخدام. كما تم التأكد من ثباته أيضاً عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث يشير ارتفاع معامل (α) إلى إن أسئلة الاختبار تعبر عن مضمون واحد، كما أن هذا المعامل يدل على الحد الأدنى لمعامل الثبات، ويوضح الجدول (٤) قيم معامل (α) للاختبار ككل.

الجدول (٤)

ثبات اختبار الوعي بالتشريعات البيئية كما تعبر عنه معاملات α كرونباخ

البيان	معامل α كرونباخ
مجال المواثيق الدولية البيئية.	٠,٧٧
مجال القوانين والتشريعات البيئية المحلية.	٠,٧٠
مجال التشريعات البيئية.	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب.	٠,٨٢
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالهواء.	٠,٧١

البيان	معامل α كرونباخ
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المياه العادمة.	٠,٧٨
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بشبكات الصرف الصحي.	٠,٨٠
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة المخلفات الصلبة.	٠,٧٦
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بإدارة الموارد البيئية.	٠,٧٠
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتنوع الحيوي.	٠,٧٥
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالبيئة البحرية.	٠,٧٤
مجال التشريعات البيئية التي تتعلق بالتصحر.	٠,٧٩
مجال أسباب عدم الوعي بالتشريعات البيئية	٠,٧٠

يلاحظ من الجدول (٤) أن قيم معاملات (α) كرونباخ لاختبار الوعي بالتشريعات البيئية بأبعاده المختلفة، تشير إلى أن الاختبار يتمتع بدرجة ثبات داخلي جيدة، تؤكد وحدة مضمونه وبالتالي صلاحيته للاستخدام.

ثانياً: استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية:

وتهدف هذه الاستبانة إلى التعرف إلى طبيعة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة في المجتمع الفلسطيني.

- **خطوات بناء الإستبانة:**

راجع الباحثان ما أتيح لهما من الأدب البيئي المرتبط بالبيئة والتشريعات البيئية، ثم رجعا إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية ذات العلاقة للاستفادة منها في بناء الاستبانة. كما وجَّها سؤالاً مفتوحاً لعينة من طلبة الجامعات الفلسطينية وكان هذا السؤال هو: **ما دور الجامعة في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية؟ وما الفعاليات الخاصة بذلك**؟ ومن هذه المصادر، استطاع الباحثان أن يحددا (٥) مجالات تعبر عن دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية. وفى ضوء التعريف الإجرائي لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، صاغ الباحثان (٤٣) فقرة، تغطي كل مجال من المجالات.

وبعد إعداد الاستبانة وصياغة فقراتها وفق مجالاتها المختلفة بأسلوب واضح ومفهوم، ومراجعتها لغوياً، عُرضت على لجنة من المحكمين من أساتذة التربية والعلوم

البيئية في جامعات قطاع غزة (الملحق ١) ، وذلك للتأكد من أن الفقرات توضح ما يفيد التعبير عن مجالات الاستبانة ودرجة إشباعها، ومدى ملاءمة الفقرات في كل مجال منها.

وبعد مراجعة التكرارات الخاصة بكل فقرة من فقرات الاستبانة من قبل هيئة التحكيم استبعدت الفقرات التي حصلت على أقل من ٨٠ ٪ من الموافقة، فأصبحت الاستبانة كما يصفها الجدول (٥) .

الجدول (٥)

جدول مواصفات استبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	أرقام الفقرات	المجموع	النسبة المئوية
الدور الأكاديمي	١ – ٥	٥	١٤,٧
الدور الثقافي	٦ – ١٣	٨	٢٣,٥
الدور البحثي	١٤ – ١٩	٦	١٧,٦
الدور الإعلامي	٢٠ – ٢٦	٧	٢٠,٥
الدور الفني	٢٧ – ٣٤	٨	٢٣,٥
الدور ككل		٣٤	١٠٠

وضعت طريقة للاستجابة بحيث يختار الطالب الاستجابات التي يراها مناسبة ضمن تدرج رباعي لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، بحيث يأخذ التدريج للدور المرتفع الدرجة (٤) ، والدور المتوسط الدرجة (٣) ، والدور المنخفض الدرجة (٢) ، والدور المعدوم الدرجة (١) . كما أتخذت الإجراءات لتقنين الاستبانة والتحقق من صدقها وثباتها، حيث طُبقت الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٦٠) طالباً وطالبة.

- **صدق الإستبانة:**

تأكد الباحثان من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين: حيث عرضت الاستبانة على لجنة محكمين، وأخذ الباحثان بما أقرته هذه اللجنة من حذف لبعض الفقرات، وتعديل لبعضها الآخر حتى وصل عدد فقراتها إلى (٣٤) فقرة.

كذلك استخدم الاتساق الداخلي، حيث حُسب معامل الارتباط بين درجة كل بعد، وبين المجموع الكلى لدرجات الاستبانة كلها، وذلك من أجل إيجاد التجانس الداخلي للاستبانة، ولإيجاد هذه الارتباطات اُستخدم معامل بيرسون كما يوضحها الجدول (٦) .

الجدول (٦)

صدق الاتساق الداخلي لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
الدور الأكاديمي	٠,٧٩	٠,٠١
الدور الثقافي	٠,٧٥	٠,٠١
الدور البحثي	٠,٨٠	٠,٠١
الدور الإعلامي	٠,٧٧	٠,٠١
الدور الفني	٠,٨١	٠,٠١

يلاحظ من الجدول (٦) أن جميع مجالات استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية مرتبطة إحصائياً عند (٠,٠١ ≥ α) مع المجموع الكلي للاستبانة، وهذا يعني أن استبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية يتمتع باتساق داخلي، مما يعني صدق الاستبانة لما أعدت له.

- **ثبات الاستبانة:**

تأكد الباحثان من ثبات الاستبانة عن طريق التجزئة النصفية، حيث جُزئت الاستبانة إلى نصفين، الفقرات الفردية مقابل الفقرات الزوجية، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين النصفين على الاستبانة كلها، ولكل بعد من أبعادها، ثم عُدل طول كل منهما باستخدام معامل سبيرمان/ براون، والجدول (٧) يوضح ذلك.

الجدول (٧)

ثبات التجزئة النصفية لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل بيرسون	معامل سبيرمان/ براون
الدور الأكاديمي	٠,٧٠	٠,٨٢
الدور الثقافي	٠,٧٨	٠,٨٧
الدور البحثي	٠,٨٠	٠,٨٨
الدور الإعلامي	٠,٨٤	٠,٩١
الدور الفني	٠,٧٦	٠,٨٦
الدور ككل	٠,٨٢	٠,٩٠

يلاحظ من الجدول (٧) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون، وقيم معاملات سبيرمان/ براون لاستبانة دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية بأبعادها الخمسة،

تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات جيدة، تؤكد صلاحيته للاستخدام. كذلك استخدم معامل ألفا كرونباخ، ويوضح الجدول (٨) قيم معامل α للاستبانة كلها ولكل بعد من إبعادها.

الجدول (٨)

ثبات إستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	معامل α كرونباخ
الدور الأكاديمي	٠,٧٧
الدور الثقافي	٠,٧٥
الدور البحثي	٠,٨٠
الدور الإعلامي	٠,٧٩
الدور الفني	٠,٨٢
الدور ككل	٠,٧٦

يلاحظ من الجدول (٨) أن قيم معاملات (α) كرونباخ لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية بأبعاده الخمسة تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات داخلي جيدة تؤكد وحدة مضمونه، وبالتالي صلاحيته للاستخدام.

خامساً: المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة اُستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية للكشف عن مستوى وعي الطلبة في الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية، كما استخدم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للتأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بأثر كل من الجنس والتخصص في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، كذلك استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للتأكد من صحة الفرضيات المتعلقة بكل من الجامعة والمعدل التراكمي في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، واختبار شيفيه البعدي في حال وجود فروق دالة إحصائياً باستخدام تحليل التباين، ثم اختبار شيفيه البعدي.

نتائج الدراسة:

◄ إجابة السؤال الأول: ينص السؤال الأول على ما يأتي: **ما مستوى وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية؟** ولإجابة هذا السؤال، استخدمت التكرارات والنسب المئوية، والجدولان (٩ (أ، ب)) يوضحان ذلك.

الجدول (٩أ)

التكرارات والنسب المئوية لمستوى وعي الطلبة بالتشريعات البيئية الدولية والمحلية

مجالات الوعي	التكرار	٪	الترتيب
الوعي بالمواثيق الدولية التي كفلت حقوق الإنسان بشكل عام وحقوقه البيئية بشكل خاص	٤٢	٧	١
الوعي بالقوانين والتشريعات البيئية التي اقرها المجلس التشريعي وسلطة الجودة البيئية في فلسطين	٢٠	٣,٣	٣
الوعي بالتشريعات البيئية للإنسان التي أفضت إليها المواثيق الدولية والتشريعات البيئية	٣٠	٥	٢

يلاحظ من الجدول (٩أ) ضعف معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء على الصعيد الدولي منها أم على الصعيد المحلي الفلسطيني، حيث لم يرتق مستوى معرفتهم بتلك التشريعات إلى٧٠٪ في الحد الأدنى، حيث احتلت معرفة الطلبة بالمواثيق الدولية البيئية المرتبة الأولى وبتكرار (٤٢) ونسبة مئوية (٧٪)، كما احتلت معرفتهم بالتشريعات البيئية بشكل عام المرتبة الثانية بتكرار (٣٠) ونسبة مئوية (٥٪) ، أما معرفتهم بالتشريعات البيئية الفلسطينية، فكانت في المرتبة الثالثة والأخيرة بتكرار (٢٠) ونسبة مئوية (٣,٣٪) . وهذا يعني غياب الثقافة البيئية الفلسطينية المتعلقة بالتشريعات والقوانين البيئية في الوقت الذي تنتشر فيه ثقافة البيئة الدولية، وإن كانت بنسبة غير مرتفعة.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوانين والمواثيق البيئية الدولية معممة ومنتشرة عبر أجهزة الإعلام والمؤسسات البيئية كافة مما أدى إلى تداولها بين الأفراد بشكل نسبي، أما القوانين والتشريعات البيئية الفلسطينية، فقد تكون غير معلنة، أو لم تُعلن في الصحف وأجهزة الإعلام، وقد تكون متخصصة وذات خصوصية ببعض المؤسسات ذات العلاقة الأمر الذي جعلها غير معروفة للطلبة، أو أن الجامعات الفلسطينية لم تعط الموضوع الأهمية المطلوبة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العيسة (١٩٩٦) التي تؤكد غياب تشريع بيئي فلسطيني رسمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما تتفق مع دراسة آل صادق (١٩٩٨) التي تؤكد على ضرورة الإلمام بالتشريعات اللازمة لجميع جوانب البيئة، وأن هناك حاجة لوضع المزيد من القوانين والتشريعات البيئية، كما تتفق مع دراسة حافظ (٢٠٠٦) التي تؤكد عدم توافر حصر شامل لجميع التشريعات البيئية.

الجدول (٩ب)

التكرارات والنسب المئوية لمستوى وعي الطلبة بالتشريعات البيئية الخاصة بعناصر البيئة المحلية ومكوناتها

مجالات الوعي	التكرار	٪	الترتيب
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة باستخدام المياه	١٩٦	٣٢,٧	١
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالهواء الجوي الصحي	١٧٤	٢٩	٢
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بإدارة المياه العادمة	٨٤	١٤	٦
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بخدمات شبكات الصرف الصحي	٥٨	٩,٧	٨
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من المخلفات الصلبة	٩٦	١٦	٥
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتمتع بالموارد الطبيعية في البيئة	١٠٤	١٧,٣	٤
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بأهمية التنوع الحيوي كضرورة بيئية	١٠	١,٧	٩
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتعامل مع البيئة البحرية	١٣٨	٢٣	٣
الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من التصحر	٨٠	١٣,٣	٧

كما يتضح من الجدول (٩ب) أن هناك ضعفاً في معرفة طلبة الجامعات الفلسطينية بالتشريعات البيئية الفلسطينية المتعلقة بكل من الماء والهواء... الخ ذلك أن مستوى معرفتهم لم يصل إلى (٥٠٪) حيث احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة باستخدام المياه المرتبة الأولى، بتكرار (١٩٦) ونسبة مئوية (٣٢,٧٪) ، كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالهواء الجوي الصحي المرتبة الثانية، بتكرار (١٧٤) ونسبة مئوية (٢٩٪) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتعامل مع البيئة البحرية المرتبة الثالثة، بتكرار (١٣٨) ونسبة مئوية (٢٣٪) ، كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالتمتع بالموارد الطبيعية في البيئة المرتبة الرابعة، بتكرار (١٠٤) ونسبة مئوية (١٧,٣٪)، أيضاً احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بالمخلفات الصلبة المرتبة الخامسة، بتكرار (٩٦) ونسبة مئوية (١٦٪) ، واحتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بإدارة المياه العادمة المرتبة السادسة، بتكرار (٨٤) ونسبة مئوية (١٤) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة من التصحر المرتبة السابعة، بتكرار (٨٠) ونسبة مئوية (١٣,٣٪) ، واحتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بخدمات شبكات الصرف الصحي المرتبة الثامنة، بتكرار (٥٨) ونسبة مئوية (٩,٧٪) . كذلك احتل الوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بأهمية التنوع الحيوي كضرورة بيئية المرتبة التاسعة والأخيرة، بتكرار (١٠) ونسبة مئوية (١,٧٪) .

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من ضعف مستوى المعرفة التام بهذه التشريعات فإن معرفتهم ذات سلم أولويات يبدأ بالتشريعات البيئية التي تتعلق بالماء ثم بالبيئة البحرية ثم بالهواء، ومرد هذه النتائج من منظور الباحثين أن الماء والهواء يشكلان عصب حياة الإنسان في أي مكان في العالم، وأن معايير الجودة لكليهما معروفة لدى أي فرد، وهي تمثل ممارسة حياتية يومية، ينبه إليها يومياً في كل وسائل الإعلام، وتدعو إليها المناهج الدراسية، ذلك إن ضعف جودتهما يودي بحياة الناس مباشرة ودون إنذار، وبالتالي فإن معرفة طلبة الجامعات بالتشريعات البيئية التي تتعلق بمياه الشرب من جهة، ونوعية الهواء من جهة ثانية، احتلت أولوية، كذلك فإن معرفتهم بالتشريعات البيئية المتعلقة بالبيئة البحرية جاءت في المرتبة الثالثة، والسبب في ذلك أيضاً أن قطاع غزة يقع على شاطئ بحر غزة، ويقضي معظم السكان كثيراً من أوقاتهم إما على شاطئ البحر بهدف التنزه أو في السباحة، وكثير منهم يمتهن مهنة صيد الأسماك، مما يجعل علاقتهم مع البيئة البحرية علاقة حميمة، الأمر الذي ساهم في تنمية معرفتهم بهذا النوع من التشريعات. أما كون ضعف معرفتهم شبه المطلقة بالتشريعات البيئية المتعلقة بكل من التصحر وشبكات الصرف الصحي والتنوع الحيوي، فقد يعود السبب في ذلك إلى غياب هذه الجوانب في حياة الفلسطينيين، ذلك أن قطاع غزة يخلو من الصحاري نظراً لصغر مساحته من جهة وكثرة عدد سكانه من جهة ثانية، وكذلك عدم توافر شبكات صرف صحي بالمعني المطلوب في العديد من المدن والقرى، وتنعدم هذه الشبكات في المخيمات التي تمثل معظم مساحة القطاع، أما التنوع الحيوي، فيكاد ينعدم في قطاع غزة لعدم توافر مناطق مناسبة غير مأهولة بالسكان، وبشكل عام فإن ضعف مستوى الوعي بالتشريعات البيئية الفلسطينية قد يرجع إلى عدم تناول الجامعات الفلسطينية بغزة لهذه التشريعات، وهذا ما اتضح بعد مراجعة قواعد البيانات الخاصة بالجامعات عينة الدراسة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة عبد الله (١٩٩٢) التي تؤكد ضعف القيم البيئية لدى طلبة الجامعات، وكذلك دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي وجدت أن مستوى القيم البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية أقل من (٧٠٪) ، كذلك تتفق مع دراسة آل صادق (١٩٩٨) التي تؤكد عدم توافر تشريعات لجميع جوانب البيئة، وكذلك دراسة حافظ التي تؤكد عدم توافر حصر شامل للتشريعات البيئية في جميع مكونات البيئة.

◄ إجابة السؤال الثاني: ينص السؤال الثاني على ما يأتي: **ما دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها؟** وللإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والترتيب والجدول (١٠) يوضح ذلك.

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

دور الجامعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
الدور الأكاديمي	١٠,٩٦	٣,٣٢	١٦,٠٤	٥
الدور الثقافي	١٦,٩١	٤٠,٨٥	٢٤,٧٥	١
الدور البحثي	١١,٥٣	٣,٩٣	١٦,٨٨	٤
الدور الإعلامي	١٣,٥٩	٤,٣٢	١٩,٨٩	٣
الدور الفني	١٥,٣٠	٤,٥٩	٢٢,٤٠	٢
الدور بشكل عام	٦٨,٣٠	١٧,٩	٥٠,٢	–

يلاحظ من الجدول (١٠) أن دور الجامعات بشكل عام في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى الطلبة بلغت النسبة المئوية له (٥٠,٢٪) ، وأن الدور الثقافي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية (٢٤,٧٥٪) . وأن الدور الفني للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢٢,٤٠٪) ، وأن الدور الإعلامي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (١٩,٨٩٪) ، وأن الدور البحثي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الرابعة بنسبة مئوية (١٦,٨٨٪) . وأن الدور الأكاديمي للجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية احتل المرتبة الخامسة بنسبة مئوية (١٦,٠٤٪) .

في ضوء هذه النتائج يتضح انخفاض مستوى دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجامعات تركز على الموضوعات البيئية بما تشمله من مفاهيم ومكونات وعناصر وطاقة وموارد وبرامج حماية واستثمار ومشكلات واقعية أكثر من تركيزها على قضايا التشريعات في مجال البيئة، على اعتبار أن هذه التشريعات هي تحصيل حاصل، وأن الكل يعرفها وهي حق طبيعي مكتسب ومعروف، وهذا ما اتضح عند مراجعة قواعد البيانات في الجامعات الفلسطينية، فلم يجد الباحثان مساقات دراسية خاصة بذلك في متطلبات الجامعة، وإنما قد يمر المساق الدراسي على هذه الموضوعات مرور الكرام، كذلك لم تتناول الندوات والأيام الدراسية والمؤتمرات التي تعقد في الجامعات هذه الموضوعات، إضافة إلى ذلك فإن الجامعات لم تتطرق إلى قضية التشريعات البيئية من خلال نشرات خاصة أو أخبار بيئية على مواقع الانترنت الخاصة بالجامعات.

كما يتضح أيضاً أن الدور الثقافي للجامعات يحتل المرتبة الأولى في ذلك، وهذا يرجع إلى تعدد الأنشطة الثقافية التي تقودها الجامعات والمتمثلة في الندوات والدورات والاستدعاء للخبراء وأصحاب القرار وإنتاج النشرات والمنشورات والإحصاءات المصاحبة لانتهاكات الاحتلال للبيئة، وما يرافقها من حملات توعية. أما كون الدور الأكاديمي للجامعة في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية يحتل المرتبة الأخيرة، فمرده إلى ضعف الخطة الدراسية في مجال التشريعات البيئية، لاسيما عدم توافر مساق دراسي حول التشريعات البيئية، وغياب مركز بحوث ودراسات يختص بالشئون البيئية، وعدم تبني الخطة الأكاديمية لأعمال بيئية تطوعية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي توصلت إلى أن مستوى القيم والأخلاقيات البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية أقل من (٧٠٪) ، كما تتفق مع دراسة الأغا وأبو دف (١٩٩٦) التي أكدت على ضرورة تبني منظومة قيمية في التعليم الفلسطيني، وكذلك دراسة الأستاذ وأبو جحجوح (١٩٩٩) بضرورة الاهتمام بالقيم البيئية، وتختلف مع الدراسات التي أكدت على فاعلية مناهج التربية البيئية في تنمية المفاهيم والاتجاهات والأخلاق البيئية مثل دراسة مسلماني (١٩٨٥) ، ودراسة عبد العال (١٩٨٦) ، ودراسة الشافعي (١٩٩٠) ، ودراسة صديق وعطوة (١٩٩١) ، ودراسة مبارك والحدابي (١٩٩٢) ، ودراستا الفرا (١٩٩٣، ١٩٩٧) .

◄ إجابة السؤال الثالث (أ) : ينص السؤال (٣- أ) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير الجنس**؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اُستخدم الإحصائي (ت) لعينتين مستقلتين والجدول (١١) يوضح ذلك.

الجدول (١١)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر الجنس دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	ذكر	٣٠٠	١١,٤٠	٣,٢٢	٣,٢٨	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٠,٥٢	٣,٣٧		
الدور الثقافي	ذكر	٣٠٠	١٧,٦٦	٤,٩٩	٣,٨٤	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٦,١٦	٤,٦٠		

البيان	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور البحثي	ذكر	٣٠٠	١١,٨٦	٤,٠١	٢,٠٥	دالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١١,٢٠	٣,٨٤		
الدور الإعلامي	ذكر	٣٠٠	١٣,٨٥	٤,٤٦	١,٤٥	غير دالة
	أنثى	٣٠٠	١٣,٣٤	٤,١٦		
الدور الفني	ذكر	٣٠٠	١٥,٦٧	٤,٦٥	١,٩٧	دالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	١٤,٩٣	٤,١٥		
دور الجامعة بشكل عام	ذكر	٣٠٠	٧٠,٤٦	١٨,٢١	٢,٩٥	دالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠١)
	أنثى	٣٠٠	٦٦,١٥	١٧,٥١		

- قيمة «ت» الجدولية تساوي (١,٩٦) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٨)
- قيمة «ت» الجدولية تساوي (٢,٥٧) عند ($\alpha \leq$ ٠,٠١) ، ودرجة حرية (٥٩٨)

يلاحظ من الجدول (١١) أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الإعلامي، مما يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

ويرجع السبب في ذلك إلى كون الطلاب الذكور أكثر تنوراً من الطالبات في شؤون الحياة بشكل عام، وأن لديهم الفرصة لمتابعة معظم نشاطات الجامعة من ندوات وورشات عمل وحضور محاضرات ثقافية طارئة ومؤتمرات عامة... إلخ، وهذا ما لم تتح الفرصة له للطالبات بحكم طبيعتهن الأنوثية من جهة، وبحكم طبيعة عادات المجتمع وتقاليده التي لا تعطي الفرصة للأنثى لقضاء أوقات فراغها خارج إطار البيت أو العمل الجاد.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي توصلت إلى أن القيم البيئية لدى طلبة الجامعات لم تتأثر بالجنس.

◄ إجابة السؤال الثالث (ب) : ينص السؤال (٣- ب) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير التخصص؟** وللإجابة عن هذا السؤال، اُستخدم الإحصائي (ت) لعينتين مستقلتين والجدول (١٢) يوضح ذلك.

الجدول (١٢)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر التخصص في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

البيان	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	علمي	٣٣٦	١٠,٨٢	٣,٤١	– ١,١٢	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١١,١٣	٣,٢١		
الدور الثقافي	علمي	٣٣٦	١٧,٠٩	٤,٩٦	١,٠٣	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١٦,٦٨	٤,٧١		
الدور البحثي	علمي	٣٣٦	١١,٧٥	٤,٠٨	١,٥٤	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١١,٢٥	٣,٧٣		
الدور الإعلامي	علمي	٣٣٦	١٤,٢٠	٤,٥٠	٣,٩٢	دالة عند (α ≥ ٠,٠١)
	إنساني	٢٦٤	١٢,٨٢	٣,٩٤		
الدور الفني	علمي	٣٣٦	١٥,٥٧	٤,٦٦	١,٦١	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	١٤,٩٦	٤,٤٩		
دور الجامعة بشكل عام	علمي	٣٣٦	٦٩,٤٤	١٨,٦٧	١,٧٥	غير دالة
	إنساني	٢٦٤	٦٦,٨٥	١٦,٩٩		

- قيمة «ت» الجدولية تساوي (١,٩٦) عند (٠,٠١ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٨)
- قيمة «ت» الجدولية تساوي (٢,٥٧) عند (٠,٠٥ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٨)

يلاحظ من الجدول (١٢) أن قيمة (ت) المحسوبة أصغر من قيمة (ت) الجدولية عند (α ≥ ٠,٠٥) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الإعلامي، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند (α ≥ ٠,٠٥) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير التخصص، أما الفروق في الدور الإعلامي فهي لصالح ذوي التخصص العلمي. ويرجع السبب في ذلك إلى كون قضايا الوعي بالتشريعات البيئية من حيث إدارة كل من المياه والموارد... الخ، والتشريعات المرتبطة بكل منها هي قضايا تهم كل الطلبة من الجنسين، وبغض النظر عن التخصص، سواء كان في العلوم أم في الإنسانيات.

وتختلف هذه النتائج مع نتيجة دراسة صيدم (٢٠٠٧) التي ترى أن القيم البيئية لدى طلبة التخصصات العلمية أفضل منها لدى طلبة التخصصات الإنسانية.

◄ إجابة السؤال الثالث (ج) : ينص السؤال (٣- ج) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير الجامعة؟** وللإجابة عن هذا السؤال، واختيار صحة الفرضية المتعلقة به، اُستخدم الإحصائي تحليل التباين الأحادي والجدول (١٣) يوضح ذلك.

الجدول (١٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن أثر الجامعة في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	بين المجموعات	١٠٦,٨٩	٢	٥٣,٤٤	٤,٨٨	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٦٥٣٤,٣٠	٥٩٧	١٠,٩٤		
	المجموع	٦٦٤١,١٩	٥٩٩			
الدور الثقافي	بين المجموعات	٩٩٦,٨٥	٢	٤٩٨,٤٢	٢٢,٦	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١٣١٢٢,٦٤	٥٩٧	٢١,٩٨		
	المجموع	١٤١١٩,٤٩	٥٩٩			
الدور البحثي	بين المجموعات	٣٠٨,٢٨	٢	١٥٤,١٤٠	١٠,٢٥	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٨٩٧٧,١٨	٥٩٧	١٥,٠٣		
	المجموع	٩٢٨٥,٤	٥٩٩			
الدور الإعلامي	بين المجموعات	١٦٤,٩٧	٢	٨٢,٤٨	٤,٤٦	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١١٠١٩,٤٢	٥٩٧	١٨,٤٥		
	المجموع	١١١٨٤,٣٩	٥٩٩			
الدور الفني	بين المجموعات	٩٣,٤٥	٢	٤٦,٧٢	٢,٢٢	غير دالة
	خلال المجموعات	١٢٥٦١,٣٤	٥٩٧	٢١,٠٤		
	المجموع	١٢٦٥٤,٧٩	٥٩٩			
دور الجامعة بشكل عام	بين المجموعات	٥٥٦٦,٣٣	٢	٢٧٨٣,١٦	٨,٨٢	دالة عند (α ≤ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	١٨٨٢١٧,٢٤	٥٩٧	٣١٥,٢٧		
	المجموع	١٩٣٧٨٣,٥٧	٥٩٩			

- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٤. ٦١) عند (٠,٠١ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٧,٢)
- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٣) عند (٠,٠٥ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٧,٢)

يلاحظ من الجدول (١٣) أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند ($\alpha \leq ٠,٠٥$) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعد الفني، مما يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير الجامعة التي ينتمي إليها الطالب. وللكشف عن اتجاه الفروق، اُستخدم اختبار شيفيه البعدي، ووجد أن الفروق لصالح طلبة الجامعة الإسلامية. ويرجع السبب في ذلك إلى كون الجامعة الإسلامية جامعة عريقة في غزة يزيد عمرها عن ٣٠ سنة، مرت بمراحل عديدة من التطور، وحصلت على درجة الأيزو في الجودة والنوعية مقارنة ببقية الجامعات المحلية، التي قد تعد حديثة النشأة بالمقارنة مع الجامعة الإسلامية، وبالتالي لها أنظمتها الأكاديمية المتطورة التي ساهمت في فتح العديد من التخصصات البيئية المهنية، وهي تمتلك طاقماً تدريسياً مؤهلاً جيداً في مجالات البيئة، إضافة إلى ذلك حصولها على منح دولية عدة للمساهمة في تحسين الظروف البيئية بقطاع غزة، ولاسيما مشروع تحلية المياه، ومشروع تطوير وادي غزة، ومشروع المخلفات الصلبة، ومشروع تحسين شروط الصيد... الخ، كما أنها تعاونت مع بلديات محافظات غزة في كثير من الأنشطة البيئية التي ساهمت في التنمية البيئية في القطاع، الأمر الذي جعل الطلبة يقومونها بدرجة أفضل من بقية الجامعات.

◄ إجابة السؤال الثالث (د) : ينص السؤال (٣– د) على ما يأتي: **إلى أي مدى تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من منظور طلبتها وفق متغير المعدل التراكمي**؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اُستخدم تحليل التباين الأحادي والجدول (١٤) يوضح ذلك.

الجدول (١٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن أثر المعدل التراكمي في دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور الأكاديمي	بين المجموعات	٢٠,٦٦	٣	٦,٨٨	٠,٦٢	غير دالة
	خلال المجموعات	٦٦٢٠,٥٣	٥٩٦	١١,١٠		
	المجموع	٦٦٤١,١٩	٥٩٩			
الدور الثقافي	بين المجموعات	٢٩٥,٨٥	٣	٩٨,٦١	٤٠٢٥	دالة عند ($\alpha \leq ٠,٠١$)
	خلال المجموعات	١٣٨٢٣,٦٤	٥٩٦	٢٣,١٩		
	المجموع	١٤١١٩,٤٩	٥٩٩			

المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدور البحثي	بين المجموعات	١٩٧,١٣	٣	٥٦,٧١	٤,٣٠	دالة عند (α ≥ ٠,٠١)
	خلال المجموعات	٩٠٨٨,٣٢	٥٩٦	١٥,٢٤		
	المجموع	٩٢٨٥,٤٦	٥٩٩			
الدور الإعلامي	بين المجموعات	٨٤,٤٦	٣	٢٨,١٥	١,٥١	غير دالة
	خلال المجموعات	١١٠٩٩,٩٢	٥٩٦	١٨,٦٢		
	المجموع	١١١٨٤,٣٩	٥٩٩			
الدور الفني	بين المجموعات	١٦٠,١١	٣	٥٣,٣٧	٢,٥٤	غير دالة
	خلال المجموعات	١٢٤٩٤,٦٨	٥٩٦	٢٠,٩٦		
	المجموع	١٢٦٥٤,٧٩	٥٩٩			
دور المعدل التراكمي بشكل عام	بين المجموعات	٢٤١١,٨٠	٣	٨٠٣,٩٣	٢,٥٠	غير دالة
	خلال المجموعات	١٩١٣٧١,٧٧	٥٩٦	٣٢١,٠٩		
	المجموع	١٩٣٧٨٣,٥٧	٥٩٩			

- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٣,٧٨) عند (٠,٠١ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٦,٣)
- قيمة «ف» الجدولية تساوي (٢,٦) عند (٠,٠٥ ≥ α) ، ودرجة حرية (٥٩٦,٣)

يلاحظ من الجدول (١٤) أن قيمة (ت) المحسوبة أصغر من قيمة (ت) الجدولية عند (٠,٠٥ ≥ α) على دور الجامعة بشكل عام، وعلى جميع الأبعاد ما عدا البعدين الثقافي والبحثي، مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند (٠,٠٥ ≥ α) في استجابات الطلبة حول الدور البيئي للجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية ترجع لمتغير المعدل التراكمي.

وللكشف عن اتجاه الفروق في البعدين الثقافي والبحثي، اُستخدم اختبار شيفيه البعدي، فكانت الفروق دائماً لصالح الطلبة ذوي المعدل التراكمي الأعلى. ويرجع السبب في ذلك إلى كون قضايا البيئة والتشريعات البيئية تمثل أهمية لكل فرد، ولكل طالب بغض النظر عن مستوى تحصيله، فالقضية ثقافية أكثر منها تحصيلية.

◄ إجابة السؤال الرابع: ينص السؤال الرابع على ما يأتي: **ما ملامح التصور المقترح لتحسين دور الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها**؟ وللإجابة عن هذا السؤال، عقد الباحثان ورشة عمل، توصلا بوساطتها إلى الملامح الآتية للتصور المقترح في ضوء الأدوار المتعددة للجامعات:

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الأكاديمي والإداري للجامعات:

- اعتماد فلسفة أكاديمية بيئية ذات منهجية خاصة للجامعة تعتمد على مجموعة من القواعد والأسس والثوابت البيئية الوطنية التي من شأنها أن تظهر الصورة الحقيقية للبيئة وتشريعاتها القانونية في المجتمع الفلسطيني.
- توفير الإمكانات المادية والفنية والمعنوية لتطوير أداء الكوادر البشرية من الأساتذة على إعداد وتطوير البرامج الجامعية ذات الطابع البيئي القانوني.
- العمل على اعتماد ميزانية خاصة تلبي متطلبات العمل واحتياجاته في الجامعات من منظور بيئي قانوني.
- استقطاب الكفاءات الفلسطينية البيئية من الخارج والاستفادة من خبراتها الطويلة في دعم التشريعات البيئية.
- إعداد برامج دراسية بيئية تستهدف تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم البيئية، فضلاً عن إثارة اهتمامهم بضرورة المشاركة الفعلية في صنع القرارات البيئية والسياسية وتقرير مصيرهم البيئي.
- تحديد أهداف كل برنامج دراسي بدقة، وأن تكون هذه الأهداف مرتبطة ببيئة المجتمع ومشكلاته وتجمع بين الحقوق والواجبات.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الثقافي للجامعات:

- زيادة نسبة التعليقات والتحليلات البيئية، لأنها أكثر فعالية في تنمية وعي الطالب وثقافته بالأحداث والقضايا البيئية المختلفة وتشريعاتها.
- ضرورة نشر المضامين البيئية التي تتعلق بمشكلات البيئة في الدول العربية والدول الأجنبية من منظور قانوني، ففي ذلك إثراء للنشاط البيئي القانوني.
- ضرورة إشراك الطلبة في البرامج الحوارية والنقاشات البيئية، وذلك بطرح القضايا البيئية اليومية على صحف ومجلات الحائط في الجامعات.
- ضرورة توفير مكتبة خاصة تضم كل ما يتعلق ببرامج البيئة سواء كانت أبحاث أم دراسات أم أخبار أم معلومات أم تسجيلات كاسيت وفيديو، على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي بهدف متابعة التطورات والأحداث المتعلقة بالبيئة وتشريعاتها.

- استدعاء كوادر متخصصة في مجال إعداد البرامج البيئية يكون لها خلفيات ومهارات واختصاصات متنوعة.
- عرض برامج بيئية ذات قضايا ومشكلات مرتبطة بالواقع الفلسطيني، تعطى من خلاله فرصة للطلاب، لتبني مواقف إيجابية نحو تلك القضايا في إطار من الحقوق البيئية.
- تعزيز الاتجاه الإيجابي لدى طلبة الجامعات نحو العمل البيئي والمشاركة البيئية الفاعلة في المجتمع من أجل الصالح العام.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور البحثي للجامعات:

- دراسة واقع البيئة الفلسطينية والتعرف على خصائصها واحتياجاتها ومشكلاتها بهدف تحديد ما ينبغي تبنيه من تشريعات بيئية.
- دراسة واقع البناء البيئي القانوني للمتعلمين بهدف تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات البيئية من خلال وضع خطط واستراتيجيات محددة للتعامل معهم.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الإعلامي للجامعات:

- أن تتبنى الجامعات فلسفة بيئية إعلامية فلسطينية واضحة المعالم، بحيث تساهم في صقل وتدعيم الهوية الفلسطينية البيئية بما يعزز الحقوق والواجبات.
- أن تعمل دوائر الإعلام في الجامعات على توعية الشباب الجامعي، وبخاصة على الصعيد القانوني بما يعدل من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويؤدي إلى تكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة نابعة من التشريعات البيئية.

ملامح التصور البيئي المتعلقة بالدور الفني للجامعات:

- أن تقوم الجامعات بعمل معارض للفن التشكيلي والمسرحي والثقافي تراعي فيه الخصوصية الفلسطينية للبيئة وتشريعاتها.
- أن تقوم الجامعات بعرض أفلام تفضح من خلالها الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية.
- أن تعقد الجامعات مسابقات بيئية تستهدف نشر ثقافة التشريعات البيئية.

ومن أجل تنفيذ هذا التصور المقترح والتغلب على معوقاته، يرى الباحثان أهمية القيام بالجهود الآتية:

- ضرورة تكاتف كل الجهود والخبرات من أجل صياغة تشريعات ولوائح وقوانين فلسطينية، تتلاءم مع الظروف الطبيعية والبشرية في فلسطين، حتى لا ندع المشاريع التنموية التي نشهدها اليوم تعتدي على البيئة بجميع عناصرها في ظل غياب تشريع بيئي رسمي.

- ضرورة تشكيل مؤسسة خاصة لحماية البيئة، يكون لها استقلال مالي وإداري، وتتمتع بشخصية اعتبارية، ذات صلاحيات واسعة تُلقى على عاتقها المحافظة على البيئة في كل أنحاء الوطن.

- ضرورة إدخال البعد البيئي كمادة منهجية إلى المدارس والمعاهد والجامعات، من أجل تنمية الاتجاهات، والمفاهيم، والقدرات البيئية عند الأفراد، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وحتى يتم تغيير سلوك الأفراد نحو البيئة.

- ضرورة أن تقوم الجامعات بعقد الندوات والمؤتمرات الثقافية المتعلقة بالأحوال والظروف البيئية على أن يشارك الشباب الجامعي من خلالها، سواء كان ذلك عن طريق الإسهام بالأبحاث العلمية أم المناقشة.

- توفير سبل الحصول على المعلومات البيئية، خاصة عن الوسط المحيط بحيث يتسنى للطلاب الحصول عليها.

- إلزام كليات الجامعة بتدريس مواد تنصب على دراسة البيئة المحيطة وظروفها وأحوالها وكيفية تحسينها وتنميتها، على أن تعمم هذه الدراسات على السنوات الدراسية كافة بكل كلية.

- ضرورة ربط الجامعة بالبيئة المحيطة بحيث تشجع الجامعات هيئاتها العلمية وطلابها على دراسة البيئة المحيطة بالجامعة ودراسة مشكلاتها، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

- تكوين أسرة بكل كلية لأصدقاء البيئة تهدف إلى تبصير الطلاب بمشكلات البيئة الفلسطينية وبالخطة القومية للحفاظ على البيئة وتعمير الصحاري، ولعل هذا الاتجاه قائم بالفعل في بعض كليات الجامعات.

- تنظيم معسكرات تهدف إلى خدمة البيئة المحيطة، يشارك فيها طلاب الجامعات مع إمكانية تخصيص جزء من درجة أعمال السنة في المواد المتعلقة بالبيئة مما يشجعهم على حضور هذه المعسكرات.

- يمكن للجامعة تنظيم يوم كل شهر لخدمة البيئة، يشارك فيه أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلاب في بعض الأعمال البيئية كالقيام بتشجير أحد المناطق المحيطة بالجامعة والإسهام في نظافة الحرم الجامعي، وغير ذلك من الأعمال التي تعد بمثابة بيان عملي لحث الشباب الجامعي على الاهتمام بالبيئة.

- الاتصال بالجامعات الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التبادل الثقافي مع هذه الجامعات وإيفاد بعثات طلابية للجامعات المختلفة واستقبال بعثات طلابية منها، بهدف تعميق مفاهيم البيئة لدى الطلاب وتوعيتهم بالمشكلات البيئية المختلفة والوقوف على أساليب التغلب عليها.

- توفير بنك للمعلومات البيئية يمكن الشباب الجامعي من اللجوء إليه وقتما يشاء، ونشر البحوث العلمية التي تنصب على أهمية البيئة وضرورة حمايتها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يأتي:

١. ضرورة أن تعزز الجامعات الفلسطينية دورها البحثي في مجال تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك بالتركيز على إنتاج بحوث مهنية ورسائل جامعية وبحوث تخرج، تستهدف القوانين والحقوق والتشريعات البيئية.

٢. أن تجتهد الجامعات الفلسطينية المجال الثقافي، بعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ومحاضرات ودورات واستدعاء خبراء لمناقشة قضايا البيئة من منظور تشريعي وقانوني.

٣. ضرورة تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من حقوق وواجبات لدى الطالبات، باعتبار أنهن أمهات المستقبل، ويقع على عاتقهن دور رئيس في تنشئة الأبناء على التشريعات البيئية.

٤. ضرورة أن توجه الجامعات دورها الإعلامي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبة التخصصات الإنسانية، على اعتبار أن طلبة التخصصات العلمية يدرسون مساقات أكاديمية ذات علاقة بذلك.

٥. من المؤمل أن تعيد كل من جامعة الأقصى والأزهر النظر في برامجها وأدوارها فيما يتعلق بتنمية التشريعات البيئية، وأن تبذلا قصارى جهديهما في إبراز هذا الدور للطلبة.

٦. ضرورة لفت انتباه الطلبة ذوي المعدلات التراكمية المتوسطة والمنخفضة والمرتفعة على حد سواء لأهمية التشريعات البيئية.

٧. ضرورة أن يبذل طلبة الجامعات جهودهم في تنمية مستوى وعيهم بالمواثيق والتشريعات البيئية سواء كانت هذه التشريعات عالمية أم محلية، وذلك بهدف تكوين ثقافة قانونية تتعلق بالبيئة لديهم.

٨. ضرورة إلمام طلبة الجامعات الفلسطينية والوعي بالتشريعات البيئية المتعلقة بكل من الماء والهواء والبيئة البحرية والموارد الطبيعية والمخلفات الصلبة وإدارة المياه العادمة والتصحر وشبكات الصرف الصحي والتنوع الحيوي على حد سواء.

٩. ضرورة أن تضع الجامعات الفلسطينية خططاً إستراتيجية خماسية وعشرية تستهدف رفع مستوى دورها في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية لدى طلبتها.

١٠.من الأهمية بمكان أن تعزز الجامعات دورها الأكاديمي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية من خلال تدريس مساق دراسي أو جزء من مساق كمتطلب جامعي.

١١.يتوجب على الجامعات الفلسطينية أن تفعل دورها الفني من أجل تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك من خلال الفنون التشكيلية والمسرحية... إلخ.

١٢.ضرورة أن تهتم الجامعات الفلسطينية بدورها الإعلامي في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية، وذلك من خلال إصدار النشرات والمطبوعات الخاصة بذلك.

دراسات وبحوث مقترحة:

استكمالاً لأفكار هذا البحث، يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

١. معوقات الجامعات في تنمية الوعي بالتشريعات البيئية.

٢. مستوى معرفة طلاب التعليم العام بالتشريعات البيئية.

٣. مدى تضمن المناهج الفلسطينية للتشريعات البيئية.

٤. مدى تناول الإعلام لقضايا التشريعات البيئية.

٥. الانتهاكات البيئية في المجتمع الفلسطيني.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الأستاذ، محمود وأبو جحجوح، يحيي (١٩٩٩) . توازن القيم فى مناهج العلوم الفلسطينية الواقع والممكن. بحث مقدم إلى مؤتمر التربية فى عالم متغير. المنعقد في جامعة اليرموك. كلية التربية والفنون فى الفترة من ١٩٩٩– ٢٩– ٢٧. إربد: الأردن.

٢. الأغا، إحسان وأبو دف، محمود (١٩٩٦) . نحو منظومة قيم للتربية الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية. التعليم الفلسطيني تاريخاً، واقعاً وضرورات للمستقبل. بيرزيت – غزة: من ١٣– ١٥ كانون أول.

٣. آل صادق، عبد الوهاب (١٩٩٨) . الأنظمة التشريعية للحماية البيئية. مجلة التربية، العدد (١٢٦) ، السنة (٢٧) : ٢٩٨– ٢٩٣، سبتمبر، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

٤. بارود، نعيم (١٩٩٦م) . تقييم الآثار البيئية للمشاريع الصناعية في مدينة عمان الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٨٩) . الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية. فلسطين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦. الجندي، محمد (٢٠٠٠) . التشريعات البيئية. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

٧. حافظ، سحر (٢٠٠٦) . الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ومدى الامتثال لتطبيقها. مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (٣٠) : ١٣٣– ١٥٥. مركز الدراسات والبحوث البيئية. جامعة أسيوط.

٨. الحفار، سعيد (١٩٩٠) . التربية البيئية على المستوى الجامعي ومشكلاتها، ندوة التربية البيئية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٩. حمزة، أحمد (١٩٩٣) . التشريعات البيئية في الوطن العربي، مجلة الدراسات وأبحاث البيئة، العدد الثالث، عمان: الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة.

١٠. الخطيب، عامر (١٩٩٥) . أصول التربية الثقافية والاجتماعية. غزة: مطبعة مقداد.

١١. خنيس، سوسن (٢٠٠٧) . إدارة حماية البيئة وقانون البيئة في ضوء التشريع البيئي الجزائري: منظور بيئي مقارن. مجلة البحوث الإدارية، السنة (٢٥) ، العدد (١) ، يناير، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

١٢. سليمان، محمد (١٩٩٧) . التربية البيئية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، يونيو.

١٣. سيسالم، مازن وآخرون (١٩٩٣) . مجموعة القوانين الفلسطينية، الأجزاء ٣٠، ٣٢.

١٤. الشربينى، غادة (١٩٩٧) . القيم البيئية لدى طلاب شعبة التعليم الإبتدائى بكلية التربية جامعة طنطا. رسالة ماجستير غير منشورة. طنطا: جامعة طنطا.

١٥. الشرنوبي، محمد (٢٠٠٣) . مشكلات البيئة المعاصرة، دراسة في العلاقات بين الإنسان والبيئة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٦. صديق، صلاح وعطوة، محمد (١٩٩٧) . أثر استخدام منهج مستقل للتربية البيئية في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب كلية التربية. المؤتمر العلمي الثالث للجمعية المصرية بالمناهج. الإسكندرية: أغسطس.

١٧. صيدم، ليلى (٢٠٠٧) . المشكلات البيئية في المجتمع الفلسطيني وعلاقتها بالقيم البيئية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم البيئية. كلية الدراسات العليا، جامعة العالم الأمريكية.

١٨. عبد العال، تحية (١٩٨٦) . تصميم برنامج لتنمية مفاهيم التربية البيئية فى مناهج العلوم البيولوجية لدور المعلمين والمعلمات. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية: جامعة أسيوط.

١٩. عبد الله، محمود (١٩٩٢) . القيم البيئية لدى شباب الجامعات. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٠. العيسة، شوقي (١٩٩٦) . البنية التحتية والتشريع البيئي. مجلة الأمل، العدد (١) ، اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم.

٢١. غنايم، مهني (١٩٩٠) . من أساليب التربية البيئية في المضمون المدرسي (التربية الغذائية) . ندوة التربية البيئية. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢٢. الفرا، فاروق (١٩٩٣) . التربية البيئية والحاجة إلى إدخال مفاهيمها في مناهج التعليم في فلسطين، المؤتمر التربوي الأول: تطوير التعليم في الأراضي المحتلة، ومن أين يبدأ، غزة، جامعة الأزهر. ١٢- ١٤/١٠/١٩٩٣.

٢٣. الفرا، فاروق (١٩٩٧) . (أثر برنامج كلية التربية بجامعة الأزهر بغزة على التربية البيئية لدى الخريجين بالمستوى الرابع). دراسات فى المناهج وطرق التدريس. العدد الرابع والأربعون. الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. جامعة عين شمس. كلية التربية.

٢٤. مبارك وفتحي والحدابي، داود (١٩٩٢) . (الاتجاهات البيئية لدى طلاب كلية التربية بجامعة صنعاء). مجلة التربية العربية. العدد السادس عشر. يوليو. ١٩٩٢.

٢٥. مسلماني، إبراهيم (١٩٨٥) . منهاج مقترح فى التربية البيئية لطلبة معاهد المعلمين في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٦. نشوان، تيسير (١٩٩٧) . الاتجاهات البيئية لدى طلاب المرحلة الإعدادية بمدارس قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس. برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الاقصى بغزة.

٢٧. وزارة شؤون البيئة (٢٠٠٠) ، تقرير حول الممارسات الإسرائيلية تجاه البيئة الفلسطينية. رام الله – فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Al- Zu'biB. And Mansur, y. (2004) . The Impact of EU Environmental Regulations on Fertilizer Exports: A case Study of Jordon (1982- 2001) . Dirasat. Human and Social Sciences, Volume (31) , No- (3) , The Deanship of Academic Research, University of Jordon.*
2. *Applied Research Institute (1997) , The Status of the Environmental in the West Bank.*
3. *Babiker, M. (2004) . The impact of Environmental Regulations on Exports: A case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical industry. Arab Economic Journal. No. (32, 33) , year (12) , Arab Society for Economic Research.*
4. *Isaac, Jade (2000) , The Environmental Impact of the Israeli Occupation. Jerusalem.*
5. *Kim, Youghi. (1994) . Environmental Attitudes and Intenesion of Korean Colledge Students Diss. Abs. Int. Vol. 55. No. (4) .*
6. *Mansi. Kamel (1998) , Socio- economic Situation and Environment Implications in the West Bank and Gaza Strip. Palestinian Environment Authority. Al- Biereh- Palestine.*
7. *Sebasto, S. & smith,Th (1994) . EE in ILLinois and Wisconsin: Atale TWO states. The Journal Environmental Education. 28 (4) . 26- 36.*
8. *Staap, William B. (1989) : Model Program foe Environmental Education, prospects Review, Vol. 11, No. 4, P. 495.*
9. *UNESCO: Education & The Learning Environment In world Education, Report (UNESCO, 1991) , PP. 17- 18.*
10. *Yang, jing – shin: (1994) . Perceptions of preservice secondary secondary School Teachers In Taiwan. concerning Environmental Education. Diss. Abs Int. vol 54. No. (8) .*
11. *Zimmermann, l. (1996) . The Development of Environmental values. The Journal of Environmental Education. 28 (1) .*

قَتْلُ الغِيلَة (الاغتيال)
وموقفُ الفقهِ الإسلاميّ منه– دراسة مقارنة

د. إسماعيل شندي*

* أستاذ الفقه المقارن المشارك في قسم التربية الإسلامية/ منطقة الخليل التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

يقوم هذا البحث على دراسة موضوع: «قتل الغيلة (الاغتيال) وموقف الفقه الإسلامي منه– دراسة مقارنة»، وقد انبنى من تمهيد وثلاثة مباحث، خُصِّصَ التمهيد لبيان حرمة الاعتداء على النفس البشرية، والمبحث الأول للتعريف بقتل الغِيلَة، والثاني للتكييف الفقهي لقتل الغِيلَة والأثر المترتب عليه، والثالث للمناقشة والترجيح.

وقد خلص الباحث إلى أن ثَمَّة خلافاً بين الفقهاء في فهمهم للمقصود بقتل الغِيلَة، وفي التكييف الفقهي لهذا النوع من القتل ومن ثمَّ في الأثر المترتب عليه.

Abstract:

This research is based on studying the subject of algelah killing (assassination) and the positions of Islamic jurisprudence (fiqih) towards it- in a comparative study. This research is composed of a prelude, three topics. The prelude is devoted to the prohibition of assault on human psyche. The first topic deals with definition of algelah killing (assassination) ; the second tackles the fiqih adaptation for algelah killing (assassination) and the effects following it and the third is devoted to the discussion and outweighing of different points of view.

The research concludes that there is disagreement among scholars (fuqaha') in their understanding of what algelah killing means, the fiqih adaptation for this type of killing and hence the impact following it.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وقائد الغر الميامين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعد:

فقد حرَّم الله –عز وجل– قتل النفس البشرية بغير حق، وشدد النكير على أولئك الذين يقترفون هذا الجرم العظيم، فيسفكون الدماء البريئة، ويعتدون على بنيان الله في الأرض، وتوعدهم بالعذاب الأليم جرَّاء فعلهم الذي اقترفوه. وقد تنوع الاعتداء على النفس البشرية بالقتل من حيث: العَمْد، وشبه العَمْد، والخطأ [1] ، وجاءت العقوبة الإسلامية تبعاً لهذا التنوع، فهناك عقوبة لقتل العَمْد، وأخرى لشبه العَمْد، وثالثة للخطأ.

وقد يحدث القتل جهاراً أمام أعين الناس، أو سراً على وجه الخديعة والتحَيُّل، وهو المسمَّى بقتل (الغيلة) أو (الاغتيال[2]) ، وقد تناول فقهاء المذاهب الفقهية القدامى هذا النوع من القتل بالبحث والتحليل، وهو موضع خلاف بينهم من حيث؛ تفسيره، وتكييفه الفقهي، ومن ثمَّ في الأثر المترتب عليه. ولم أجد –بعد البحث الدقيق والاستقصاء– أحداً من المعاصرين أفرد هذا الموضوع بالبحث غير الشيخ عادل بن عبد الله المطرودي [3] ، حيث جاء بحثه مختصراً، وبالتالي لم يكن كافياً لأن يأخذ هذا الموضوع الحسَّاس حقه من الدراسة والتحليل، ولم يتناوله الباحث من زواياه كافة، وقد ذكر –في نهاية بحثه– أن الموضوع لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحرير، وأن ما قام به لا يفي بحق المسألة، وذَكَرَ فيه أن بحثاً آخر قد نشر في هذا المجال تحت عنوان «قتل الغيلة» ضمن أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، لكنني لم أستطع الحصول على هذا الأخير.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع كونه يعالج مسألة يكثر سؤال الناس عنها، وهي تلامس واقعهم؛ من حيث انتشار هذا النوع من القتل في المجتمع المسلم، ولكون مادته مبعثرة في بطون أُمَّاتِ الكتب الفقهية القديمة، مما يجعل الوصول إليها أمراً عسيراً على القارئ، ولعدم وفرة بحث يكون في متناول أيدي القراء، يعالج الموضوع من زواياه كافة، ويبين رأي الشرع فيه، واعتماداً على ما ختم به الشيخ المطرودي بحثه من أن هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى دراسة وتحرير، علماً بأن الشيخ كان قد اطلع على البحث الذي أُعدَّ من قبل هيئة كبار العلماء المشار إليه سابقاً، واستفاد منه كما ظهر في هوامش بحثه، لأجل ذلك كله، ارتأيت أن أخوض غمار هذه المسألة الحسَّاسة، وأكتب فيها خدمة للعلم الشرعي، في محاولة للوصول إلى القول الراجح بإذن الله، مستخدماً المنهج الوصفي، ومستفيداً من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، وسمَّيت البحث: «قتل الغيلة (الاغتيال) وموقف الفقه

الإسلامي منه- دراسة مقارنة»، وجعلته في تمهيد، وثلاثة مباحث، ثم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

- التمهيد: حرمة الاعتداء على النفس البشرية.
- المبحث الأول: تعريف قتل الغِيلَة.
- المبحث الثاني: التكْيِّيف الفقهي لقتل الغِيلَة والأثر المترتب عليه.
- المبحث الثالث: المناقشة والترجيح.
- النتائج والتوصيات.

التمهيد:

حرمة الاعتداء على النفس البشرية:

لقد حرَّمت الشريعة الإسلامية الاعتداء على النفس البشرية بغير حق [٤] ، واعتبرت ذلك من الجرائم الكبرى التي توجب العقاب في الدنيا والآخرة. وقد شدد الشارع الحكيم النكير على أولئك الذين يعتدون على النفس البشرية فيتلفونها دونما وجه حق، وعَدَّ هذا الفعل من الكبائر التي لا جرَم أنها سوف تؤدي بصاحبها إلى الوَيْلِ [٥] والثُّبُور [٦] . بل إن من العلماء من اعتبر القتل أكبر الكبائر [٧] بعد الكفر [٨] ، وقد قامت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على تحريم الاعتداء على النفس البشرية بالقتل:

◄ **فمن الكتاب:**

♦ قول **الله** -تعالى- : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالداً فِيهَا وَغَضِبَ **اللَّهُ** عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ [٩] . وجه الدلالة: إن في الآية تهديداً شديداً، ووعيداً أكيداً لمن اقترف هذا الذنب العظيم [١٠] (أي القتل) ، ولا شك أن هذا الوعيد بالعذاب والغضب واللعنة، لهو دليل على التحريم كما هو معلوم عند الأصوليين [١١] .

♦ وقول **الله**- تعالى- : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ **اللَّهُ** إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾ [١٢] . وجه الدلالة: في الآية نهيٌ صريحٌ عن قتل النفس المعصومة إلا بالحق [١٣] ، ومعلوم عند جمهور الأصوليين أن النهي يدل على التحريم ما لم تصرفه قرينة إلى غيره [١٤] [١٥] ، ولا وجود لهذه القرينة هنا، فيبقى النهي على التحريم.

♦ وما ورد في وصف عباد الرحمن من قول **الله**- تعالى- : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ **اللَّهِ** إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ **اللَّهُ** إِلَّا بِالْحَقِّ يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ

لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾ (١٦) . وجه الدلالة: بينت هذه الآية أن من الأشياء التي لا تقع من عباد الله: أنهم لا يقتلون النفس التي حرمها الله إلا بالحق، كما أنها رتبت العقوبة لمن يرتكب هذا الجرم العظيم الذي قرنه الله- عز وجل- بالشرك (١٧)، قال القرطبي: «ودلت هذه الآية على أنه ليس بعد الكفر أعظم من قتل النفس بغير الحق...» (١٨).

◄ **ومن السنة:**

♦ عن أبي هريرة - رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ (١٩) ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» (٢٠).

♦ وعن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» (٢١).

♦ وعن أبي الدرداء -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكاً أَوْ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً(٢٢)» (٢٣).

♦ وعن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً فَاعْتَبَطَ (٢٤) بِقَتْلِهِ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفاً (٢٥) وَلَا عَدْلاً (٢٦)» (٢٧).

♦ وعن أبي بكرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ لَكَبَّهُمُ اللهُ جَمِيعاً عَلَى وُجُوهِهم فِي النَّارِ» (٢٨).

◄ **ووجه الدلالة من النصوص الحديثية السابقة**، أنها تدل بمنطوقها الصريح على تحريم قتل النفس المعصومة بغير حق، وتُبيِّن عظيم جرم من ارتكب هذه الجريمة القبيحة، وتحذِّر المسلمين من أن يتواطئوا، أو يعينوا على ارتكابها (٢٩).

◄ **وأما الإجماع**: فهو منعقد على تحريم قتل النفس الإنسانية بغير وجه حق (٣٠)، قال ابن قدامة: «وأجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق» (٣١).

وقد امتد النهي عن القتل بغير حق ليشمل كل المواطنين في الدولة الإسلامية، بما في ذلك الذميُّون (٣٢)، فقد قال -صلى الله عليه وسلم- : «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَداً لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَاماً» (٣٣).

المبحث الأول:

تعريفُ قتلِ الغِيلةِ:

- **القَتْلُ في اللغة** [٣٤]:

يطلق القَتْلُ في اللغة على الإماتة، يقال: قَتَلَه يَقْتُلُه قَتْلاً: إذا أَماته بضرْب، أَو حَجَر، أَو سُمٍّ، أَو علَّة، ... إلخ، والمَنِيَّةُ قَاتِلَةٌ، وكذلك قَتَّله. وقتَل به غيرَه: أَي قتله مكانه، ومنه قول الشاعر [٣٥]: [الطويل].

قَتلتُ بعبد الله خيرَ لِداته ذُؤاباً فلـم أَفخَـرْ بـذاك وأَجْزَعـا [٣٦]

ورجل قَتيل: أي مَقْتول، والجمع قُتَلاء، وقَتْلى وقَتالى. وأَقْتَل الرجلَ: عرَّضه للقَتْل، وأَصْبَره عليه. وفي الحديث: «إِنَّ أَشَدَّ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ»[٣٧] . والمَقْتَل مَفْعَل: من القَتْل، وتَقاتَل القوم، واقتتلوا، وتقَتَّلوا، وقَتَّلوا، وقِتَّلوا. والمُقاتَلة: القتال، وقد قاتَله قِتالاً وقِيتالاً. والمُقاتِلة: الذين يَلُون القِتال، وفي الصحاح: «القوم الذين يَصْلحون للقتال» [٣٨] .

- **القَتْلُ في الاصطلاح:**

عرفه الحنفية بأنه: «فعلٌ من العباد تزولُ به الحياة» [٣٩] ، وعرفه المالكية بقولهم: «هو كل فعل يُفِيتُ الرُّوحَ» [٤٠] ، وهو عند الشافعية: «الفعل المُفَوِّت للرُّوح» [٤١] ، وعند الحنابلة: «فعلُ ما يكونُ سبباً لزهوق النفس، وهو مفارقة الروح البَدَن » [٤٢] .

وتعريف الحنفية هو أوضح التعريفات الواردة، وهو التعريف المختار عندي، من حيث كونه أضاف القتل إلى فعل العبد، وهذا ما يناسب سياق الموضوع الذي أنا بصدد بحثه، وهو يعني: أن يقوم شخص بإزهاق روح إنسان متحقق الحياة، بفعل من شأنه عادة أن يزهق الروح، ويفارق الحياة، سواء كان هذا الفعل مباشرة، أو سبباً، جرحاً أو غيره، لأنه في النهاية يؤدي إلى مفارقة الحياة [٤٣] ، وبناء على ذلك فلا يُسمَّى الموت قتلاً عند الفقهاء، إلا إذا حصل بوقوع فعل شخص على شخص آخر، لأنهم يقصدون من القتل في هذا المقام القتل المعتبر جناية، سواء كان عمداً، أو شبه عمد، أو خطأ، وبعكس ذلك لا يعتبرونه قتلاً، فقتل المرتد [٤٤] ورجم الثيب الزاني لا يعتبر عندهم قتلاً، فلا يوجب القصاص [٤٥] على من قام بتنفيذه، لأنه قتل بحق، فمن المعروف أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: «الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» [٤٦] [٤٧] .

- **الغِيلَةُ في اللغة** [٤٨] :

الغِيلَةُ في اللغة: اسم مشتق من الفعل الثلاثي غيل: والغَيْلُ: هو اللَّبَن الذي ترضعه المرأَة ولدَها وهي تُؤْتَى. وقيل الغَيْل: أَن تُرضِع المرأَة ولدَها على حَبَل، واسم ذلك اللبن الغَيْل أيضاً [٤٩] . والغائلة: الحِقْد الباطن، اسم كالوابِلَة، وفلان قليل الغائلة والمَغالة: أي قليل الشرّ. والغَوائل: الدواهي.

والغِيلة: الخَديعة والاغْتيال، وقُتل فلان غِيلة: أَي خُدْعة، وهو أَن يَخْدَعَه، فيذهب به إِلى موضع، فإِذا صار إِليه قتله. قال الأَصمعي: «قتل فلان فلاناً غيلة، أي في اغتيال وخفية، وقيل: هو أن يخدع الإنسان حتى يصير إلى مكان قد استخفى له فيه من يقتله، قال ذلك أبو عبيد» [٥٠] .

وتطلق الغِيلة في كلام العرب بمعنى: إيصال الشَّرّ، والقتل إليه من حيث لا يعلم ولا يشعُر، وقتله غِيلة: إذا قتله من حيث لا يعلم. وغَالَ فُلاناً كذا وكذا: إِذا وصل إِليه منه شرّ، ومنه قول الشاعر [٥١] : [الطويل].

وأَصْبَحَ بَيْتُ الهَجْرِ قَدْ حَالَ دُونَهُ وَغالَ امْرَأً ما كان يخشى غوائِلَه [٥٢]

أَي أَوصل إِليه الشَّرَّ من حيث لا يعلم فيستعدّ، ويقال: قد اغْتاله: إذا فعل به ذلك، وهو أَن يُخْدَع، ويُقتَل في موضع لا يراه فيه أَحد، والغِيلة فِعْلة من الاغتيال، وفي حديث الدعاء: «وأعوذ بك أَن أُغْتال من تحتي» [٥٣] ، أَي أُدْهَى من حيث لا أَشعرُ، يريد به الخَسْف.

يتضح للباحث مما سبق أن قتل الغِيلَة عند أهل اللغة يعني: أن يَخْدَعَ شخصٌ آخرَ، فيذهب به إلى موضع خفية، فإذا صار فيه قتله [٥٤] . وهل يختلف قتل الغيلة في اللغة عنه في الفقه؟ هذا ما سوف أوضحه من خلال عرض أقوال الفقهاء فيه:

- **قتل الغِيلَة في اصطلاح الفقهاء:**

عرفه الحنفية بأنه: «أَنْ يَخْدَعَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ إلَى مَوْضِعٍ، فَإِذَا صَارَ إلَيْهِ قَتَلَهُ» [٥٥] . وعرفه جمهور المالكية بأنه: «القتل خفية لأخذ المال» [٥٦] ، فقد نقل الحطاب عن ابن عرفة والباجي قولهما عن ابن القاسم: «قَتْلُ الْغِيلَةِ... هو قَتْلُ الرَّجُلِ خُفْيَةً لأَخْذِ مَالِه» [٥٧]. وقال الفاكهاني: «وَنُقِلَ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَأَظُنُّهُ الْبَوْنِيَّ، أَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ عَلَى مَالٍ» [٥٨] . وعرفه بعض المالكية بأنه: «القتل على وجه التَّحَيُّلِ والخديعة» [٥٩] ، وقال آخرون منهم: «هو القتل على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ»، جاء في مواهب الجليل: «قَالَ الْبَاجِي: مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ هُوَ الْقَتْلُ عَلَى وَجْهِ الْقَصْدِ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ» [٦٠] . وقتل الغِيلَة عند الشافعية: «أن يخدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله» [٦١]. وجاء في تحفة المحتاج: «أَنْ يَخْدَعَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ لِمَحَلٍّ خَالٍ، ثُمَّ يَقْتُلَهُ» [٦٢] . وعرفه الحنابلة بأنه:

«الْقَتْلُ عَلَى غِرَّةٍ؛ كَالَّذِي يَخْدَعُ إنْسَاناً، فَيُدْخِلُهُ بَيْتاً أَوْ نَحْوَهُ، وَغَيْرَهُ فَيَقْتُلُهُ، وَيَأْخُذُ مَالَهُ وَغَيْرَهُ» [٦٣]. أما الظاهرية، فلم أعثر لهم على تعريف محدد لقتل الغيلة، والظاهر من خلال كلام ابن حزم عن حكم هذا النوع من القتل، أن المراد به: القتل على وجه الخديعة [٦٤]، وهو بهذا يتفق مع الحنفية والشافعية.

يظهر للباحث مما سبق بجلاء أن الحنفية والشافعية وابن حزم الظاهري يتفقون على أن المقصود بقتل الغيلة: أن يخدع إنسان آخر بغرض قتله، وهم بهذا يتفقون مع الغيلة بمعناها اللغوي. أما المالكية، فقد تحصَّل من خلال النظر في مصادرهم ثلاثة أقوال: الأول: أن قتل الغِيلَة هو القتل خفية لأخذ المال، وهذا قول الجمهور منهم، وبه قال الحنابلة أيضاً. والثاني: وافقوا به الحنفية والشافعية، وهو القتل على وجه الخديعة. والثالث: القتل على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ، وذلك بأن يضجعه فيذبحه [٦٥].

والذي يترجح لدى الباحث في هذا الموضوع أن قتل الغيلة يعني: القتل على وجه الخديعة والتحيل، سواء كان ذلك لأجل المال أم غيره.

المبحث الثاني:

التكْيِّيف الفقهي لقتل الغِيلَة والأثر المترتب عليه:

اختلف الفقهاء في التكْيِّيف الفقهي لقتل الغيلة، ومن ثمَّ في الأثر المترتب عليه، والسبب في ذلك، اختلافهم في اعتبار هذا النوع من القتل من الفساد في الأرض الذي ورد بشأنه قول الله –تعالى– : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [٦٦]، أم أنه ليس كذلك، **وللفقهاء في التكييف الفقهي لقتل الغيلة قولان:**

- **القول الأول**: يندرج قتلُ الغيلةِ ضمن الحرابة [٦٧]، وهو قول المالكية [٦٨]، واختاره ابن تيمية من الحنابلة [٦٩]، وهو مروي عن أبي الزناد [٧٠] [٧١]، جاء في مواهب الجليل عن ابن القاسم قوله: «قَتْلُ الْغِيلَةِ حِرَابَةٌ، وَهُوَ قَتْلُ الرَّجُلِ خُفْيَةً لِأَخْذِ مَاله» [٧٢]. وجاء في حاشية العدوي على كفاية الطالب: «الْغِيلَةُ قَتْلُ إنْسَانٍ لِأَخْذِ مَاله، وَالْحِرَابَةُ كُلُّ فِعْلٍ يُقْصَدُ بِهِ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهٍ تَتَعَذَّرُ الِاسْتِغَاثَةُ مَعَهُ عَادَةً مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ» [٧٣]. وقال ابن تيمية: «وأما إذا كان يقتل النفوس سرّاً؛ لأخذ المال، مثل الذي يجلس في خان يكريه لأبناء السبيل، فإذا انفرد بقوم منهم قتلهم، وأخذ أموالهم، أو يدعو إلى منزله من يستأجره لخياطة، أو طبٍّ، أو نحو ذلك، فيقتله ويأخذ ماله، وهذا يُسمَّى القتل غيلة، ... فإذا كان لأخذ المال فهل هم كالمحاربين؟ أو يجري عليهم حكم القَوَد؟ فيه قولان للفقهاء: أحدهما: أنهم

كالمحاربين، ... والثاني: أن المحارب هو المجاهر بالقتال، وأن هذا المغتال يكون أمره إلى ولي الدم، والأول أشبه بأصول الشريعة، بل قد يكون ضرر هذا لأشد، لأنه لا يدرى به» (٧٤).

والحرابة (٧٥) عند المالكية تكون بإخافة الناس في الطريق، بقصد منعهم من السلوك، أو بقصد أخذ مالهم، أو بقصد الغلبة على الفروج (٧٦). والمحارب عندهم: «هو قاطع الطريق، لمنع سلوك، أو أخذ مال محترم، على وجه يتعذر معه الغوث، أو مذهب عقل لذلك، أو مخادع مميز، لأخذ ما معه داخل زقاق، ليلاً أو نهاراً، لأخذ مال بقتال» (٧٧)، وقال الإمام مالك: «المحارب عندنا، من حمل على الناس، في مصر، أو برية وكابرهم عن أنفسهم، وأموالهم، دون نائرة (٧٨)، ولا ذَحْل (٧٩) ولا عدوان» (٨٠). وقال ابن عرفة: «الحرابة الخروج لإخافة السبيل، بأخذ مال محترم، بمكابرة قتال، أو خوفه، أو إذهاب عقل، أو قتل خفية، أو لمجرد قطع الطريق ولا لإمارة ولا نائرة ولا عداوة» (٨١).

♦ **الأثر المترتب على اعتبار قتل الغيلَة حرابة:**

ترتب على اعتبار قتل الغيلة حرابة عند أصحاب هذا القول، أن فاعل ذلك يعاقب حَدًّا(٨٢) لا قَوَداً، وتكون العقوبة وفق ما جاء في قول **الله** –تعالى– : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ **اللَّهَ** وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ **اللَّهَ** غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٨٣). ويكون الأمر فيه إلى الإمام (٨٤)، وليس لولي الدم، ولا يجوز للإمام أن يعفو عن الجاني، إلا أن يتوب قبل أن يقدر عليه (٨٥)، فإن تاب قبل أن يقدر عليه، فيكون الواجب عندئذ القصاص(٨٦)، قال القيرواني: «وقتل الغيلة لا عفو فيه» (٨٧)، وقال الشارح: «وقتل الغيلة، وهي قتل الإنسان لأخذ ماله، لا عفو فيه، أي لا يجوز العفو فيه، أو لا عفو نافذ فيه، ... لأن قتله على هذا الوجه في معنى المحاربة، والمحارب بالقتل يجب قتله، ... وإنما لم يجب العفو فيها، لأنها حق **الله** –تعالى– وعلى هذا فهو مقتول حدًّا لا قَوَداً» (٨٨)، وقال المرداوي: «واختار الشيخ تقي الدين –رحمه **الله**– أن العفو لا يصح في قتل الغيلة، لتعذر الاحتراز كالقتل مكابرة» (٨٩).

أدلة الفقهاء القائلين باعتبار قتل الغيلة من الحرابة:

استدلوا من الكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول:

- **أولاً– من الكتاب:**

قول **الله** –تعالى– : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ (٩٠) **اللَّهَ** وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٩١). ووجه الدلالة من هذه الآية، أنها بيَّنت عقوبةَ المحارب، الساعي في الأرض بالفساد، وهذا النوع من القتل حِرابة (٩٢).

- **ثانياً- من السنة:**

أ. عَنْ أَنَس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- : «أَنَّ يَهُودِيّاً رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ قيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكِ؟ أَفُلاَنٌ؟ أَفُلاَنٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَرُضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ» (٩٣). ووجه الدلالة في الحديث، أنه لم يرد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد شاور أهل الجارية المقتولة، باعتبار أنهم أولياء دمها، مما يدل على أن هذا النوع من القتل حرابة، وأن أمره للإمام (٩٤).

ب. وعَنْ أَنَس بن مالك -رضي الله عنه- قَالَ: «قَدِمَ أُنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ (٩٥) أَوْ عُرَيْنَةَ (٩٦)، فَاجْتَوَوُا (٩٧) الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بِلِقَاحٍ (٩٨)، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وَاسْتَاقُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ (٩٩) أَعْيُنُهُمْ وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ (١٠٠) يَسْتَسْقُونَ فَلاَ يُسْقَوْنَ. قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: فَهَؤُلاَءِ سَرَقُوا، وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ (١٠١).

- **ثالثاً- من الأثر:**

عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- أنه قَتَلَ نَفَراً خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ: لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً (١٠٢) (١٠٣). ووجه الدلالة أن عمر -رضي الله عنه- لم يترك الأمر إلى أولياء الدم، فدل ذلك على أن عقوبة هذا الفعل للإمام دون الأولياء، لذلك فهو حرابة.

- **رابعاً- من المعقول:**

وهو أن هذا النوع من القتل من الفساد في الأرض، وبالتالي فإن من ارتكبه يعتبر محارباً فيقتل حدّاً، لا قَوَداً (١٠٤). القول الثاني: لا يدخل قتل الغِيلَة ضمن الحرابة (١٠٥)، وإنما يندرج ضمن قتل العَمْد (١٠٦)، وهو مذهب الحنفية (١٠٧)، والشافعية (١٠٨)، والحنابلة(١٠٩) والظاهرية (١١٠)، وابن المنذر، وإسحاق (١١١) (١١٢). الأثر المترتب على عدم اعتبار قتل الغيلَة من قبيل العَمْد، وليس من الحرابة: ترتب على اعتبار قتل الغيلَة من قبيل القتل العمد، وليس من الحرابة عند هؤلاء الفقهاء، أن عقوبة هذا النوع من القتل هي نفس عقوبة (١١٣) القتل عمْداً، ويكون الأمر فيها إلى أولياء الدم، لا إلى السلطان، قال محمد بن الحسن: «قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- : من قتل رجلاً عمداً، قتل غيلَة، أو غير غيلَة، فذلك إلى أولياء القتيل، فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا» (١١٤)، وقال محمد بن الحسن تعليقاً: «فمن قتل وليُّه، فهو وليُّه في دمه دون السلطان، إن شاء قتل، وإن شاء عفا، وليس إلى السلطان من ذلك شيء» (١١٥)، وقال الشافعي: «كل من قتل في حرابة، أو صحراء، أو مصر، أو مكابرة،

أو قتل غِيلَة على مال أو غيره، أو قتل نائرة، فالقصاص والعفو إلى الأولياء، وليس إلى السلطان من ذلك شيء، إلا الأدب إذا عفا الولي» (١١٦) .

أدلة الفقهاء القائلين باعتبار قتل الغِيلَة من قبيل القتل العمد:

استدلوا من الكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول:

- **أولاً- من الكتاب:**

أ. قول الله- تعالى- : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾ (١١٧) .

ب. وقول الله -تعالى- : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١١٨) .

ووجه الدلالة من هاتين الآيتين الكريمتين: أنَّ الشارع الحكيم قد جعل الأمر -عند حصول القتل- لولي المقتول دون السلطان، فهو -أي الولي- الذي يملك العفو أو القصاص، ولم يفرِّق بين قتل الغِيلَة وغيره (١١٩) . قال محمد بن الحسن تعليقاً على الآيتين: « فلم يسمِّ في ذلك قتل الغِيلَة ولا غيرها، فمن قتل وليّه فهو وليُّه» (١٢٠) . وقال ابن حزم -بعد ذكر الآيتين- : « فعم -تعالى- كل قتل كما ذكر -تعالى- وجعل العفو في ذلك للولي» (١٢١) .

- **ثانياً- من السنة:**

قول النبي -صلى الله عليه وسلم- : «أَلَا إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ خُزَاعَةَ (١٢٢) قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هُذَيْلٍ (١٢٣) ، وَإِنِّي عَاقِلُهُ، فَمَنْ قُتِلَ لَهُ بَعْدَ مَقَالَتِي هَذِهِ قَتِيلٌ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ، أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا» (١٢٤) . ووجه الدلالة في الحديث الشريف، أن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ»، دليل على أن أمر القتل إلى أهل القتيل، دون غيرهم(١٢٥)، فهم الذين يملكون أن يتصرفوا في ذلك بالقصاص أو العفو (١٢٦) . وقال ابن حزم تعليقاً على الحديث: «ونحن نشهد بشهادة الله أن الله -تعالى- لو أراد أن يخص من ذلك قتل غيلة، أو حرابة، لما أغفله ولا أهمله ولبينه صلى الله عليه وسلم» (١٢٧) .

- **ثالثاً- من الأثر:**

أ. عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ عَمْداً، فَأَمَرَ بِقَتْلِه، فَعَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَتْلِه، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: كَانَتِ النَّفْسُ لَهُمْ جَمِيعاً، فَلَمَّا عَفَا هَذَا أَحْيَا النَّفْسَ، فَلاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ حَتَّى يَأْخُذَ غَيْرُهُ، قَالَ: فَمَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيَةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَتَرْفَعَ حِصَّةَ الَّذِي عَفَا، فَقَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- : وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ» (١٢٨) .

ووجه الدلالة، أن عمر قد وافق ابن مسعود –رضي الله عنهما– في أن الأمر للأولياء وأن عفو أحدهم يسقط الحق في القصاص، لأن القصاص لا يتجزأ، ولم يسألا –أي عمر وابن مسعود– أقتل غِيلَة هذا أم لا؟ (١٢٩).

ب. وعن حمَّاد، عن إبراهيم النخعي، قال: «من عفا من ذي سهم، فعفوه عفو، قد أجاز عمر وابن مسعود العفو من أحد الأولياء، ولم يسألوا: أقتل غيلة كان ذلك أم غيره» (١٣٠).

ت. وعن سمَّاك بن الفضل «أنَّ عروة كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صبياً على أوضاح (١٣١) له حتى قتله، فوجدوه والحبل إلى يده، فاعترف بذلك، فكتب أن ادفعوه إلى أولياء الصبي، فإن شاءوا قتلوه» (١٣٢).

- **رابعاً– من المعقول**:

فلأن هذا القتيل قتيل في غير المحاربة، فكان أمره إلى وليِّه، كسائر القتلى (١٣٣).

المبحث الثالث:

المناقشة والترجيح:

- **أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن قتل الغِيلَة من الحرابة**:

لقد نوقشت أدلة الفقهاء القائلين بأنَّ قتل الغيلة من الحرابة بما يأتي:

- أما الاستدلال بآية الحرابة، فنوقش: «بأن الآية لا تخلو من أن تكون على الترتيب أو التخيير فإن كانت على الترتيب، فالمالكية لا يقولون بهذا، وإن كانت على التخيير– وهو قولهم– فليس في الآية ما يدعونه من أن قاتل الحرابة والغِيلَة لا خيار فيه لولي القتيل، فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب يصح فبطل ما قالوه» (١٣٤).

- إن عدم ورود استشارة النبي –صلى الله عليه وسلم– لأهل الجارية في حديث الرضخ لا ينفي كون الخيار لأولياء الدم، فقد ورد التخيير في نصوص أخرى، جاء في المحلَّى قوله: « أما حديث اليهودي الذي رضخ رأس الجارية على أوضاحها، فليس فيه أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– لم يشاور وليَّها، ولا أنه شاوره، ولا أنه قال اختار لولي المقتول في الغِيلَة أو الحِرابة، فإذ لم يقل ذلك –عليه الصلاة والسلام– فلا يحل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ... ويقول عليه ما لم يقل، فكيف وهذا الخبر حجة عليهم، فإنهم لا يختلفون في أن قاتل الغِيلَة أو الحِرابة لا يجوز البتة أن يقتل رضخاً في الرأس بالحجارة، ولا رجماً، وهذا مالا يقوله أحد من الناس، فصح يقيناً إذ قتله رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– رضخاً بالحجارة، أنه إنما قتله قَوَداً بالحجارة،

وإذ قتله قَوَداً بها، فحكم قتل القَوَد أن يكون بالخيار في ذلك أو العفو للولي، وإذ ذلك كذلك بلا شك، فقد صح عن النبي -صلى **الله** عليه وسلم- أنه قال: «من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين» (١٣٥) إلى آخره، فنحن على يقين من أن فرضاً على كل أحد أن يضم هذا الحكم إلى هذا الخبر، وليس سكوت الرواة عن أن رسول **الله** -صلى **الله** عليه وسلم- خير وليَّها بمسقط ما أوجبه رسول **الله** -صلى **الله** عليه وسلم- في القتل؛ من تخيير وليِّه، بل بلا شك في أنه -عليه الصلاة والسلام- لم يخالف ما أمر به، ولا يخلو هذا مما ذكرنا من قبول الزيادة المروية في سائر النصوص أصلاً، ولو كان هذا الفعل تخصيصاً أو نسخاً لبينه -عليه السلام-» (١٣٦) ، ثم إنه قد يكون للأنصارية ولي، لكنه صغير لا خيار له، فاختار النبي -صلى **الله** عليه وسلم- القَوَدَ عندئذٍ (١٣٧) .

- أما حديث العُرَنيين، فليس فيه ما يدل على أن النبي -صلى **الله** عليه وسلم- لم يشاور أولياء الرعاء، ولا أنه قال لا خيار في هذا لولي المقتول، ولذلك فهو غير صالح للاحتجاج (١٣٨) ، كما يمكن أن يقال فيه أن الرعاء قد يكونون غرباء لا ولي لهم (١٣٩) .

- وأما الاستدلال بفعل عمر بن الخطاب -رضي **الله** عنه- وقوله: «**والله** لو تمالأ عليه أهل صنعاء جميعهم لقتلتهم به»، فيمكن أن يجاب عنه بأن المقصود به: أي لأمكنت الولي من استيفاء القَوَدِ منهم (١٤٠) .

- أما اعتبار قتل الغِيلَة من الفساد في الأرض ويدخل في الحِرابة، فهو على أصل المالكية في مفهوم الحِرابة، ومفهوم الحِرابة هذا محل اختلاف الفقهاء، فهو غير مُسَلَّم.

♦ **ثانياً- مناقشة أدلة القائلين بأن قتل الغِيلة من العَمْد:**

يمكن أن تناقش (١٤١) هذه الأدلة بما يأتي:

- أما الآيتان، فيجاب عن الاستدلال بهما، بأنهما تخصان القتل الذي يكون على غير وجه الغِيلَة، وهو الذي يكون ولي الدم فيه بالخيار، وهذا ما لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في نوع آخر من القتل -أي قتل الغيلَة- وقد وردت أدلة أخرى تبين مخالفة هذا النوع من القتل لغيره في العقوبة من حيث تحتّمها، وكونها للإمام لا للولي.

- وأما الحديث، فيناقش بما نوقشت به الآيتان، وذلك بأن يُحمل على غير هذا النوع من القتل. فبما أن النصوص قد وردت في كلا الأمرين، دل ذلك -**والله** أعلم- على أن نوعاً من القتل يعتبر من الفساد في الأرض وأمره للإمام.

- وأما الدليل الرابع والخامس، اللذان رويا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود -رضي **الله** عنهما- فمنقطعان (١٤٢) ، وبالتالي فلا يصلحان للاحتجاج.

- وأما ما جاء عن سمَّاك بن الفضل، وحُكْم عمر بن عبد العزيز فيه، فيمكن أن يناقش بأن عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- قد حكم في قضية عنده، وحكم الحاكم يرفع الخلاف لا سيما وهو -أي عمر رحمه الله- من أهل الاجتهاد (١٤٣) .

- وأما الدليل السابع، فهو مبني على مفهوم الحِرابة، ومفهومها محل خلاف.

♦ **ثالثاً- الترجيح:**

بعد إجالة النظر في أدلة الطرفين أجدني أميل إلى اعتبار قتل الغيلة من الحرابة، ومن ثم فيكون أمره إلى السلطان، وذلك لما يأتي:

- قوة رأي المالكية في تفسيرهم للحِرابة باعتبارها تشمل القتل على وجه التحيل والخديعة، والقتل خفية لأجل المال وغيره، لأن محاربة الله -عز وجل- الواردة في الآية، لا تنحصر في فعل معين، وإنما تمتد لتشمل أنواعاً أخرى من الشَّر (١٤٤) ، وهل هناك حِرابة أشد من أن يُتجاوز السلطان، فيخدع الإنسان المسلم الآمن ويختطف ومن ثم يقتل، أو يؤخذ من البيت أو الشارع أو السوق، ليقتل لأجل ماله، أو غيره؟

- قوة الأدلة التي استند إليها القائلون بذلك، من حيث كونها صريحة في أن نوعاً من القتل يكون حكمه للإمام، وإلا فكيف يمكن أن يفهم أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بقتل اليهودي الذي رضخ رأس الجارية دون استشارة أهلها، وهو الذي قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين»، لولا علمه -صلى الله عليه وسلم- أن نوعاً من القتل يكون فيه الأمر للإمام وليس للولي، وكيف يمكن أن نفهم أمر عمر بقتل الجماعة الذين اشتركوا في القتل دون أن يستشير الأولياء، وهو يعلم قول النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا، لولا أنه عرف أن هذا النوع من القتل يعتبر من الفساد في الأرض، ومن ثم فيكون الأمر فيه إلى الإمام.

- إن في هذا القول جمعاً بين الأدلة الواردة في المسألة، فتحمل الأدلة التي فيها حصول القتل من الإمام دون استشارة الأولياء على أن ذلك من الحرابة، وتحمل الأدلة التي فيها جعل الأمر للأولياء على أن ذلك في القتل الذي ليس حرابة.

- إن الذي يظهر من كلام أصحاب هذا القول وأدلتهم هو تركيزهم على وجوب قتل قاتل الغِيلَة دون أن يخوضوا في تفصيل هذا القتل، أي أن دخوله في الحِرابة هو من حيث تحتُّم القتل، وفي هذا رد على اعتراض ابن حزم الظاهري في مسألة قتل الذي قتل الجارية برض رأسه بين حجرين. وفي هذا المعنى يقول ابن عرفة: «ولا يُقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو إسلام إلا القاتل لغِيلَة...، فيقتل الحر بالعبد، والمسلم بالكافر، لكن ليس قصاصاً، بل لدفع فساد، كقتل المحارِب، لأنه في معناه» (١٤٥) .

الخاتمة والتوصيات:

استناداً إلى ما تقدم بيانه حول «قتل الغيلة وموقف الفقه الإسلامي منه- دراسة مقارنة»، **خلص الباحث إلى النتائج الأساسية الآتية:**

١. قتل الغِيلَة من حيث معناه الاصطلاحي، مجال خلاف بين الفقهاء:

أ. فهو عند المالكية في القول المعتمد والحنابلة: القتل خفية لأخذ المال.

ب. وهو عند الحنفية والمالكية في قولهم الثاني، والشافعية والظاهر من قول ابن حزم الظاهري: القتل على وجه التَّحَيُّل والخديعة، وهو ما اختاره الباحث.

ت. وهو عند المالكية في قولهم الثالث: القتل على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ.

٢. اختلف الفقهاء في التَّكْيِّيف الفقهي لقتل الغيلة:

أ. فهو عند المالكية وابن تيمية من الحنابلة وأبي الزناد من الحِرابة، وهو ما اختاره الباحث.

ب. وهو عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، من قبيل القتل العمد، وليس من الحرابة.

٣. اختلف الفقهاء في الأثر المترتب على التكييف الفقهي لقتل الغيلة:

فمن اعتبره من الفقهاء حرابة، جعل عقوبته كعقوبة الحرابة نفسها، وبالتالي فيكون الأمر فيه إلى السلطان، وليس له العفو. ومن اعتبره من قبيل القتل العمد، وليس من الحرابة جعل عقوبته كعقوبة القتل عمداً، ويكون الأمر فيه إلى الولي، وهو بالخيار بين القصاص وأخذ الدية.

تلك هي أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة، **والتي عززت عنده التوصيات الآتية:**

١. يوصي الباحث العلماء بضرورة القيام بدورهم في توعية المسلمين وتحذيرهم من ارتكاب جريمة قتل الغيلة، وغيرها من جرائم القتل الأخرى.

٢. يوصي الباحث العلماء بضرورة بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا النوع من القتل، من خلال الدروس، والخطب، والمحاضرات، والمقالات، حتى يتجنب الناس الوقوع في هذه الجريمة الخطيرة.

٣. يدعو الباحث أولي الأمر إلى ضرورة العودة إلى نظام العقوبات الإسلامي، وتطبيقه في جريمة قتل الغيلة وغيرها من الجرائم الأخرى.

٤. يدعو الباحث العلماء وطلاب العلم إلى مزيد من العناية بالفقه الإسلامي، وبيان قدرته على وضع الحلول السليمة لكل ما تحتاجه البشرية في شتى مناحي حياتها.

الهوامش:

١. ما ذكرته في أنواع الاعتداء على النفس بالقتل، هو التقسيم الذي اختاره محمد بن الحسن من الحنفية، ومالك في رواية عنه، والشافعية والحنابلة، وقد نسبه ابن قدامة إلى أكثر أهل العلم. وهو ما سارت عليه القوانين الوضعية. أما الحنفية، فالمشهور عندهم أن القتل خمسة أنواع، وهي: العمد، وشبه العمد، والخطأ، والجاري مجرى الخطأ، والقتل بالتسبب. وأما المالكية والظاهرية، فالقتل عندهم نوعان: عمد، وخطأ، ولا وجود لشبه العمد عندهم. انظر فيما مضى: الزيلعي، تبيين الحقائق، ٩٧/٦. والشيباني، الأصل، ٣٩٤/٤. ومالك، المدونة، ٣٠٦/٦. والبغدادي، المعونة، ١٣٠٦/٣. والشربيني، مغني المحتاج، ٢/٤. وابن قدامة، المغني، ٣٢١/٩. وابن حزم، المحلى، ٣٤٣/١٠- ٣٤٤.

والتقسيم الثلاثي هو الراجح عندي، لأنه المتفق مع منطوق الأحاديث الشريفة، ومن ذلك ما رواه النسائي في سننه، ٤٤٤/١٤، برقم: (٤٧١٤) ، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي، ٣٦٨/١٠، برقم: (٤٧٩٦) ، من قول النبي –صلى الله عليه وسلم: «ألا وإن كل قتيل خطأ العمد أو شبه العمد قتيل السوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها»، ولأن شبه العمد ما قد أخذ شبهاً من العمد، وشبهاً من الخطأ، فلم يكن له حكم أحدهما على التجريد. وأما ما جرى مجرى الخطأ، فقد ألحقه الجمهور بالقتل الخطأ، كما ألحقوا القتل بالتسبب بالقتل العمد. البغدادي، المعونة، ١٣٠٦/٣. وأبو رخية، الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، ص١٩٣.

٢. الاغتيال والغيلة بمعنى واحد في الموضوع الذي نحن بصدد بحثه، كما دلت المعاجم اللغوية. ابن منظور، لسان العرب، ١٤٦/١٠، مادة غول.

٣. شبكة الإنترنت، الموسوعة الشاملة، www. islamport. com.

٤. حدد الشارع الحكيم الحالات التي تقتل فيها النفس الإنسانية المعصومة، وذلك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– : «لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ». وكذلك حال الدفاع المشروع عن النفس، أو العضو، على اختلاف بين الفقهاء في وجوب أو جواز دفع المعتدي في هذه الحالة، وهم متفقون على وجوب دفع المعتدي على العرض، وإن أدى ذلك إلى قتله، ويكون دمه هدراً. أما إذا كان الاعتداء على المال، فمذهب الجمهور أن دفع المعتدي في هذه الحالة جائز لا واجب، ويرى المالكية أن الدفاع عن المال يكون واجباً بعد الإنذار، وفي رواية أخرى أنه لا يجوز الدفاع عن المال إن كان يسيراً. انظر: البخاري، صحيح البخاري، ٤٤٥/٢٢، رقم: (٦٨٧٨) . ومسلم،

صحيح مسلم، ٩/٢٥، حديث رقم: (٣١٧٥) . والزيلعي، تبيين الحقائق، ٦/١١٠. والدردير، الشرح الكبير، ٤/٣٥٧. والعدوي، حاشية العدوي على شرح الخرشي، ٨/١١٢. والنووي، منهاج الطالبين، ص ٣٠٥. والشربيني، مغني المحتاج، ٤/١٩٥. والبهوتي، كشاف القناع، ٦/١٥٤، ١٥٥، ١٥٦. وابن مفلح، المبدع، ٩/١٥٥، ١٥٦. وابن ضويان، منار السبيل، ٢/٣٥١.

٥. أَصْلُ الوَيْلِ في اللغة: العَذاب والهَلاك، يُدْعَى به لِمَنْ وقع في هَلَكة يَسْتَحِقُّها، تَقُول: وَيْلٌ لزيد، ومنه وَيْلٌ للمُطَفِّفين، فإِن وَقع في هَلَكة لم يستَحِقَّها قلت: وَيْح. ووَيْلٌ: وادٍ في جهنَّم. وقيل: بابٌ من أَبوابها، وفي الحديث عن أَبي سعيد الخُدْرِيّ قال: قال رسول الله– صلى الله عليه و سلم– : الوَيْلُ وادٍ في جهنم يَهْوِي فيه الكافِر أَربعين خَرِيفاً قبل أَن يبلغ قَعْرَه». انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٥/٤٢٢– ٤٢٣، مادة (ويل) . والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك، ٣/٣٩٣، برقم: (٣٨٧٣) ، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وصححه الذهبي في التلخيص.

٦. الثُّبُور: هو الهلاك، وقد ثَبَرَ، يَثْبُرُ، ثُبُوراً. وثَبَرَهُ الله: أَهلكه إهلاكاً لا ينتعش، فمن هنالك يدعو أَهل النار واثُبُوراه فيقال لهم: لا تدْعوا اليوم ثُبُوراً واحداً، وادْعُوا ثُبُوراً كَثيراً. ابن منظور، لسان العرب، ٢/٨٢، مادة (ثبر) . وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣/٢٦٢.

٧. الكبائر: جمع مفرده كبيرة، وهي الفعلة القبيحة، وتطلق الكبائر على كل ما أوجب حداً في الدنيا، كالزنا وشرب الخمر، أو وعيداً في الآخرة؛ كأكل الربا، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين. ابن منظور، لسان العرب، ١٢/١٥، مادة (كبر) . وقلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص ٣٧٦.

٨. الشربيني، مغني المحتاج، ٤/٢.

٩. سورة النساء، الآية رقم (٩٣) .

١٠. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/٤٦٠.

١١. جامعة القدس المفتوحة، أصول الفقه (١) ، ص٧٨.

١٢. سورة الإسراء، الآية رقم (٣٣) .

١٣. الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/٤٤. وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣/٣٦.

١٤. قلت إلى غيره دون حصره في الكراهة، بسبب أن النهي كما يصرف إلى الكراهة يمكن أن يصرف إلى التأييس، كنحو قوله –تعالى– : ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ [سورة التحريم/٧]، أو الدعاء، كنحو قوله –تعالى– : ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ [سورة آل

عمران/٨]، أو الإرشاد، كنحو قوله –تعالى– : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾. [سورة المائدة/١٠١]. زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ٣٠١. والزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ١/٢٣٣– ٢٣٤.

١٥. البخاري، كشف الأسرار، ٢/٢٩٤. والزركشي، البحر المحيط، ٣/٢٢٤. وزيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص٣٠٢.

١٦. سورة الفرقان، الآيتان رقم (٦٨، ٦٩) .

١٧. الطبري، جامع البيان، ٣٠٢/١٩. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٧٥/١٣. وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/٤٦٠.

١٨. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٧٦/١٣.

١٩. الموبقات: أي المهلكات. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٤٦/٥. وابن منظور، لسان العرب، ٢٠١/١٥، مادة (وبق) . وابن حجر، فتح الباري، ٢٣٢/١٠.

٢٠. رواه البخاري في صحيحه، ١٤٢/١٠، حديث رقم: (٢٧٦٦) .

٢١. رواه الترمذي في الجامع الصحيح، ١٦/٤، برقم: (١٣٩٥) ، مرفوعاً وموقوفاً ورجح الموقوف. وذكره الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي، ٣٩٥/٣، برقم: (١٣٩٥)، وأشار إليه بلفظ: «صحيح».

٢٢. في هذا الحديث دلالة على عدم قبول توبة القاتل، وقد اختلف الفقهاء في ذلك، ومذهب ابن عباس أن توبته غير مقبولة، استدلالاً بقوله –تعالى– : ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب **الله** عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ [سورة النساء/٩٣]. ومذهب الجمهور– وهو الراجح– أنها مقبولة، استدلالاً بقوله –تعالى– : ﴿إن **الله** لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾. [سورة النساء/٤٨]، وقوله –تعالى– : ﴿إن **الله** يغفر الذنوب جميعاً﴾ [سورة الزمر/٥٣]، وفي الحديث عن النبي– صلى **الله** عليه وسلم– قال: «إن رجلاً قتل مائة رجل ظلماً، ثم سأل: هل له من توبة؟ فدل على عالم، فسأله، فقال: ومن يحول بينك وبين التوبة، ولكن اخرج من قرية السوء، إلى القرية الصالحة، فاعبد **الله** فيها، فخرج تائباً، فأدركه الموت في الطريق، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فبعث **الله** إليهم ملكاً، فقال: قيسوا ما بين القريتين، فإلى أيهما كان أقرب، فاجعلوه من أهلها، فوجدوه أقرب إلى القرية الصالحة بشبر، فجعلوه من أهلها». ولأن التوبة تصح من الكفر، فمن القتل أولى. والآية محمولة على من لم يتب، أو على أن هذا جزاؤه إن جازاه، وله العفو إذا شاء.

انظر: البخاري، صحيح البخاري، ١١/٢٨٩، حديث رقم: (٣٢١١) . ومسلم، صحيح مسلم، ١٣/٣٣٨، حديث رقم: (٣٩٦٧) . والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥/٣٣٢. والبجيرمي، حاشية البجيرمي على الخطيب، ٤/٩٩. وابن قدامة، المغني، ٩/٣٢٠-٣٢١.

٢٣. رواه أبو داود في سننه، ٤/١٠٠- ١٠١، كتاب الفتن والملاحم، باب في تعظيم قتل المؤمن، رقم: (٤٢٧٠) . وابن ماجة في سننه، ٢/٨٧٤، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً، رقم: (٢٦١٩) ، عن البراء بن عازب، وذكره الألباني في صحيح سنن أبي داود، ٣/٨٠٤، تحت رقم: (٣٥٨٨) . وصحيح سنن ابن ماجة، ٢/٩٢، تحت رقم: (٢١٢١) ، وأشار إليه بلفظ: «صحيح».

٢٤. ذكر أبو داود عن خَالدُ بْن دِهْقَانَ قال: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى الْغَسَّانيَّ عَنْ قَوْله اعْتَبَطَ بِقَتْله، قَالَ الَّذينَ يُقَاتلُونَ في الْفتْنَة فَيَقْتُلُ أَحَدُهُمْ، فَيَرَى أَنَّهُ عَلَى هُدىً لَا يَسْتَغْفرُ اللهَ يَعْني منْ ذَلكَ. سنن أبي داود، ٤/١٠١. قال ابن الأثير: «وهذا التفسيرُ يدُلُّ على أنه من الغِبْطة بالغين المعجمة، وهي الفَرَح والسُّرورُ وَحُسْن الحال، لأنَّ القاتل يفرَحُ بقتل خَصْمِه، فإذا كان المَقْتُولُ مؤمناً وفرح بقَتْله دَخَل في هذا الوعِيد.» وقال الخطَّابي: «اعتَبَطه قَتْله: أي قَتَله ظلْماً لاَ عن قِصَاصٍ. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر» ٣/١٧٢.

٢٥. الصَّرف: التَّوبَة. وقيل النَّافِلَة. النهاية في غريب الأثر، ٣/٢٤.

٢٦. العَدْل: الفِدْية وقيل: الفَرِيضَة، أي أن الله -عز وجل- لا يقبل منه الفريضة التي كتبها عليها عند أدائه لها. النهاية في غريب الأثر، ٣/٢٤.

٢٧. رواه أبو داود في سننه، ٤/١٠٠- ١٠١، كتب الفتن والملاحم، باب في تعظيم قتل المؤمن، رقم: (٤٢٧٠) ، وذكره الألباني في صحيح سنن أبي داود، ٣/٨٠٤، تحت رقم: (٣٥٨٩) ، وأشار إليه بلفظ: «صحيح».

٢٨. رواه الطبراني في المعجم الصغير، ١/٣٤٠، رقم: (٥٦٥) . وذكره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، ٢/٣١٦، برقم: (٢٤٤٣) ، وأشار إليه بلفظ: «صحيح لغيره».

٢٩. ابن حجر، فتح الباري، ١٢/١٨٤- ١٨٥. والمباركفوري، تحفة الأحوذي، ٤/٢٨. والآبادي، عون المعبود، ١١/٢٣٦- ٢٣٧.

٣٠. الشربيني، مغني المحتاج، ٤/٢. والبجيرمي، حاشية البجيرمي على الخطيب، ٤/١٠٠. والمطيعي، تكملة المجموع، ٢٠/٢٦٦. وابن قدامة، المغني، ٩/٣١٩.

٣١. ابن قدامة، المغني، ٩/٣١٩.

٣٢. الذميون: جمع مفرده ذمي، والذمي من أمضي له عقد الذمة، وعقد الذمة: «عهد يعطى للمواطنين غير المسلمين في دولة الإسلام بالحفاظ على أرواحهم وأموالهم وعدم المساس بأديانهم». قلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص٢١٤.

٣٣. رواه البخاري في صحيحه، ١١/٢٨٦، برقم: (٣١٦٦).

٣٤. ابن منظور، لسان العرب، ١١/٣٣- ٣٧، مادة (قتل).

٣٥. الشاعر هو دريد بن الصمة، وهو أحد الشجعان المشهورين، وذوى الرأي في الجاهلية، قتل في يوم حنين. انظر: ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، ص ١٦٠- ١٦١.

٣٦. المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ١/٣١٣.

٣٧. أخرجه أحمد في المسند، ٨/٢٠٩، برقم: (٣٦٧٤). والطبراني في المعجم الكبير، ٩/٦٦-٦٧، برقم: (١٠٣٦٤). والبيهقي في شعب الإيمان، ١٦/٤٠١، برقم: (٧٦٤٥). وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة، ٣/١٥٨، وأشار إليه بلفظ: «ضعيف». والمراد بـ: «أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ» أي من قَتله وهو كافر كقَتْله أُبيَّ بن خَلَف يوم بدْر، لا كمَن قَتله تطهيراً له في الحَدِّ كماعِزٍ. ابن منظور، لسان العرب، ١١/٣٣.

٣٨. الجوهري، الصحاح في اللغة، ٢/٦١، مادة (قتل).

٣٩. قاضي زادة، تكملة فتح القدير، ١٠/٢٠٣. والبابرتي، العناية، ١٠/٢٠٣.

٤٠. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦/٣٠٢.

٤١. الشربيني، مغني المحتاج، ٣/٣٢٩.

٤٢. البهوتي، كشاف القناع، ٥/٥٠٤.

٤٣. جامعة القدس المفتوحة، فقه العقوبات، ص٢٦٢.

٤٤. الردة تعني الرجوع عن الإسلام إلى الكفر. قال النووي: «هي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل» والمرتد هو الذي يرجع عن الإسلام إلى الكفر. انظر: النووي، منهاج الطالبين وشرح الشربيني عليه، ٤/١٣٣- ١٣٤.

٤٥. يراد بالقصاص: أن يفعل بالجاني مثل ما فعل، أو هو معاقبة الجاني على جريمة القتل والقطع والجرح عمداً بمثلها، أو هو أن يعاقب المجرم بمثل ما فعل، فيقتل كما قتل أو يجرح كما جرح، وعرفه بعضهم بأنه: القود، ذلك أنهم كانوا يقودون الجاني بحبل أو بغيره. انظر: الطحطاوي، حاشية الطحطاوي، ٤/٢٦٠.

والجرجاني، التعريفات، ص١٧٦. والزرقا، المدخل الفقهي العام، ٦١٣/٢. وعبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ٦٦٣/١.

٤٦. أخرجه مسلم في صحيحه، ٢٥/٩، برقم: (٣١٧٥). وأبو داود في سننه، ١٢٤/٤، برقم: (٤٣٥١).

٤٧. جامعة القدس المفتوحة، فقه العقوبات، ص٢٦٢.

٤٨. ابن منظور، لسان العرب، ١٥٩/١٠– ١٦١، مادة (غيل).

٤٩. ومنه قول رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– : «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ». أخرجه مسلم في صحيحه، ٣٢٣/٧، برقم: (٢٦١٢).

٥٠. الأزهري، تهذيب اللغة، ١٠٠/٣.

٥١. هو الشمردل بن شريك بن عبد الملك بن رؤبة بن مكرم بن ضبارى بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع. وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان في أيام جرير والفرزدق، توفي نحو سنة ٨٠هـ. أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، ٢٣/٤. والزركلي، الأعلام، ١٧٦/٣.

٥٢. أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، ٢٤/٤. وابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ٧/٢.

٥٣. أخرجه أبو داود في سننه، ٣٢١/٤، كتاب الأدب، أبواب النوم، باب ما يقول إذا أصبح، برقم: (٥٠٧٤). والنسائي في سننه، ٤٥٥/١٦، برقم: (٥٤٣٤)، وذكره الألباني في صحيح سنن أبي داود، ٩٥٥/٣– ٩٥٦، برقم: (٤٢٣٥)، وأشار إليه بلفظ: «صحيح».

٥٤. وهو –أي قتل الغيلة– يختلف عن الفتك والغدر في أن الفتك يعني: أن يقتله من حيث يراه وهو غارٌّ غافل غير مستعدٍّ. أما الغدر فهو أن يقتل بعد إعطاء الأمان. ابن منظور، لسان العرب، ١٧٧/١٠. وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤٠٩/٣. وانظر: أطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، ٢٣٩/٣٠.

٥٥. شلبي، حاشية شلبي على تبيين الحقائق، ٢٥٠/١.

٥٦. الحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٦/١٧.

٥٧. الحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٦/١٧. وقال الباجي: «في الْعُتْبِيَّةِ وَالْمَوَّازِيَّةِ قَتْلُ الْغِيلَةِ مِنْ الْمُحَارَبَةِ إلَّا أَنْ يَغْتَالَ رَجُلاً أَوْ صَبِيّاً فَيَخْدَعَهُ حَتَّى يُدْخِلَهُ مَوْضِعاً فَيَأْخُذَ مَا مَعَهُ فَهُوَ كَالْمُحَارَبَةِ فَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ١١٦/٧».

٥٨. الحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٦/١٧.

٥٩. الباجي، المنتقى، ٧/١١٦.

٦٠. الحطاب، مواهب الجليل، ١٧/٤٠٦.

٦١. الأنصاري، فتح الوهاب، ٢/٣٠٨.

٦٢. الهيتمي، تحفة المحتاج، ٤٠/١٥٠.

٦٣. الرحيباني، مطالب أولي النهى، ١٧/٢٤٤.

٦٤. انظر: ابن حزم، المحلى، ١٠/٥١٨، وما بعدها.

٦٥. انظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ٢/٥٩٣– ٥٩٤. وهذا النوع يكون فيه القصاص حتماً، كما لو قتل الرجل ابنه على هذا النحو؛ بأن يضجعه فيذبحه، فالمالكية يوجبون القصاص على الأب في هذه الحالة باعتبارها قتل غيلة، بخلاف الجمهور. انظر: التسولي، البهجة في شرح التحفة، ٢/ ٣٨٠. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/ ٢٥٠. والكاساني، بدائع الصنائع، ٧/ ٢٣٥. والشربيني، مغني المحتاج، ٤/١٨. وابن قدامة، المغني، ٩/ ٣٦٠– ٣٦٢.

٦٦. سورة المائدة، الآية رقم (٣٣) .

٦٧. الحِرَابَةُ مشتقة من الحرب، والحَرْبُ في اللغة: نقيض السِّلْم، ويأتي بمعنى: القتال، والشِّدَّةُ، والعداء، والمعصية، والحَرَبُ: أن يُسْلَبَ الإنسان ماله، يقال: حَرَبَهُ يَحْرُبُهُ: إذا أخذ ماله. وهو مَحْرُوبٌ، وحَرِيبٌ. وحَرِيبَةُ الرجل: ماله الذي سُلِبَهُ، لا يسمَّى بذلك إلا بعد أن يُسْلَبَهُ. وحُرِبَ دينه: أي سُلِبَ دينه. والحَارِبُ: المشَلِّحُ: أي الغاصب الناهب. والحَرِبُ: الغضب، أو اشتداد الغضب. ابن منظور، لسان العرب، ٣/٩٩– ١٠٤، مادة (حرب) . والفيروزآبادي، القاموس المحيط ص٩٣– ٩٤، مادة (حرب) . وابن فارس، معجم مقاييس اللغة ص٢٥٨، مادة (حرب) . والرازي، مختار الصحاح ص٥٤، مادة حرب. والأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص٢٢٥، مادة (حرب) .

٦٨. وقد أجاز المالكية قتل المسلم بالكافر إذا قتله حرابة، لما روي عن عبد الله بن عامر أنه كتب إلى عثمان بن عفان –رضي الله عنه– أن رجلاً من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله، فكتب إليه عثمان أن اقتله، فإن هذا قتل غيلة على الحرابة. ولما روي عن الحارث بن عبد الرحمن أن رجلاً مسلماً في زمان أبان بن عثمان بن عفان قتل نبطياً بذي حميت على مال، قال: فرأيت أبان بن عثمان أمر بالمسلم فقتل بالنبطي، لقتله إياه غيلة، فرأيته حتى ضربت عنقه». وعن أبي الزناد أنه شهد أبان بن عثمان إذ قتل مسلماً بنصراني قتله قتل غيلة. انظر: عليش، منح الجليل، ٩/٥. والمواق، التاج

والإكليل، ١٢/٢٤٩. والعدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، ٧/٨٢. وابن جزي، القوانين الفقهية، ص٢٣٨. وابن حزم، المحلى، ١٠/٥١٩.

٦٩. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨/٣١٧. وابن مفلح، الفروع، ٥/٦٦٩. والمرداوي، الإنصاف، ١٠/٦. واختار القاضي الحنبلي أن قاتل الأئمة يقتل حداً لأن فساده أعظم من فساد المحارب.

٧٠. هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، قال ابن حجر: « ثقة فقيه، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر: ترجمته في: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٥٨.

٧١. ابن حزم، المحلى، ١٠/٥١٨.

٧٢. الحطاب، مواهب الجليل، ١٧/٤٠٦.

٧٣. العدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، ٧/٨٢.

٧٤. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨/٣١٦– ٣١٧.

٧٥. تكون الحرابة في دار الإسلام غالباً، ومن رعاياها، لا من أعدائها، لأن قطع الطريق من غير رعايا الدولة الإسلامية على رعايا دار الإسلام هي الحرب الحقيقية. أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة) ، ص١٢٧.

٧٦. وفي شمول الحرابة الاعتداء على الفروج قال الإمام ابن العربي في كتابه أحكام القرآن ما نصه: «لقد كنت أيام تولية القضاء، قد رفع إلي أمر قوم خرجوا محاربين إلى رفقة، فأخذوا منهم امرأة، مغالبة على نفسها من زوجها، ومن جملة المسلمين معه، فاحتملوها، ثم جُدَّ فيهم الطلب، فأخذوا، وجيء بهم فسألت من كان ابتلاني الله به من المفتين، فقالوا: ليسوا محاربين؛ لأن الحرابة إنما تكون في الأموال، لا في الفروج، فقلت لهم: إنا لله، وإنا إليه راجعون! ألم تعلموا أن الحرابة في الفروج أفحش منها في الأموال، وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم، وتُحْرَبَ من بين أيديهم، ولا يُحْرَبُ المرء في زوجته وبنته، ولو كان فوق ما قال الله عقوبة، لكانت لمن يسلب الفروج». ابن العربي، أحكام القرآن، ٢/٩٥.

٧٧. الشنقيطي، تبيين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، ٤/٥٢٠.

٧٨. النَأْرُ: هو الهيجان، ونَأَرَتْ نَائِرَةٌ في الناس: أي هاجت هائجة، والقتل لنائرة: أي لعداوة بين القاتل والمقتول وفي هذا النوع القصاص ويجوز للولي العفو وفيه. ابن منظور، لسان العرب، ١٤/٦، مادة (نأر) . ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ٢/٨٩٥، مادة نأر. والغنيمي، الفواكه الدواني، ٧/٤٥.

٧٩. الذَّحْل: هو الثأر، وقيل: طلب مكافأة بجناية جنيت عليك، أو عداوة أوتيت إليك، وقيل: هو العداوة والحقد، وجمعه أذحال، وذحول. لسان العرب لابن منظور، ٢٧/٥– ٢٨، مادة (ذحل) .

٨٠. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٥١/٦.

٨١. منح الجليل لعليش، ج٩ ص٣٣٦.

٨٢. الحد في اللغة المنع، والفصل بين الشيئين، وفي اصطلاح الفقهاء: عقوبة مقدرة شرعاً حقاً لله. ابن منظور لسان العرب، ٧٩/٣– ٨٣، مادة (حدد) ، والشربيني، مغني المحتاج، ١٥٥/٤. وعقوبة الحرابة عند مالك تكون على التخيير، حيث يترك الأمر لاجتهاد الإمام، يختار العقوبة المناسبة والأردع للمحارب، إن قتل فلا بد قتله، وليس للإمام تخيير في قطعه ولا في نفيه، وإنما التخيير في قتله أو صلبه. وأما إن أخذ المال ولم يقتل فلا تخيير في نفيه، وإنما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف. وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام عنده مخير في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه. ومعنى التخيير عنده أن الأمر راجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام، فإن كان المحارب ممن له الرأي والتدبير، فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه، لأن القطع لا يرفع ضرره وإن كان لا رأي له وإنما هو ذو قوة وبأس قطعه من خلاف، وإن كان ليس فيه شيء من هاتين الصفتين أخذ بأيسر ذلك فيه، وهو الضرب والنفي. ابن رشد، بداية المجتهد، ٦٧٨/٢.

٨٣. سورة المائدة، الآيتان، (٣٣– ٣٤) .

٨٤. ويقتل الحر بالعبد، لأن القتل في الغيلة للفساد لا للقصاص، وما يجري في النفس يجري فيما دون النفس إذا حدثت الجناية غيلة والمرأة فيه كالرجل. مالك، المدونة، ٤٢٧/٦. كتاب الديات. وعليش، منح الجليل، ٥/٩– ٦. والحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٧/١٧. والمواق، التاج والإكليل، ٣٩٢/١١.

٨٥. القيرواني، الرسالة، ص٥٧٣. والحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٧/١٧. وعليش، منح الجليل، ٦/٩.

٨٦. الحطاب، مواهب الجليل، ٤٠٧/١٧.

٨٧. القيرواني، الرسالة، ص ٥٧٣.

٨٨. الآبي، الثمر الداني، ص٥٧٣– ٥٧٤.

٨٩. المرداوي، الإنصاف، ٦/١٠.

٩٠. محاربة **الله** –عز وجل– الواردة في الآية هي من باب المجاز لا الحقيقة، لأن **الله** –تعالى– لا يحارب ولا يغالب، ولا يشاق، لما هو عليه من صفات الجلال، وعموم

القدرة والإرادة على الكمال، وما وجب له من التنزه عن الأضداد والأنداد، ولأن ذلك يقتضي أن يكون كل واحد من المتحاربين في جهة، والجهة على الله –تعالى– محال، ولذلك فإن معنى الآية: يحاربون أولياء الله، وقد عبر بنفسه عن أوليائه إكباراً لإذايتهم، كما عبر بنفسه عن الفقراء في قوله –تعالى– : ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾ (البقرة/٢٤٥) ، لطفاً بهم ورحمة لهم، وحثاً على الاستعطاف عليهم، وكشفاً للغطاء عنهم، ومثل ذلك في صحيح مسلم، ١٢/٤٤٠، وفيه: «عبدي مرضت فلم تعدني، وجعت فلم تطعمني، وعطشت فلم تسقني، فيقول: وكيف ذلك وأنت رب العالمين؟ فيقول: مرض عبدي فلان فلم تعده، ولو عدته لوجدتني عنده، وكل هذا على الله محال؟ ، ولكنه كنى بذلك عنه تشريفاً له، وكذلك الآية. انظر: ابن العربي، أحكام القرآن، ٢/٩١. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦/١٥٠».

٩١. سورة المائدة، الآية رقم (٣٣) .

٩٢. الحطاب، مواهب الجليل، ١٧/٤٠٦. والعدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، ٧/٨٢.

٩٣. أخرجه البخاري في صحيحه، ٨/٢٥٩، برقم: (٢٢٣٦) . وفي رواية أخرى أنه قتلها على أوضاح لها. فعَنْ أَنَس –رَضيَ اللَّهُ– عَنْهُ أَنَّ يَهُوديّاً قَتَلَ جَاريَةً عَلَى أَوْضَاح لَهَا فَقَتَلَهَا بحَجَر فَجِيءَ بهَا إلَى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ وَبهَا رَمَقٌ فَقَالَ: أَقَتَلَك فُلَانٌ؟ فَأَشَارَتْ برَأْسهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ الثَّانيَةَ، فَأَشَارَتْ برَأْسهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالثَةَ فَأَشَارَتْ برَأْسهَا أَنْ نَعَمْ، فَقَتَلَهُ النَّبيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ– بحَجَرَيْن انظر: البخاري، صحيح البخاري، ٢١/١٧٣، رقم: (٦٣٧١) . ومسلم، صحيح مسلم، ٩/١٢، رقم: (٣١٦٥) .

٩٤. ذكره ابن حزم كدليل للقائلين بأن قتل الغيلة من الحرابة، دون أن يسلم بذلك لهم. انظر: ابن حزم، المحلى، ١٠/٥١٩.

٩٥. قال السمعاني: هم بطن من تميم، وقال ابن الأثير مستدركاً: قلت: هكذا قال السمعاني، أن عكلاً بطن من تميم، وليس بصحيح، وإنما عكل اسم أمة لامرأة من حمير، يقال لها: بنت ذي اللحية، فتزوجها عوف بن قيسبن وائل بن عبد منة بن أد بن طابخة، فولدت له جشماً، وسعداً، وعلياً، ثم هلكت الحميرية، فحضنت عكل ولدها، فغلبت عليهم، ونسبوا إليها، وعكل من جملة الرباب الذين تحالفوا على بني تميم. انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/٢٢٣. وابن الأثير، اللباب، ٢/٣٥١– ٣٥٢.

٩٦. نسبة إلى عرينة بن نذير بن قسر بن عبقر بن أنما بن أراش، وهم بطن من بجيلة. انظر: السمعاني، الأنساب، ٤/١٨٢– ١٨٣.

٩٧. الجوى: الحرقة، وشدة الوجد، وجوي من باب صدي فهو جوٍ واجتويت البلد: كرهت المقام به، وإن كنت في نعمة. والمقصود هنا أنه أصابهم الجوى وهو المرض وداء الجوف إذا تطاول، وذلك أنه لم يوافقهم هواؤها واستوخموها. انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص٥٠، مادة (جوى). وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣١٨/١. والشوكاني، نيل الأوطار، ٣٣٣/٧.

٩٨. اللقاح: جمع مفرده لَقُحَة، ومعناه: الناقة الحلوب الغزيرة اللبن. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ٨٣٤/٢، مادة (لقحت).

٩٩. سَمَرَ أعينهم أو سمَّر: والمعنى: كحلوا بأميال قد أحميت، وقيل: أنه أكحلهم بمسامير محماة، وقال ابن حجر: والمشهور في أكثر الروايات: سمل: أي فقأ أعينهم. ابن حجر، فتح الباري، ١١٣/١٢. والآبادي، عون المعبود، ١٤/١٢.

١٠٠. الحرَّة: أرض ذات حجارة سود نخرة، كأنها أحرقت بالنار، وهي أرض خارج المدينة معروفة، وألقوا فيها لأنها أقرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا. الرازي، مختار الصحاح، ص ٥٥، مادة (حرر). والآبادي، عون المعبود، ١٤/١٢. والشوكاني، نيل الأوطار، ٣٣٣/٧.

١٠١. أخرجه البخاري في صحيحه، ٤١٢/١، برقم: (٢٣٣). ومسلم في صحيحه، ٢٣٩/١١، برقم: (٤٤٤٧).

١٠٢. أخرجه البخاري بلفظ: «عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ، وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ إِنَّ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا فَقَالَ عُمَرُ مِثْلَهُ». انظر: البخاري، صحيح البخاري، ٢٠٣/٢١، قال ابن حجر: « هُوَ مُخْتَصَر مِنْ الْأَثَر الَّذِي وَصَلَهُ ابْن وَهْب وَمِنْ طَرِيقه قَاسِم بْن أَصْبَغ وَالطَّحَاوِيّ وَالْبَيْهَقِيّ، قَالَ ابْن وَهْب: حَدَّثَنِي جَرِير بْن حَازِم، أَنَّ الْمُغِيرَة بْن حَكِيم الصَّنْعَانِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيه، أَنَّ امْرَأَة بِصَنْعَاء غَابَ عَنْهَا زَوْجهَا، وَتَرَكَ فِي حِجْرهَا ابْناً لَهُ مِنْ غَيْرهَا غُلَاماً يُقَال لَهُ أُصَيْل، فَاتَّخَذَتْ الْمَرْأَة بَعْد زَوْجهَا خَلِيلاً، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْغُلَام يَفْضَحُنَا فَاقْتُلْهُ، فَأَبَى، فَامْتَنَعَتْ مِنْهُ، فَطَاوَعَهَا، فَاجْتَمَعَ عَلَى قَتْل الْغُلَام الرَّجُل وَرَجُلٌ آخَرُ، وَالْمَرْأَةُ، وَخَادِمُهَا، فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ قَطَّعُوهُ أَعْضَاء، وَجَعَلُوهُ فِي عَيْبَة– ... وِعَاءٌ مِنْ أَدَم– فَطَرَحُوهُ فِي رَكِيَّة– ... هِيَ الْبِئْر الَّتِي لَمْ تَطْوَ– فِي نَاحِيَة الْقَرْيَة لَيْسَ فِيهَا مَاء، فَذَكَرَ الْقِصَّة وَفِيهِ: فَأُخِذَ خَلِيلُهَا فَاعْتَرَفَ، ثُمَّ اعْتَرَفَ الْبَاقُونَ، فَكَتَبَ يَعْلَى– وَهُوَ يَوْمئِذٍ أَمِيرٌ– بِشَأْنِهِمْ إِلَى عُمَر، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بِقَتْلِهِمْ جَمِيعاً، وَقَالَ: وَاَللَّهِ لَوْ أَنَّ أَهْل صَنْعَاء اِشْتَرَكُوا فِي قَتْله لَقَتَلْتهمْ أَجْمَعِينَ». انظر: ابن حجر، ففتح

الباري، ١٢/٢٢٨. وبلفظ المتن انظر: مالك، الموطأ، ٥/٣١٧، رقم: (١٣٦٨) . وابن أبي شيبة، ٦/٣٩١، رقم: (١٤٥) . والدارقطني، سنن الدار قطني، ٣/٢٠٢. والبيهقي، السنن الكبرى، ٨/٤١، رقم: (١٥٩٧٣) . وذكر ابن حجر في فتح الباري، ١٢/٢٢٨، قصة مشابهة عن عمر فقال: «وَرَوَيْنَا نَحْو هَذِه الْقِصَّة مِنْ وَجْه آخَر عِنْد الدَّارَقُطْنِيّ وَفِي فَوَائِد أَبِي الْحَسَن بْن زَنْجَوَيْهِ بِسَنَد جَيِّد إِلَى أَبِي الْمُهَاجِر عَبْد اللَّه بْن عُمَيْرَة مِنْ بَنِي قَيْس بْن ثَعْلَبَة قَالَ: كَانَ رَجُل يُسَابِق النَّاس كُلّ سَنَة بِأَيَّام، فَلَمَّا قَدِمَ وَجَدَ مَعَ وَلِيدَته سَبْعَة رِجَال يَشْرَبُونَ فَأَخَذُوهُ فَقَتَلُوهُ، فَذَكَرَ الْقِصَّة فِي اعْتِرَافِهِمْ وَكِتَاب الْأَمِير إِلَى عُمَرَ وَفِي جَوَابِهِ أَنْ اضْرِبْ أَعْنَاقهمْ، وَاقْتُلْهَا مَعَهُمْ، فَلَوْ أَنَّ أَهْل صَنْعَاء اِشْتَرَكُوا فِي دَمه لَقَتَلْتهمْ، وَهَذِهِ الْقِصَّة غَيْر الْأُولَى وَسَنَده جَيِّد».

١٠٣. ابن حزم، المحلى، ١٠/٥٢١.

١٠٤. عليش، منح الجليل، ٩/٥. والغنيمي، الفواكه الدواني، ٧/٤٥. وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨/٣١٦، ٣١٧.

١٠٥. اختلف هؤلاء الفقهاء فيما يشمله لفظ الحِرابة؛ فهي عند الحنفية: «الخروج على المارَّة، لأخذ المال على سبيل المغالبة، على وجه يمتنع المارَّة عن المرور، وينقطع الطريق، سواء كان القطع من جماعة، أو من واحد، بعد أن يكون له قوة القطع»، وقال الشافعية: «هي البروز لأخذ مال، أو لقتل، أو إرعاب، مكابرة، اعتماداً على الشوكة، مع البعد عن الغوث». وقال الحنابلة: «هي تعرض المكلفين الملتزمين للناس بسلاح، ولو بعصا، وحجارة، في صحراء أو بنيان، أو بحر، لأخذ مالهم قهراً، مجاهرة. والمحاربون عندهم: هم المكلفون، الملتزمون، الذين يعرضون للناس بسلاح، ولو بعصا، وحجارة في صحراء، أو بنيان، أو بحر، فيغصبونهم مالاً محترماً قهراً، مجاهرة. وقال ابن حزم الظاهري: «المحارب هو المكابر، المخيف لأهل الطريق، المفسد في سبيل الأرض سواء بسلاح، أو بلا سلاح أصلاً، سواء ليلاً، أو نهاراً، في مصر، أو في فلاة، أو في قصر الخليفة، أو الجامع، سواء قدموا على أنفسهم إماماً، أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه، فعل ذلك بجنده، أو غيره، منقطعين في الصحراء، أو أهل قرية، سكاناً في دورهم، أو أهل حصن كذلك، أو أهل مدينة عظيمة، أو غير عظيمة كذلك، واحداً كان، أو أكثر، كل من حارب المار، وأخاف السبيل، بقتل نفس، أو أخذ مال، أو لجراحة، أو لانتهاك فرج، فهو محارب، عليه، وعليهم –كثروا أو قلوا– حكم المحاربين المنصوص عليه». الكاساني بدائع الصنائع، ٧/٩٠. والشربيني، مغني المحتاج، ٤/١٨٠. والبهوتي، كشاف القناع، ٦/١٤٩– ١٥٠. وابن حزم، المحلى، ١١/٣٠٨.

١٠٦. وضابط قتل العمد عند الحنفية هو: «أَنْ يَقْصدَ الْقَتْلَ بحَديد لَهُ حَدٌّ أَوْ طَعْنٌ كَالسَّيْف، وَالسِّكِّين وَالرُّمْح، وَالْإِشْفَى، وَالْإِبْرَة، وَمَا أَشْبَهَ ذَلك، أَوْ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ هَذه الْأَشْيَاءَ في الْجَرْح، وَالطَّعْن كَالنَّار، وَالزُّجَاج، وَليطَة الْقَصَب، وَالْمَرْوَة، وَالرُّمْح الَّذي لَا سنَانَ لَهُ، وَنَحْو ذَلك، وَكَذَلكَ الْآلَةُ الْمُتَّخَذَةُ منْ النُّحَاس، وَكَذَلكَ الْقَتْلُ بحَديد لَا حَدَّ لَهُ كَالْعَمُود، وَصَنْجَة الْميزَان، وَظَهْر الْفَأْس، وَالْمَرْو، وَنَحْوُ ذَلكَ عَمْدٌ في ظَاهر الرِّوَايَة، وَرَوَى الطَّحَاويُّ عَنْ أَبي حَنيفَةَ –رَضيَ اللهُ عَنْهُمْ– أَنَّهُ لَيْسَ بعَمْد، فَعَلَى ظَاهر الرِّوَايَة الْعبْرَةُ للْحَديد نَفْسه سَوَاءٌ جَرَحَ أَوْ لَا، وَعَلَى روَايَة الطَّحَاويِّ الْعبْرَةُ للْجَرْح نَفْسه حَديداً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَكَذَلكَ إذَا كَانَ في مَعْنَى الْحَديد كَالصُّفْر، وَالنُّحَاس، وَالْآنُك، وَالرَّصَاص، وَالذَّهَب، وَالْفضَّة فَحُكْمُهُ حُكْم الْحَديد»، وعند المالكية: «أن يقصد القاتل إلى القتل بضرب محدد أو مثقل أو بإحراق أو تغريق أو خنق أو سم أو غير ذلك». وعند الشافعية: «هو أن يعمد الرجل فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لينهر الدم ويذهب في اللحم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل والجراح وهو الحديد المحدد كالسيف والسكين والخنجر وسنان الرمح والمخيط وما أشبهه مما يشق بحده إذا ضرب أو رمى به الجلد واللحم دون ثقله فيجرح»، وعند الحنابلة: «أَنْ يَقْتُلَ قَصْداً بمَا يَغْلبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُ الْمَقْتُول به عَالماً بكَوْن الْمَقْتُول آدَميّاً مَعْصُوماً». انظر فيما مضى: الكاساني، بدائع الصنائع، ٧/٢٣٣. وابن جزي، القوانين الفقهية، ٢٢٦. والشافعي، الأم، ٦/٦. والبهوتي، كشاف القناع، ٥/٥٠٥.

١٠٧. الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٤/٣٨٢.

١٠٨. الشافعي، الأم، ٧/٣٤٩.

١٠٩. ابن قدامة، المغني، ٩/٣٣٦– ٣٣٧.

١١٠. ابن حزم، المحلى، ١٠/٥٢١.

١١١. هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي، المروزي، عالم خراسان في عصره، وهو أحد كبار الحفاظ، أخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، ولد سنة ١٦١هـ، وتوفي بنيسابور سنة ٢٣٨هـ. انظر ترجمته في: الأصبهاني، حلية الأولياء، ٩/٢٣٤– ٢٣٨. وابن العماد، شذرات الذهب، ٣/١٧٢– ١٧٣. والزركلي، الأعلام، ١/٢٩٢.

١١٢. ابن قدامة، المغني، ٩/٣٣٦. وابن بطال، شرح البخاري، ٨/٥١.

١١٣. وقد اختلف هؤلاء في عقوبة القتل عمداً، فهي عند الحنفية والشافعية في قول، والحنابلة في رواية، القصاص عيناً، وأما الدية فتكون حال العفو عن القصاص،

وذهب الشافعية في القول الثاني، والحنابلة في الراجح من المذهب، والظاهرية، إلى أن موجب العمد أحد شيئين؛ القصاص أو الدِّيَة، ويكون ذلك على التخيير، أي أن المجني عليه أو ولي الدم يكون بالخيار، إما أن يقتص، وإما أن يأخذ الدِّيَة. وتظهر ثمرة الخلاف في أنه لا يصار إلى الدية على القول الأول إلا بالصلح عليها، ولا بد من موافقة الجاني، أما على القول الثاني فيصار إليها كعقوبة حددها الشارع الحكيم وخير ولي الدم بينها وبين القصاص. انظر: السرخسي، المبسوط، ٢٦/ ٦٠. والمرغيناني، الهداية، ٤/ ٥٠١. والطوري، تكملة البحر الرائق، ٨/ ٣٥٣. والمزني، مختصر المزني، ٨/ ٣٤٥. والشيرازي، المهذب، ٥/ ٦٨. والشربيني، مغني المحتاج، ٤/ ٤٨. والمطيعي، تكملة المجموع، ٢٠/ ٣٩٧. وابن قدامة، المغني، ٩/ ٤٧٤، ٥٧٥. وابن ضويان، منار السبيل، ٢/ ٢٨٣. وابن النجار، منتهى الإرادات، ٢/ ٤١٠. والمرداوي، الإنصاف، ١٠/ ٣. وابن حزم، المحلى، ١٠/ ٣٦٠– ٣٦١.

١١٤. الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٤/ ٣٨٢.

١١٥. المصدر السابق نفسه.

١١٦. الشافعي، الأم، ٧/ ٣٤٩.

١١٧. سورة الإسراء، الآية رقم (٣٣) .

١١٨. سورة البقرة، الآية رقم (١٧٨) .

١١٩. الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٤/ ٣٨٢– ٣٨٣. والبهوتي، كشاف القناع، ٥/ ٥٣٢– ٥٣٣. وابن حزم، المحلى، ١٠/ ٥٢١.

١٢٠. الشيباني، الحجة على أهل المدينة، ٤/ ٣٨٢– ٣٨٣.

١٢١. ابن حزم، المحلى، ١٠/ ٥٢١.

١٢٢. قبيلة من ولد ربيعة، وهم لحى، وأفصى، ابنا حارثة بن عمرو بن عامر، وأولد ربيعة عمراً، وأولد عمرو كعباً، ومليحاً، وسعداً، وعوفاً، وعدياً، وسُمُّوا خزاعة لانخزاعهم من بني عمرو بن عامر، والانخزاع: التخلف، والتقاعس. القرطبي، التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب، ص ٣٨. وابن منظور، لسان العرب ٤/ ٨٢– ٨٣.

١٢٣. هُذَيْل: حَيٌّ من مُضَر، وهو هُذَيْل بن مُدْرَكَة بن إلياس بن مُضَر، وقيل: هي قبيلةٌ من خِنْدَف، أعرقت في الشعر، والنسبة إليها هُذَلي. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٥/ ٦٦– ٦٧.

١٢٤. أخرجه أبو داود في سننه، ٤/ ١٧٠– ١٧١، كتاب الديات، باب ولي العمد يرضى بالدِّيَة، برقم: (٤٥٠٤) . والترمذي في سننه، ٤/ ٢١– ٢٢، كتاب الديات، باب ما

جاء في حكم ولي القتيل في القصاص والعفو، برقم: (١٤٠٦)، وقال: حسن صحيح. وأحمد في المسند، ٣٣٢/١٠، برقم: (٢٧٢٣٠). والحديث صحيح، انظر: الألباني، صحيح سنن أبي داود، ٨٥٣/٣، رقم: (٣٧٧٩). والألباني، صحيح وضعيف سنن الترمذي، ٤٠٦/٣، رقم: (١٤٠٦).

١٢٥. فإن لم يكن للمقتول ولي فوليه السلطان، فله أن يقتص أو أن يعفو على الدية، وليس له العفو مجاناً. البهوتي، كشاف القناع، ٥٣٢/٥– ٥٣٣. والرحيباني، مطالب أولي النهى، ٢٤٤/١٧.

١٢٦. البهوتي، كشاف القناع، ٥٣٢/٥– ٥٣٣. والرحيباني، مطالب أولي النهى، ٢٤٤/١٧. وابن حزم، المحلى، ٥٢١/١٠. وابن بطال، شرح البخاري، ٥١/٨.

١٢٧. ابن حزم، المحلى، ٥٢١/١٠.

١٢٨. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ١٠٥/٨– ١٠٦، برقم: (١٦٠٧٤)، وكذا في معرفة السنن والآثار، ١٧٨/١٣، برقم: (٥٠٨٧)، وقال: هذا منقطع.

١٢٩. الشافعي، الأم، ٣٤٩/٧.

١٣٠. أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، ١٧٩/١٣، برقم: (٥٠٨٨)، وقال: هذا الذي رواه إبراهيم النخعي منقطع.

١٣١. الأوضاح: جمع وَضَح: وهو نَوْع من الحُلِّي، يُعْمَل من الفِضَّة، سُمِّيت بها لبياضها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٩٦/٥.

١٣٢. أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٢٧٥/٩، رقم: ١٧١٨٦. وابن حزم في المحلى، ٥١٩/١٠.

١٣٣. ابن قدامة، المغني، ٣٣٧/٩.

١٣٤. ابن حزم، المحلى، ٥٢١/١٠.

١٣٥. سبق تخريجه في الهامش (١٢٤) من البحث نفسه.

١٣٦. ابن حزم، المحلى، ٥٢٠/١٠.

١٣٧. المصدر السابق، ٥٢١/١٠.

١٣٨. ابن حزم، المحلى، ٥٢٠/١٠.

١٣٩. المصدر السابق، ٥٢١/١٠.

١٤٠. ابن قدامة، المغني، ٣٣٧/٩.

١٤١. لم يعثر الباحث في المصادر المتوافرة على مناقشة لأدلة الجمهور سوى ما ورد في النقطة الرابعة، وما عداها هو من الباحث نفسه.

١٤٢. الحديث المنقطع هو الذي يسقط من إسناده رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم. ومن العلماء من قال: المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ابن الصلاح: وهذا أقرب، وهو الذي صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الخطيب البغدادي في كفايته. ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص ٤٧– ٤٨.

١٤٣. المطرودي، قتل الغيلة، ص ٣. نقلاً عن بحث قتل الغيلة، من جملة أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

١٤٤. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢/ ٤٤.

١٤٥. انظر: عليش، منح الجليل، ٩/ ٥. والمرداوي، الإنصاف، ١٠/ ٦.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. الآبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣. الآبي، صالح عبد السميع، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (د، ط) ، بيروت، دار الكتب العلمية، (د، ت) .

٤. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، ت ٦٠٦هـ، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٥. ابن الأثير، محمد بن محمد، ت٦٣٠هـ، اللباب في تهذيب الأنساب، بالأفست، بغداد، مكتبة المثنى، (د، ت) .

٦. أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، المسند، (د، ط) ، مصر، مؤسسة قرطبة، (د، ت) .

٧. الأزهري، محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، تهذيب اللغة، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٨. الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت٤٣٠هـ، حلية الأولياء، ط٢، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٩. الأصفهاني، الحسين بن محمد، ت٥٠٢هـ، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داودي، ط١، دمشق وبيروت، دار القلم، والدار الشامية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٠. الأصفهاني، علي بن الحسين، ت٣٥٦هـ، الأغاني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١١. أطفيِّش، محمد بن يوسف، ت١٣٣٢هـ، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٢. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٣. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، ط٥ الرياض، مكتبة المعارف، (د، ت) .

١٤. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن الترمذي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٥. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، ط١، الرياض، مكتب التربية لدول الخليج العربي، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٦. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجة، ط٣، الرياض، مكتب التربية لدول الخليج العربي، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

١٧. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن أبي داود، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٨. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف سنن النسائي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٩. الأنصاري، زكريا الأنصاري، ت٩١٨هـ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٢٠. البابرتي، محمد بن محمود، ت ٧٨٦هـ، العناية في شرح الهداية، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٢١. الباجي، سليمان بن خلف، ت ٤٧١هـ، أو ٤٩٤هـ، المنتقى شرح الموطأ، ط١، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ.

٢٢. البجيرمي، سليمان البجيرمي، حاشية البجيرمي على الخطيب، (د، ط) ، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٢٣. البخاري، عبد العزيز بن أحمد، ت ٧٣٠هـ، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٢٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ، صحيح البخاري، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٢٥. ابن بطال، علي بن خلف، ت٤٤٩هـ، شرح البخاري، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٢٦. البغدادي، عبد الوهاب بن علي، ت٤٢٢هـ، المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس، تحقيق حَميش عبد الحق، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٢٧. البهوتي، منصور بن يونس، ت١٠٤٦هـ، كشاف القناع عن متن الإقناع، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٨. البيهقي، أحمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٩. البيهقي، أحمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٣٠. البيهقي، أحمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ، معرفة السنن والآثار، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٣١. الترمذي، محمد بن عيسى، ت٢٩٧هـ، الجامع الصحيح، (د، ط) ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د، ت) .

٣٢. التسولي، علي بن عبد السلام، ت١٢٥٨هـ، البهجة في شرح التحفة، ط٣، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٣٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨هـ، مجموع الفتاوى، (د، ط) ، (د، ت) .

٣٤. جامعة القدس المفتوحة، أصول الفقه (١) ، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦.

٣٥. جامعة القدس المفتوحة، فقه العقوبات، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٩.

٣٦. الجرجاني، علي بن محمد، ت ٨١٦هـ، التعريفات، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٧. ابن جزي، محمد بن أحمد، ت٧٤١هـ، القوانين الفقهية، (د، ط) ، بيروت، دار القلم، (د، ت) .

٣٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت٣٩٣هـ، الصحاح، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٣٩. الحاكم، محمد بن عبد الله، ت٤٠٥هـ، المستدرك على الصحيحين، فهرسة عبد الرحمن الشامي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٤٠. ابن حجر، أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، (د، ط) ، بيروت، دار ابن حزم للطباعة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٤١. ابن حجر، أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٤٢. ابن حزم، علي بن حزم، ت٤٥٦هـ، المحلى بالآثار، تحقيق لجنة إحياء التراث، (د، ط) ، بيروت، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، (د، ت) .

٤٣. الحطاب، محمد بن محمد، ت٩٥٤هـ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٤٤. ابن حمدون، محمد بن الحسن، ت٥٦٢هـ، التذكرة الحمدونية، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٤٥. الدارقطني، علي بن عمر، ت٣٨٥هـ، سنن الدارقطني، (د، ط) ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

٤٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث، ت٢٧٥هـ، سنن أبي داود، (د، ط) ، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٤٧. الدردير، أحمد الدردير، ت١٢٠١هـ، الشرح الكبير، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٤٨. الذهبي، محمد بن أحمد، ت٧٤٨هـ، التلخيص، مطبوع مع المستدرك للحاكم، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٤٩. ابن رشد، محمد بن أحمد، ت٥٩٥هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: أبو عبد الرحمن عبد الحكيم بن محمد، (د، ط) ، القاهرة، المكتبة التوفيقية، (د، ت) .

٥٠. الرازي، محمد بن أبي بكر، ت٦٦٦هـ، مختار الصحاح، (د، ط) ، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٥م.

٥١. الرازي، محمد بن عمر، ت ٦٠٦هـ، مفاتيح الغيب، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٥٢. الرحيباني، مصطفى السيوطي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٥٣. أبو رخية، ماجد أبو رخية، الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، ط١، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

٥٤. ابن رشد، محمد بن أحمد، ت٥٩٥هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، (د، ط) ، القاهرة، (د، ت) .

٥٥. الزحيلي، وهبة مصطفى، أصول الفقه الإسلامي، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٥٦. الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ط١٠، دمشق، مطبعة طبرين، ١٣٨٧هـ– ١٩٦٨م.

٥٧. الزركشي، محمد بن بهادر، ت ٧٩٤هـ، البحر المحيط في أصول الفقه، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٥٨. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط٩، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٥٩. أبو زهرة، محمد بن أحمد، ت١٣٩٤هـ، العقوبة، (د، ط) ، القاهرة، دار الفكر العربي، (د، ت) .

٦٠. زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٦١. الزيلعي، عثمان بن علي، ت٧٤٣هـ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط١، مصر، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٥هـ.

٦٢. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ت٥٦٢هـ، الأنساب، ط١، بيروت، دار الجنان، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٦٣. الشافعي، محمد بن إدريس، ت٢٠٤هـ، الأم، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

٦٤. الشربيني، محمد الخطيب، ت٩٧٧هـ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٦٥. شلبي، أحمد بن محمد، ت١٠٢١هـ، حاشية شلبي على تبيين الحقائق، بالأفست، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، (د، ت) .

٦٦. الشنقيطي، محمد الشيباني، ت١٣٦٣هـ، تبيين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، (د، ط) ، دار الغرب الإسلامي، (د، ت) .

٦٧. الشوكاني، محمد بن علي، ت١٢٥٠هـ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من كلام سيد الأخيار، (د، ط) ، بيروت، دار الجيل، (د، ت) .

٦٨. الشيباني، محمد بن الحسن، ت١٨٩هـ، الأصل، ط١، تصحيح وتعليق أبي الوفاء الأفغاني، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

٦٩. الشيباني، محمد بن الحسن، ت١٨٩هـ، الحجة على أهل المدينة، رتب أصوله وعلق عليه مهدي حسن الكيلاني القادري، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

٧٠. ابن أبي شيبة، عبد الله بن أبي شيبة، ت٢٣٥هـ، المصنف، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٧١. الشيرازي، إبراهيم بن علي، ت ٤٧٦هـ، المهذب، تحقيق محمد الزحيلي، ط١، دمشق وبيروت، دار القلم، والدار الشامية، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

٧٢. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، ت١٣٥٣هـ، منار السبيل في شرح الدليل، ط٢، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

٧٣. الطبراني، سليمان بن أحمد، ت ٣٦٠هـ، المعجم الصغير، ط١، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت وعمّان، المكتب الإسلامي، ودار عمّار، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

٧٤. الطبراني، سليمان بن أحمد، ت ٣٦٠هـ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

٧٥. الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٧٦. الطحطاوي، أحمد الطحطاوي، ت١٢٣١هـ، حاشية الطحطاوي على الدر المختار، طبع بالأفست، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٥م.

٧٧. ابن الطوري، عبد القادر بن عثمان، ت١٠٣٠هـ، تكملة البحر الرائق، ط٣، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٧٨. عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام، ت٢١١هـ، المصنف، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٧٩. عبد القادر عودة، ت١٩٥٤م، التشريع الجنائي الإسلامي، (د، ط) ، القاهرة، مكتبة دار التراث، (د، ت) .

٨٠. العدوي، علي بن أحمد، ت١١٨٩هـ، حاشية العدوي على شرح الخرشي، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٨١. العدوي، علي بن أحمد، ت١١٨٩هـ، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٨٢. ابن العربي، محمد بن عبد الله، ت٥٤٣هـ، أحكام القرآن، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٨٣. عليش، محمد عليش، ت١٢٩٩هـ، منح الجليل لشرح مختصر خليل، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٨٤. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، ت١٠٨٩هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، ط١، دمشق وبيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨٥. الغنيمي، أحمد بن غنيم، ت١١٢٠هـ، الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٨٦. ابن فارس، أحمد بن فارس، ت٣٩٥هـ، معجم المقاييس في اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٨٧. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، القاموس المحيط، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٨٨. قاضي زاده، أحمد بن قودر، ت٩٨٨هـ، تكملة فتح القدير، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٨٩. ابن قتيبة، عبد **الله** بن مسلم، ت٢٧٦هـ، الشعر والشعراء، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٩٠. ابن قدامة، محمد بن عبد **الله**، ت٦٢٠هـ، المغني شرح مختصر الخرقي، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٩١. القرطبي، محمد بن أحمد، ت٦٧١هـ، الجامع لأحكام القرآن، دون ذكر طبعة ولا دار نشر.

٩٢. القرطبي، أبو الحسن اليمني، التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٩٣. قلعجي وقنيبي، محمد رواس، وحامد قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ط٢، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٩٤. القيرواني، عبد **الله** بن عبد الرحمن، ت٣٨٦هـ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (د، ط) ، بيروت، دار الكتب العلمية، (د، ت) .

٩٥. الكاساني، علاء الدين بن مسعود، ت٥٨٧هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٩٦. ابن كثير، إسماعيل بن كثير، ت٧٧٤هـ، اختصار علوم الحديث، بتعليق أحمد محمد شاكر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

٩٧. ابن كثير، إسماعيل بن كثير، ت٧٧٤هـ، تفسير القرآن العظيم، ط٢، بيروت، دار القلم، (د، ت) .

٩٨. ابن ماجة، محمد بن يزيد، ت ٢٧٥هـ، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د، ط) ، بيروت، دار الفكر، (د، ت) .

٩٩. مالك، مالك بن أنس، ت١٧٩هـ، الموطأ، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٠٠. مالك، مالك بن أنس، ت١٧٩هـ، المدونة الكبرى، (د، ط) ، بيروت، دار صادر، (د، ت).

١٠١. المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٠٢. المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ، الكامل في اللغة والأدب، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٠٣. المرداوي، علي بن سليمان، ت٨٨٥هـ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق حامد الفقي، (د، ط) ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧هـ– ١٩٥٧م.

١٠٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (د، ط) ، تركيا، دار الدعوة، (د، ت) .

١٠٥. المرغيناني، علي بن عبد الجليل، ت٥٩٣هـ، الهداية شرح بداية المبتدي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

١٠٦. المزني، إسماعيل بن يحيى، ت٢٦٤هـ، مختصر المزني، مطبوع في نهاية الجزء الثامن من كتاب الأم للشافعي، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

١٠٧. مسلم، مسلم بن الحجاج، ت ٢٦٤هـ، صحيح مسلم، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١٠٨. المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع، (د، ط) ، جدة، دار الإرشاد، (د، ت) .

١٠٩. ابن مفلح، محمد بن مفلح، ت٧٦٣هـ، الفروع، راجعه عبد الستار أحمد فراح، ط٤، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

١١٠. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، ت٨٨٤هـ، المبدع في شرح المقنع، ط٢، دمشق وبيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

١١١. ابن منظور، محمد بن مكرم، ت٧١١هـ، لسان العرب، تحقيق وتعليق علي شيري، ط٢، بيروت، مؤسسة التاريخ الإسلامي، ودار إحياء التراث العربي، ١١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

١١٢. الموصلي، عبد الله بن محمود، ت٦٨٣هـ، الاختيار لتعليل المختار، ط٣، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

١١٣. ابن النجار، محمد بن أحمد، ت ٩٧٢هـ، منتهى الإرادات، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، (د، ط) ، بيروت، عالم الكتب، (د، ت) .

١١٤. النسائي، أحمد بن علي، ت٣٠٣هـ، سنن النسائي، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

١١٥. النووي، يحيى بن شرف، ت٦٧٦هـ، منهاج الطالبين، (د، ط) ، عدن، مكتبة الثقافة، (د، ت) .

١١٦. الهيثمي، علي بن أبي بكر، ت٨٠٧هـ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

مدى التزام شركة المساهمة بتصرفات مجلس إدارتها الذي تجاوز حدود سلطاته «دراسة تحليلية مقارنة»

د. حمدي محمود بارود*

* أستاذ مساعد/ كلية الحقوق/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

استهدفت الدراسة بيان مدى التزام شركة المساهمة بتصرفات مجلس إدارتها الذي تجاوز حدود سلطاته، حيث ظهر حرص المشرع على حماية الغير الذي تعامل مع مجلس الإدارة، فألزم الشركة بتلك التصرفات، غير أن ذلك مشروط بكون الغير حسن النية، لا يعلم بتجاوز مجلس الإدارة لسلطاته، أما إذا كان سيئ النية، فلا تلتزم الشركة بذلك.

Abstract:

The purpose of this research is to study the degree of responsibility of the Joint- Stock Company towards the actions of the Board of Directors, which exceeded the limits of their power. Meanwhile, lawmakers are enthusiastic to protect others who deal with the Board of Directors. Therefore, the company will be committed by these actions on condition that the others were acting in good will and they did not know that the Board of Directors exceeded their responsibilities. But if they were acting in bad will, the company will not be committed.

مقدمة:

مجلس إدارة شركة المساهمة بوصفه الجهاز التنفيذي للشركة، يضطلع بجميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة، غير أن ذلك يكون ضمن توجيهات الجمعية العامة وقراراتها، وتنفيذاً للأحكام الواردة في القانون وفي نظام الشركة. وعادة ما يبين نظام الشركة حدود سلطات المجلس واختصاصاته، وإذا خلا من بيان ذلك، وهو فرض نادر، كان للمجلس أن يقوم بكل الأعمال الداخلة في غرض الشركة، ولا يخرج عن ذلك سوى الأعمال التي تدخل في اختصاص الجمعية العامة (١) .

وبذلك، اعتُرف لمجلس الإدارة –في سبيل تسيير أمور الشركة– بسلطات واسعة، لا يحد منها سوى القيود التي ترد بنص في القانون، أو في نظام الشركة، أو في قرارات صادرة من الجمعية العامة للمساهمين في حدود اختصاصاتها (٢) . وأعمال مجلس الإدارة التي يجريها في حدود سلطاته واختصاصاته تلزم الشركة دون أعضاء المجلس، وكذلك يعدُّ ملزماً للشركة كل عمل أو تصرف يصدر من إحدى لجان المجلس، أو من ينوب عنه من أعضائه في الإدارة، في أثناء ممارسته لأعمال الإدارة المعتادة، حتى ولو أساء المجلس استعمال اسم الشركة بأن عقد مع الغير عقداً، ولكن استخدم نتيجته لمصلحة الأعضاء الشخصية، فالشركة تظل ملتزمة بذلك. أما إذا تجاوز المجلس حدود سلطاته، فإن الشركة بحسب الأصل لا تلتزم بتلك الأعمال التي يجريها (٣) . وعلى ذلك تلتزم الشركة بالتصرفات التي يقوم بها مجلس الإدارة باسم الشركة ولحسابها إذا ما تمت تلك التصرفات في حدود القيود الواردة على سلطاته. فإذا لم تراعَ تلك القيود، بأن قام مجلس الإدارة بمخالفتها، فإنه يعد متجاوزاً لسلطاته. وفي هذه الحالات يثور التساؤل عن مدى التزام الشركة في مواجهة الغير بهذا التصرف؟ . وحرصاً من المشرع على حماية الغير الذي تعامل مع مجلس الإدارة، أجاز لهم الاحتجاج بتلك التصرفات في مواجهة الشركة. ومفاد ذلك التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة الصادرة بالتجاوز لحدود سلطته (٤) . غير أن التزام الشركة، في مواجهة الغير بتصرفات مجلس الإدارة الذي تجاوز حدود سلطاته، مشروط بكون ذلك الغير حسن النية، أي لا يعلم بتجاوز مجلس الإدارة لسلطاته، أما إذا كان الغير سيئ النية يعلم بتجاوز مجلس الإدارة لسلطاته، فالأصل ألا تلتزم الشركة بذلك (٥) .

ويرجع اختيارنا لموضوع البحث، استكمالاً للدراسة التي بدأناها حول موضوعات مجلس إدارة شركة المساهمة (٦) ، في محاولة منا لإزالة الغموض الذي يكتنف مسألة التزام

الشركة بتصرفات مجلس الإدارة الذي تجاوز حدود سلطاته، باعتبارها من الموضوعات التي لم تحظَ بالدراسة الكافية في القانون المقارن بوجه عام (٧).

وعليه سوف تقتصر دراستنا على مسألة التزام شركة المساهمة في مواجهة الغير بتصرفات مجلس الإدارة الذي تجاوز حدود سلطاته، وحيث إن دراستنا ستنصب على معالجة هذه المسألة، لذلك يخرج عن نطاق الدراسة مسئولية مجلس الإدارة المترتبة على تجاوز تلك السلطات، كما يخرج عن نطاق الدراسة بداهةً السلطات ذاتها التي يتمتع بها مجلس الإدارة والقيود التي ترد عليها، هذا إضافة لسوء استعمال مجلس الإدارة لسلطاته أو التعسف في استعمال تلك السلطات.

خطة البحث:

في ضوء ما سبق، يقتضي موضوع البحث تقسيمه إلى مبحثين، نخصص الأول لدراسة سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير، بينما نكرس المبحث الثاني لدراسة مدى التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته.

المبحث الأول:

سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير:

تقتضي الدراسة في هذا المبحث، أن نتناول -بدايةً- تحديد المقصود بالغير، ثم سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير، على النحو الآتي:

- **أولا**: تحديد المقصود بالغير: لعل تحديد المقصود بالغير (٨) ، في دراستنا هذه يقتصر على كل من يتعامل مع من له سلطة في تمثيل الشركة، باعتبار ذلك الغير أجنبيا عن الوضع الظاهر، وخدع بموقف من له سلطة في تمثيل الشركة، وذلك بغية السماح لذلك الغير، الذي تعاقد مع مجلس الإدارة أو أحد أعضائه الذي تجاوز حدود سلطاته، بالرجوع على الشركة وإلزامها بالتصرف الذي قام به المجلس.

وما يعنينا في هذا المقام هو موقف الغير الذي خُدع بمجلس الإدارة الذي تجاوز حدود سلطاته، لا بموقف الأخير، ويستوي حسن نية أعضاء المجلس أو سوؤها، ولكن يلزم أن يكون الغير الذي تعاقد مع المجلس حسن النية، دون أن ينسب إليه أي خطأ.

ولعل الفكرة المشتركة للغير تنحصر في أن أثراً قانونياً معيناً قد يمتد لشخص تقضي المبادئ العامة للقانون بحمايته من أن يمتد إليه فيعدُّ من الغير بالنسبة إلى هذا الأثر (٩).

وهناك من التشريعات من يطلق كلمة الغير دون تحديد، كما فعل المشرع المصري في المادة (٤٥) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، حين أضاف لها وصف

الأجنبي عن الشركة، وذلك في مجال نصوصه حول استرداد الحصص، وقد ذهبت وزارة العدل المصرية إلى أن مفهوم الغير له معنى يشمل الشركاء وغير الشركاء [١٠] .

ولكن الغير في علاقته مع ممثلي الشركة، ليس شخصاً أجنبياً عن العقد، إنما هو طرفٌ فيه، دون أن يعلم بتجاوز السلطة. وعليه فالغير هو كذلك بالنسبة للظاهر ذاته، في حين أنه هو المتعاقد الآخر بالنسبة للتصرف الذي أجراه مع ممثل الشركة [١١] .

- **ثانيا**: سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير: الأصل أن سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير تكون لكل أعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مجتمعين أم منفردين [١٢] ، ولكن المشرع خرج عن هذا الأصل، وقرر لرئيس مجلس الإدارة سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير، فهو يعد رئيساً للشركة وممثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات، ومن ثم فهو يمارس الصلاحيات المخولة له كافة لتحقيق غرضها بموجب أحكام القانون واللوائح الصادرة والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة، كما يتولى تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن المجلس بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة. لذا يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً لأعمال الشركة، ويحدد مجلس الإدارة في هذه الحالة المهمَّات والصلاحيات التي يحق للرئيس ممارستها بوضوح، كما يحدد المجلس أتعابه والعلاوات التي يستحقها، ويشترط في ذلك ألا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس إدارة شركة مساهمة أخرى أو مديراً عاماً لأية شركة مساهمة أخرى [١٣] .

ويلاحظ أن السلطات التي منحها المشرع لرئيس مجلس الإدارة لا تختلف عن تلك التي يتمتع بها المجلس، باستثناء سلطة الرئيس في تمثيل الشركة. وتأسيساً على ذلك يرى البعض من الفقه بحق أن رئيس مجلس الإدارة لا يعدُّ منافساً فيما يتمتع به من سلطات لمجلس الإدارة الذي يملك تعيين رئيسه أو عزله [١٤] . كما يلاحظ أيضاً أن رئيس مجلس الإدارة وإن كان يمثل الشركة في علاقتها مع الغير، إلا أن الإدارة الداخلية يضطلع بها مجلس الإدارة [١٥] . وإذا كان كل منهما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات التي تتطلبها إدارة الشركة، إلا أن مجلس الإدارة من الناحية العملية لا يعدُّ العضو الرئيسي للإدارة، وإنما يقتصر دوره على الرقابة على أعمال رئيس مجلس الإدارة الذي يتخذ المبادرة، أما المجلس فلا يتدخل إلا في القرارات الإستراتيجية. ومع ذلك يستطيع مجلس الإدارة أن يملي إرادته على رئيس المجلس، ويخضعه لرقابته نظراً لما يملكه من سلطة في عزل رئيسه إذا تجاوز سلطاته [١٦] .

وإذا كان الأصل أن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الذي يمثلها في التعاقد مع الغير، إلا أنه قد يحدث أن يعين مجلس الإدارة وكلاء عنه للتعاقد باسم الشركة، مما قد يؤدي إلى

منازعات كثيرة بين الغير والشركة، خاصة حول إثبات وجود تفويض من مجلس الإدارة لهؤلاء الوكلاء [١٧] .

لذا نجد تشريعات الشركات توجب أن ينتخب مجلس إدارة الشركة بالإضافة إلى الرئيس ونائبه، من بين أعضائه واحداً أو أكثر يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس في هذا الشأن، وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم. ويتوجب على المجلس أن يزود مراقب الشركات بنسخ عن قراراته بانتخاب الأعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة، وبنماذج عن توقيعاتهم، وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها. كما يحق لمجلس إدارة الشركة تفويض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها، وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها إليه [١٨] .

ويلاحظ على النص أنه قصر ذلك التفويض بالتوقيع عن الشركة على الموظفين فيها دون غيرهم، ونرى إمكانية أن يكونوا من غير الموظفين في الشركة، كما هو الشأن في قانون الشركات المصري وفقا للمادة (٥٣) ، ذلك أن كل هؤلاء الأشخاص يأخذون حكم الوكيل، والوكيل عن الشركة قد يكون موظفاً أو غير موظف كالمحامي أو أي شخص من أصحاب المهن الحرة قد تعينه الشركة. ويرى البعضُ من الفقه بحق أن في هذا التعيين إفراطاً غير مسوغ في تحديد الأشخاص الذين يقومون بالتعاقد نيابةً عن الشركة مما قد يؤدي إلى التضارب في الاختصاص [١٩] . ربما هذا هو السبب الذي جعل قانون الشركات الأردني، ومشروع قانون الشركات الفلسطيني يقصره على الموظفين في الشركة فقط.

سلطة تمثيل الشركة في مشروع قانون الشركات الفلسطيني:

لمجلس الإدارة سلطات عامة واسعة في إدارة الشركة، فله الصلاحية الكاملة في إنفاذ مقررات الجمعية العامة، والقيام بجميع الأعمال التي يستوجبها سير الشركة على الوجه المألوف، والتي لا تعد من قبيل الأعمال اليومية، وليس لهذه السلطات من حد أو تحفظات إلا ما هو مقرر في القانون أو نظام الشركة. ويلاحظ في القوانين المختلفة أنها تحدد سلطات مجلس الإدارة بصيغة عامة، تاركة تفصيلاتها إلى نظام الشركة بحسب الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه، لتجنب كل تردد أو تساؤل يثار بشأنها. والحكمة من ذلك، تكمن في منح مجلس الإدارة بعض الصلاحيات التي تفوق الصلاحيات الإدارية، كأعمال البيع أو التأمين على عقارات الشركة، أو إجراء عقود المصالحة أو التحكيم أو التنازل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تكمن الحكمة من ذلك في التقليل من سقف الصلاحيات الإدارية التي تعود للمجلس قانوناً [٢٠] . ولقد أكدت قوانين الشركات العربية هذا النظر، فنصت صراحة على سلطات مجلس الإدارة [٢١] ، وكذلك فعل مشروع قانون التجارة الفلسطيني، حين قضى بأن

لمجلس إدارة الشركة المساهمة أو مديرها العام الصلاحيات الكاملة في إدارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها، وله القيام بالأعمال والتصرفات التي يقتضيها غرض الشركة عدا ما احتفظ به القانون، أو نظام الشركة للجمعية العامة، وعليه أن يتقيد بتوجيهات الجمعية العامة وقراراتها [٢٢].

سلطة تمثيل الشركة في قانون الشركات الفرنسي:

لقد أعطى قانون الشركات الفرنسي لمجلس الإدارة سلطات واسعة، فطبقاً لنص المادة (٩٨) من قانون الشركات الفرنسي يكون لمجلس إدارة شركة المساهمة سلطات واسعة للتصرف في كل الظروف باسم الشركة في حدود غرضها، باستثناء ما نص عليه القانون صراحة وجعله من اختصاص الجمعية العامة. والشركة تلتزم بكل التصرفات وأعمال مجلس الإدارة، حتى لو لم تتعلق بغرض الشركة، بشرط ألا يثبت علم الغير بتجاوز التصرف لغرض الشركة، أو أن الغير لا يمكنه الجهل بهذا التجاوز، وذلك طبقاً للظروف التي تم فيها التصرف، ولا يكفي مجرد نشر نظام الشركة لإثبات علم الغير. كما لا يحتج في مواجهة الغير بالقيود الواردة على سلطات مجلس الإدارة في نظام الشركة.

وعلى الرغم من السلطات الواسعة التي أعطاها المشرع الفرنسي لمجلس إدارة شركة المساهمة، فإنه أعطى رئيس مجلس الإدارة سلطات واسعة تستغرق جزءاً كبيراً من اختصاصات وسلطات مجلس الإدارة، نجد ذلك واضحاً في نص المادة (١/١٣) من قانون الشركات التجارية الفرنسي التي تقضي بأن «رئيس مجلس إدارة شركة المساهمة يضطلع وتحت مسئوليته، بالإدارة العامة للشركة، كما يمثل الشركة في علاقتها مع الغير، ويتمتع الرئيس بأوسع السلطات ليتصرف في كل الظروف باسم الشركة. وذلك مع مراعاة ما ينص عليه القانون صراحة بأنه من سلطات الجمعية العمومية للمساهمين».

من النص يتضح بأن المشرع الفرنسي حدد سلطات مجلس الإدارة وسلطات المدير بطريقة مماثلة، فكل منهما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات، إلا أن مجلس الإدارة غالباً ما يثبت العمل، وخاصة في الشركات الكبيرة ذات الأعداد الكبيرة من المساهمين، أما رئيس مجلس الإدارة فهو الذي يضطلع بالتعاقد مع الغير، ويكتفي المجلس بالرقابية على الرئيس[٢٣].

سلطة تمثيل الشركة في قانون الشركات المصري:

لقد سلك المشرع المصري مسلكاً مشابهاً للمشرع الفرنسي، إذ نجده ينصُّ على سلطات واسعة لمجلس الإدارة، وفقاً لنص المادة (٥٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي

تقضي بأن «لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها، وذلك عدا ما استثني بنص خاص في القانون، أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة». كما نصت المادة (٥٣) على أن «يكون لكل من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والموظفين أو الوكلاء الذين تعينهم من هاتين الجهتين، حق إجراء التصرفات عن الشركة، وذلك في حدود نصوص هذا القانون وعقد الشركة ولوائحها». ويلاحظ ما في هذا النص الأخير من توسع شديد من دائرة الأشخاص الذين يكون لهم الحق في تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير، فقد يكون الوكيل عن الشركة موظفاً فيها أو غير موظف كمحام أو أي شخص من أصحاب المهن الحرة، مما يمكن أن يثير مسألة خطيرة تتمثل في وقوع الغير في حيرة مبناها من هو المخول حقيقة بالتعاقد وتمثيل الشركة معه، بل قد يؤدى ذلك إلى التضارب في الاختصاص، مما يعوق نشاط الشركة [٢٤] . فالغير أمامه العديد من الأشخاص يجوز لهم حسب النص التعاقد نيابة عن الشركة، مما قد يدخله في الغلط نتيجة تعاقده مع أحد هؤلاء المذكورين.

لكن الواضح من نص المادة (٥٤) أن المشرع المصري قد تبنى الاتجاه الحديث في التشريعات المقارنة، إذ إن المشرع يعطي مجلس الإدارة الحرية الكاملة في التحرك بسلطة واسعة، مادامت قراراته لا تخالف نصاً في القانون، أو تتعارض وغرض الشركة، أو أن تشكّل تهديداً لكيان الشركة.

ولقد قضت محكمة النقض المصرية بتمتع مجلس الإدارة بسلطات واسعة في قيامه بإدارة شؤون الشركة، إلا أن هذه السلطة يجب ألا تتجاوز الغرض الذي أُنشئت من أجله، كما أنها تخضع للقيود المقررة بمقتضى القواعد الآمرة في القانون. فقد جاء في حيثيات حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٧١، أنه وإن كانت المادة (٣١) من نظام الشركة، تنصُّ على أن لمجلس الإدارة أوسع سلطة في إدارة شؤونها، إلا أن هذه السلطة يجب ألا تجاوز الغرض الذي أُنشئت الشركة من أجله، كما أنها تخضع للقيود المقررة بمقتضى القواعد الآمرة الواردة في القانون. ولما كانت المادة (٤٠) من قانون الشركات لا تجيز للشركة المساهمة تقديم أي تبرع إلا في الحالات وفي الحدود الواردة بها، واشترطت لصحة التبرع في جميع الأحوال صدور قرار من مجلس الإدارة بناءً على ترخيص عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمة التبرع مائة جنيه، وكان من الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الدين الثابت في ذمة مورث المطعون عليهم بموجب السندات الإذنية المستحقة الأداء عن جزء من الدين قدره (٢٢٥٤) جنيهاً، وعن الفوائد دون أي مقابل من جانب المدين وغير متنازع فيه، وكان الاتفاق المؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢٦ الذي تضمن «أن التنازل لا يعد صلحاً وإنما إبراء من جزء من الدين وهو عمل تبرعي محض لا يملك مجلس

الإدارة إجراءه أو إجازته، وبالتالي فلا يملك التنازل عن هذا الحق لأحد أعضائه أو لأحد المديرين، وإلا كان عمله باطلاً طبقاً لنص المادة (١٠٢) من القانون المذكور، كما أن المادة (٣١) من نظام الشركة، وإن أعطت مجلس الإدارة سلطة إجراء التسويات والصلح والتنازل عن التأمينات، فإنها لم تخول له سلطة التنازل عن الديون، لتعارض ذلك مع الغرض الذي قامت الشركة من أجله» [٢٥] .

ويلاحظ بأن قانون الشركات الأردني يتفق في هذا الصدد مع القانون المصري في إعطاء الصلاحيات الواسعة لمجلس إدارة شركة المساهمة، مع تقييد هذه السلطات بأحكام القانون وقرارات الهيئة العامة للشركة [٢٦] ، وما يدخل ضمن اختصاص الشركة [٢٧] .

كما يلاحظ بأن مشروع قانون الشركات الفلسطيني ذهب إلى نفس ما ذهب إليه كل من القانونين المصري والأردني، فاختصاصات مجلس الإدارة محددة في نظام الشركة غالباً، فمجلس الإدارة يقوم بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق أغراض الشركة، ويتمتع مجلس الإدارة بذلك بالسلطات كافة التي من شأنها أن تعطيه الحق في ممارسة هذه الأعمال وبالكيفية التي يراها محققة لأغراض الشركة، فيما عدا ما استثني بنص خاص سواء ورد ذلك في القانون أو في نظام الشركة.

ولكن التساؤل الذي يثار هنا، إلى أي مدى تصل هذه السلطات الواسعة لمجلس إدارة شركة المساهمة؟ . الرأي مستقر على أن لمجلس إدارة الشركة مزاولة كافة الأعمال التي يقتضيها غرض الشركة، دون تفرقة بين أعمال الإدارة وأعمال التصرف، ولا يحد من هذه السلطات إلا ما ينصُّ عليه قانون الشركات أو نظام الشركة، أو ما يدخل في سلطات الجمعية العامة [٢٨] . ولقد استقر كل من الفقه والقضاء على عدم التفرقة بين ما يعد من أعمال الإدارة وأعمال التصرف بالنسبة لتصرفات مجلس الإدارة، فهو يتمتع بحرية كاملة في تصرفاته ما دام ذلك في حدود تحقيق غرض الشركة سواء تعلق الأمر بأعمال الإدارة أو أعمال التصرف. هذا ما نجده مستقراً في التشريعات المقارنة كافة، باستثناء القانون الفرنسي، الذي تداركه في القانون الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٦٧، حيث نص صراحة على لفظ سلطة التصرف لمجلس الإدارة بالإضافة إلى سلطة الإدارة.

وقد هدفت التشريعات من وراء ذلك إلى حماية الغير حسن النية المتعامل مع شركة المساهمة في كل ما يمكن أن يجريه مجلس الإدارة من معاملات معه باسم الشركة [٢٩] . فقد ارتأت تلك التشريعات أن من يتعامل من الغير مع الشركة، إنما هو يتعامل على أساس الظاهر أمامه أن مجلس الإدارة بما أعطاه القانون من سلطات، إنما هو مخول بالأعمال

كافة من إدارة وتصرف، لما يعطيه للغير من اطمئنان في عدم الوقوع في الغلط بانعدام سلطة مجلس الإدارة فيما يجريه من تصرفات، سواء تعلقت بالإدارة أو بالتصرف.

نخلص إلى أنه باستقراء نصوص التشريعات في هذا الصدد، نجدها تتفق مع موقف الفقه والقضاء (٣٠) ، اللذين لا يركزان بالنسبة لهذه السلطات على الصفة القانونية للعمل الذي يأتيه مجلس الإدارة، سواء تعلق بالتصرف أو بالإدارة، بقدر ما يكون على أهمية العمل ذاته بالنسبة للشركة ومدى تناسبه مع غرضها، مما يعني أنه حتى سلطة مجلس الإدارة في التصرف مقيدة بأهمية العمل بالنسبة للشركة، فإذا ما تجاوز هذا القيد، فإن هذا التصرف لا يسري في حق الشركة. لكن هذا القول يؤدي إلى الإجحاف بحق الغير حسن النية ممن يتعاملون مع الشركة، لذلك نجد التشريع المقارن، وكذلك الفقه والقضاء، يقررون حماية الغير حسن النية الذي لا يسعفه في غالب الأحيان الوقت الكافي لمراجعة السجل التجاري لمعرفة مدى سلطات مجلس الإدارة (٣١) ، كذلك نجد القانون يرتب مسئولية الشركة تجاه الغير عن تصرفات مجلس إداراتها المتجاوزة لغرض الشركة.

المبحث الثاني:

مدى التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته:

تمهيد وتقسيم:

تلتزم الشركة –في الأصل– بتصرفات مجلس إدارتها التي أجراها في حدود سلطاته المقررة له، وإذا ما تجاوز المجلس تلك السلطات، كأن قام بإجراء تصرفات تجاوز فيها غرض الشركة، أو تتعارض معه، أو تخالف القيود النظامية، فإن هذه التصرفات لا تلزم الشركة. ولكن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه، يمكن أن يكون محلاً للنقد، لمجافاته للواقع الذي يقتضي أن تلتزم الشركة بتصرفات مجلس إدارتها المتجاوز لسلطاته إذا كان الغير المتعامل مع الشركة حسن النية، يجهل أن المجلس متجاوزاً لسلطاته فيما تم من تصرف. ومقتضى ذلك أن الشركة لا تلتزم بتصرفات مجلس إدارتها التي تمت بالتجاوز لسلطاته، إذا كان الغير يعلم، أو كان بمقدوره وفقاً للظروف المحيطة بالتصرف أن يعلم بذلك التجاوز، إذ يعدُّ الغير في هذه الحالة سيئ النية، ولا مجال للقول بحمايته. وعلى ذلك، فهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل، لذا سنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين، ندرس في الأول أثر حسن نية الغير على التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته، أما الثاني فنخصصه لدراسة أثر سوء نية الغير على التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته.

- **المطلب الأول**: أثر حسن نية الغير على التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته:

- **موقف الفقه والقضاء**:

لاشك أن هناك صعوبة في إلزام الغير بوجوب الرجوع إلى نظام الشركة الذي أُشهر ليتعرف على مدى ما يتمتع به مجلس الإدارة من سلطات، لتعارضه مع الواقع العملي الذي يكشف عن مرونة وسرعة في إبرام العقود مع الشركة [٣٢] . فالشركة لا تكون ملزمة تجاه الغير بأعمال مجلس الإدارة إلا إذا صدرت في حدود سلطاته، حتى مع فرض إشهار القيود النظامية وغيرها مما قد يرد على تلك السلطات [٣٣] . ولكن هذا الأصل يظل محلاً للنقد إذا لم يأخذ في الاعتبار مصلحة الغير حسن النية، الذي تعامل مع مجلس إدارة الشركة، وهو يجهل أن المجلس أو أحد أعضائه قد تجاوز سلطاته، أو أن ذلك الغير قد اعتقد بناءً على أسباب مشروعة، أن التصرف الذي أجراه مما يدخل ضمن اختصاصات المجلس.

لذلك فقد ذهب الفقه والقضاء إلى تحميل الشركة المسؤولية في مواجهة الغير عن أعمال المجلس الذي يتعدى حدود سلطاته متى كانت الشركة قد خولته سلطات ظاهرة من شأنها إيقاع الغير حسن النية في غلط. وحتى يسمح للغير، الذي تعاقد مع مجلس الإدارة أو أحد أعضائه الذي تجاوز حدود سلطاته، بالرجوع على الشركة وإلزامها بتلك التصرفات، فقد استند بعضهم إلى قواعد المسئولية التقصيرية، وفقاً لحكم المادة (١٦٣) مدني مصري. وكذلك على أساس مسئولية المتبوع عن فعل التابع، تطبيقاً لنص المادة (١٧٤) مدني مصري[٣٤] . وهناك من استند إلى نظرية الوكالة الظاهرة، باعتبارها وسيلة تصلح كأساس للقول بمسئولية الشركة أمام الغير عن أعمال وتصرفات مجلس الإدارة متى قامت شواهد من شأنها أن تولد لدى الغير الاعتقاد في صحة سلطات المجلس ومداها [٣٥] .

وبمقتضى الوكالة الظاهرة، أعطى القضاء المصري [٣٦] والفرنسي، للغير الحق في الرجوع على الشركة لمطالبتها بتنفيذ الالتزامات المبرمة مع المجلس. على اعتبار أن مجلس الإدارة وكيلاً عن الشركة، ومن ثم فهي تسأل عن تجاوزه لحدود الوكالة أو انحرافه بها عن أغراضها، حين يكون الغير حسن النية، لا يعلم بالفعل بحقيقة الوضع، ولم يكن هناك ما يستدعي أو يفترض علمه بذلك.

- **موقف مشروع قانون الشركات الفلسطيني**:

جاء مشروع قانون الشركات الفلسطيني مؤكداً على حماية الغير حسن النية، وفق ما قضت به المادة (٢٠٧) [٣٧] منه، التي نصت على أنه: «٢- تعد الأعمال والتصرفات التي يقوم بها ويمارسها المجلس أو مدير الشركة باسمها ملزمة لها في مواجهة الغير

الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية، ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها، وذلك بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها. ٣- ويعد الغير الذي تتعامل معه الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على أنه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود أي قيد على صلاحيات مجلس الإدارة أو مدير عام الشركة أو على سلطتهم في إلزام الشركة بموجب عقدها أو نظامها».

وعلى ذلك فالأعمال والتصرفات التي يجريها مجلس الإدارة أو المدير العام باسم الشركة، تكون ملزمة للشركة في مواجهة الغير الذي تعامل مع الشركة بحسن نية، ويعد الغير الذي تعامل مع الشركة حسن النية ما لم تثبت الشركة عكس ذلك، حيث لا يلزم الغير بالتحقق من وجود قيد على صلاحيات مجلس الإدارة أو على سلطته في إلزام الشركة بموجب عقد تأسيسها أو نظامها، لذا لا يجوز للشركة أن تحتج على الغير حسن النية بالقيود الواردة في نظام الشركة على سلطة مجلس الإدارة القانونية ما دام التصرف في حدود الإدارة المعتادة التي تدخل في غرض الشركة، فإنه يكون ملزماً لها، ولو صدر بالمجاوزة لسلطة مجلس الإدارة النظامية. كما لا يجوز للشركة أن تحتج في مواجهة الغير حسن النية بكون الإجراءات المقررة في نظام الشركة لم تتبع بشأن التصرف، أو بأن مجلس الإدارة أو بعض أعضائه لم يعينوا على الوجه الذي نصَّ عليه نظام الشركة أو القانون، طالما كان التصرف في حدود الإدارة المعتادة التي تدخل في غرض الشركة. غير أنه يجوز الاحتجاج بالقيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة في مواجهة الغير سيئ النية، متى أثبتت الشركة أنه كان عالماً بها، وحينئذ لا يكون التصرف ملزماً للشركة، بل يلزم أعضاء المجلس شخصياً، ما لم تقره الجمعية العامة [٣٨].

- **موقف قانون الشركات الفرنسي والمصري**:

يرى البعض من الفقه بحق [٣٩] أنه يصعب الجزم حالياً وبعد صدور قانون الشركات الفرنسي في ٢٤يوليو سنة ١٩٦٦، وخاصة بعد تعديل نص المادة (٩٨) منه، وبعد صدور قانون الشركات المصري الجديد رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، أن نظرية الوكالة الظاهرة ما زالت تصلح سنداً قانونياً لحماية الغير حسن النية الذي يتعامل مع مجلس الإدارة الذي تجاوز حدود صلاحياته، لأن كلا القانونين قد بالغ في حماية الغير حسن النية في هذه الحالة بنصوص صريحة.

ولقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٩٨) من قانون الشركات الفرنسي، على التزام الشركة في مواجهة الغير بتصرفات مجلس الإدارة التي لا تتعلق بغرض الشركة. وطبقاً لهذا النص، تلتزم الشركة بكل التصرفات التي قام بها مجلس الإدارة متجاوزاً حدود سلطاته،

سواء بقيامه بتصرف لا يدخل في غرض الشركة، أو بقيامه بتصرف يتعارض مع غرض الشركة الأساسي [٤٠] .

وجاء قانون الشركات المصري الجديد، على غرار القانون الفرنسي [٤١] ، مستحدثاً نصوصاً جديدة في هذا الصدد، فيها تفضيل لمصلحة الغير حسن النية على مصلحة الشركة، بحيث تحمى ذلك الشخص الذي تعاقد مع الشركة بحسن نية، وعلى أساس من الظاهر، دون علم منه بحقيقة سلطة من يتعاقد معه. إذ تنصُّ المادة (١/٥٤) منه على أنه «يعتبر ملزماً للشركة أي عمل أو تصرف يصدر من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو أحد لجانه أو من ينوب عنه من أعضائه في الإدارة في أثناء ممارسته لأعمال الإدارة على الوجه المعتاد». وحرصاً من المشرع على حماية الغير حسن النية الذي يتعامل مع ممثلي الشركة، فقد نص صراحة في المادة (١/٥٥) على أن يكون للغير حسن النية أن يحتج بتلك التصرفات في مواجهة الشركة، ولو كان التصرف صادراً بالتجاوز لسلطة مصدره، أو لم يتبع بشأنه الإجراءات المقررة قانونا.

ويستفاد من هذا النص التزام الشركة بالتصرفات الصادرة بالتجاوز لسلطة مصدرها حتى ولو كانت مشهرة، رغم عدم النص صراحة على ذلك، إذ لو كانت سلطات القائم بالتصرف لحساب الشركة غير مشهرة، لما كان المشرع بحاجة إلى نص المادة (١/٥٥) السابق [٤٢] .

وأكدت المادة (٥٦) القاعدة نفسها لمصلحة الغير حسن النية، في مواجهة الشركة بالنسبة لأي تصرف يجريه أحد موظفي الشركة أو وكلائها إذا قدمه مجلس الإدارة أو الجمعية العامة على أنه يملك سلطة التصرف نيابة عنها، واعتمد الغير على ذلك في تعامله مع الشركة.

وجاء نص المادة (٢/٥٧) الذي لا يجيز للشركة أن تتمسك في مواجهة الغير حسن النية بأن مجلس إدارتها أو بعض أعضائه أو مديري الشركة أو غيرهم من الموظفين أو الوكلاء، لم يعينوا على الوجه الذي يتطلبه القانون أو نظام الشركة، طالما كانت تصرفاتهم فى حدود المعتاد بالنسبة لمن كان فى مثل وضعهم فى الشركات التي تمارس نوع النشاط نفسه الذي تقوم به الشركة.

بهذا يتضح أن قانون الشركات المصري، قد عدَّ الغير حسن النية رغم الإشهار أو النشر، كما عدَّه غير مكلف بالرجوع إلى نظام الشركة ليتحقق من مدى سلطة المجلس أو الجمعية أو اختصاص الموظفين أو الوكلاء.

وكذلك يتضح أنه قد أفرط في حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة اعتماداً على الوضع الظاهر، وبما إن المشرع قد ربط هذه الحماية بحسن نية الغير، فيكون بذلك قد وازن

بين الاعتبارات المتناقضة التي تكتنف هذا الأمر (٤٣) . بل يكون المشرع في ذلك قد أكد احترام الوضع الظاهر الذي يقوم عليه التعامل التجاري، الذي يعد دعامة من دعائمه، كما يترتب عليه استقرار في المعاملات (٤٤) .

المطلب الثاني:

أثر سوء نية الغير على التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته:

رأينا كيف أن الشركة تلتزم بتصرفات مجلس إدارتها المتجاوز لسلطاته إذا كان الغير الذي تعامل معه حسن النية، لم يكن يعلم بهذا التجاوز، ولم يكن بمقدوره أن يعلم به. أما إذا كان الغير المتعامل مع مجلس إدارة الشركة يعلم بتجاوز المجلس لسلطاته، أو كان في مقدوره أن يعلم بتجاوز المجلس لسلطاته، فلا تلتزم الشركة في مواجهته بهذا التصرف.

وعلى ذلك، إذا كان الغير سيء النية، فلا يجوز الاحتجاج في مواجهة الشركة بنتائج التصرفات التي قام بها مجلس الإدارة متجاوزاً حدود سلطاته. **لذا سنقوم بتحديد المقصود بسوء نية الغير، وعلى من يقع عبء إثباته:**

- **أولاً: تحديد المقصود بسوء نية الغير:**

الغير سيئ النية هو من كان يعلم بأوجه النقص والعيب في التصرف الذي أجراه مع مجلس إدارة الشركة بالتجاوز لسلطاته. لذلك يعدُّ سيئ النية ومن ثم فهو غير جدير بالحماية، ذلك أن هذا الغير كان بمقدوره أن يعلم بالنظر إلى سبق تعامله مع الشركة في مثل هذا التصرف الذي يريد التمسك به في مواجهتها (٤٥). لذا كان منطقياً القول بأن الشركة لا تلتزم في مواجهة هذا الغير سيئ النية بتصرفات مجلس إدارتها التي تمت بالتجاوز لسلطاته.

ولم يشر مشروع قانون الشركات الفلسطيني إلي هذه الحالة، مكتفياً بما قرره في المادة (٢٠٧) الخاصة بالغير حسن النية، والمشروع بذلك قد سلك مسلكاً مشابهاً لقانون الشركات الأردني، الذي لم يشر بدوره للغير سيء النية. ويمكن تبرير هذا السكوت، بأن سوء نية الغير يستفاد ضمناً وبمفهوم المخالفة للغير حسن النية، غير أنه على الرغم من هذا التبرير، كان الأجدر بالنص صراحة على ذلك أسوة بالتشريعات الأخرى، كقانون الشركات المصري الجديد، الذي جاء محدداً لسوء النية في المادة (١/٥٨) منه التي نصت على أنه: «لا يعتبر حسن النية، في حكم المواد السابقة، من يعلم بالفعل أو كان بمقدوره أن يعلم بحسب موقعه بالشركة أو علاقته بها بأوجه النقص أو العيب في التصرف المراد التمسك به في مواجهه الشركة».

وكذلك فعل قانون الشركات الفرنسي، في المادة (٩٨) بعد تعديلها بمرسوم ٢٠ديسمبر١٩٦٩، إذ تقضي بالتزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة الذي تجاوز سلطاته، ما لم تثبت الشركة أن الغير كان يعلم بتجاوز هذه التصرفات لغرض الشركة، أو كان الغير لا يمكنه أن يجهل هذا التجاوز بالنظر إلى الظروف المحيطة بالتصرف. ومن ثم لا يعتبر الغير عالماً بتجاوز غرض الشركة، وبالتالي تجاوز مجلس الإدارة لسلطاته، بمجرد نشر النظام الأساسي للشركة [٤٦] . فعلم الغير بتجاوز أعضاء مجلس الإدارة بتصرفاتهم قرينة على سوء نية الغير، فإذا ما ثبت علم الغير بتجاوز هذه التصرفات لسلطات المجلس أو غرض الشركة، كان هذا الغير سيئ النية.

هكذا يفترض في الغير حسن النية مادام لا يعلم بأوجه العيب في التصرف الذي تم، ويعدُّ سيئ النية ومن ثم غير جدير بالحماية، الغير الذي كان بمقدوره أن يعلم بالنظر إلى سبق تعامله مع الشركة في مثل التصرف الذي يريد التمسك به في مواجهتها، فالقانون لا يتطلب لاعتباره سيئ النية أن يكون عالماً بالفعل بأوجه العيب في التصرف المراد التمسك به في مواجهة الشركة، بل يكفي أن يكون في مقدوره أن يعلم، ولو لم يتسنَ له العلم فعلاً[٤٧] . ومن جماع ما سبق، يلزم لتوافر سوء نية الغير، ومن ثم عدم التزام الشركة بنتائج التصرفات التي قام بها مجلس الإدارة متجاوزاً سلطاته، **وجود شرطين**:

- **الشرط الأول**- العلم بسلطات مجلس إدارة الشركة: فيجب أن يعلم الغير بغرض الشركة، باعتبار أن غرض الشركة يمثل الأساس القانوني لحدود سلطات مجلس الإدارة. ومن ثم يجب لإثبات سوء نية الغير إثبات أن هذا الغير كان على علم بغرض الشركة؛ أي بالنشاط الذي تمارسه، والمنصوص عليه في نظامها الأساسي. وإن كان هذا الإثبات لا يستلزم بالضرورة إثبات اطلاع المتعاقد بالفعل على نظام الشركة وإنما قد يعلم، طبقاً للظروف المحيطة بالتعاقد، بغرض الشركة [٤٨] .

ولا يشترط علم الغير فعلاً بحقيقة التصرف، بل يكتفي بأن يكون بمقدوره أن يعلم بذلك، حتى لو لم يتسنَ له العلم فعلاً، ذلك أنه قد يكون بالنظر إلى صلته بالشركة على بينة بأحوالها أكثر ممن لا تربطهم صلة بها، لذا فيلزم أن يكون لذلك أثره في تقدير حسن نيته[٤٩] .

وحماية للغير حسن النية، لم تعطَ تشريعات الشركات [٥٠] للشركة الحق، وهي في سبيلها لإقامة الدليل على سوء نية من تعامل معها، التمسك بكون العقد والنظام الأساسي قد تم شهرهما، بحيث يكون في مقدور من يطلع عليهما التعرف على حدود سلطات مجلس الإدارة. فالمشرع لم يتطلب من الغير المتعامل مع الشركة، بالرجوع إلى نظام الشركة

المشهر ليتحقق من مدى تلك السلطات (٥١) . كما أن النشر لا ينهض بذاته دليلاً على علم الغير بالعيب الذي شاب التصرف الذي أُجري معه على خلاف هذه الاختصاصات أو القيود، إذ يستطيع الغير حسن النية التدليل بالوسائل كافة على عدم علمه بمدى اختصاصات مجلس الإدارة (٥٢) . ويجوز للمحكمة أن تعتد باعتقاد الغير في صحة التصرف الذي قام به مجلس الإدارة، طالما أن الشركة لم تقم الدليل على علم الغير المتعاقد بغرض الشركة. فهذا العلم لا يفترض لمجرد نشر نظام الشركة، وإنما يجب على المحكمة أن تتأكد من علم الغير بالنظام الأساسي وبنوده.

ولا يكفي مجرد تكرار التعامل مع الشركة واعتباره دليلاً أكيداً على علم الغير بغرض من الشركة، نظراً لأن الغرض قد يكون من الاتساع بحيث يصعب على كل متعاقد مع الشركة العلم الدقيق بغرض الشركة. وإن كان من الممكن استنتاج سوء نية الغير من العلم الفعلي بغرض الشركة (٥٣) .

- **الثاني**: علم الغير بتجاوز التصرف لسلطات مجلس الإدارة: لا يكفي لاعتبار الغير سيئ النية مجرد العلم بغرض الشركة أو عدم الجهل به، إنما يجب أن يعلم ويدرك الغير أن التصرف الذي يبرمه مجلس إدارة شركة المساهمة أو رئيس المجلس، قد يتجاوز غرض الشركة أو سلطات المجلس؛ إذ لا توجد علاقة بين الغرض والتصرف، ويتمتع القاضي في هذا الشأن بسلطة تقديرية (٥٤) . ويمكن الوقوف، أحياناً، على سوء النية من الظروف الخاصة التي أحاطت بالتصرف أو العقد الذي أبرمه مجلس الإدارة، عندما يكون الغير بحسب وظيفته، أو موقعه، أو علاقته بالشركة في وضع لا يمكنه أن يدعى جهله بغرض الشركة، وبتجاوز مجلس الإدارة لسلطاته (٥٥) . فالشريك في الشركة لا يستطيع أن يتمسك بجهله بغرض الشركة، كما أن الشركة الأم لا تستطيع أن تدعي جهلها بغرض الشركة، كما أن الشركة الأم لا تستطيع أن تدَّعي جهلها بغرض الشركة التابعة، أو الوليدة، أو بسلطات مجلس إدارة الأخيرة (٥٦) .

- **ثانياً- عبء إثبات سوء نية الغير:**

العبرة دائماً فى سوء نية الغير بالعلم فعلاً، فالأصل أن يكون الغير حسن النية، لذا يجب على الشركة، إذا ادّعت خلاف ذلك أن تثبت العكس، ولكن إذا كان الشخص الذي تعامل مع الشركة تربطه بها صلة، كما لو كان من العاملين بها أو حسب علاقته بها، كما إذا تكررت معاملاته معها، فإن القانون لا يقتضي لاعتباره سيء النية أن يكون عالماً بالفعل بالعيب الذي يشوب تصرفها، بل يكفي أن يكون بمقدوره أو بوسعه أن يعلم بذلك لو لم

يتسن له العلم فعلا؛ لأنه بالنظر إلى صلته بالشركة يكون على بيّنة بحقيقة الوضع أكثر من غيره ممن لا تربطهم بها صلة، ومن ثم يتعين أخذ ذلك فى الاعتبار عند تقدير سوء نيته(٥٧). وهناك من الفقه من يرى بأن عبء إثبات حسن النية يقع على عاتق الغير الذي يريد التمسك فى مواجهه الشركة بالتصرف، أو بالعقد الذي تم على خلاف الأصول المتبعة فى هذا الشأن (٥٨) . وإن أرادت الشركة التنصل من تصرفات المجلس المجاوزة لحدود سلطاته، إثبات سوء نية الغير الذي تعامل معها، وذلك بإقامة الدليل على أن الغير كان يعلم بالفعل، أو كان في مقدوره أن يعلم، بأوجه العيب الذي شاب التصرف الذي يتمسك به في مواجهة الشركة (٥٩) .

وهذا ما فعله المشرع الفرنسي، حيث جعل عبء إثبات سوء نية الغير يقع على عاتق الشركة، إن هي أرادات التنصل من التصرفات التي قام بها المجلس بالتجاوز لسلطاته، وذلك وفق ما قضت به المادة (٩٨) من قانون الشركات الفرنسي، التي نصت على إلزام الشركة بتصرفات مجلس إدارتها الذي تجاوز سلطاته، ما لم تثبت الشركة أن الغير كان يعلم بتجاوز هذه التصرفات لغرض الشركة. في حين لم يذكر قانون الشركات المصري الجديد صراحة أن عبء الإثبات يقع على عاتق الشركة، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، والنهج ذاته سلكه مشروع قانون الشركات الفلسطيني. فهذه القوانين الثلاثة افترضت حسن نية الغير ما لم يثبت عكس ذلك، لكنها لم تحدد على من يقع عبء الإثبات. فهي رغم وضعها تعريفاً كان لازماً للغير حسن النية، فإنها انطوت على تعقيد شديد في إثبات سوء النية بالنسبة للغير المتعاقد، الأمر الذي قد يؤدى إلى إفلات تصرفات كثيرة مع متعاقدين يتصفون بسوء النية من نطاق عدم نفاذ هذه التصرفات في مواجهة الشركة، وهي تصرفات تمت مع متعاقدين لا يتمتعون حقيقة، وبحسب المعيار الموضوعي بحسن نية (٦٠) .

وعليه يتوجب تطبيق المبدأ العام في مادة حسن أو سوء نية الغير، فما دام أن حسن النية مفترض، وعلى من يدعى سوء نية الغير إقامة الدليل على ذلك، ومن ثم يقع على عاتق الشركة عبء إثبات سوء نية الغير، أي المتعاقد مع مجلس الإدارة، وذلك حتى تتنصل من مسئوليتها عن نتائج التصرفات التي أبرمها المجلس متجاوزاً سلطاته (٦١) . وعلى الشركة إقامة الدليل على علم الغير بغرض الشركة، وبأن التصرف الذي أجراه مجلس الإدارة يتجاوز هذا الغرض، أو يتعارض معه، أي يتجاوز حدود سلطات مجلس الإدارة، التي يقيدها غرض الشركة (٦٢) .

خاتمة:

لما كانت دراستنا قد استهدفت أساساً إظهار مدى التزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة التي تمت بالتجاوز لسلطاته، في ضوء أحكام مشروع قانون الشركات الفلسطيني، وقانون الشركات الأردني، وكذلك في ضوء أحكام قانون الشركات المصري الجديد، وقانون الشركات الفرنسي. وحتى نتمكن من الوقوف على الأثر المترتب على تجاوز مجلس الإدارة لسلطاته بالنسبة للشركة في مواجهة الغير، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول سلطة تمثيل الشركة في مواجهة الغير، وكرسنا المبحث الثاني لبيان مدى التزام الشركة بنتائج هذا التجاوز، والذي يختلف باختلاف ما إذا كان الغير المتعامل مع الشركة حسن النية أو سيء النية.

وحدَّدنا في المبحث الأول المقصود بالغير، ثم من يملك سلطة تمثيل الشركة في مواجهته، ولاحظنا إفراط القانونيْن الفرنسي والمصري في تعداد الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة، على خلاف القانون الأردني ومشروع قانون الشركات الفلسطيني اللذان قصرا ذلك على مجلس الإدارة والموظفين في الشركة فقط.

وبيَّنا في المبحث الثاني الأثر المترتب على تجاوز مجلس الإدارة لسلطاته، وخلصنا إلى أن تصرفاته تلزم الشركة إذا كان الغير حسن النية. بينما لا تلزمها إذا كان سيئ النية، غير أنه يقع على عاتق الشركة عبء إثبات سوء نية الغير، ونظراً لصعوبة هذا الإثبات تظل الشركة في الغالب ملتزمة بتلك التصرفات. فالمشرع إذ حاول التوفيق بين المصالح المتعارضة، مصلحة الشركة والشركاء من جهة، ومصلحة الغير من جهة أخرى، إلا أنه انحاز فيما نعتقد لمصلحة الغير، حتى وإن كان سيئ النية.

ولعل أهم ما خلصنا إليه من دراستنا هذه، يتمثل في النتيجتين الآتيين:

- الأولى: الإفراط غير المبرر في تحديد الأشخاص الذين يقومون بالتعاقد نيابة عن الشركة، مما قد يؤدي إلى التضارب في الاختصاص.

- الثانية: التزام الشركة غالباً في مواجهة الغير بالتصرفات التي أجراها مجلس الإدارة بالتجاوز لسلطاته.

لذا نوصي بضرورة إعادة النظر في تشريعات الشركات الخاصة بالتزام الشركة بتصرفات مجلس الإدارة المتجاوزة لصلاحياته، وذلك بالعمل على تخفيف عبء إثبات سوء نية الغير الملقى دائماً على كاهلها.

الهوامش:

١. انظر بحثا لنا بعنوان: سلطات مجلس إدارة شركة المساهمة والقيود الواردة عليها «دراسة مقارنة»، مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة.

٢. د. أبو زيد رضوان، ود. نعيم رضوان، الشركات التجارية، ص٦٢٠، دار الفكر العربي.

٣. د. ثروت حبيب، دروس في القانون التجاري، الشركات التجارية، ص٤٩٦، ط١٩٨٣، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة.

٤. د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الجزء الثاني، ص٤٦٠، ط١٩٩٣، دار النهضة العربية.

٥. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي، ط١٩٩٩، دار النهضة العربية.

٦. حيث قمنا بدراسة سلطات مجلس إدارة شركة المساهمة والقيود الواردة عليها «دراسة مقارنة»، وهو بحث مشار إليه أعلاه. وسيتبعه بحث آخر متعلق بمسئولية مجلس الإدارة المترتبة على تجاوز تلك السلطات.

٧. باستثناء الدراسة التي قام بها –فيما نعلم– الدكتور/ صلاح أمين أبو طالب، حول تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، دراسة مقارنة في القانون المصري والمشار إليها أعلاه.

٨. مصطلح الغير، يعد من المصطلحات القديمة التي عرفها القانون الروماني، انظر في تفصيل ذلك: د. عاطف محمد كامل، الغير في القانون المدني المصري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ص٣ وما بعدها، ١٩٧٦.

٩. د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في القانون المدني، الجزء الثاني، ص١٩٩، ط١٩٦٤.

١٠. د. عبد الرحمن السيد محمد قرمان، حق الشركاء في استرداد الحصص، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٤، ص١٤٠.

١١. د. سعودي حسن سرحان، نحو نظرية لحماية الغير حين النية في الشركات التجارية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢، ص١٩٠.

١٢. د. محمد بهجت عبد الله قايد، حول نظام جديد لإدارة شركة المساهمة، ص٤٦، ط١٩٩٣، دار النهضة العربية.

١٣. المادة (٢٠٣/١– ٢) من المشروع والتي تتطابق مع نص المادة (١٥٢) من قانون الشركات الأردني.

١٤. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، ص٣٩، مرجع سابق.

١٥. د. محمد بهجت عبد الله قايد، حول نظام جديد لإدارة شركة المساهمة، ص٤٨، مرجع سابق.

١٦. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، ص١٠، مرجع سابق.

١٧. د. محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية، ص١٨٩ وما بعدها، ط١٩٨٦، دار النهضة العربية.

١٨. المادة (١٨٩) من المشروع والتي تتطابق مع نص المادة (١٣٧) من قانون الشركات الأردني.

١٩. د. محمود سمير الشرقاوي، نفس المرجع السابق، ص ١٩٠.

٢٠. د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركات القابضة (هولدنغ) والشركات المحصور نشاطها خارج لبنان (أوف شور) ، ص١٣٢، ط٢٠٠٣.

٢١. كالقانون السوري في المادة (١٩٠) ، والقانون اللبناني في المادة (١٥٧) ، والقانون السعودي في المادة (٧٣) ، كذلك نص المادة (٥٤) من قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، الذي يقضي بأن «لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها، وذلك فيما عدا ما استثني بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة». وكذلك القانون العراقي الذي نص في المادة (١٠٩) على أن «يتولى مجلس الإدارة المهام الإدارية والمالية والتخطيطية والتنظيمية والفنية اللازمة لسير نشاط الشركة عدا ما كان منها داخلا في اختصاصات الهيئة العامة». إضافة إلى ما قضت به المادة (١٢٤) من قانون الشركات الأردني القديم لعام ١٩٦٤، بأنه «لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الأعمال التي تكفل سير العمل في الشركة وفقا لغاياتها. ويعين نظام الشركة الحدود والشروط التي يسمح لمجلس الإدارة الاستدانة ورهن عقارات الشركة وإعطاء الكفالات، ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة التي تتعاطى الأعمال المصرفية».

٢٢. المادة (١/٢٠٧) من المشروع والتي تتطابق مع نص المادة (١٥٦) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.

٢٣. د. محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ١٨٩ – ١٩٠.

٢٤. د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، ١٩٨٩، ص٦٢١.

٢٥. طعن رقم ٢٢٥/ ٣٦ ق، جلسة ٢١ يناير ١٩٧١، المجموعة الثانية لسنة ٢٢- ص ١٠٠.

٢٦. المادة (١٥٦ / أ) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.

٢٧. د. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، ط١٩٩٦، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص٤٦٧.

المرجع السابق، ص ٤٦٧.

٢٨. د. سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص ٤٦١.

٢٩. د. سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص ٤٦١.

٣٠. د. أبو زيد رضوان، مرجع سابق، ص ٦٢٢.

٣١. نقض فرنسي ١٣ مايو ١٩٧٤، المجلة الفصلية للقانون التجاري ١٩٧٥، ص٨٦٤.

٣٢. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، ص٦٦، مرجع سابق.

٣٣. د. هاني محمد دويدار، التنظيم القانوني للتجارة، الشركات التجارية، ص٥٦٦وما بعدها، ط١٩٩٧، المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع.

٣٤. د. سليمان مرقص فى تعليقه على حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ١٤/٥/١٩٣٦، مجلة القانون والاقتصاد س٧ ص ٣٤٨. وكذلك انظر: د. أنور سلطان، مصادر الالتزام، طبعة ١٩٦٦، ص٦٧

٣٥. د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مرجع سابق، ص٦١٦.

٣٦. الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦، الصادر بتاريخ ٢١ من يناير ١٩٧١.

٣٧. تتطابق مع المادة (١٥٦) من القانون الأردني.

٣٨. المذكرة الإيضاحية مشروع قانون الشركات الفلسطيني، ص٣١٨- ٣١٩.

٣٩. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، ص٦٨، مرجع سابق.

٤٠. المرجع السابق نفسه، ص٦٩.

٤١. د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الجزء الثاني، ص٤٦٦ مرجع سابق

٤٢. د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الجزء الثاني، ص٤٦٣، مرجع سابق.

٤٣. د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص٦٢٤.

٤٤. د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، ص٤٦٦- ٤٦٧.

٤٥. د. سعودي حسن سرحان، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

٤٦. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، ص٧٢، مرجع سابق.

٤٧. د. سعودي حسن سرحان، نحو نظرية لحماية الغير حسن النية المتعاملين مع الشركات التجاري، مرجع سابق، ص١٩٦.

٤٨. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة المرجع السابق ص٧٣- ٧٤.

٤٩. د. سعودي حسن سرحان، نحو نظرية لحماية الغير حسن النية في الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

٥٠. كالقانون الفرنسي، والمصري، والأردني، وكذلك المشروع.

٥١. د. محمد فريد العرينى، القانون التجاري، شركات الأموال، دار المطبوعات الجامعية، ط ٢٠٠١، ص ٣٦٧.

٥٢. د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ٦٢٥ – ٦٢٦.

٥٣. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة، مرجع سابق، ص ٧٤.

٥٤. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، مرجع سابق، ص ٧٤- ٧٥.

٥٥. حيث قضت محكمة استئناف باريس بأن الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والتي تجاوز اختصاصاتهم المحددة في النظام الأساسي للشركة تلزمهما، إلا إذا كان الغير يعلم ذلك أو لا يستطيع إنكار علمه بذلك، أما إذا كانت الظروف المحيطة بالواقعة بعيدة عن كون الغير يعلم أو ينكر علمه بأن الأعمال التي قام بها رئيس مجلس الإدارة أو المجلس لا تدخل في اختصاصه فإن هذا من شأنه أن يدخل في الاعتقاد أن هذه الأعمال لم تكن مخالفة لسلطاته، وبذلك تكون الشركة ملتزمة بهذه الأعمال.

٥٦. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، مرجع سابق، ص٧٥.

٥٧. د. على يونس، الشركات التجارية، طبعة ١٩٩٠، ص٥٠٨.

٥٨. د. أبو زيد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٥.

٥٩. د. محمد فريد العريني القانون التجاري، شركات الأموال، دار المطبوعات الجامعية، ط ٢٠٠١، ص ٣٦٧.

٦٠. د. محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

٦١. د. صلاح أمين أبو طالب، مرجع سابق، ص ٧٦.

٦٢. المرجع نفسه.

المصادر والمراجع:

١. د. أبو زيد رضوان، ود. نعيم رضوان، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، ط١٩٨٩.

٢. د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركات القابضة (هولدنغ) والشركات المحصور نشاطها خارج لبنان (أوف شور) ، ط٢٠٠٣.

٣. د. أنور سلطان، مصادر الالتزام، طبعة ١٩٦٦.

٤. د. ثروت حبيب، دروس في القانون التجاري، الشركات التجارية، ط١٩٨٣، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة.

٥. د. حمدي محمود بارود، بحث بعنوان: سلطات مجلس إدارة شركة المساهمة والقيود الواردة عليها «دراسة مقارنة»، مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة.

٦. د. سعودي حسن سرحان، نحو نظرية لحماية الغير حين النية في الشركات التجارية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢.

٧. د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الجزء الثاني، ط١٩٩٣، دار النهضة العربية.

٨. د. صلاح أمين أبو طالب، تجاوز السلطة في مجلس إدارة شركة المساهمة، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي، ط١٩٩٩، دار النهضة العربية.

٩. د. عاطف محمد كامل، الغير في القانون المدني المصري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦.

١٠. د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في القانون المدني، الجزء الثاني، ط١٩٦٤.

١١. د. على يونس، الشركات التجارية، طبعة ١٩٩٠.

١٢. د. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، ط١٩٩٦، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

١٣. د. محمد بهجت عبد الله قايد، حول نظام جديد لإدارة شركة المساهمة، ط١٩٩٣، دار النهضة العربية.

١٤. د. محمد فريد العريني القانون التجاري، شركات الأموال، دار المطبوعات الجامعية، ط ٢٠٠١.

- نحو قانون واحد للشركات، ط١٩٩١، منشأة المعارف بالإسكندرية.

١٥. د. محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية، ط١٩٨٦، دار النهضة العربية.

١٦. د. محمود مختار بريري، الشخصية المعنوية للشركة التجارية، شروط اكتسابها وحدود الاحتجاج بها، دار الفكر العربي، ط ١٩٨٥.

- قانون المعاملات التجارية، دار الفكر العربي، ١٩٨٦.

١٧. د. مصطفى كمال وصفي، المسئولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٥١.

١٨. د. مفلح عواد القضاة، الوجود الواقعي والوجود القانوني للشركة الفعلية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٥.

١٩. د. نعمان خليل جمعة، أركان الظاهر كمصدر للحق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٧.

٢٠. د. هاني محمد دويدار، التنظيم القانوني للتجارة، الشركات التجارية، ط١٩٩٧، المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
١٩٦٧م - ١٩٧٠م
دراسة في المصادر والوثائق الفلسطينية

د. عماد رفعت البشتاوي*
أ. شبلي دودين**

* أستاذ مساعد في قسم التاريخ والعلوم السياسية/ كلية الآداب/ جامعة الخليل.
** مشرف أكاديمي غير متفرغ/ منطقة دورا التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تناول هذا البحث الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧م – ١٩٧٠م، وهي الفترة التي شهدت نشأة الجبهة الشعبية، لاسيما بعد التحولات الكبيرة التي حدثت على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وحركة القوميين العرب بشكل خاص، بعد حرب حزيران ١٩٦٧م. كما تطرَّق البحث إلى أبرز المؤتمرات التي عقدتها الجبهة الشعبية والتحولات الفكرية والانشقاقات التي واجهتها، ويعرض البحث أيضاً لعلاقة الجبهة الشعبية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

Abstract:

The present research is concerned with the Popular Front for the Liberation of Palestine during 1967 - 1970. This period witnessed the foundation of the Popular Front, especially after the great changes that took place to the National Palestinian Movement in general, and the Arab Nationalist Movement in particular, after June 1967 war. The research also deals with the most significant conferences held by the Popular Front, the intellectual changes, and the disintegrations it faced. The research also reflects on the relations of the Popular Front with the PLO.

مقدمة:

شهدت حقبة الستينيات من القرن الماضي أحداثاً سياسية مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، من بينها هزيمة عام ١٩٦٧، التي أدخلت كثيرين في سجالات سياسية لتحديد من هو المسؤول عن تلك الهزيمة، من بينهم حركة القوميين العرب التي اعتبرت بنهجها جزءاً من تلك الهزيمة، الأمر الذي عجل في تشكيل تيارات وتنظيمات من رحم الحركة تعمل خارج إطارها كتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي أعلن عن نفسه في ١٩٦٧/١٢/١١م تنظيماً ثورياً ماركسياً، يتبنى أسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية طريقاً لتحرير فلسطين.

تحاول الدراسة وضع تصور واضح عن نشأة الجبهة الشعبية والصراعات الفكرية والأيديولوجية التي عصفت بها، وما نتج عنها من انشقاقات، كما تهدف الدراسة للتعريف بأيديولوجية الجبهة واستراتيجيتها السياسية والتنظيمية وعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٧م – ١٩٧٠م) نظراً لما تمثله هذه الفترة من أهمية بسبب حرب عام ١٩٦٧م وتداعياتها على مختلف الأصعدة، كما ارتأينا التوقف عند عام ١٩٧٠م من أجل عدم الخوض في أحداث أيلول ١٩٧٠م في الأردن التي هي بحاجة إلى دراسة مستقلة.

لقد راعت الدراسة جمع المعلومات من الوثائق وتحليلها، وذلك من خلال تبني المنهج التحليلي للخروج بدراسة علمية موضوعية. ومن أهم الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة كمصدر رئيسي الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥م – ١٩٦٩م، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤م – ١٩٦٩م، فعلى الرغم من قيمة هذه الوثائق وأهميتها، فإن الأبحاث والكتب التي تحدثت عن التنظيمات الفلسطينية لم تلتفت لها، ورجع الباحث كذلك إلى بعض المصادر الأولية، إضافة إلى المذكرات الشخصية ذات العلاقة المباشرة، مثل: نايف حواتمه يتحدث، وكتاب جورج حبش التجربة النضالية الفلسطينية.

نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

إن الحديث عن الظروف التي أدت إلى نشأة الجبهة الشعبية، يتطلب التوقف عند مؤتمر حركة القوميين العرب الذي عقد في بيروت في نيسان ١٩٦٣م، حيث شاركت فيه معظم فروع الحركة، وقد طرح المؤتمر وثيقة نظرية تؤكد على الانحياز نحو الاشتراكية، استجابة للتحديات التي عصفت بالمنطقة، وقد استجابت كل الفروع لهذا التحول، باستثناء قيادة

الفرع الأردني، وبذلك شق كل فرع من فروع الحركة طريقه، وأخذ عنوانه وصاغ برنامجه الخاص لوحده بسبب التطورات الموضوعية لكل فرع (١) .

وعن ذلك يقول جورج حبش: بدأنا في حركة القوميين العرب نناقش المسألة الفلسطينية، هل نبقى نناضل ضمن خط حركة القوميين العرب؟ أو التفكير بعمل مستقل؟ وكان القرار فصل أعضاء الحركة من فروع لبنان والكويت وسوريا لوضعهم في وضع تنظيمي يمكنهم من تلقي مادة تنظيمية تثقيفية استعداداً للعمل العسكري، وبعد نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وفرز قيادة سياسية عسكرية، بدأت عملياتها العسكرية من خلال التنظيمات الفلسطينية على الساحة الفلسطينية، وقد اقتضى الأمر تفكيراً جدياً في تأسيس جبهة تضم تلك التنظيمات (٢) .

ومن هنا كانت بوادر الانقسام في حركة القوميين العرب تخضع لسجالات سياسية ترجمت بشكل أساسي بهزيمة عام ١٩٦٧م، التي شكلت صدمة كبيرة، لاسيما بعد سقوط الرهان على القوات العربية، فكانت حركة القوميين العرب من أكثر المتأثرين بهذه النكسة، علماً بأنها كانت قد دعت مسبقاً، وقبل قيام الحرب إلى توحيد الصفوف والتعبئة العامة والالتحاق بالجبهات (٣) ، وعقب انتهاء الحرب عقدت منظمات حركة القوميين العرب العديد من المؤتمرات فنتج عنها فك الارتباط بين الحركة والناصرية، متهمة إياها بالفشل والمسؤولية عن الهزيمة (٤)، وما تلاها من قرارات هزيلة في مؤتمر الخرطوم في آب ١٩٦٧م، والتي ركزت على مبدأ العمل السياسي لإزالة آثار العدوان، على أن يكون العمل مشروطاً بجملة من المبادئ مثل عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها (٥) .

ونتيجة لهزيمة عام ١٩٦٧م، ومحاولة تحديد المسؤول عنها، حاولت الحركة أن ترسم لنفسها منحى ثورياً لمعالجة تلك الهزيمة، بوضع الجماهير العربية في قلب المعركة بعدما أُبعدت عنها بحسب وصف الحركة، مما يعدُّ سبباً رئيساً للهزيمة، ومن هنا فإن حركة القوميين العرب كانت ترى نفسها المعبرة عن الموقف الجماهيري، لذلك رفضت المشاريع الغربية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، لاسيما المشروع البريطاني (٦) ، الذي أقره مجلس الأمن في هذا المجال (٧).

وعلى الرغم من هذا الموقف السياسي لحركة القوميين العرب، فإن الواقع الحقيقي كان ينذر بخلافات عميقة عقب الهزيمة فظهر فيها تيارات مختلفة فمنها ما أيد البقاء على الحركة وخطها القومي، ومنها ما اعتبر أن نهج الحركة جزء من هزيمة حزيران، وبهذا بدأت بوادر الانشقاق، فبرزت تيارات اعتنقت الماركسية اللينينية، مسترشدة بالتجربة الكوبية والفيتنامية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٨) .

وردت الإشارات الأولى عن ظهور تنظيم الجبهة الشعبية في ٧ كانون أول ١٩٦٧، [٩] وعرفت نفسها على أنها تنظيم موحد لقوى فدائية كانت تعمل قبل ٥ حزيران ١٩٦٧، وأنها تلقت أوامر للقيام بعمليات فدائية في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٦٧، وهكذا أصبحت الأجواء مهيأة لصدور البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي صدر في ١٩٦٧/١٢/١١ وأعلن رسمياً عن نشوء الحركة وفلسفتها ونظرتها القومية والعالمية [١٠] . **وقد أوضح البيان السياسي الأول للجبهة أنها تشكلت من التنظيمات الآتية**:

- منظمة أبطال العودة.
- جبهة التحرير الفلسطينية بفروعها (فرقة الشهيد عبد اللطيف شرورو، فرقة الشهيد عز الدين القسام، فرقة الشهيد عبد القادر الحسيني) .
- الجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر) .

وعلى صعيد الكفاح المسلح: رأت الجبهة أن الهزيمة التي لحقت بالقوات العربية، قد أحدثت مرحلة جديدة من العمل الثوري في مقارعة الصهيونية، باعتماد الكفاح المسلح منهجاً رئيساً في استعادة الأرض، لأنه النهج التاريخي الصحيح في التحرر، وعلى الرغم من أن الخطاب قد جاء بلغة مميزة مخاطباً الفلاحين والفقراء والصامدين فإنه فتح الباب أمام القوى والفئات كافة لإحداث لقاء وطني ثوري عريض للوصول للوحدة الوطنية.

وحول قضية الأرض أظهر البيان اهتماماً واضحاً بالصمود حيث رُفع شعار (**نموت ولا نهاجر**) على اعتبار أن الأرض ملك للجماهير، وأن الدفاع عنها واجب مقدس يقع على عاتق كل من يسكن عليها.

وحول نظرتِها القومية والعالمية: فقد رأت الجبهة الشعبية أن الجبهة الفلسطينية هي امتداد للجبهة العربية على اعتبار أن الجماهير الفلسطينية في قتالها جزء لا يتجزأ من الحركة النضالية للشعوب العربية، كذلك الارتباط العضوي بين هذه الشعوب في كفاحها ضد الخطر نفسه والعدو نفسه [١١] .

مؤتمر آب عام ١٩٦٨والصراع الفكري داخل الجبهة الشعبية:

منذ نشأتها لم تطرح الجبهة الشعبية في وثائقها وأدبياتها رؤية سياسية من منطلق الاشتراكية العلمية في معركتها التحريرية، وكان طرحها يقوم على فكر سياسي تحرري لم يشكل تمايزاً عن بقية التنظيمات الفلسطينية الأخرى على الساحة الفلسطينية، ومع مرور الوقت أخذت الجبهة الشعبية تجنح نحو اليسار لتشكل تمايزاً فكرياً جديداً لها، فأصبحت تسترشد بالتجربة الفيتنامية والكوبية في ضرب المصالح الصهيونية والإمبريالية [١٢] ،

وقد عبر جورج حبش عن ذلك بالقول: بعد الانفصال بين سوريا ومصر رأيت بنفسي القوى التي قامت بهذا الدور، فأدركت أن هناك صراعاً طبقياً، ثم درست تجربة فيتنام، والتنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، والذي يسترشد بالمنهج الجدلي، ويلتزم مصلحة الطبقة المستغلة وقارنته بالنظام البرجوازي الصغير، فأدركت الفارق، فكان التزامي بالماركسية بعد عام ١٩٦٧م [١٣].

إن نقطة التحول الحقيقية في مسيرة الجبهة الشعبية في انحيازها الفكري إلى أيديولوجيا البروليتاريا، عبر عنها مؤتمر آب وقراراته، حين بيَّن أن فشل البرجوازية الصغيرة التي تشكلت عقب نكبة عام ١٩٤٨م، وتسببت في نكسة ١٩٦٧م، بسبب برامجها الغوغائية دون أن تسترشد بالتجربة الفيتنامية والكوبية، ورأى المؤتمر أن التسلح بأيديولوجية البروليتاريا هو الكفيل بمقارعة الاستعمار والصهيونية والامبريالية العالمية [١٤].

لم تكن الوحدة التي أعلنت تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثر من وحدة اسمية، حيث أصر كل تنظيم مشكل للجبهة على الاحتفاظ بعضويته ومنطلقاته السياسية وقواته الفدائية، لذلك دخلت الجبهة في مرحلة من التأمل في عام ١٩٦٨ [١٥] ، فمن ناحية اُعتقل جورج حبش في سوريا [١٦] ، ومن ناحية أخرى اتهم اليساريون في الجبهة –ومعظمهم من الشباب خريجي الجامعات من المتأثرين بالتمرد اليساري في أوروبا، وبكتابات ماوتسي تونغ وجيفارا– اتهموا قيادة الحرس القديم بأنهم لم يبادروا للعمل المسلح تاركين زمام المبادرة لحركة فتح [١٧] .

لقد تركت هذه الأحداث أثراً سيئاً ظهرت آثاره في مؤتمر الحركة الأول الذي جرى التحضير له في الأردن في آب ١٩٦٨م، وبخاصة أن الحركة لم تكن أكثر من مجرد تنظيم ثوري يعمل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي دفع باليسار لتعزيز حضوره في المؤتمر من خلال تجميع دور العناصر اليسارية وتفعيلها في الحركة باتجاه إشاعة الفكر الماركسي [١٨] ، معتمداً على ياسر عبد ربه ومحمد كتمتو وهما من أقطاب اليسار ومسؤولي التنظيم المدني في الأردن ضمن اللجنة القيادية التي شكلتها حركة القوميين العرب عقب الخلاف مع أحمد جبريل الذي أنهى علاقته معها في ٢٣ نيسان ١٩٦٨م، واختار اليمين كلاً من وديع حداد وهاني الهندي لمواجهة اليسار، لقد شكلت أحداث المؤتمر خلافاً شديداً بين أقطاب اليسار واليمين بعدما فاز اليسار في انتخابات القيادة الأمر الذي أثار غضب اليمين الذي دعا للانتخابات مرة أخرى فسحب اليساريون بعض مرشحيهم في خطوة تكتيكية، لكي يتبنى المؤتمر التقرير السياسي الذي كان قد أعده نايف حواتمه بعنوان برنامج آب[١٩]، وحضر المؤتمر كل من نايف حواتمه وأبو علي مصطفى وحمد الفرحان وعبد الكريم حمد

وعمر القاسم وعبد الغني هللو وسعيد البطل وحمدي مطر ود. نظمي خورشيد ومها بسطامي وحسين سالم، وغاب عن المؤتمر جورج حبش الذي كان رهين السجن في سوريا [٢٠].

احتوى قرار المؤتمر على مقدمة تحليلية، صورت جذور الأزمة الفلسطينية التي ترتبط جدلياً بين تطورات الوضع الفلسطيني ووضع الشرق الأوسط ابتداءً من التاريخ العثماني حتى صدور وعد بلفور وقيام الدولة اليهودية، حينما استغلت الإمبريالية العالمية والصهيونية الأنظمة الإقطاعية البرجوازية الكبيرة التي ارتبطت مصالحها بالاستعمار، فوقفت مكتوفة الأيدي أمام الاستعمار، ودلل التقرير على صحة هذه المعطيات، فمثلاً جاءت هزيمة عام ١٩٤٨ على يد قيادات فلسطينية إقطاعية دينية (الحاج أمين الحسيني)، وأحزاب برجوازية كبيرة، مثل: (حزب الدفاع والاستقلال) ، وأنظمة إقطاعية عربية مثل الملوك والرؤساء العرب [٢١].

وتعرض التقرير لنكبة عام ١٩٤٨م، وهزيمة حزيران عام ١٩٦٧م، واعتبرها نتيجة طبيعية للتكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي لحركة التحرير الفلسطينية والعربية التي أفرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي تسلمت مقاليد الحكم رغم ضعفها وتخلفها فتحالفت مع الاستعمار فدخلت حرب عام ١٩٤٨م، بجيوش هزيلة فكانت النكبة، واستدل التقرير على صحة ذلك بقول عبد الناصر في أثناء حصار الفالوجة حينما قال: «**أن الهزيمة ليست هنا في المعركة وإنما في القاهرة في نظام فاروق الإقطاعي البرجوازي المتحالف مع الاستعمار**»، لذلك دعا التقرير إلى تصفية تلك الأنظمة البرجوازية الإقطاعية المسؤولة عن نكبة عام ١٩٤٨م، لإسقاط تحالف الإقطاع ورأس المال والاستعمار، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة عن السوق الرأسمالية، وقاعدة سياسية واجتماعية معادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية [٢٢].

واسترشد التقرير بالتجربة الفيتنامية والكوبية كنموذج يحتذى به، حيث تمكنت كل من فيتنام وكوبا رغم ضعف إمكاناتهما أن تقفا في وجه الإمبريالية الأمريكية على الرغم من تفوقها العسكري، ويعود ذلك إلى أنظمة تلك الدول الوطنية الثورية ذات التكوين الطبقي البروليتاري والفلاحي الفقير الذي يضع طاقات البلاد في خدمة الثورة والتحرر، ويقوم على تصفية الامتيازات الطبقية، وبناء قاعدة مادية تقوم على الاستقلال الاقتصادي والسياسي من خلال الصناعة الثقيلة والزراعة. وفي المقابل بيَّن التقرير أن الاقتصاد الذي تبنته البرجوازية الصغيرة في البلاد العربية لم يمكنها من الصمود أمام الهجمة الامبريالية، لأن ذلك الاقتصاد مبني على التصنيع الخفيف والحلول الزراعية، وفي مسألة العلاقة الأيديولوجية بقيت البرجوازية الصغيرة على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي،

وبقيت الجماهير العريضة من الفلاحين والفقراء في قاع الهرم، وبهذا بقيت البرجوازية الصغيرة متحكمة في مجمل التحولات وحركة التحرر الوطني، فدخلت حرب حزيران عام ١٩٦٧م بهذا البرنامج الهزيل سياسياً واقتصادياً، فأسقطها في هزيمة عام ١٩٦٧م [٢٣].

وقد بيّن التقرير أن أمام هذه الأنظمة إما الاستفادة من التجربة الفيتنامية الكوبية بإحداث إنقلاب شامل على برنامجها الوطني عن طريق الجماهير لخوض حرب تحرير شعبية، أو البقاء على برامجها التي تسببت في هزيمة عام ١٩٦٧م، وخلص التقرير من هذه المسألة بالقول إن خمسة عشر شهراً قد مرت على الهزيمة دون مؤشر في تغيير تلك الأنظمة لبرامجها، كما أن التوجه صوب القرارات الدولية مثل قرار ٢٤٢ أفرغ القضية من محتواها، ووجهها صوب التصفية [٢٤].

وفي حديث لافتٍ للنظر تحدث التقرير عن إخفاقات المقاومة الفلسطينية بما فيها الجبهة الشعبية بعد أن انساقت وراء اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي الذي رفع شعار عدم التدخل في القضايا العربية مستفيداً من التجربة الجزائرية وغير مدركٍ لطبيعة العدو[٢٥].

وحول قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية خلص التقرير إلى أن حركة المقاومة الفلسطينية قد قفزت على حقائق التاريخ الفلسطيني، حينما فسرت شعار الوحدة الوطنية في صالح الإطارات الطبقية والسياسية والرجعية التي تخلت تاريخياً عن حركة التحرر الوطني، وانتقد تشكيلة المجلس الوطني الذي جمع القوى الرجعية، كما أكد التقرير على أهمية الوحدة الوطنية بمسماها الصحيح الذي يكفل تشكيل جبهة تحرير وطنية عريضة تمثل الطبقات الثورية في المجتمع الفلسطيني، وأن الخلاص الوطني يقوم على أيديولوجيا البرولتياريا المعادية للاستعمار، التي تعتمد على الطبقات الأكثر ثورية، مع ضرورة رفع الوعي الوطني لدى الجماهير، بعيداً عن التهريج، ورفض برامج الهزيمة، وقرارات مجلس الأمن [٢٦].

الانشقاقات عن الجبهة الشعبية:

كانت أحداث مؤتمر آب وما تخلله من سجالات سياسية وأعمال عنف مؤشراً حقيقياً لإحداث انشقاقات داخل الجبهة الشعبية، وبخاصة حينما اتهم اليساريون أقطاب اليمين بأنهم تنكروا لقرارات مؤتمر آب [٢٧]، الذي تأخر نشره لبعض الوقت بضغط من اليمين، الأمر الذي اعتبره **أحمد جبريل** الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فأعلن عن قيام **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)** في **١٠ تشرين ثاني ١٩٦٨** [٢٨]، واتخذ لنفسه شعاراً مميزاً بندقيتان متقاطعتان على خريطة فلسطين مكتوب عليها (**فداء- عودة- تحرير**) [٢٩]

وللحقيقة أن أحمد جبريل كان قد أعد نفسه مسبقاً للانشقاق حينما أعلن في ٢٣ حزيران ١٩٦٨م انفصاله عن حركة القوميين العرب، وحقه في اتخاذ اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واجتذبت القيادة العامة حوالي ربع مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واحتفظت بمعسكر تدريب جبهة التحرير الفلسطينية قرب دمشق وانضم أحمد زعرور، وفضل شرورو، وطلال ناجي إلى أحمد جبريل، وعينت الجبهة الشعبية مصطفى الزبري مكان أحمد جبريل قائداً عسكرياً للجبهة (٣٠) .

وحول الانشقاق قال جورج حبش إن الخلافات السياسية والتنظيمية والعسكرية كانت وراء عملية الانشقاق، فكانت رؤية الجبهة تختلف عن رؤية أحمد جبريل الذي كان يعتقد أن طريقته هي الأفضل دائماً (٣١).

شكل انشقاق أحمد جبريل جزءاً من الصراع الذي استمر بين جناحين الأول يساري والآخر قومي داخل الجبهة الشعبية منذ مؤتمر آب حينما اتهم الجناح اليساري الجناح اليميني بأنه يحاول حسم الخلافات الفكرية والسياسية داخل الحركة بقوة السلاح واختطاف عناصر اليسار واعتقالهم، وأنه رفض فكرة الطلاق الديمقراطي (٣٢) ، الأمر الذي استدعى كما يقول نايف حواتمه: محاولة احتواء المشكلة لإبقاء التعايش، ونقل الطرف الآخر للمواقع اليسارية من خلال حوار جريء في عمان، لكن المحاولات باءت بالفشل بسبب تعنت الاتجاه القومي ومحاولته الضغط، واستخدام العنف، لذلك كان القرار الإعلان عن تشكيل **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٢/٢١م** (٣٣) .

ورداً على ذلك أوضح جورج حبش أن سبب الخلاف داخل الجبهة هو أن بعضهم حاول تفجير صراع طبقي، بينما المطلوب هو جر المزيد من قطاعات الشعب الفلسطيني لساحة القتال. وأعلن بيان للجبهة الشعبية رداً على ادعاء المعارضين، أنها لم تتنكر لقرارات مؤتمر آب، حينما تبنت الاشتراكية العلمية دليلاً نظرياً على غرار الثورات التحررية في العالم مثل كوبا وفيتنام والصين، وذهب البيان إلى أنه اُتفق في مؤتمر آب على أنه وخلال مرحلة التحرر الوطني، لابد من تحالف طبقي يشمل كل الطبقات بقيادة الطبقة الكادحة في ظل الأيديولوجية الاشتراكية، كما اتهم البيان المعارضين بأنهم جيوب انتهازية رفضوا النزول للقتال والإقامة في المخيمات، ورفضوا الاحتكام إلى مؤتمر عام تصالحي، وأصروا على حمل اسم الجبهة لخلق مزيد من البلبلة والتشويش، لكن التقرير لم ينكر اعتقال عناصر من المعارضين وتقديمهم لمحاكم شعبية. بهذا اتجهت الأمور إلى طريق مسدود وحدثت صدامات بين الطرفين في ١٨ شباط ١٩٦٩م ثم تكرر الصدام بعد يومين، وأسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة بجروح، علماً أن الصدام وقع بسبب محاولة المعارضين توزيع منشورات تتعلق بهجوم الجبهة الشعبية على طائرة العال الإسرائيلية في ١٨ شباط (٣٤) .

وأخيراً كان بيان الجناح التقدمي الذي أعلن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية في شباط ١٩٦٩م والذي بين أن بذور الخلاف مردها إلى حركة القوميين العرب، فعقب هزيمة حزيران ١٩٦٧م، كانت الحركة تعاني تناقضاً بين تيارين متعاكسين الأول يميني برجوازي والثاني يساري تقدمي ثوري، وبنشأة الجبهة الشعبية عمل الجناح اليميني على وضع قيادة الجبهة بيد عناصر رأسمالية وبرجوازية كبيرة ووضع المقاومة الفلسطينية في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي، بحكم موقعها القيادي على أكتاف الطبقات العاملة والفقيرة وحاربت هذه القيادات اليمينية أي محاولة للتغيير الثوري، لهذا حاول الجناح التقدمي رفض برنامج اليمين البرجوازي، وطرح برنامجاً ثورياً مستفيداً من دروس هزيمة حزيران، يتمثل في رفض ركوب اليمين الفلسطيني ظهر المقاومة، والعمل على تحويل كل مقاتل إلى سياسي ثوري، وكل تنظيمات الجبهة إلى ميليشيا شعبية تمارس دورها الثوري في حماية العمل الفدائي، لكن اليمين البرجوازي الذي استحوذ على قيادة الجبهة أبقى على مواقفه فانقلب على قرارات مؤتمر نيسان ١٩٦٨م، وقام بحملة اعتقالات للأطر التقدمية، ومع ذلك أبقى اليسار على سياسة ضبط النفس الأمر الذي استدعى عقد مؤتمر آب [٣٥].

ورداً على هذه الاتهامات من الجناح المعارض بينت الجبهة أن التعارض بين قوى الثورة الأساسية المتمثلة بالعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة صحيح، لكن مدى مساهمة أي طبقة من الطبقات في معركة التحرر الوطني شيء وموقعها في معسكر الثورة شيء آخر، وأن البرجوازية الصغيرة متحالفة مع العمال والفلاحين في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي لا يجوز أن توضع في المعسكر المضاد، لأنها عملياً ضمن معسكر الثورة[٣٦].

ورداً على قول الفريق المعارض أن حركة المقاومة الفلسطينية قد وقعت أسيرة في أيديولوجية اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي، أوضحت الجبهة بأنه لابد من التمييز بين البرجوازية الصغيرة الفلسطينية والبرجوازية الصغيرة العربية، فالبرجوازية الصغيرة الفلسطينية، وبحكم وجودها خارج السلطة فهي جزء من إستراتيجية حرب التحرير الشعبية بينما البرجوازية الصغيرة العربية، فهي جزء من استراتيجية لا تريد التصدي لإسرائيل والامبريالية، لأنها تحاول الحفاظ على امتيازاتها [٣٧].

ورداً على بيان الانشقاق الذي اتهم الجبهة الشعبية بأنها تمثل تياراً برجوازياً يمينياً لا يمكن تحويله إلى موقع يساري ثوري، أوضحت الجبهة أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هو ذلك الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب، والذي يقوم على تسليم مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة، وأن السبيل الوحيد لتحرير

فلسطين هو الكفاح الشعبي المسلح، وبهذا فإن البنية الطبقية لتنظيمها اعتمد أساساً أبناء العمال والفلاحين والفقراء، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من أبناء البرجوازية الصغيرة الوطنية الذي لا يغير من التكوين اليساري الذي تستند إليه (٣٨) .

وتعقيباً على الأحداث التي أعقبت مؤتمر آب أوضح البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية، أنه –ومنذ اللحظات الأخيرة للمؤتمر– فُرضت قيادة توفيقية على المؤتمر بقوة السلاح، **وأن الجناح اليميني قد تنكر لقرارات المؤتمر على النحو الآتي**:

♦ أن يمين الجبهة قد رفض نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين.

♦ قام اليمين –ومنذ كانون أول ١٩٦٨م– بسلسلة من أعمال العنف ضد الجناح التقدمي مثل إضعاف القواعد التنظيمية التقدمية ومحاولة تصفيتها في الأردن، إضافة إلى عمليات الاعتقالات في كانون الأول ومحاولات وديع حداد تصفية اليسار. وخروجاً من المأزق بين التقرير أن اليسار قرر الدعوة إلى مؤتمر ديمقراطي لإبقاء التعايش بين اليسار واليمين، لكن جورج حبش رفض، وذهب البيان إلى أن جورج حبش قد رفض فكر الطلاق الديمقراطي الذي طرحه اليسار، واندفع اليمين منتهزاً غياب القيادات الفلسطينية في القاهرة في اجتماعات المجلس الوطني، وفتح النار لفرض حلول بالقوة بسبب إفلاسه الديمقراطي، الأمر الذي استدعى اليسار وأجبره على القيام بعمل مضاد (٣٩) .

وإزاء هذا الموقف أظهر البيان أن الجناح التقدمي تمكن من عقد سلسلة من المؤتمرات لكل الفروع الفلسطينية تحت راية الجبهة الشعبية، **وقد انتهت مؤتمرات اليسار مع الفروع على اتخاذ القرارات الآتية**:

♦ الالتزام بقرارات مؤتمر آب.

♦ إدانة ممارسة حركة القوميين العرب التي يديرها يمين الجبهة الشعبية التي احتكمت إلى البنادق في حل التناقضات الفكرية والسياسية.

♦ إنهاء العلاقة مع يمين حركة القوميين العرب ومع يمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل أيديولوجياً وسياسياً وفكرياً.

♦ تبقى اللجنة المركزية التي انتخبت في مؤتمر آب لحين عقد المؤتمر القادم للجبهة الجديدة (٤٠) .

وقد لخص الدكتور جورج حبش سبب الخلاف مع الجبهة الشعبية الديمقراطية بالقول عن المنشقين:

- كانوا ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها إفراز برجوازي وأن التعامل معها فيه إعطاء شرعية للبرجوازية في قيادة الحركة الفلسطينية.
- كانوا يقولون عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أنها قيادة يمينية تقليدية.
- كانوا يرون أن التجمع الوطني في الأردن لا فائدة منه، وأدانوا دخول الجبهة الشعبية فيه.
- طالبوا بخوض معركة مع البرجوازية الصغيرة، واتهموا عبد الناصر بالجبن والتخاذل.
- عالمياً كانوا على يسار ماوتسي تونغ بمائة متر، وخاضوا معارك وجدالات فكرية مع الاتحاد السوفيتي.
- طرحوا مبدأ الديمقراطية التامة في البناء العكسري.

وأضاف حبش أنه ناقش حواتمه في هذه الأمور، لكنه كان يصر دائماً على أن الجبهة هي تنظيم برجوازي لا يمكنه أن يتحول إلى حزب ثوري، ويضيف حبش قائلاً: «**أننا تركنا المجال لحواتمه ورفاقه العمل داخل التنظيم لتحويله إلى ما يريدون، إلا أنه كان يقول إن وجوده ورفاقه في التنظيم كان مؤقتاً لاستخراج العناصر اليسارية من الجبهة، وأمام هذا الإصرار حدثت عملية الانشقاق**». كما اتهم حبش فتح صراحة بأنها ساعدت وباركت عملية الانشقاق [٤١].

ورداً على اتهامات المنشقين بينت الجبهة الشعبية أن مؤتمر آب لم يتشكل على أساس انتخابات ديمقراطية شملت قواعدها كافة، حيث لم يكن للجبهة وصف تنظيمي ونظام داخلي يفرز مؤتمراً حزبياً منظماً، وأن الجناح المنشق كان قد رتب لذلك مسبقاً، ونفت الجبهة الشعبية استعمال السلاح لفرض قيادة توفيقية، وأن فكرة القيادة التوفيقية كانت بمبادرة من المنشقين حينما أدركوا خلو القيادة الأولى من رموز سياسية وتنظيمية وعسكرية، واتفق على أن تجرى انتخابات ديمقراطية بعد ثلاثة أشهر من خلال مؤتمر آخر[٤٢].

وحول التنكر لقرارات مؤتمر آب، والتنكر للعناصر اليسارية، بينت الجبهة الشعبية أن المنشقين قاموا بانتحال اسمها في بياناتهم، وخروجاً من المأزق عُقد اجتماع مع قياديين بارزين من كوادر الانشقاق، وعرض عليهم تقديم تقريرين للمؤتمر بحيث يعرض كل فريق

وجهة نظره، وأن تعاد الانتخابات في المناطق التي رفض فيها الفريق المنشق شرعية الانتخابات، لكن الفريق المنشق اشترط فصل بعض العناصر القيادية وإعادة توزيع السلاح، وأمام رفض هذين الاقتراحين عرض على المنشقين أن يعملوا بصورة مستقلة لكنهم رفضوا أيضاً، فتم اتخاذ إجراءات انضباطية بحقهم شملت احتجاز ١٤ عضواً ممن كانوا يجمعون الأموال في صناديق تحمل اسم الجبهة الشعبية تم الإفراج عن ١١ عنصراً، منهم في حين أبقي على ثلاثة عناصر؛ لأنهم مسؤولون عن صدور بيان مؤتمر عمان اليساري الذي عرض أمن الجبهة للخطر، وأعلنت الجبهة أن طرفي الصراع يتحملون مسؤولية الصدامات الدموية التي حدثت (٤٣).

وقد استدعى الأمر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مطولاً لها في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحضور ممثلين من كلا الطرفين لمعالجة الخلافات القائمة بينهما، وصدر بيان عن اللجنة التنفيذية في ١٩٦٩/٥/٤ أشارت فيه بأنها استطاعت وبالتعاون الواعي بين أطراف الجبهة من تطويق الأزمة ووضع حد لكل التجاوزات (٤٤). كما صدر بيان عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٥/٤م، أعلنت فيه عن شجبها واستنكارها لاستعمال السلاح في غير موضعه، وأنها شكلت لجنة عمل دائمة لمراقبة الأحداث (٤٥). كذلك أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بياناً في ١٩٦٩/٥/٤ أعلنت فيه عن استنكارها اللجوء للعنف سواء ما صدر منها أو عليها (٤٦).

الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية عام ١٩٦٩:

عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمراً عاماً لها في شباط ١٩٦٩، وُضع خلاله تقرير سياسي وتنظيمي وعسكري شامل. وقد أكد التقرير على أهمية الفكر السياسي العلمي الذي يرشد الثورة ويحدد استراتيجيتها، وأن القتال دون فكر سياسي يعني الوقوع في الخطأ، وبالتالي تتشتت قوة الثورة، ودلل التقرير على أن الهزائم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني سببها عدم توافر النضج لديه في الظروف الموضوعية المحيطة بقضيته (٤٧).

وحدد التقرير أعداء الثورة إضافة إلى إسرائيل كلاً من الصهيونية والامبريالية العالمية والرجعية العربية المتمثلة بالإقطاع والرأسمالية وقد نظر التقرير إلى الأنظمة العربية الحاكمة على أنها أنظمة رجعية لا تمثل رأسمالية مستقلة، وإنما فروع ضعيفة للرأسمالية الغربية، وأن تأييدها السطحي لحركات التحرر الوطني لن يمكنها من استئصال الاستعمار وبناء اقتصاد حر، لأنها تدرك أن تناقضها الرئيسي مع الجماهير التي تحاول

القضاء على تلك الأنظمة الرجعية، لذلك أكد التقرير على أن تحديد الرجعية العربية أمر في غاية الأهمية لمنع تلك الأنظمة من ضرب الثورة وهزيمتها (٤٨) .

وفي حديثه عن الأعداء والأصدقاء: قسم التقرير العالم إلى معسكرين، هما: الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا، ومعسكر القوى الاشتراكية والشعوب المضطهده مثل الاتحاد السوفييتي وقد تبلورت صورة الإمبريالية ومعالمها بتجميع القوى الرأسمالية الاستعمارية في معسكر واحد بقيادة أمريكا، لكن بعض التناقضات الجزئية ظهرت في هذا المعسكر بسبب التنافس الاستعماري إلا أن أمريكا بقيت المسيطرة بسبب التحالفات التي عقدتها لمواجهة المعسكر الاشتراكي، وتطويقه من خلال إشراك قوى اجتماعية محلية في عملية الربح لكسب تأييدها أثناء فترة استعمارها، كما وسعت لاحتواء حركات التحرر حيناً، والتلويح باستخدام القوة حيناً آخر، وطبقت هذه السياسة على القضية الفلسطينية لذلك فإن الثورة الفلسطينية ترى في الإمبريالية عدوها الأول، وأن الشعوب المستعبدة هي صديقها الأول، لهذا لابد من التحالف بين حركة التحرر الفلسطينية والعربية مع حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية (٤٩) .

وخلص التقرير في هذا الصدد إلى أن الحرب التقليدية الكلاسيكية مع الإمبريالية والعدو الصهيوني بأسلحته المتطورة لن تكون في صالح الثورة، وأن البديل الأمثل هي حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية (٥٠) وميز التقرير بين الشعب اليهودي ودولة إسرائيل معتبراً أن حركة التحرير الفلسطينية ليست عدواً للشعب اليهودي، وأن هدف الثورة هو تحطيم دولة إسرائيل وكيانها العسكري القائم على التوسع والتحالف مع القوى الاستعمارية، كما نظر التقرير للحركة الصهيونية على أنها حركة عنصرية عدوانية اتخذت من آلام الشعب اليهودي مدخلاً لخدمة مصالحها، لذا فإن الجبهة الشعبية تسعى لإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات (٥١) .

وعلى صعيد قوى الثورة، قسم التقرير قوى الثورة إلى صعيدين: الأول فلسطيني والثاني عربي. فعلى الصعيد الفلسطيني يرى التقرير أن تحديد قوى الثورة إما أن يكون بنظرة طبقية، فلا يجوز النظر إلى الطبقات كافة على أنها تمتلك الطاقة الثورية نفسها، بحكم وضعها بدون أرض وخارج وطنها أو بنظرة غير طبقية، بحكم أنه لا يكون الصراع طبقياً إلا في مرحلة الثورة الاشتراكية، أما في مرحلة التحرر الوطني، فإن كل الطبقات تشكل تناقضاً مع إسرائيل، وأمام هذين التصورين اعتبر التقرير أن هذا النمط من التفكير

يؤدي إلى الضياع رؤية القوى الطبقية الثورية وغيابها، ولا يمكنها من وضع برامج ثورية جذرية للقضية. **لذلك حدد التقرير طبقات الثورة على النحو الآتي**:

- **أولاً- العمال والفلاحين**: واعتبرهم التقرير عماد الثورة بما يعانون من ظلم واستبداد واستغلال الامبريالية وحلفائها، واستشهد التقرير بالوضع البائس في المخيمات الفلسطينية.

- **ثانياً- البرجوازية الصغيرة**: وقد بين التقرير أن هذه الطبقة لا تعيش أوضاع الطبقة العاملة، بل يعيشون حياة توفر لهم المتطلبات الأساسية مع بعض الفائض الذي يجعلهم يطمحون للوصول للبرجوازية الكبيرة [٥٢]، وأن الموقف الثوري من هذه الطبقة يتحدد في نقطتين، الأولى: بالإمكان أن تكون هذه الطبقة حليفة للثورة والثانية: أن هذا الحليف ليس هو مادة الثورة، وبالتالي يجب الحذر، وأن يكون التعامل واعياً لكي لا تتسلل هذه الطبقة لقيادة الثورة [٥٣].

- **ثالثاً- البرجوازية الكبيرة**: يرى التقرير أن هذه الطبقة تمثل برجوازية تجارية ومصرفية مرتبطة بمصالح الامبريالية التجارية والمصرفية، وأن عددها لا يتجاوز ١٪ من الشعب [٥٤]، لذلك فإن هذه الطبقة ليست مستعدة لحمل السلاح أو الاستعداد للموت دفاعاً عن الوطن، فالرهان على هذه الطبقة هو بعثرة وتشتيت لقوى الأمة، وإدخالها في صراع داخلي [٥٥].

وعلى أية حال، فإن التقرير رسم تصوره للجبهة الوطنية العريضة من خلال قيام جبهة تمثل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، لكن التقرير ركز على بعد أيديولوجي مهم ألا وهو تعبئة الفلاحين والعمال في تنظيم سياسي ثوري يتسلح بالاشتراكية العلمية، أما البرجوازية الصغيرة، فليس بالإمكان تعبئتها بمفهوم الاشتراكية العلمية، وإنما بمنطق الشعارات التحررية العالمية لكي لا تعيش حياة تنظيمية تلزمها بما هو فوق طاقتها [٥٦].

وبالعودة للحديث عن قوى الثورة على الصعيد العربي: يرى التقرير أن استراتيجية العمل الثوري العربي تتطابق واستراتيجية العمل الثوري الفلسطيني، وأن أساس التطابق وقوع أجزاء من الأراضي العربية مثل سيناء والجولان تحت الاحتلال، كما هو الحال الفلسطيني، لذلك فإن إستراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة القوى الثورية كافة، وحشدها في البلدان العربية بشكل عام، والدول العربية المحيطة بإسرائيل بشكل خاص. **وقسم التقرير الدول العربية إلى قسمين**:

- **أولاً- الأنظمة الرجعية الرأسمالية**: وتشكل العلاقة مع هذا النوع من الأنظمة علاقة تصادقية فهذه الأنظمة مثّلتها طبقة الإقطاعيين والأسر الاستقراطية البرجوازية

مثل قيادة أمين الحسيني في فلسطين وشكري القوتلي في سوريا، وقد هدفت هذه الطبقة بصراعها مع الاستعمار إلى الوصول إلى استقلال شكلي لتصبح على رأس السلطة، وبذلك ستبقى شريكة للاستعمار في استغلال الكادحين.

- **ثانياً- الأنظمة الوطنية**: مثل هذا النوع من الأنظمة قيادة جمال عبد الناصر الذي استطاع أن يتخلص من الحماية البريطانية، وأحدث إصلاحات زراعية ودفع بمصر نحو التحول الاشتراكي.

وقد بين التقرير أن التقويم الثوري لهذه الأنظمة، يكون عبر تقويم نتائج هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م فمنذ أواسط الستينيات أصبحوا يتحركون ضمن برامج ومخططات تفرضها الطبيعة الطبقية لتلك الأنظمة، وهنا بدأت أزمة تكوين الأنظمة وأزمة مخططاتها، فعلى الرغم من أنها ضربت مصالح الإقطاع والرأسمالية، فإنها أبقت على البرجوازية الصغيرة ومصالحها، وبهذا تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية الصغيرة، وشكلت معها طبقة فوقية أرادت -على الرغم من عدائها للاستعمار- الحفاظ على مصالحها فطرحت التصدي للاستعمار من خلال المؤسسة العسكرية؛ لأن الحرب الشعبية تعني أن يتبوأ القيادة أبناء الطبقات الكادحة التي تضحي بأرواحها، ولذلك طرحت فكراً سياسياً مائعاً من القضية، مما أدى إلى هزيمة عام ١٩٦٧م، وبهذا لم تكن هزيمة عام ١٩٦٧م هزيمة عسكرية بقدر ما كانت هزيمة للبرجوازية الصغيرة وبرامجها الهزيلة (٥٧).

علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية:

بالحديث عن علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية، لابد من التعرف إلى موقف **حركة القوميين العرب (الحركة الأم للجبهة الشعبية)**، فقد اعتبرت الحركة أن قيام المنظمة مهم للقضية الفلسطينية شريطة أن تكون تنظيماً ثورياً هدفه تحرير فلسطين، ومبنياً على قاعدة انتخابية حرة، وإذا تعذر ذلك فلا بأس من لجنة تحضيرية ممثلة لجميع المنظمات، كما دعت الحركة لتجنيد الفلسطينيين في وحدات عسكرية نظامية تخضع لقيادة يقودها جهاز تنفيذي في ذلك الكيان، وأن يكون المجلس الوطني هو السلطة العليا، وهو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية لمدة عامين وتنتخب بدورها رئيسها (٥٨).

لكن الحركة وبعد اختيار الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، تحفظت على أدائه ومواقفه فاعتبرت أن المنظمة لم تحقق الهدف الذي قامت من أجله، لذلك -وبعد عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس وقبيل انعقاد المؤتمر الثاني في القاهرة- دعت الحركة إلى إعادة هيكلة المنظمة لتصبح منظمة جماهيرية ثورية تحشد الطاقات الفلسطينية إلى ساحات القتال،

وبعد انعقاد المؤتمر الثاني بينت الحركة أن المنظمة بقيادة الشقيري، وبعد عام من العمل لم توفر المناخ المناسب للعمل الثوري [٥٩] ، وبهذا ميزت الحركة بين دعمها لقيام المنظمة باعتبارها فرصة ثمينة مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني، وبين نقدها للشقيري صاحب السلطة الفردية، وأن البديل لذلك هو العمل الجماعي[٦٠].

وفي بيانها الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩م، أيدت الجبهة الشعبية مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي طالبت بإقالة الشقيري عن رئاسة المنظمة، وقد عللت الجبهة موقفها بالقول: إن التنظيمات الفلسطينية قد حاولت دفع المنظمة نحو مواقع ثورية، إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أهمها عقلية الشقيري وأسلوبه في العمل الذي حول المنظمة إلى هيكل فارغ، بعدما حولها إلى مؤسسة ديكتاتورية فردية، بدلاً من أن تكون مؤسسة تضع إمكانياتها تحت تصرف المقاومة، لذلك ثمنت الجبهة موقف اللجنة التنفيذية بالدعوة لإقالة الشقيري، وطالبت بإعادة تشكيل المنظمة على أسس ثورية لوضع إمكانات المنظمة في خدمة المقاومة، وضرورة تهيئة الظروف لإيجاد نوع من اللقاء والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية، وتخليص المنظمة من سطوة التسلط الفردي والارتجالي [٦١] .

وعلى إثر الضغوط المتزايدة على الشقيري قدم استقالته في ١٩٦٧/١٢/٢٤ [٦٢] ، وبعد الاستقالة وجهت الجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٦٨/١/٦ مذكرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية شرحت فيها ما تراه مناسباً في طبيعة مهمة المنظمة، وأن الأزمة في المنظمة لم تنته باستقالة الشقيري، حيث إن استقالته تشكل مدخلاً للمراجعة المطلوبة لتحسين أداء عملها وأساليبه لكسر طوق العزلة الذي لفها، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون بين المنظمة والقوى الأخرى على الساحة الفلسطينية [٦٣] .

ووجهت الجبهة الشعبية مذكرة للجنة التحضيرية للوحدة الوطنية الفلسطينية في أيار ١٩٦٨، أوضحت فيها أنها لا تمانع من الاشتراك في المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية شريطة أن يكون ممثلاً للقوى المقاتلة كافة، وأن لا تكون النسب العددية في المجلس عائقاً أمام الوحدة [٦٤] ، وبانعقاد المجلس الوطني الرابع في شهر تموز ١٩٦٨م، في القاهرة وجهت الجبهة الشعبية مذكرة للمجلس شرحت فيها أبعاد القضية الفلسطينية وتصورها لطبيعة المعركة، وإستراتيجية التصدي ومتطلباتها، ونظرتها في إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية (اللجنة التنفيذية ودوائرها) ومهمَّات تلك الدوائر [٦٥] .

وكانت الجبهة الشعبية قد أعلنت عن موافقتها على الاشتراك في دورة المجلس الوطني الرابعة بعدما اُتفق على تشكيلة الأعضاء الممثلة في المجلس، والذي انتخب فيه السيد عبد

المحسن القطان رئيساً له، وانتخب وديع حداد وزهير محسن نائبين للرئيس (٦٦) . لكن الجبهة الشعبية، ومن خلال مؤتمرها الأول في آب ١٩٦٨م عادت وتحفظت على تشكيلة المجلس الوطني، حينما اعتبرته قد جمع قوى رجعية، وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين التي اشترطت أن تكون على رأس المجلس الوطني (٦٧) .

شهد عام ١٩٦٩م توتراً كبيراً في علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية ففي دورة المجلس الوطني الخامسة التي انعقدت بين ١- ٤ شباط ١٩٦٩م، كان عدد مقاعد المجلس الوطني ١٠٥ مقاعد، موزعة كالآتي: (٣٣) لفتح، و (١٢) للجبهة الشعبية و (١٢) للصاعقة و (١١) للجنة التنفيذية و (٥) لجيش التحرير و (١) للصندوق القومي و (٣) للاتحادات و (٢٨) للمستقلين، وفور الإعلان عن التشكيلة السابقة أعلنت الجبهة الشعبية عن رفضها الاشتراك في المجلس، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة لم تشترك فيها الجبهة الشعبية (٦٨) .

وعقد المجلس الوطني دورته السادسة في الفترة الممتدة من ١- ٦ أيلول ١٩٦٩ ووسع عضويته إلى ١١٢ عضواً لم يحضر منهم سوى ١٠٢ عضو، ورفضت الجبهة الشعبية مجدداً الإشتراك في دورة المجلس، وعن أسباب عدم المشاركة أظهرت الجبهة أن عدم مشاركتها لا يعني عدم اهتمامها بموضوع الوحدة الوطنية، أو المصلحة تنظيمية للجبهة، وإنما لتحفظات على منظمة التحرير من حيث تكوينها وغموض مواقفها، وعدم الوضوح بين القوى المشاركة فيها، **وبالتالي، فإن المنظمة لا تشكل إطاراً صحيحاً للوحدة الوطنية بسبب الثغرات الآتية**:

١. **التكوين**: بينت الجبهة أن المنظمة تعيش واقعاً مكتبياً وبيروقراطياً لا يصلح لقيادة المقاتلين والجماهير، وأن المنظمة قد أهملت البناء العسكري، وبالتالي فإن البناء المكتبي والبيروقراطي قد استحوذ على ميزانية المنظمة، بدلاً من أن تذهب تلك المخصصات للقتال والمقاتلين، وبهذا فإن المنظمة ليس بإمكانها أن تقود ثورة إلا إذ تحولت بمكاتبها إلى القواعد العسكرية ومخيمات اللاجئين.

٢. **الغموض في موقف المنظمة**: وبخاصة في علاقاتها مع الدولة العربية، ولا سيما الرجعية منها. وقد استدل البيان بتجارب الدول العربية الفاشلة خلال ثورة عام ١٩٣٦م ونكبة ١٩٤٨م ونكسة ١٩٦٧م، وأوضح البيان أن تلك الأنظمة تحاول ضرب العمل الفدائي واحتواءه، لذلك ينبغي على المنظمة أن تطرح هذه المسائل بوضوح لتصبح إطاراً سليماً للوحدة (٦٩) .

٣. **المصالح الاستعمارية**: أظهرت الجبهة أن ضرب المصالح الاستعمارية يتطلب تحديد من هو العدو، وذهب البيان أن معسكر العدو هم إسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية العالمية والأنظمة الرجعية العربية، لذلك لابد من التصدي لهذه القوى من قبل كل فصائل المنظمة التي ينبغي أن تتوحد، وأن الدعوة للوحدة لا يعني الوحدة الأيديولوجية، وإنما الوحدة الوطنية والسياسية.

٤. **واقع التنظيمات الفلسطينية**: أوضحت الجبهة أن واقع التنظيمات الفلسطينية ومواقع الاختلاف والاتفاق بينها تفرض نوعاً معيناً من العلاقات، لابد أن يأخذ طابعاً جبهوياً؛ لأنها الصيغة الوحيدة للعمل المشترك، وتوفر لكل تنظيم حقه في ممارسة نشاطه السياسي والعسكري، وأن طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية، لا تشكل صيغة للقاء تلك القوى الوطنية.

٥. **المجلس الوطني واللجنة التنفيذية**: أكدت الجبهة أن الاتفاق النظري في القضايا الخلافية لا يشكل طريقاً جيداً للتعاون، وأن الضمانة الوحيدة للعمل المشترك عن طريق تشكيل هيئات المنظمة القيادية بشكل يضمن تمثيل جميع المنظمات فيها [٧٠].

وبينت الجبهة أن الاتصالات التي تمت بينها، وبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تسفر عن تحقيق نتائج في هذا الموضوع، لذلك فإن اشتراك الجبهة في الهيئات التنفيذية لمنظمة التحرير دون الاشتراك في المجلس الوطني لن يكون فعالاً [٧١].

الخاتمة:

♦ شكلت هزيمة عام ١٩٦٧م بروز ظاهرة العمل الفلسطيني المستقل خارج إطار الحركات والأحزاب القومية بظهور التنظيمات الفلسطينية، بعد فشل الرهان على القوات العربية والأنظمة العربية، معتبرة أن مرحلة جديدة من العمل الثوري في استرجاع فلسطين قد بدأت بأسلوب الكفاح المسلح، ومسترشدة بالتجارب الثورية في العالم.

♦ لم تكن الجبهة الشعبية في بداية نشأتها أكثر من مجرد تنظيم ثوري، لذلك عقدت الجبهة مؤتمرها الأول في آب ١٩٦٨م في محاولة لبلورة أيديولوجية واضحة للجبهة، إلا أن أحداث المؤتمر كشفت التباين الواضح بين أقطابها، ممَّا ترتب عليه أوضاعاً وإفرازات أدخلت الجبهة في سجالات فكرية ترتب عليها انشقاقات عديدة.

♦ انشقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) عن الجبهة الشعبية متذرعة بذرائع عدة، منها تنكر اليمين لقرارات مؤتمر آب، كما انشقت الجبهة الشعبية الديمقراطية بقيادة نايف حواتمه للمسوغات السابقة نفسها، وأيضاً لاتهام حواتمه لأقطاب اليمين باضطهاد أقطاب اليسار وقتلهم واعتقالهم، وهو ما أنكره زعيم الجبهة الشعبية جورج حبش، معتبراً أن المنشقين حاولوا تفجير صراع طبقي في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب الفلسطيني إلى تحالف طبقي في مرحلة التحرر الوطني.

♦ بعد عملية الانشقاق التي تعرضت لها الجبهة الشعبية دخلت الجبهة في عملية تأمل جديدة برهن عليها مؤتمر شباط عام ١٩٦٩، الذي رسم الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة، وحُسم الموقف الأيديولوجي لها بشكل نهائي بتبني الماركسية اللينيينة.

♦ شهدت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية –منذ نشوء المنظمة– توتراً حين انتقدت الجبهة زعيم المنظمة أحمد الشقيري، ورأت أنه أفرغ المنظمة من محتواها بقراراته الارتجالية، وفي مرحلة ما بعد الشقيري استمرت الجبهة في توجيه الانتقادات إلى هيكلية المنظمة، وتشكيلة المجلس الوطني، الأمر الذي منع الجبهة من المشاركة في الدورتين الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني.

الهوامش:

١. عماد نداف، نايف حواتمة يتحدث، ص ٤٦.

٢. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص١١٥.

٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (١٩١) ، ص ٢٦٧.

٤. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص٥٠.

٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٨٥) ، ص ٩٧٣– ٩٧٤.

٦. المشروع البريطاني: عرضته بريطانيا على مجلس الأمن بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، وأقره مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وجاء القرار على شكل إبداء رغبات دولية أكثر منه إلى قرارات تنفيذية، وقد نص القرار على حق إسرائيل في الوجود، ووضع حدود ثابتة لها وأمنها وسلامتها، وإنهاء حالة الحرب معها، كما وتجاهل القرار حق العودة للاجئين، واعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية خاصة العقبة وقناة السويس، وهكذا جاء القرار في مجموعه محققاً لأمال إسرائيل ومطالبها، ومخيباً لآمال العرب وقرارات مؤتمراتهم، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٦١) ، ٩٤٣– ٩٤٤.

٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٦٧٢) ، ص٩٥٦– ٩٥٧.

٨. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٥– ٧٦.

٩. عن تسمية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أوضح جورج حبش بأنه صاحب الفكرة في إطلاق هذه التسمية التي نوقشت باستفاضة، بعدما أطلق كل تنظيم اقتراحاً، وأضاف قائلاً: أن كل كلمة في المسمى لها معنى، فكلمة جبهة لها مضمون سياسي، ولإعطاء التنظيم طابعاً طبقياً كانت كلمة الشعبية، وأما كلمتا تحرير فلسطين، فهما لتحديد الهدف السياسي لهذا التنظيم. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص ١١٨.

١٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١٣٩.

١١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٠٤) ، ص١٠٠٠.

١٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣٥٢) ، ص٤٠٠.

١٣. جورج حبش، التجربة النضالية، ص ٢٩– ٣٠.

١٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٣.

١٥. يزيد صانع الحركة الوطنية الفلسطينية، ص٣٤١- ٣٤٥.

١٦. اُعتقل جورج حبش في سوريا مع زميليه فايز قدوره وعلي بشناق بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨، في أثناء لقائه مع مسؤول عسكري سوري في محاولة من جورج حبش استعادة أسلحة صودرت من مقاتلي الجبهة، وفشلت كل الوساطات العربية لإطلاق سراحه، والذي استمر ٢٣٢ يوماً فتدخلت الجبهة الشعبية بعملية عسكرية وأطلقت سراحه مع زملائه بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني ١٩٦٨، الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٧٤٩) ، ص٨٦٨، وتشير دراسة أخرى أن جورح حبش قد اعتقل حينما اتهمت سوريا حركة القوميين العرب بالتآمر للقيام بانقلاب عسكري مع شخصيات معارضة بقيادة جمال الأتاسي، يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٢.

١٧. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلطسينية، ص ٣٤٥.

١٨. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٢.

١٩. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٣- ٣٤٥.

٢٠. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٣.

٢١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٣- ٦٥٥.

٢٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص٦٥٥- ٦٥٧.

٢٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٨.

٢٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٥٩.

٢٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص٦٦٠

٢٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٦٤- ٦٧١.

٢٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٩٥.

٢٨. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٤.

٢٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٢٣- ١٢٤.

٣٠. يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٤.

٣١. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص١١٩.

٣٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٥.

٣٣. عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٦.

٣٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٩٦– ٩٧.

٣٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٦٤– ٦٥.

٣٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٧.

٣٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٩٨.

٣٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٩، ص٩٩.

٣٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثقة رقم (٧٧) ، ص٦٧.

٤٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثقة رقم (٧٧) ، ص ٦٧– ٦٨.

٤١. فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص ١٢٠– ١٢٢.

٤٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٢.

٤٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٢.

٤٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٥) ، ص ٢٠٠– ٢٠١.

٤٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٦) ، ص ٢٠٠– ٢٠١

٤٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (١٩٧) ، ص ٢٠١.

٤٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٠٣– ١٠٤.

٤٨. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٧٩.

٤٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص ٨٩.

٥٠. في حديث لجورج حبش في آذار ١٩٦٩ حول موجبات الحرب الشعبية بين أن الاشتراكية العلمية هي الأساس العقائدي للثورة، وحينما سئل هل تعني بالاشتراكية العلمية الماركسية قال حبش نعم أنها الماركسية، التي تعطي أولوية للكفاح المسلح مثل الأحزاب الماركسية الصينية والكوبية والفيتنامية، إن مثل تلك الأحزاب لهو الكفيل باستعادة فلسطين من خلال حرب التحرير الشعبية وحرب العصابات وليس عن طريق الحرب الكلاسيكية غير المتكافئة، وفي نيسان ١٩٦٩ أعاد جورج حبش تأكيده على أن الماركسية هي الطريق الوحيد إلى النصر حتى ولو استمرت هذه الحرب طويلاً. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٩٢) ، ص٩٨.

٥١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص ٨٩– ٩٢.

٥٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨١– ٨٢.

٥٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص١٠٤.

٥٤. الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨٢.

٥٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص١٠٤.

٥٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ٧٧، ٨٤.

٥٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٧) ، ص٨٤– ٨٨.

٥٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٩٦.

٥٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، وثيقة رقم (٩٤) ، ص ٢٣– ٢٤٦.

٦٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، وثيقة رقم (١٦٥) ، ص٤٧٦– ٤٧٧.

٦١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٢٠) ، ص ١٠١٨– ١٠١٩.

٦٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (٧٢٥) ، ص١٠٢٥.

٦٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣) ، ص ٢.

٦٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٣٣٠) ، ص ٣٧٨– ٣٧٩.

٦٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٦٨، وثيقة رقم (٤٥٢) ، ص٥٠٥– ٥١٠.

٦٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ص٧٠.

٦٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧) ، ص ٦٦٤.

٦٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٦٦– ٦٧.

٦٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦١) ، ص٣٦٢– ٣٦٦.

٧٠. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦١) ، ص٣٦٢– ٣٦٦.

٧١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٦٩– ٧٠.

المصادر والمراجع:

أولاً- الوثائق:

أ. الوثائق الفلسطينية العربية:

١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.
٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.

ب. الكتاب السنوي:

١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.
٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.

ثانياً- المذكرات الشخصية:

١. حبش، جورج: التجربة النضالية الفلسطينية، حوار محمد سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٨.
٢. نداف، عماد: نايف حواتمه يتحدث، دار الجليل للنشر، ١٩٩٧.
٣. مطر، فؤاد: حكيم الثورة، هاي لايت، لندن، ١٩٨٤.

ثالثاً- المراجع:

١. صايغ، يزيد: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ – ١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢. الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر، القدس، د. ت.

يهودية دولة إسرائيل:
جذور المصطلح وتأثيره
على القضية الفلسطينية

د. أسامة محمد أبو نحل*

* أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

إن مسألة قضية يهودية دولة إسرائيل، التي طرحها قادتها في الآونة الأخيرة من خلال تصريحاتهم، تُعد من أخطر القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنها تهدد مصير القضية الفلسطينية، وتنذر باندثارها تماماً، وبخاصة إذا ما وُضع هذا الطرح محل التنفيذ الفعلي على الأرض، وأصبح أمراً واقعاً، دون فعل شيء ملموس من الجانب العربي.

وللحقيقة فإن طرح (**يهودية الدولة**) لم يكن وليد هذه التصريحات، بل سبقها في التاريخ الحديث تصريحات للعديد من القادة الصهاينة، وتحديداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأيضاً ما صدر عن الساسة الإنكليز خلال النصف الأول من القرن العشرين، كما في تصريح بلفور عام ١٩١٧، وتقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل) عام ١٩٣٧، وأخيراً القرار الدولي رقم ١٨١، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

وفي رأينا تكمن خطورة تصريحات قادة إسرائيل فيما يتعلق بيهودية (الدولة)؛ بأنها ستؤدي إلى إلحاق الأذى بالقضية الفلسطينية برمتها وكل ملفاتها، وإفراغها من مضمونها، وستجعل من الفلسطينيين ومن دولتهم المنتظرة مجرد رقم ثانوي لا قيمة له في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract:

The issue of Israel, which has been raised by the Israeli leaders in recent times as a Jewish state is considered as the most serious issue in the Middle East; because it threatens the fate of the Palestinian issue, and will completely demolish it especially if the Israelis implement it on the ground and make it real, without doing anything to face the Arab official regimes.

*In fact, speaking about the (**Jewish State**), was not initiated only in these statements, but was preceded by what has been declared in modern history by Zionist leaders' statements particularly in the second half of the nineteenth century. This was also what the British politicians issued during the first half of the twentieth century, as in the Balfour Declaration in 1917, and the report of the Royal Commission (Peel commission report) in 1937, and finally the UN Security Council Resolution 181, issued by the General Assembly of the United Nations in 1947.*

In our view, the seriousness of the statements of the Israeli leaders regarding the Jewish State will cause a great harm to the whole Palestinian issue and all its files, and will empty it of all its content, and will make the Palestinians and their expected state a minor issue that has no value in the Middle East.

مقدمة:

إن الحديث عن يهودية دولة إسرائيل وجذور نشأتها من الموضوعات النادرة في تاريخنا المعاصر، ويكتسب هذا الموضوع أهميته من تكرار حديث قادة دولة إسرائيل عن يهودية دولتهم؛ وحق اليهود بأن تكون دولتهم دولة يهودية خالصة من أي جنس عرقي أو ديني مغاير لليهودية؛ أو بمعنى آخر، فإنهم يبتغون دولة عنصرية تماماً لا يشاركهم فيها أحد.

ومهما يكن من أمر؛ فإن مصطلح يهودية الدولة ليس بالجديد؛ بل هو قديم جديد إن جاز التعبير، فهذا المصطلح ظهر بدايةً مع رواد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، ثمَّ أكّده **الزعيم الصهيوني «تيودور هرتزل»** في **المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية** عام ١٨٩٧م، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحاً لليهود، سُمي باسم **«تصريح بلفور» عام ١٩١٧م**؛ يقضي بحقهم في أن يكون لهم وطن قومي على أرض فلسطين، وخلال فترة انتداب بريطانيا على فلسطين، أقرّت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية **(تقرير لجنة بيل) عام ١٩٣٧م**، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية؛ أي أن هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي؛ وذلك بعد أن كان صك الانتداب على فلسطين، ينص على ضرورة تنفيذ ما صدر في تصريح بلفور من إقامة وطن قومي لليهود.

أما **القرار الدولي ١٨١ لعام ١٩٤٧م**، والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد كان القرار الرسمي لتطبيق تقسيم فلسطين فعلياً إلى دولتين: عربية ويهودية، واعتُبر هذا القرار ملزماً للجميع، ولا يجوز رفضه أو نقضه.

ومع بداية إرهاصات التسوية السلمية لقضايا الحل النهائي عام ٢٠٠٧، بدأت إسرائيل في التهرب من استحقاقاتها عبر تسويقها لمسألة خطيرة، هي ضرورة الاعتراف الفلسطيني والعربي بيهودية دولتها، وشاركها الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» بضرورة تنفيذ ذلك المطلب، ومن بعده الرئيس الحالي «باراك أوباما».

وتنبع أهمية هذه الدراسة، من خطورة الطرح الذي عرضه قادة إسرائيل في المحافل كافة، سواء الإقليمية منها أو الدولية، لِما سيترتب على وضع هذا الطرح على أرض الواقع من مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية، مما ينتفي معه حق الفلسطينيين بالمطالبة

بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شُردوا منها عام ١٩٤٨؛ وأيضاً الخطر الذي يستشعره الفلسطينيون داخل إسرائيل وهم الذين تزيد نسبتهم الى إجمالي عدد سكان إسرائيل عن ٢٠ بالمائة؛ لأن مصطلح (يهودية الدولة) يحمل في طياته –بالتأكيد– توجهاً إسرائيلياً لطرد أبناء فلسطين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، يستوي في ذلك فلسطينيو أراضي ١٩٦٧م وأراضي ١٩٤٨م.

وقد اعتمدت الدراسة أساساً على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لانعدام المراجع التي تحدثت عن مسألة يهودية دولة إسرائيل، أو الدولة اليهودية، والتي مرَّ الكثيرون عليها مرور الكرام، دون إدراك لمخاطرها، كما ستوضحها الدراسة.

فإن وُفقت في هذه الدراسة؛ فإن التوفيق من عند **الله**؛ وإن قصّرت فهذا منتهى مقدرتي في الوصول إلى النتائج التي توصلتُ إليها؛ كما أنني أتمنى من الباحثين الآخرين، العمل على بحث هذه القضية من زوايا عدة، لإماطة اللثام عن المخططات الإسرائيلية لتهويد كل فلسطين التاريخية لحساب مصالحهم الاستعمارية.

مصطلح الوطن القومي اليهودي في استراتيجية الساسة الإنكليز:

بادئ ذي بدء فإن على الباحث أيًّاً كان، الإقرار بالجريمة الكبرى التي ارتكبتها بريطانيا العظمى في اختلاق دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، فلولا الجريمة لما وُضعت هذه الدولة على الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت فيما بعد لاعباً أساسياً فيها؛ ذلك أنه مهما أُوتي قادة الحركة الصهيونية من براعة، فالدور البريطاني كان بمثابة الشريان الرئيسي الذي اندفعت من خلاله الطموحات الصهيونية اليهودية بقوة، لتجد بعد ذلك كل المعوقات، وقد بدأت بالتلاشي بخطىً حثيثة، نحو الهدف المنشود في إقامة تلك الدولة.

وبدايات الاهتمام البريطاني بمسألة إعادة اليهود إلى فلسطين تعود تاريخياً إلى القرن السابع عشر، عندما قامت جماعة دينية تُسمى «**البيورتان**» **(Puritanism)** بالثورة، ونجحوا من خلالها في التحكم في شؤون إنكلترا، حيث طالبوا خلال تلك الفترة بإعادة اليهود إلى فلسطين(١).

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أضحت فلسطين محط اهتمام الحركة الصهيونية، وذلك لأسباب عدة، منها في المقام الأول: تعاطف بريطانيا العظمى الإنجليكانية، ذلك المذهب القريب من المذهب البروتستانتي مع اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، امتثالاً لِما ورد في العهد القديم من عودة اليهود إليها، وإعادة بناء هيكل سليمان المزعوم

في مدينة القدس، لذلك وجدنا الفايكونت «بالمرستون» (Palmerston) رئيس الوزراء البريطاني، بيّن بوضوح في رسالةٍ بعث بها إلى السفير الإنكليزي في الآستانة، المنافع السياسية والمادية التي ستعود علىٰ السلطان العثماني، من جرّاء تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ وأن عودة اليهود إليها بدعوة من السلطان نفسه وتحت حمايته، سوف تشكّل سداً منيعاً في وجه مخططات محمد علي باشا حاكم مصر أو من سيخلفه، في الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية[٢].

وكانت بريطانيا تمهيداً لوضع الأقوال موضع أفعال، قد افتتحت لها أول قنصلية غربية في مدينة القدس عام ١٨٣٨، ووجّهت معظم جهودها ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلسطين؛ فأضحت مسألة حماية اليهود الشغل الشاغل لتلك القنصلية، فقد أبدى «بالمرستون» رغبة صادقة لحماية اليهود في فلسطين، لأسبابٍ وُصفت بالإنسانية من جهة، وللمنافع التي من المتوقع الحصول عليها لكلٍّ من السلطانِ العثماني وإنكلترا من جهةٍ ثانية، ولرغبته الشخصية بعودة اليهود إلى فلسطين، ونيته استغلال ذلك الوجود داخل الدولةِ العثمانية، لتعزيز النفوذ البريطاني في منطقة الشرق من جهة ثالثة[٣].

وكان من أهم أهداف قادة الحركة الصهيونية، ثمَّ المنظمة الصهيونية العالمية، هو إقامة دولة تحمل اسماً تاريخياً صِرفاً، في محاولةٍ من جانب هؤلاء القادة لترسيخ مفهوم إسرائيل ككيان تاريخي، حمل المَسمى نفسه في التَاريخ القديم؛ وعلى الرغم من أن فكرة هذا الكيان هو كيان يهودي في الأساس؛ فإن هؤلاء القادة ابتعدوا في البدايات عن توصيف الكيان بسمة دينية كالدولة اليهودية، لخشيتهم من رفض العالم لهذا الكيان؛ وبخاصة أن دول العالم في القرن التاسع عشر كانت تنحى منحى النمط القومي، أو على أقل تقدير النمط القطري؛ فارتأى قادة الحركة الصهيونية استخدام النمط القومي؛ على اعتبار أن دولة إسرائيل المزمع إنشاؤها ستكون للقومية اليهودية التي تجمع بين أجنحتها كل شتات اليهود في العالم؛ مع عملهم الدؤوب على أن يحمل أي قرار بخصوص دولتهم اسم الدولة اليهودية، لاستخدامه عندما تقتضي الظروف ذلك.

والثابت تاريخياً أن انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م، الذي ضمَّ كل التجمعات الصهيونية في العالم، كان بمثابة الإعلان الأول لإنشاء الدولة اليهودية، فمن خلاله وُضعت اللبنات الأولى والمقومات الأساسية الضرورية لقيام تلك الدولة على أرض الواقع، وظهر ذلك جلياً من خلال تحديد المؤتمر لأهدافه، والتي كان من أهمها: خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام؛ وقد تعمّد مؤتمر بازل أن يستعمل في قراره الرئيس تعبير «وطن» (Hermstaeete) أو (Home) لأسبابٍ دبلوماسية، بينما كان الهدف الحقيقي للمؤتمر منذ البداية هو «دولة يهودية»، ولتحقيقٍ

هذا الهدف لا بد من وسائل لتنفيذها، منها: العمل على استعمار فلسطين بوساطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيته، بل أكثر من ذلك فقد ألّف «تيودور هرتزل» (Theodor Herzl) عام ١٨٩٥م كتاباً أسماه (الدولة اليهودية) ، ونشره في العام التالي، شرح فيه أفكاره حول المسألة اليهودية والحلول التي يتوخاها لها[٤].

يتضح لنا مما سبق؛ أن فكرة إنشاء الدولة اليهودية كانت الأساس لدى قادة الفكر الصهيوني وعلى رأسهم «هرتزل»؛ لذا كان من أولوياتهم تقوية الوعي القومي عند يهود العالم، كما لو كانوا جميعاً من أصولٍ واحدة متحدة، يجمعهم نسب متأصّل ولغة واحدة تجمع بينهم؛ على الرغم من أن تلك الأمور من الصعب توكيدها، في ظل تعدد التواجد اليهودي في أنحاء العالم كافة، وعدم تحدثهم جميعاً باللغة العبرية، بل بلغاتِ البلدان التي عاشوا فيها، وجاء كتاب «هرتزل» عن الدولة اليهودية ليدعم تلك الفكرة بين اليهود، ولكن كما سبقت الإشارة لم تكن فكرة إنشاء وطن يحمل اسماً دينياً وقتذاك محبذاً، **مما اضطر هؤلاء القادة بعد «هرتزل» لاختيار اسمٍ تاريخيٍ من وجهة نظرهم هي: «دولة إسرائيل»**.

وكان الاستعمار الاستيطاني عند الحركة الصهيونية مجرد أداة لخلق القومية والدولة القومية، وليس لقومية قائمة ومتحققة بالفعل؛ لذا رسمت تلك الحركة خططها للعمل على إجلاء سكان فلسطين الأصليين لإقامة دولة يهودية قومية صِرف؛ واعتبروا أن التاريخ اليهودي القديم هو صك ملكية اليهود لفلسطين[٥].

ومهما يكن من أمر؛ فإن اهتمام «هرتزل» بالتوجه نحو بريطانيا لتنفيذ المخططات الصهيونية، لم يكن سابقاً لتوجهه نحو ألمانيا ثمَّ الدولة العثمانية، بل أتى في المرتبة الثالثة، وذلك عندما اضطرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٢، إلى تشكيل لجنة ملكية للتحقيق في الهجرة اليهودية إلى بريطانيا، بسبب زيادة هجرة يهود روسيا وبولندا إلى الأحياء الشرقية من لندن؛ وخشيتها من أن يؤدي ذلك لازدياد المعارضة، وبالتالي ظهور موجة من اللا سامية داخل المجتمع البريطاني، وكان «هرتزل» قد أدلى بشهادته أمام هذه اللجنة؛ فأعلن أن اليهود يحملون عقدة اللا سامية معهم أينما حلّوا؛ ورأى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إقامة وطن قومي لليهود خارج أوروبا [٦]؛ علماً بأن «هرتزل» كان قد فشل في العام نفسه في الحصول على موافقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في إقامة مستوطنٍ يهودي في فلسطين يتمتّع بحكم ذاتي، رغم الوسائل والإغراءات كافة التي اتبعها مع السلطان[٧].

وفي عام ١٩٠٥ كان حزب المحافظين البريطاني قد دعا سراً إلى عقد مؤتمر، يهدف إلى إيجاد آلية معينة تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمدٍ ممكن، وقدّم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم آنذاك، حيث كان يرأس الحكومة وقتذاك «هنري كامبل بنرمان» (Henry Campbell Bnrman) ، وبموجب ذلك انعقد المؤتمر الذي ضمَّ الدول الاستعمارية في ذاك الوقت، واستمرت مناقشات المؤتمر وجلساته لمدة سنتين، وفي نهاية المؤتمر عام ١٩٠٧، خرج المشاركون في المؤتمر بوثيقة سرية أسموها «وثيقة كامبل»، نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني. ولتحقيق ذلك الهدف دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين، تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادٍ، يفصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن القسم الآسيوي منه، للحيلولة دون تحقيق وحدة الشعوب العربية(٨).

على أن أول نجاح رسمي حققته المنظمة الصهيونية العالمية، في سبيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كان التصريح الذي صدر عن وزير الخارجية البريطاني اللورد «آرثر جيمس بلفور» (Arthur J. Balfour) ، إلى اللورد اليهودي «ليونيل والتر روتشيلد» (Lionel Walter Rothschild) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧، وضمّنه الوعد بتسهيل تحقيق وطن قومي يهودي في فلسطين(٩)؛ ويعود هذا النجاح لأن هذا التصريح صدر عن مسؤول رسمي في دولة عظمى؛ وبناءً على ذلك أضحى تحرّك المنظمة الصهيونية العالمية، نحو تحقيق هذا الهدف يكتسب شرعية من أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق.

ونتيجةً لحال القلق التي سادت فلسطين بعد الاحتلال البريطاني لها، وتفشّي ظاهرة الانتقادات التي عمّت الصحف البريطانية ووصلت إلى مجلس اللوردات(١٠)، اضطر «ونستون تشرشل» (Winston Churchill) رئيس الوزراء البريطاني إلى إصدار الكتاب البريطاني الأبيض في عام ١٩٢٢، وذلك لتهدئة مخاوف عرب فلسطين؛ فأشار إلى أن عبارات تصريح بلفور لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطناً قومياً لليهود؛ وإنما تعني أن وطناً كهذا سوف يتم تأسيسه في فلسطين؛ وطمأن اليهود بأن وجودهم في فلسطين هو حق لهم وليس منحة؛ وأن معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، هو زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم، حتى تُصبح مركزاً يكون فيه الشعب اليهودي كله محط اهتمام وفخر من الناحيتين: الدينية والقومية؛ ولذا فإن هذا السبب هو الذي جعل من الضروري، ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي ضماناً دولياً؛ والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة(١١).

أما النجاح الثاني الذي حققته المنظمة الصهيونية العالمية نحو تحقيق هدفها المنشود، فكان إصدار عُصبة الأمم لصك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليه)

١٩٢٢م، والذي أصبح نافذ المفعول في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣م، فقد تضمّن الصك مواد عدة جاءت كلها لصالح اليهود والوطن القومي اليهودي في فلسطين، منها: المادتان الرابعة والسادسة، بالاعتراف بالوكالة اليهودية كهيئة عمومية لإملاء المشورة للإدارة البريطانية والتعاون معها وخدمة اليهود المتواجدين في فلسطين، والمادة السابعة التي نصّت على جعل الجنسية الفلسطينية مشتركة لكلٍ من العرب واليهود؛ غير أن المادتين الخامسة عشرة والثالثة والعشرين أقرتا بالفرق بينَ الجنسية العربية والجنسية اليهودية، وعملتا على إثبات هذا الفرق من خلال جعلهما اللغتين العربية والعبرية لغتين رسميتين في البلد[١٢].

ودون التطرّق لكيفية نجاح المهاجرين الصهاينة اليهود بالوصول إلى فلسطين وزرعها بالمستعمرات الاستيطانية؛ منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ فإن زعماء المنظمة الصهيونية العالمية تمكّنوا، وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، من تحقيق كثير من النجاحات التي جعلت حلم إقامة دولة قومية يهودية في فلسطين قاب قوسين أو أدنى، فالمساعدات البريطانية لخدمة المشروع الصهيوني، لم تكل منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الحرب العالمية الثانية، عندما سلّمت بريطانيا الراية للولايات المتحدة الأمريكية، لتتحمّل مسئوليتها في مساعدة المشروع الصهيوني في لحظاته الأخيرة؛ وقبل أن يُبصر النور على أرض الواقع.

مصطلح الدولة اليهودية في تقرير اللجنة الملكية البريطانية لعام ١٩٣٧:

شهدت العلاقات السياسية الصهيونية- البريطانية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٦- ١٩٣٩، تطورات غاية في الأهمية لمواجهة تطورات الثورة الفلسطينية الكبرى، التي اندلعت عام ١٩٣٦م على الصعيدين: السياسي والعسكري، فكاد التعاون بين الطرفين يأخذ طابع التعاون الكامل، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى إصدار مشاريع سياسية بشأن القضية الفلسطينية؛ وذلك بعد أن فشلت جميع محاولاتها للقضاء على تلك الثورة بالفشل الذريع، ولكي تخرج بريطانيا من ذلك المأزق أصدرت خلال تلك الفترة أربعة مشاريع سياسية، فكان مشروع اللجنة الملكية عام ١٩٣٧م، ومشروع اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) عام ١٩٣٨م، ثمَّ تلاها مؤتمر لندن عام ١٩٣٩م، وأخيراً إصدار الكتاب الأبيض في العام نفسه[١٣].

وفيما يتعلق بمشروع اللجنة الملكية، فقد شكّلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق في الدوافع التي أدّت لتلك الثورة برئاسة اللورد «بيل» (Peel)، وكان من أبرز مهماتها التثبّت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً، عمَّا إذا كان لدى العرب الفلسطينيين

أو اليهود، أية علاقات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اُتبعت فيما مضى، أو التي تتبع في تنفيذ الانتداب، والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من تلك الظلامات إلى أساس صحيح، برفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها[١٤]، ثمَّ رفعت اللجنة الملكيةً تقريراً بالخصوص إلى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٣٧م، التي نشرته في ٧ تموز (يوليه) من العام نفسه[١٥]، ورغم انحياز التقرير لصالح اليهود في فلسطين؛ إلاَّ أنه كان أهم وأدق تقرير كُتب حول القضية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني؛ فقد أكّد التقرير أن الأسباب الرئيسية للثورة تكمن في: رغبة العرب في الاستقلال القومي، وكره العرب لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه[١٦].

وخلاصة الأمر بالنسبة للتقرير المذكور؛ استحالة أن يحكم فلسطين بأسرها أيٌّ من العرب أو اليهود، وليس ثمة ما يمنع أيّاً منهما من تولي الحكم في قسم منها؛ إن كان ذلك ممكناً، فالتقسيم يُفسح المجال لتوطيد أواصر السلام في النهاية، الأمرَ الذي لا يتيحه أي مشروع آخر[١٧]، فعرضت اللجنة مشروعاً ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية تُضم إلى شرق الأردن، والأخرى يهودية، مع إبقاء الأماكن المقدسة مع ممر إلى يافا تحت سلطة الانتداب البريطاني، وطلبت اللجنة إنهاء الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام المعاهدات مع الدولتين المقترحتين، وأوصت اللجنة بتعيين لجنة لتخطيط الحدود بين الدولتين[١٨].

ومع موافقة الحكومة البريطانية على قرار تقسيم فلسطين في ٧ تموز (يوليه) ١٩٣٧م؛ فإن القيادة الموحدة للفلسطينيين رفضت هذا القرار جملةً وتفصيلاً، أما القيادة الصهيونية ورغم ارتياحها إلى مبدأ التقسيم الذي يؤدي إلى قيام الدولة اليهودية، فقد حددت موقفها من القرار نفسه من منطلقين مهمين: الأول: شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، أو إقامة دولة يهودية في فلسطين؛ بأنه العنصر الجوهري في البناء الأيديولوجي الصهيوني؛ لذلك كان من البديهي أن ترحّب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقه؛ حتى ولو في جزء من أرض الميعاد –حسب وصفها– لأنه سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية؛ ودار الخلاف بين القادة الصهاينة حول أن بعضهم لم يرضَ بالمشروع طمعاً في المزيد، وبعضهم الآخر خاف على مصير الدولة اليهودية في المشروع المقترح. والثاني: أن التعاون مع بريطانيا سيؤلف حجر الأساس في السياسة الصهيونية؛ وهذا يعني أن القيادة الصهيونية ربطت مصيرها بالإمبريالية البريطانية؛ غير أن هذا الارتباط لم يلغِ وجود تيار يمثّل الرغبة في جذب المنظمة الصهيونية ومشروعها في فلسطين إلى جانب الإمبريالية الأمريكية، التي بدأت تتسرب إلى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي بدا جلياً في المؤتمر الصهيوني العشرين، في ٣ – ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧ في

زيوريخ بسويسرا، حيث لم تُرفض فكرة التقسيم بالمطلق، بل خوّل المؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية، سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية للتحقق من الشروط التي تعرضها هذه لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة (١٩).

وقد وضّح «حاييم وايزمان» (Chaim Weizmann) سبب قبول الحركة الصهيونية بقرار التقسيم بالقول: «لم يكن بوسعها أن تتجاهل الخطر المهدد، الذي دنا وأصبح معلقاً فوق رؤوس يهود أوروبا، وبسبب ما يكون لدولة يهودية من احتمالات لتخليص وتنجية، بات رفض التقسيم رفضاً باتاً أمراً مستحيلاً»(٢٠).

ولمَّا كان «وايزمان» قد وافق على المشروع البريطاني، فخلال اجتماعه مع «أورمسبي غور» (Ormsby Gorr) وزير المستعمرات البريطاني، وعد ببذل قصارى جهده لحمل المؤتمر الصهيوني على الموافقة على مشروع التقسيم، ومساعدة الإنكليز على إجلاء السكان الفلسطينيين عن منطقة الجليل ونقلهم إلى شرقي الأردن؛ كما ذكر «وايزمان» أن الفرنسيين كذلك موافقون على فكرة التقسيم وإقامة دولة يهودية(٢١). والمعلوم أن «**وايزمان**» كان **أول زعيم صهيوني يوافق على مشروع التقسيم**، فقد لمّح إلى إمكانية موافقة الصهاينة على فكرة تقسيم فلسطين إلى نظام كانتونات(٢٢)، وذلك بعد إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الملكية في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٦؛ بأنه سيكون على استعداد لدراسة المقترحات المتعلّقة بذلك النظام، في حال تقديمها بعناية فائقة(٢٣)؛ كما أن «وايزمان» كان يرى أن إقامة الدولة اليهودية في جزءٍ من أرض الميعاد –حسب وصفه– سيكون بمثابة خطوة أولى، نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية؛ فعندما صرّح «ديفيد بن غوريون» (David Ben- Gurion) رئيس الوكالة اليهودية وقتذاك بأن أرض إسرائيل لا تتجزّأ؛ رد عليه «وايزمان» بأن النقب لن يفر(٢٤)، ولم يمضِ طويلاً حتى بدأ «بن غوريون» يقتنع بمزايا مشروع التقسيم؛ بعد أن كان من أشد المعارضين له، وذلك بعد أن غلّب مصلحة اليهود العليا على خلافاته الشخصية مع «وايزمان»، بل أبدى حماساً بالغاً للمشروع(٢٥).

وفي ١٥ تموز (يوليه) ١٩٣٧م، حرصت الحكومة البريطانية على توضيح سياستها تجاه مشروع التقسيم وما يترتّب عليه؛ فأدلى «نيفل تشمبرلين» (Neville Chamberlain) بتصريح حول السياسة البريطانية في فلسطين؛ بيّن فيه أهداف الحكومة البريطانية العاجلة التي ستقدم إلى البرلمان قبل انفضاض دورة انعقاده؛ أما الإجراءات الخاصة التي ستتبع بالنسبة للمعاهدات المقترحة في تقرير بيل، فسوف تكون موضع بحث في المستقبل؛ ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على موافقة عصبة الأمم على التقسيم، وكانت مناقشات مجلس العموم قد تميّزت بهجومٍ شديد على مشروع التقسيم الذي اقترحته

«لجنة بيل» الملكية، ويعود السبب في ذلك إلى جهود النواب الذين أيدوا قرار التقسيم، لكنهم لم يؤيدوا مشروع اللجنة الملكية، الذين كانوا يرون فيه عدم تحقيق مطالب الوطن القومي اليهودي(٢٦).

ولمّا ازدادت الثورة الفلسطينية عنفاً ضد السلطات البريطانية، اضطرت الحكومة البريطانية لتشكيل لجنة تحقيق فنية جديدة، عُرفت باسم لجنة وودهيد (John Woo-head) وذلك بهدف وضع مشروع تقسيم جديد، يأخذ في اعتباره لجنة التحقيق الملكية، ويكون هدف تلك اللجنة تقديم اقتراحات لمشروع تقسيم ثلاثي مفصّل(٢٧). ومهما يكن من أمر؛ فبعد وصول اللجنة للقدس في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٣٨م، ورفض القيادات الفلسطينية الاجتماع بها، أكّدت الحكومة البريطانية على لسان المستر «مالكوم مكدونالد» (Malcolm McDonald) وزير المستعمرات على قبولها بمبدأ التقسيم واقتناعها به؛ لأنه أنجع السبل لحل المشكلة الفلسطينية، وبعد مغادرة اللجنة فلسطين نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، وبصرف النظر عن مكونات التقرير؛ فقد أقرّت اللجنة بصعوبة التقسيم بشكله الحالي، واقترحت شكلاً معدلاً للتقسيم رغم أنه سيحرم الدولتين: العربية واليهودية من الاستقلال في إدارة شئونهما المالية، ولكن بعد مراعاة بعض التحفظات يصلح لأن يكون أساساً للتسوية، في حال استعداد الحكومة البريطانية لتحمل تلك التبعات المالية؛ وأمام تلك الصعاب تخلت بريطانيا نهائياً عن مشروع التقسيم لاقتناعها باستحالة تنفيذه؛ وأنها ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها في حكم فلسطين كلها(٢٨).

ومع ما يكتسبه السرد التاريخي لما ذكرناه سابقاً من أهمية، يبقى لنا أن نحلل تلك الأمور؛ فإن ما يعنينا في المقام الأول هو بيان أهمية ظهور مصطلح الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية لأول مرة في وثائق دولية رسمية، سوف يُبنى عليها فيما بعد؛ فإن كان همّ القادة الصهاينة هو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فهذا شأنهم؛ ولكن أن تقوم دولة عظمى كبريطانيا بتبني هذا النهج فهنا تكمن المشكلة. ويحق للباحث المنصف أن يتساءل عن **السبب الذي دعا بريطانيا للقبول بحق اليهود بإقامة دولة يهودية في فلسطين، طبقاً لمشاريعها المتعاقبة لتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وذلك خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى ما بين عامي ١٩٣٦– ١٩٣٩**، كما يحق لنا التساؤل أيضاً عن **السبب الذي دعا بريطانيا لتوصيف الدولة الخاصة بالفلسطينيين بالدولة العربية، وليس الدولة الفلسطينية.**

وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن مسألة نشأة الدول، سواء ما كان منها موجوداً بالفعل أو وُجد من العدم، كانت من أهم القضايا التي شهدها القرن التاسع عشر، لكن تلك الدول كانت بمجملها قومية أو وطنية، لكنها لم تحمل اسماً دينياً؛ فإذا ما أراد اليهود توصيف دولتهم التي يبتغونها بمسمى ديني فهذا شأنهم؛ لكن أن تتبنى دولة عظمى أو المجتمع الدولي ذلك الاسم لدولة يريدون خلقها من العدم، فتلك مسألة أخرى. فالواضح مما سبق؛ أن بريطانيا الإنجليكانية والمتعاطفة مع اليهود والحركة الصهيونية في إنشاء وطن قومي لهم، أرادت السير حتى آخر الشوط في هذا التعاطف، حتى ولو أدّى الأمر لإنشاء دولة تحمل اسماً دينياً كالدولة اليهودية؛ ويبدو أن اللوبي الصهيوني القوي المتواجد داخل أروقة حكومة صاحب الجلالة، كان له تأثيره القوي والنافذ في إصدار تعليمات لها قوة القانون لصالح اليهود على حساب الفلسطينيين، سكان فلسطين التاريخية الأصليين، واختيار اللورد «هربرت صموئيل» اليهودي كأول مندوب سام بريطاني على فلسطين، صبَّ في هذا الاتجاه، حيث عمل كل ما في وسعه ليحقق اليهودُ مآربهم في فلسطين، خاصةً في مجال نقل ملكية الأراضي لهم، ومنحهم كل الامتيازات اللازمة لتسهيل تلك المهمة التي حملها على عاتقه.

إذن تقع المسئولية الأولى على بريطانيا بحكم وقوع فلسطين التاريخية تحت عهدتها وإدارتها المؤقتة، ريثما تُنقل السلطة في البلاد لسكانها الأصليين (أي: الفلسطينيون) ؛ غير إنها لم تلتزم بما قطعته على نفسها بعد احتلالها لفلسطين، بل عملت حثيثاً على سرعة تطبيق ما ورد في تصريح بلفور، ضاربةً عرض الحائط بمصالح الفلسطينيين الوطنية، وذلك بالعمل على اقتطاع جزء من أملاكهم ومنحها لأناس لا تربطهم صلة وطنية بفلسطين، فكانت فلسطين بذلك أول بلد تشهد حالة ولادة وطن لطائفة دينية، يحمل أتباعها جنسيات مختلفة ولا يمتّون لفلسطين بصلة تاريخية؛ إذ لا يجوز للباحث المنصف أيّاً كانت هويته وجنسيته ودينه؛ أن يُطلق عليهم مصطلح شعب؛ لأن القوم الذين يمكن أن نُطلق عليهم اسم شعب هم ممن يعيشون في بيئة جغرافية واحدة، وليسوا أناساً يعتنقون ديانة معينة مبعثرين في كافة أنحاء المعمورة؛ وإلاَّ لجاز لمعتنقي الديانة الإسلامية مثلاً أن يطالبوا بإقامة دولة إسلامية في إسبانيا؛ ولجاز لمعتنقي الديانة المسيحية أن يطالبوا بإنشاء دولة صليبية في فلسطين لأنها مهد السيد المسيح.

ولمَّا شعرت بريطانيا العظمى بأن الفلسطينيين لا يقبلون بسيادتهم عليها، ولا بزرع أناس آخرين غيرهم في فلسطين، ليستولوا على أراضيهم وممتلكاتهم كاليهود الذين قدموا من كل فج عميق؛ فبعد أن شعرت بريطانيا بحالة الغليان وتفاقم الثورات ضدها من هؤلاء الفلسطينيين، خاصةً ما جرى في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩؛ نقول إن بريطانيا عمدت إلى القضاء على تلك الثورة من خلال إصدار تقارير غاية في الخطورة، من

خلال لجان شكّلتها حكومتها، وكان هدفها من وراء ذلك كله إيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية، وذلك بخلق دولتين على أرض فلسطين التاريخية، إحداهما: عربية والأخرى يهودية.

ويبدو أن بريطانيا صاحبة الخبرة الاستعمارية العريقة، كانت تعي كل حرفٍ اختطته في تقاريرها تلك، فهي عندما أوصت بدولة عربية لم تكن تعني دولة فلسطينية في المقام الأول؛ بل عنت من وراء ذلك أن بإمكان أي زعيم عربي ليس من أصل فلسطيني أن يرأس تلك الدولة المقترحة، كالملك عبد الله الأول ملك إمارة شرق الأردن على وجه التحديد(٢٩)، فالتلاعب بالمصطلحات، كان من أهم مقومات السياسة البريطانية تجاه المسألة الفلسطينية؛ وعلى الرغم من الرفض الفلسطيني لقرارات تقسيم فلسطين التي أصدرتها بريطانيا جملةً وتفصيلاً؛ إلاَّ أن الفلسطينيين والعرب معاً لم يرفضوا تلك القرارات لأنها حملت مسمى دولة عربية أو دولة يهودية؛ بل رفضوها لأنهم يعارضون مبدأ التقسيم أساساً ومن حيث المبدأ. وبريطانيا عندما وصّفت الدولة الخاصة باليهود بالدولة اليهودية، لم يأتِ توصيفها هذا من فراغ، فمن الناحية الأولى: أرادت من وراء ذلك تأكيد الالتزام بهذا التوصيف، فهي لم تقترح مسمى دولة إسرائيل بدلاً من مسمى الدولة اليهودية، وذلك لتنفيذ رغبة المنظمة الصهيونية العالمية بالمسمى الذي تبتغيه، حتى إذا لم تتمكن تلك المنظمة من إطلاق هذه التسمية لصعوبة الوضع السياسي والعسكري، تحتفظ بحقها فيما بعد بالإدعاء بيهودية الدولة المقترحة، الأمر الذي سنبحثه فيما بعد، ومن الناحية الأخرى: فبحكم انتماء بريطانيا للمذهب الإنجليكاني المؤمن بحتمية عودة اليهود إلى أرض الميعاد –حسب وجهة نظرهم– فإنها، وقد سنحت لها الفرصة لفرض نفوذها على فلسطين، قد وجدت الفرصة سانحة أمامها ولا بد من استغلالها لتنفيذ تلك الحتمية بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

وإزاء اقتناع بريطانيا بصعوبة تنفيذ مخططاتها الرامية لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين؛ وأن سياستها تجاه تلك المخططات تراوح مكانها، بدأت تفكّر جدياً بالانسحاب من فلسطين، وثمة أسباب عدة دعت بريطانيا للتخلي عن فلسطين، منها: أنها فقدت مقوماتها كدولة عظمى من الطراز الأول من جهة، وكنتيجة لمجريات الحرب العالمية الثانية، قفزت الولايات المتحدة كدولة مؤهلة لوراثة أملاك بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط عامة وفلسطين خاصة من جهة ثانية؛ والأهم من ذلك كله أن بريطانيا لم تُرد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ أن تفقدَ ما تبقى لديها من روابط ومصالح مع العالم العربي؛ وبما أن الولايات المتحدة تنتمي أيضاً للمذهب البروتستانتي، فقد أخذت على عاتقها الاستمرار في تنفيذ ما عجزت عنه بريطانيا من خلال مشاريعها لتقسيم فلسطين.

وقد وصف «وايزمان» أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على اليهود قائلاً: «**كانت الحقبة التي جاءت تواً في أعقاب الحرب، حقبة مليئة بمر الخيبة لكلٍ من الاثنين: الشعب اليهودي والحركة الصهيونية؛ وصحيح أن بطلان الأحلام لم يكن نصيبنا لوحدنا، ولكن قلّت المطالب المعادلة لمطالبنا...**»[٣٠]، الأمر الذي دعاه لزيارة الولايات المتحدة، حاملاً في قرارة نفسه توكيد المستر «تشرشل»؛ بأنه اختط لليهود خطة لصالح المشروع اليهودي؛ وأنه (أي: وايزمان) والرئيس «فرانكلين روزفلت» (١٩٣٣- ١٩٤٥) (Franklin Roosevelt) قادران على تنفيذها؛ وبخاصة أن نهاية الحرب ستشهد تبديلاً في مكانة الوطن القومي اليهودي[٣١]. غير أن بريطانيا اضطرت في نهاية المطاف إلى رفع القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، لتتخلّص من تلك المشكلة الشائكة، بعدما وفّرت لليهود بالقوة والعنف والإرهاب، المقومات الأساسية لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، تاركةً لغيرها إكمال المهمة.

مصطلح الدولة اليهودية في استراتيجية الساسة الأمريكيين:

صحيح أن الموقف البريطاني من مساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، سبق الموقف الأمريكي بفترةٍ طويلة، وهذا أمر مفهوم بحكم الخبرة الاستعمارية الطويلة، والباع الطويل لبريطانيا في فرض سياستها على الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، فغالباً ما كانت لها الغلبة بهذا الخصوص.

ومهما يكن من أمر؛ فإن نشاط الولايات المتحدة لإقامة المشروع الصهيوني وتنفيذه، بدأ بصورة مبكرة رافقت التطور الاستعماري الأمريكي لاستعمار منطقة الشرق، فالولايات المتحدة شاركت الدول الأوروبية الاستعمارية تطلعاتها في السيطرة على أقاليم الدولة العثمانية، التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، كما تعاونت مع تلك الدول على إنهاء وجودها، وتصارعت معها على المكاسب التي كانت تلك الدول تسعى للحصول عليها، ومما يدلل على ذلك؛ ما ذكره «وليام بيل» (William Bell) المندوب الأمريكي الخاص في مصر في تقارير سرية؛ بأن إقامة كومنولث يهودي في فلسطين سوف يتطور، ليصبح مركزاً أمامياً للولايات المتحدة في الشرق؛ وأضاف بأن الدولة اليهودية التي سوف تُقام ستقع حتماً تحت سيطرة اليهود الأمريكيين[٣٢].

وكانت الولايات المتحدة قد شاركت بريطانيا منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، مساعيها لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين من خلال دعم نشاطات دينية تبشيرية، تقوم بالتركيز على العهد القديم (التوراة) ، وذلك تمهيداً لتهيئة العقول لقبول فكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين؛ ففي عام ١٨١٩ أرسل المجلس الأمريكي للتبشير في الخارج، ممثلين

له إلى القدس لتأسيس بعثة تبشيرية فيها، تمهيداً لإقامة نظام واسع للتبشير؛ غير أن تلك اللجنة فشلت في الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات العثمانية، فأقاموا مركزاً لهم في مدينة بيروت عام ١٨٢٣[٣٣].

ومع بداية اشتعال الحرب العالمية الأولى، لم يكن اهتمام الرئيس الأمريكي «ودروو ويلسون» (Woodrow Wilson) بالصهيونية عميقاً بما يكفي؛ ولكن موقف «ويلسون» هذا تغيّر خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام ١٩١٦، فأبدى اهتماماً باليهود المتواجدين في فلسطين، فوجّه لأول مرة نداءً إلى الناخبين اليهود على أساس اهتمامهم بالصهيونية، وخلال هذه الانتخابات أُدخل ما سُمي بـ «التصويت اليهودي» في معادلة السياسات الأمريكية الداخلية[٣٤]. وكان «ديفيد هنتر ميلر» (Dived H. Miller) المستشار القانوني للرئيس «ويلسون»؛ قد أشار إلى أن قاعدة تقرير المصير التي نادى بها «ويلسون»؛ من شأنها أن تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين؛ إلاَّ أن مستشاري الرئيس «ويلسون» أعدّوا مذكرة قُدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود[٣٥]. **وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالها على الرئاسة ثلاثة رؤساء أمريكيين، اتبعوا السياسة نفسها فيما يخص القضية الفلسطينية وهم**: «وارين هاردينغ» (١٩٢١– ١٩٢٣) (Warren G. Harding)، و «كالفين كوليدج» (١٩٢٣ – ١٩٢٩) (Calvin Coolidge)، و «هربرت هوفر» (١٩٢٩ – ١٩٣٣) (Herbert Hoover) ، ولكن الالتزام الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية بدأ فعلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ لأن الفترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية، شهدت نوعاً من الدعم وليس الالتزام الفعّال؛ أي أن الولايات المتحدة أخذت دور بريطانيا الداعم بل والمتطابق مع موقف الحركة الصهيونية[٣٦].

وكان الزعماء الصهاينة يدركون أهمية مؤسسة الكونغرس في نجاح مشروعهم؛ وكان ثمة اعتقاد بأن الدعم الأمريكي سيؤمّن لهم تنفيذ تصريح بلفور، فاتجهوا إلى مجلسي: الشيوخ والنواب، وتمكنوا من كسب دعم أهم كبار الشخصيات في الإدارة الأمريكية والكونغرس، وكان على رأس هؤلاء الرئيس «وارين غاماليل هاردينغ» (١٩٢١ – ١٩٢٣) (Warren G. Harding) و «هنري كابوت لودج» (Henry C. Lodge) ، فقد قدّم الأخير مذكرة لمجلس الشيوخ في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٢٢، جاء فيها: « **بما أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقاً لنص إعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧... لذلك يجب أن يكون لليهود وطن قومي في البلد، الذي كان مهد عرقهم، وحيث عاشوا وعملوا لآلاف السنين؛ وأن**

بريطانيا ستؤمن لهم الحماية». أما في مجلس النواب فقد قدّم النائب «هاملتون فيشر» مشروع قرار للمجلس في الرابع من الشهر نفسه، طالب فيه بمساعدة الشعب اليهودي من أجل إعادة بناء وطنه القديم في أرض آبائه، مع الأخذ بالاعتبار حقوق جميع السكان في فلسطين[٣٧]. وسُجِّل قرار مجلس النواب –بالفعل– في محضر الكونغرس كتوصية بمشروع، وفي **١١** أيلول (سبتمبر) **١٩٢٢** استلم مجلس النواب التصديق من وزارة الخارجية، ثمَّ وقّع عليه الرئيس «هاردينغ»، والذي جاء فيه «**اتخذ مجلسا الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين في الكونغرس، قراراً بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين؛ ويُفهم بوضوح أنه لن يحدث أية إساءة للحقوق المدنية والدينية للمسيحيين والطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين...**»[٣٨].

يتضح مما سبق بيانه؛ أن الإدارة الأمريكية ومؤسساتها الدستورية، قد تبنت رسمياً كل حرفٍ ورد في تصريح بلفور، دون أي تعديل يُذكر، وبذلك أخذ رؤساء الولايات المتحدة على عاتقهم منذ ذلك الحين إلزام أنفسهم بالموقف الصهيوني، وبالتالي أخذ كل رئيسٍ تالٍ بالتعبير عن تعاطفه مع الحركة الصهيونية وبأهدافها، في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وكنتيجة منطقية لفشل الحكومة البريطانية في إقرار ما ورد في تقرير اللجنة الملكية (تقرير بيل) في عام ١٩٣٧م، من تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فقد اضطرت لاحقاً لإصدار الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م، والذي حدد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بـ ٧٥،٠٠٠ مهاجر في مدة خمس سنوات، وتحديده لفترة انتقالية مدتها عشر سنوات، يتم خلالها نقل السلطة تدريجياً إلى الفلسطينيين، كان رد القادة الصهاينة على هذا الكتاب؛ بأن نقلوا قاعدة عملياتهم السياسية من لندن إلى واشنطن، حيث ضاعفوا جهودهم للحصول على التزام سياسي أمريكي، ومن جهةٍ أخرى اتجهوا إلى تقوية نشاطهم العسكري في فلسطين؛ الأمر الذي أكّده «بن غوريون» بأنّه كان مقتنعاً؛ بأن الميدان الرئيسي لجهود الصهيونية خارج فلسطين ليس بريطانيا؛ وإنما الولايات المتحدة الأمريكية[٣٩].

وكان مؤتمر «بلتيمور» الصهيوني الذي انعقد في مدينة نيويورك الأمريكية في آيار (مايو) ١٩٤٢، هو التاريخ الرسمي لكي تتبنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة فيما بعد، ليس خدمة مشروع إنشاء دولة إسرائيل فحسب، بل إقامة دولة يهودية بكل ما يعني هذا المصطلح من توصيف ديني، لا يوجد له مثيل في أنحاء المعمورة كافة، فخلال هذا المؤتمر أعلن المجتمعون فيه ضرورة إقامة الدولة اليهودية، بحيث تكون جزءاً من العالم الديمقراطي

الجديد، أي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإطلاق الهجرة اليهودية، وإنشاء جيش يهودي له رايته الخاصة والاعتراف به، وكانت تلك أول مرة تظهر فيها نواياهم الحقيقية وبصورة علنية وفي مؤتمر رسمي، فأصبحت تلك المقررات بذلك برنامج الحركة اليهودية الجديد؛ مع الإشارة إلى أن الحزبين الأميركيين: الديمقراطي والجمهوري أخذا في التنافس خلال انتخابات الكونجرس ورئاسة الدولة بعد عام ١٩٤٤، لاسترضاء اليهود الأميركيين كسباً لأصواتهم [٤٠]. فقد أكّد الرئيس «فرانكلين روزفلت» في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٤م، في رسالةٍ وجهها إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون، التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية، وهو ما تناغم مع ما خططت له الحركة الصهيونية، بحيث يتجاهل وجود قومية وهوية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين[٤١].

ومن الإنصاف الإشارة هنا ولو بسطورٍ مقتضبة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية ابتداءً من عام ١٩٤٤، وما رافقها من ارتماء الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة في أحضان اللوبي الصهيوني فيها، وتنافسهما لتسهيل المقوّمات كافة لإعلان ولادة الكيان اليهودي الجديد، قد بزّت السياسة البريطانية منذ إصدار تصريح بلفور وحتى انتهاء فترة الانتداب على فلسطين، فما عجزت بريطانيا عن تقديمه، عملت القوة العظمى الجديدة والوريثة الرسمية للسياسة الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط، على تحقيقه بمختلف السبل.

أما الرئيس «هاري ترومان» (١٩٤٥ – ١٩٥٣) (Harry S. Truman) ، فقد عمل كل ما في وسعه لخدمة المشروع الصهيوني؛ على اعتبار أن الدولة اليهودية القادمة ستكون مناوئة للمد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وحارساً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة[٤٢]، وفي عهده أيضاً بات هدف الصهيونية واضحاً لا لبس فيه، ولا يقتصر على إلغاء الكتاب الأبيض وتشجيع الهجرة، بل على إقامة الدولة اليهودية[٤٣].

القرار الدولي ١٨١ وتثبيت مصطلح الدولة اليهودية:

ولمّا كانت علاقة اليهود وممثليهم في المنظمة الصهيونية العالمية، قد ترسّخت مع الإدارة الأمريكية خاصة في فترة حكم الرئيس «ترومان»؛ فإنهم كانوا مؤيدين بشدة للقرار البريطاني برفع القضية إلى المؤسسة الدولية الأولى؛ التي أسسها المنتصرون بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهم الداعمون أصلاً لحق اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وبصرف النظر عن الخدمات الجليلة التي قدّمها «ترومان» للمشروع الصهيوني، فقد دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً عام ١٩٤٧م.

وعلى أية حال؛ فقد قررت بريطانيا نهائياً إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، التي تخضع فيها الدول الصغرى لنفوذ الولايات المتحدة، ففي ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ انعقدت الجلسة الأولى بناءً على طلب بريطاني، وكانت لجنة سياسية قد تشكّلت واستمعت للأطراف كافة، وانتهت إلى قرارٍ بتأليف لجنة دولية لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية (يونسكوب) (UNSCOP) ، تشترك فيها إحدى عشرة دولة، مهمتها بحث المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها، والتعرّف على أحوال اليهود في أوروبا؛ وأن ترفع هذه اللجنة توصياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في وقتٍ لا يتجاوز الأول من أيلول (سبتمبر) من العام نفسه[٤٤].

ودون الحاجة للتطرّق لمجريات اللجنة الدولية وما دار خلالها، توصّلت تلك اللجنة إلى مشروعين: يقضي الأول: بتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وهو ما سُمي بمشروع الأكثرية؛ على أن تُصبح الدولتان المقترحتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم عامين، ويجب عليهما الموافقة على دستور كلٍ منهما، ثمَّ توقّع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادي، وإقامة اتحاد اقتصادي يهدف إلى استثمار المرافق العامة؛ على أن تتولى بريطانيا الحكم في مرحلة الانتقال تحت إشراف الأمم المتحدة. ويقضي المشروع الثاني: ويُسمى بمشروع الأقلية بقيام حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس، ويُنتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة، وينتخب مجلس الاتحاد رئيس الدولة [٤٥].

ومهما يكن من أمر؛ فبعد مناورات عدة من جانب الولايات المتحدة، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٤٧م على المشروع الأول (أي: مشروع الأغلبية)، وحاز المشروع الذي حمل اسم القرار رقم (١٨١) على أغلبية أصوات الأعضاء[٤٦]؛ وتبلغ مساحة الدولة اليهودية في هذا القرار ٥٥٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتشمل الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي، بينما قبل إصدار هذا القرار لم يكن اليهود يملكون سوى خُمس أراضي هذه المنطقة، وهو على أية حال تقسيم شبيه بما طالب به القادة الصهاينة في مذكرة الوكالة اليهودية إلى مؤتمر لندن في آب (أغسطس) ١٩٤٦[٤٧].

والواضح أن بريطانيا ضغطت على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم دون دراسة كافية، وفي وقتٍ قصير لا يُسمح خلاله للدبلوماسية العربية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما ضغطت على عددٍ كبير من أعضاء الجمعية العامة،

سواء كان ذلك أثناء عملية اختيار أعضاء اللجنة الدولية أم أثناء التصويت على القرار الصادر عنها[٤٨]؛ كما أنها أعدّت برنامجها الخاص بالانسحاب من فلسطين، بالتنسيق مع قادة الحركة الصهيونية، لكي تتمكن الأخيرة من إقامة دولتها، والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين[٤٩]. ويبدو أن ثمة اتفاقاً تمَّ بين الحكومة البريطانية والملك عبد **الله** الأول، سبق التصويت على القرار ١٨١، فبريطانيا وصلت إلى رأي نهائي من حيث موقفها من القضية، فقررت القبول بقيام كيان يهودي مستقل في فلسطين، ما دام ذلك لا يتعارض مع استمرار مصالحها في المنطقة، من خلال اتفاقها مع الملك عبد **الله** في الحفاظ على تلك المصالح من وراء ضم القسم العربي الذي سيقره قرار التقسيم إلى مملكته الخاضعة لبريطانيا مباشرة؛ والواضح أن السيناريو الذي أعده الإنكليز لكي يستولي عبد **الله** على المنطقة العربية من قرار التقسيم، هو دخوله الحرب بعدما تنسحب هي نهائياً من فلسطين[٥٠].

ويبقى لنا أن نتساءل عن **الدافع وراء إصرار الدول الكبرى على إصدار الأمم المتحدة نصاً صريحاً، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية**؟؛ وأن نتساءل كذلك عن **السبب الذي دعا الحركة الصهيونية إلى قبول ذلك القرار، والسبب وراء تسمية تلك الدولة باسم دولة إسرائيل**؟

سبق وأن أشرنا إلى أن بريطانيا، وضعت اللبنة الأولى لبناء الوطن القومي اليهودي، من خلال إصدار تصريح بلفور عام ١٩١٧م، ثمَّ رصّت المدماك الأول في ذلك البنيان بإصدار تقرير اللجنة الملكية (تقرير بيل) عام ١٩٣٧م؛ وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يأخذ صفة دولية؛ فإنه يبقى القالب الذي على أساسه صِيغ وحُبك قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، بصرف النظر عن الاختلافات في رسم الحدود في التقريرين. ومع ذلك يبقى القرار ١٨١ الأهم والأخطر؛ لأنه حمل صفة قانونية ملزمة من الأمم المتحدة لتطبيقه على أرض الواقع، رغم ما فيه من ظلم بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، الذين بات من حقهم فقط –طبقاً لقرار التقسيم– ٤٥٪ من فلسطين ليقيموا عليها دولة؛ هذا إن صدقت نوايا المخططين للقرار ١٨١؛ فالقرار ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية، ففيما يخص الدولة العربية؛ لم يذكر القرار صراحة على أن مسؤولية الحكم فيها للفلسطينيين؛ وإنما تعمّد واضع القرار استخدام صيغة مبهمة قابلة للتأويل، فلم يحدد القرار جنسية تلك الدولة العربية ولا جنسية رئيسها، وهذا أمرٌ لا يجوز في القانون الدولي؛ وإلاَّ لكنا سمعنا عن دولة لاتينية أو غير ذلك.

وفيما يخص تسمية الدولة الأخرى التي شملها قرار التقسيم بالدولة اليهودية؛ فالأمر لا يحتاج لكثيرٍ من العناء لنتأكد أن الإمبريالية البريطانية ووريثتها في حكم منطقة الشرق الأوسط الولايات المتحدة الأمريكية البروتستانتية؛ دأبتا معاً على تنفيذ مخططات الحركة الصهيونية منذ القرن التاسع عشر، بتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود أولاً، ثمَّ إلى دولة يهودية ثانياً.

ومن المعلوم أن ثمة فرقاً قانونياً بين مصطلحي: **الوطن القومي والدولة**، فالأول يُسمح بالإقامة فيه لأناس دون الحق لهم بامتلاك السلطة، أما الآخر فهو عبارة عن أرضٍ وشعبٍ وسيادةٍ كاملةٍ غير منقوصة[٥١]. فالدول الكبرى وبتأثيرٍ من القادة الصهاينة والوكالة اليهودية، عملت على إبقاء جذوة فكرة التقسيم قائمة، كما كان الأمر مع تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧، ولكن مع إدخال بعض التعديلات الجوهرية، ليتلاءم ومصالح الدولة اليهودية المقترحة؛ والواضح أن التأثير المهم والأبرز كان من جهات ثلاث هي: بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكل طرفٍ من تلك الأطراف مسوغاته في التأثير.

فبريطانيا القوة المنتدبة على فلسطين؛ تريد أن تُنهي انتدابها بعد أن رسّخت أقدام اليهود في فلسطين، من خلال فتحها باب الهجرة على مصراعيه أمامهم، ومن ثمَّ وضع حجر أساس الدولة اليهودية، كفكرة يمكن التعاطي معها، وهذا ما ظهر جلياً من خلال تقرير لجنة بيل، وبذلك تكون بريطانيا هي صاحبة الفضل الأول والأهم في تحقيق مآرب الحركة الصهيونية، في المطالبة بدولة يهودية بدلاً من وطن قومي يهودي، كما سبقت الإشارة.

أما الولايات المتحدة؛ فبحكم تبني الإدارة الأمريكية ومؤسساتها التشريعية، ونفوذ وسائل الإعلام واللوبي الصهيوني فيها للمخططات الصهيونية، فقد عمدت منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وحتى صدور قرار التقسيم الدولي رقم ١٨١، إلى جعل الحلم اليهودي بخلق دولة يهودية من العدم، حقيقة واقعة على الأرض، وبالتالي بالإمكان اعتبار جهود الرئيس «ترومان» في هذا الصدد، المعْلم الرئيس لتنفيذ ذلك الحلم. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن انتماء بريطانيا إلى المذهب الإنجليكاني والولايات المتحدة إلى المذهب البروتستانتي– اللذين يؤمنان بضرورة إعادة اليهود إلى فلسطين، ومن ثمَّ خلق دولة يهودية على أراضيها – قد أدى دوراً مهماً وبارزاً في هذا المضمار؛ وبالتالي فإن العامل الديني أدى دوراً واضحاً في التنسيق بين الطرفين مع الحركة الصهيونية، التي استفادت من دعمهما؛ على الرغم من أن نظامي الحكم في الدولتين علماني وليس ثيوقراطياً.

أما الاتحاد السوفيتي؛ فإن لم يكن دوره بارزاً كدوري: بريطانيا والولايات المتحدة، لكنه أراد من **استصدار قرار التقسيم الدولي ١٨١ وتحقيقه أمور عدة، منها**:

١. عدم قيام دولة قومية لليهود؛ لأنه أصلاً لا يعترف بالقوميات؛ وبخاصة أنه كدولة مبنيّة على قوميات متعددة الإثنيات، كان هدفه صهر تلك القوميات في بوتقة واحدة، هي بوتقة الفيدرالية الروسية؛ لذا فإنه أراد للدولة اليهودية أن تكون دولة إثنية لا قومية.

٢. إنه أراد التخلّص نهائياً من الأقلية اليهودية المتواجدة على أرضه، بتشجيعها على الهجرة إلى تلك الدولة المقترحة.

٣. إن الاتحاد السوفيتي لم يكن وقتذاك قد دخل مرحلة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي لم تكن له مصالح سياسية واقتصادية مع الدول العربية، فكان بذلك من أوائل الدول التي اعترفت بقرار التقسيم المذكور.

وفيما يخص السبب الذي دعا الحركة الصهيونية إلى قبول ذلك القرار، والسبب وراء تسمية تلك الدولة باسم دولة إسرائيل، فتلك الحركة وجدت من المفيد الاستفادة من الظروف الدولية الجديدة، في ظل تطور الموقف الأمريكي الجديد في التعامل مع دول المنطقة من جهة، وتناغم سياساتها مع الدول الأوروبية ومنظومة الدول الكبرى من جهةٍ أخرى. لذا وجدنا موقف اليهود مما دار قُبيل انتهاء لجنة تقصي الحقائق (يونسكوب) من أعمالها، موقفاً متقدماً وإيجابياً في التعامل مع أعضائها، فقد قدّمت الوكالة اليهودية مذكرات عدة إلى تلك اللجنة، ثمَّ أوفدت شخصيات صهيونية عدة للاجتماع مع أعضاء اللجنة، فقد أشار «هليل سيلفر» (Hillel Silver) أحد هؤلاء الأشخاص الذين قابلوا اللجنة إلى بيانٍ ذُكر فيه اقتناع الوكالة اليهودية بجدوى اهتمام هيئة دولية بمشكلة فلسطين؛ وادّعى أنَّ الوكالة مفوّضة بموجب صك الانتداب للتحدث باسم يهود العالم في أمور الوطن القومي اليهودي؛ وأوضح أنه بينما الوطن القومي ما زال تحت التأسيس؛ فإن المجتمع الدولي يتطلع إلى استكمال الهجرة اليهودية في فلسطين، وخلق الدولة اليهودية فيها(٥٢)، أما المؤتمر الصهيوني العام الذي كان مجتمعاً في زيوريخ وقت إعلان تقرير اللجنة في ٣١ آب (أغسطس)، فقد وافق على المشروع الأول (أي: المشروع الذي يوصي بالتقسيم) بأغلبية ٥١ صوتاً ضد ١٦٥٣.

وعلى أية حال؛ فقد فرح قادة الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، ورغم عدم قناعتهم بحجم الدولة المقترحة؛ إلاَّ أنهم كانوا مسرورين لأن الدولة اليهودية سترى النور وفق القانون الدولي، ولم يعودوا بحاجة لاقتصار حجتهم على الحقوق الدينية والتاريخية؛ ناهيك عن أن قرار التقسيم كان ذا صبغة قانونية أقوى من تصريح بلفور، فقرار التقسيم

ينص على إقامة دولة يهودية، بينما تصريح بلفور نصَّ على إقامة وطن قومي يهودي فقط[٥٤].

وتبقى نقطة مهمة مفادها أن قراري: لجنة بيل عام ١٩٣٧م والقرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م؛ لم يكن ضمن حدود الدولة اليهودية فيهما منطقة الضفة الغربية، أو ما يُطلق عليها الإسرائيليون يهودا والسامرة[٥٥]، والحقيقة فإن ذلك أمرٌ ليس بمستغرب؛ فاليهود لم يهتموا منذ بداية اهتماماتهم بالهجرة إلى فلسطين بالاستقرار في المناطق المتكدسة بالسكان العرب، ما عدا مدينة الخليل؛ لذا فعند صدور القرار ١٨١، لم يكن لهم وجود ذو بال في تلك المنطقة، لكن هذا لا يعني أنهم أخرجوها من حساباتهم المستقبلية.

وفيما يتعلق بتسمية الدولة اليهودية المقترحة بإسرائيل؛ فإنها لم تلقَ كثيراً من الدراسات والاهتمام؛ وإننا من باب الاجتهاد نقول إن هذا الأمر تمَّ؛ لأن القائمين على أمر الزعامة الصهيونية وقتذاك كـ «ديفيد بن غوريون» وغيره، لم يكونوا من المتدينين أصلاً بل اتسموا بالفكر العلماني، فآثروا تسمية الدولة اليهودية المقترحة باسم «دولة إسرائيل»، لتكون مقبولة دولياً وإقليمياً؛ ومع ذلك فإنهم احتفظوا لأنفسهم في الحق بتغيير هذا الاسم لاحقاً إذا ما اقتضت الظروف ذلك؛ ناهيك عن الدولة المقترحة لليهود لم تكن خالية من الجنس العربي بعد للإدعاء بنقاء دولتهم اليهودية؛ إذن من وجهة نظرهم يجب إخلاء تلك الدولة من العرب الفلسطينيين أولاً، ثمَّ إعلان يهودية الدولة رسمياً.

ومن الأدلة التي تبيّن علمانية قادة إسرائيل كـ « ديفيد بن غوريون »؛ أنه شكك بما ورد في العهد القديم من روايات وأساطير؛ فبينما نصْ التوراة يقول إن عدد بني إسرائيل الذين خرجوا مع موسى عليه السلام من أرض مصر هم ستمائة ألف عدا الأولاد؛ نجد أن «بن غوريون» في إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي؛ يرجّح جدياً بأن ذلك العدد لم يتجاوز ٦٠٠ فقط أو أقل؛ لأن مثل هذا العدد هو الذي كان بإمكان أي قائد كموسى قيادته، وتدبير شؤونه في مثل ذلك الزمان[٥٦]. وبناءً على ما سبق ذكره؛ وجدنا قادة دولة إسرائيل منذ إعلان ولادتها في ١٤ آيار (مايو) ١٩٤٨، وحتى العام ٢٠٠٧ لم يُظهروا أية إشارة ليهودية دولتهم، لكن الظروف الإقليمية والدولية المعاصرة في العام الأخير، حتّمت على قادتها إعادة التفكير من جديد بتبني يهودية الدولة، كما سترد الإشارة لاحقاً.

محاولات إحياء مصطلح يهودية دولة إسرائيل من خلال تصريحات قادتها:

بادئ ذي بدء يجب أن نذكر ما تعنيه يهودية الدولة عند الإسرائيليين بناءً على وجهة نظرهم، ثمَّ ننطلق لتفنيد وجهة النظر تلك، فحسب وجهة نظر إسرائيلية رسمية، وهي وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ فإن « **دولة إسرائيل هي أولاً وأخيراً دولة يهودية، في ضوء حق**

الشعب اليهودي في دولة مستقلة واحدة تابعة له، وفي ضوء العلاقة التاريخية المذكورة في التوراة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل...»[٥٧].

ودون أن نخوض في تفاصيل التاريخ القديم؛ فالثابت تاريخياً أن مكوث بني إسرائيل على أرض فلسطين كان دائماً مكوثاً مؤقتاً، ولم يحمل صفة الديمومة مطلقاً من لدن يعقوب عليه السلام، وحتى طردهم نهائياً منها على أيدي الرومان؛ والثابت تاريخياً أيضاً أنه لم يكن لهم طيلة مكوثهم في فلسطين، لا عادات ولا لغة ولا ثقافة ولا خطط مستقبلية، وحتى عقيدتهم كانت محل شبهات؛ فمع بداية دعوة موسى عليه السلام لهم عبدوا العجل في صحراء سيناء وهو بين ظهرانيهم، وحيناً عبدوا الآلهة الوثنية الكنعانية زمن حكم القضاة، وحيناً عبدوا الإله تموز في بابل أثناء فترة السبي البابلي. أما موضوع اللغة فهو فرية أرادوا من خلالها إرجاع تاريخهم إلى أزمنة سحيقة؛ لكن الثابت تاريخياً أن اللغة العبرية لم تكن موجودة أصلاً مع بداية ظهور بني إسرائيل؛ وإنما اللغة العبرية ابتكرها الكاهن عزرا أثناء السبي البابلي وليس قبل ذلك مطلقاً، فإبراهيم عليه السلام كان يتحدث باللغة الأكادية العراقية، واسحق ويعقوب باللغة الكنعانية حيث وُلدوا، ويوسف وموسى باللغة الهيروغليفية المصرية حيث تربيا ونشأ، وداود وسليمان باللغة الكنعانية حيث وُجدا[٥٨].

أضف إلى ذلك وهو الأهم أن يهود اليوم الذين يطالبون بدولة يهودية على أرض فلسطين، ليسوا هم بنو إسرائيل الذين نزلت عليهم الرسالات والأنبياء؛ فموسى عليه السلام لم تتنزّل عليه ديانة مخصوصة تُدعى «**الديانة اليهودية**»، بل دعاه ربه لنشر «**دعوة التوحيد أو الإسلام**»، كما نزلت على الأنبياء من قبله من لدُّن نوح وإبراهيم وحتى محمد، فالأنبياء كافة كلّفهم **الله** بنشر ديانة واحدة لا ثاني لها وهي التوحيد، بالتالي فالقوم أو الشعب الذين بُعث فيهم موسى ليسوا الشعب اليهودي، بل هم بنو إسرائيل؛ فأصبح أتباعه يتسمَّون بـ «**الموسويين**» نسبة إليه؛ فإذا لم يكن ثمة يهودٌ لا في زمن موسى ولا في زمني: داود وسليمان عليهم السلام؛ فإن الثابت تاريخياً أن مصطلح الشعب اليهودي ظهر للعلن وللمرة الأولى، في أواخر فترة مكوث بني إسرائيل في بابل زمن الكاهن عزرا الذي اخترع بالاشتراك مع ملك الفرس «ارتحشَشتا الأول» (٤٦٥ – ٤٢٥ ق. م) ما تسمّى اليوم بالديانة اليهودية، نسبةً إلى منطقة يهوذا الفلسطينية التي أُجلوا عنها زمن الملك الكلداني «نبوخذ نصَّر»[٥٩]. وبناءً على التوصيف السابق؛ وأيَّاً كان مصدر ديانة اليهود؛ والتي نفضّل أن نطلق عليها مصطلح «**الشريعة اليهودية**»؛ فإن ما يُطلق عليه اليوم اسم الشعب اليهودي هو تسمية خاطئة؛ فالشعوب لا تتسمّى بأسماء دياناتها؛ وإلاَّ لجاز للبعض التسمي بالشعب الإسلامي أو الشعب المسيحي أو الشعب البوذي... الخ.

ومهما يكن من أمر؛ فمنذ العام ٢٠٠٧ وتصريحات القادة الإسرائيليين لم تتوقف إلى الدعوة بيهودية دولة إسرائيل[٦٠]، **بمناسبة أو بدون مناسبة؛ وقد وردت تلك التصريحات على لسان كلٍ من**: «شمعون بيرين»(Shimon Peres) رئيس إسرائيل، و «أيهود أولمرت» (Ehud Olmert) رئيس الوزراء السابق عن حزب كاديما، و «تسيبي ليفني» (Tzipi Livni) وزيرة الخارجية في حكومته، و «بنيامين نتنياهو» (Benjamin Netanya-hu) رئيس الوزراء الحالي عن حزب الليكود، و «أفيغدور ليبرمان» (Avigdor Lieberman) وزير خارجيته الحالي، وكان «نتنياهو» قد صرّح عند افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي عام ٢٠٠٩: بأن «**حق وجود دولة يهودية وحق الدفاع عن النفس، هما اثنان من أركان وجود شعبنا، وهناك ترابط عضوي بين هذين الحقيْن...**»[٦١]؛ والواضح هنا فيما يخص قوله «**دولة خاصة بنا**»، أي: **دولة يهودية**؛ وبذلك يمكن القول إن مصطلح أو تسمية «**دولة إسرائيل**» باتت جزءاً من الماضي– حسب وجهة نظره.

وكان نتنياهو من قبل، قد أدلى بكلمة خلال جلسة الكنيست لإحياء ذكرى زئيف جابوتينسكي زعيم التيار التصحيحي الصهيوني اليميني وحركة «بيتار»، في ٢٢ تموز (يوليه) ٢٠٠٩، أكّد فيها: «**إننا نطرح في هذه الأيام بالذات مطلباً حازماً وحاسماً وواضحاً، ينص على اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، كدولة يهودية؛ إن هذا الاعتراف ضمن اتفاق السلام يُعتبر أمراً أساسياً ومبدئياً وضرورياً... غير أن السلام هو الذي يستوجب هذا الاعتراف؛ إذ لن يكون السلام في أفضل الحالات– بغياب اعتراف فلسطيني بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي– إلاَّ اتفاقاً خالياً من أي مضمون حقيقي يسمح للفلسطينيين بتربية أطفالهم على النظر إلى جيرانهم اليهود؛ بأنهم يقيمون دون حق في أرض مغتصبة يجب تحريرها فيما بعد بطرق أخرى**»[٦٢].

وهنا، وحسب ما قاله نتنياهو؛ بالإمكان التوقّف عند نقطة مهمة وخطيرة جداً؛ تفيد بأن كل ما يعني الإسرائيليين من اعتراف الفلسطينيين ثم بقية العرب بيهودية دولتهم؛ ينصب في الأساس على أن يمسح الفلسطينيون ويزيلون من أذهانهم، ومن ثمَّ من أذهان أطفالهم؛ بأن فلسطين التاريخية كانت في يوم من الأيام ملكٌ لهم؛ بل الأكثر من ذلك هو إقرار الفلسطينيين رسمياً بأن هؤلاء اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين من كل فجٍّ عميق، هم أصحاب الأرض الحقيقيين؛ وبأن الفلسطينيين لم يكونوا سوى مغتصبين لممتلكات اليهود منذ مئات السنين.

ثمَّ تعددت كذلك مشروعات القوانين المقدمة للكنيست الإسرائيلي بحظر الاحتفال بيوم النكبة الذي يحتفل به فلسطينيو إسرائيل سنوياً، وضرورة تأكيد الولاء والانتماء لإسرائيل وحظر المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية لتلك الأحزاب العربية التي لا تعترف بإسرائيل كدولة يهودية[٦٣]. والحقيقة فإن اختيار هذا التاريخ لم يأتِ من فراغ؛ وإنما هو تاريخٌ مدروس بدقة وعناية فائقة؛ **وبإمكان الباحث أو المؤرخ أو السياسي من باب الاجتهاد وبعض الدراية بالشأن الإسرائيلي؛ أن يحدد دوافع تلك التصريحات**:

◄ **فأولاً**: فإن العمل على تأسيس يهودية الدولة، بدأ رسمياً منذ شهر كانون ثانٍ (يناير) ١٩٩١ بالتحديد؛ وذلك خلال عملية عاصفة الصحراء، التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها من نحو ٣٠ دولة، بما فيها بعض الدول العربية؛ لإخراج العراق من الكويت، ونتيجة للتعاطف: الرسمي والشعبي الفلسطينيين مع العراق، فقد عمدت إسرائيل إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، فحسب ما ذكرت «عميرة هس» (Amira Hass) الصحفيّة بجريدة «ها آرتس» الإسرائيلية؛ بأن عملية الفصل تلك أدّت للتضييق على سكان تلك المناطق؛ حيث لم يعد بمقدورهم التنقّل بين تلك المناطق إلاَّ بتصريح أمني من الجيش الإسرائيلي؛ وبالتالي فإن فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية لم يتم في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٥، بل في عام ١٩٩١. وعملية الفصل تلك كانت أول خطوة فعلية وعملية لتطبيق سياسة يهودية الدولة، وذلك من خلال حشر الفلسطينيين في معازل بشرية، غير مرتبطة جغرافياً، تمهيداً لاقتلاعهم منها، أو تشجيعهم على الهجرة منها إلى الخارج[٦٤].

◄ **وثانياً**: بعد تولية الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» (George W. Bush) سدة الحكم في الولايات المتحدة؛ رأى قادة إسرائيل أن الفرصة الذهبية لتنفيذ مخططاتهم دُفعةً واحدة باتت وشيكة؛ فالرئيس الأمريكي وأركان إدارته ينتمون إلى التيار المسيحي الصهيوني، الذي يؤمن بخدمة دولة إسرائيل وخدمة اليهود إيماناً مطلقاً؛ وبناءً عليه فكمثرى الدولة اليهودية أضحت ناضجة أكثر من أي وقتٍ مضى؛ واستغلّ قادة إسرائيل عدة مناخات صعبة مرّت بالعالم، منها: أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وغزو أفغانستان في أواخر العام نفسه، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، ورضوخ معظم أنظمة الحكم في العالم بما فيها الأنظمة الرسمية العربية والإسلامية للهيمنة الأمريكية، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أواخر العام ٢٠٠٤، الذي كان يمثّل صِمام الأمان للسياسة الفلسطينية والمقاومة الوطنية معاً؛ فبوفاته فقد الشعب الفلسطيني الزعيم الكاريزما، فانحدر الفلسطينيون من سيءٍ إلى أسوأ.

◄ **وثالثاً**: أرادت إسرائيل وما زالت تريد استغلال ما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام سياسي بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، والتي تشهد في هذه الأيام انفصاماً في شخصيتها الوطنية من جهة؛ وأرادت وما زالت تريد أن تستغل الصراع الدموي بين قطبي السياسة الفلسطينية: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهة أخرى؛ حيث يعتقد قادة إسرائيل أنه بمقدورهم استغلال تلك الخلافات والصراعات لتنفيذ أجندتهم الخاصة، بفرض ما يريدون على المفاوض الفلسطيني.

◄ **ورابعاً**: ومع دخول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منعطفاً، يقتضي الدخول في تسوية سلمية لقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين والحدود والمياه، أعاد قادة إسرائيل مسألة يهودية دولتهم إلى السطح من جديد، بل أكثر من ذلك فقد طالبوا الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، كشرط مسبق للتفاوض حول تلك القضايا؛ وهم بذلك يدركون أنهم يضعون شرطاً تعجيزياً يعلمون مسبقاً استحالة تحقيقه، وذلك للتنصّل تماماً من أية التزامات مستحقة عليهم لحساب الطرف الفلسطيني.

وفي السياق نفسه؛ فإن البروفيسور «شلومو زانت» (hlomo Zant) أستاذ الدراسات التاريخية بجامعة تل أبيب، اعتبر في مقابلة أجرتها معه صحيفة «فرانكفورتر روند شاو» الألمانية؛ أن إصرار قادة إسرائيل على مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بها كدولة يهودية؛ فإنه يمثّل تطوراً خطيراً في بلدٍ ربع سكانه من غير اليهود[٦٥]. وفي دراسة أخرى للبروفيسور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسة بجامعة الأزهر – غزة؛ أوضح من خلالها أن الخطاب السياسي الإسرائيلي يكشف على كل مستوياته، طبيعة الأزمة التي تعيشها إسرائيل وأبعادها، وهى أزمة ممتدة صاحبت وما زالت قيام إسرائيل، فعلى الرغم من قيام إسرائيل كدولة؛ إلاَّ أن هذه الدولة ما زالت تعانى من أزمات متعددة تقف وراء سلوكها السياسي، فما زالت أزمة هوية الدولة دون حل، هل هي هوية يهودية، أو هوية إسرائيلية، أو هوية صهيونية، أو هوية عبرانية؛ ومع ذلك فإن المطالبة بالهوية اليهودية تثير العديد من المشكلات حول من هو اليهودي؟ ويتضح ذلك من خلال مطالبة الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بيهودية الدولة؛ فالهوية لا تُطلب من الآخرين بقدر ما هي عناصر تتوافر وتتراكم وتتفاعل بشرياً ومكانياً على مدار سنوات متعددة، وهذا ما لم تنجح فيه إسرائيل حتى الآن[٦٦].

كما ينحو الدكتور عبد العليم محمد المنحى نفسه بقوله؛ إن أهم العناصر التي تسهم في ظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل وأولويته علي ما عداه، يتمثل في حيرة المجتمع الإسرائيلي بشأن الهوية؛ وهو ما يعني أن ثمة خللاً في انتقال تلك الشفرة الخاصة بالهوية بين الأجيال المختلفة من مجتمع المستوطنين والمهاجرين اليهود، وإذا ما أصبح هذا الخلل

في منزلة مهمة لعدد من الأجيال كما هو الحال في إسرائيل اليوم؛ فإنه من الطبيعي أن تكون الجماعة المعنية وهي هنا الجماعة الإسرائيلية، قد تواجه خطر التفكك، ويصبح من الضروري استيضاح الأمر حول ماهية الهوية بأمل إنقاذ الجماعة من هذا المصير؛ وأن هذا العنصر خط الدفاع الأخير عن يهودية دولة إسرائيل(٦٧).

◄ **وخامساً**: إن قادة إسرائيل يرون في ازدياد الديموغرافية العربية داخل دولتهم خطراً مستقبلياً وشيكاً على يهودية دولتهم، في ظل معدل نمو عربي مضطرد، ومعدل نمو يهودي ينخفض من حينٍ إلى آخر؛ ولذلك فإن دولة إسرائيل تعتمد على عنصر الهجرة الخارجية لتعويض، ما يتم نقصانه بسبب الوفاة الطبيعية أو القتل في حروبها مع أعدائها؛ ومهما يكن من أمر فإسرائيل معنية قبل أي شيء بالخروج من هذا المأزق الديموغرافي؛ وذلك بأن تتخلّص من الكثافة العربية في إسرائيل بترحيلهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وهو على كل حال من الاقتراحات المطروحة حالياً. وتأكيداً لذلك فقد ذكر الدكتور عبد العليم محمد؛ أنه ينخرط ضمن منظومة العناصر والعوامل التي هيأت الأذهان لظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل، اتجاه قطاع كبير من عرب ١٩٤٨ نحو المطالبة بالمساواة والمواطنة، التي تشتق من وجودهم في أراضيهم ووطنهم، وعدم تعارض هذه المطالبة مع تأكيد الانتماء العربي والفلسطيني، وترقية الوعي القومي في مواجهة دولة إسرائيل (٦٨).

◄ **وسادساً**: فإن فشل إسرائيل الذريع في حربها على حزب الله اللبناني ذي الصبغة الإسلامية صيف العام ٢٠٠٦، أدّى إلى نتيجة مهمة للعيان؛ مفادها أن إسرائيل باتت بعد تلك الحرب غير قادرة على حسم أي صراع عسكري تديره مع حركات المقاومة العربية الإسلامية (وليس الجيوش العربية) ؛ فإسرائيل التي اُضطرت في آيار (مايو) ٢٠٠٠، للانسحاب من الجنوب اللبناني تحت ضربات حزب الله؛ ودون أن تتمكن من فرض معاهدة سلام مع الدولة اللبنانية، أو حتى فرض مجرد شروط لتكتيف حزب الله، من الإتيان بأي عمل عسكري ضد إسرائيل، ثمَّ عجزها فيما بعد عن التقدّم واحتلال أي جزء استراتيجي من الأراضي اللبنانية خلال حرب ٢٠٠٦ المذكورة؛ نرى أن ذلك أدّى إلى إفلاس قادة إسرائيل في الحفاظ على هوية الدولة القومية المتمثلة بـ «إسرائيل»، ومن ثمَّ لجأ هؤلاء القادة إلى النص الأصلي لقرار التقسيم الذي أسسوا عليه دولتهم عام ١٩٤٨، وذلك لإقرار صيغة أو لمسة دينية اثنية على دولتهم التي بدأ نجمها في الأفول، في محاولةٍ منهم للفت أنظار العالم في التعاطف معهم من جديد.

ومهما يكن من أمر؛ فإن تصريحات قادة إسرائيل الأخيرة حول يهودية الدولة، تدل دلالة قاطعة على الضعف، وبداية انهيار مشروعهم الاستعماري الاستيطاني في فلسطين التاريخية، وعودة تقوقع اليهود داخل الشرنقة اليهودية القديمة من جديد؛ (أي: الحياة

داخل الجيتو) ؛ فلو كان بمقدور القادة الإسرائيليين إعلان يهودية دولتهم، لكان ذلك في تقديري ممكناً بعد غزوهم للبنان صيف العام ١٩٨٢، بعدما أفقدوا الثورة الفلسطينية قدراتها العسكرية، ومن قبل كانوا قد وقعّوا مع مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام عام ١٩٧٩، فحيّدوها عن الصراع العربي الإسرائيلي، وكان النظام الإقليمي العربي في ذلك الوقت في حالة شبه انهيار.

◄ **وسابعاً**: فإن تلك التصريحات تزامنت مع قُرب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي «بوش الابن»؛ فأراد أصحابها استغلال ما تبقّى له من نفوذٍ وسلطة لتحقيق مآربهم.

◄ **وثامناً**: إن رحيل الرعيل الأول للقادة المؤسسين لدولة إسرائيل– ولم يتبقَّ منهم سوى «شمعون بيرين» رئيس الدولة– يبدو أنه بدأ يؤثّر سلباً على فكر قادة إسرائيل وذلك بسبب سطوة الأحزاب الدينية الواضحة على الخريطة السياسية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، كما أدّت سطوة رجال الدين اليهود المتزمتين على جزءٍ من المجتمع الإسرائيلي، إلى الدفع قُدماً نحو سياسة تهويد كل شيء كل أرض فلسطين التاريخية، وكذلك الأمر في خاتمة المطاف إعلان «يهودية الدولة».

ومهما يكن من أمر؛ فإن تصريحات القادة الإسرائيليين الأخيرة، لا يمكن المرور عليها مرور الكرام فهي من الأهمية بمكان، بحيث يجب الانتباه إلى دلالاتها الآنية والمستقبلية؛ فتصريحات قادة الحركة الصهيونية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ثمَّ تصريحات قادة دولة إسرائيل في الآونة الأخيرة؛ إنما تخرج من معينٍ واحد، وقد أُعدَّت بدقة متناهية، لتكون فيما بعد قرارات راسخة على أرض الواقع؛ لذلك فإن تلك التصريحات تأتي في سياق ما يُرتبُ له ويُعدّ للمرحلة المقبلة.

والجدير بالذكر هنا أن إسرائيل كدولة؛ تريد أن تجعل من (الدولة اليهودية) مبدأ؛ يُتهم من يحاربه بأنه إنما يحارب السامية، ففي إحدى حلقات التقرير التلفزيوني المسائي -Nigh line في عام ٢٠٠٤، الذي يُقدّم على شبكة ABC- TV، طرح مقدم البرنامج السؤال الآتي: **هل من العداء للسامية أن تنتقد سياسات حكومة إسرائيل تجاه الفلسطينيين**؟ ، فأجاب ضيف البرنامج، وكان رئيساً لرابطة مكافحة التشهير (اليهودية) : إن إسرائيل دولة ذات سيادة، وانتقاد سياساتها مسموح به بطبيعة الحال، لكنه حذّر من مغبّة معارضة مبدأ «الدولة اليهودية»؛ لأنه سيكون تجاوزاً للخطوط وعداءً محضاً للسامية[٦٩].

وفيما يخص ردة الفعل الفلسطينية والإقليمية العربية على تلك التصريحات؛ فإنها لم تتعدَّ في قليلٍ منها مجرد الاستنكار والإدانة، ولم تتجاوزها إلى مرحلة الفعل الذي يمنع تطبيقها فعلياً، ثمَّ لمَّا انعقد «مؤتمر أنابوليس» للسلام في ٢٧ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ٢٠٠٧،

حمل المؤتمر للعرب رسائل خطيرة؛ يُفترض أن يكونوا قد وعوها جيداً واطّلعوا عليها قبل المؤتمر، حيث استخدم الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في خطابه الافتتاحي للمؤتمر مصطلح «الدولة اليهودية» في وصف إسرائيل، وهو مصطلح لا يقوم على أي أساس، ولم تعترض عليه من الدول العربية إلاَّ القليل[٧٠]، وهذا الإعلان من الرئيس «بوش» عن «يهودية الدولة»، يجافي أبسط مبادئ القانون الدولي والمحلي في جوانب عدة أهمها: أن الإدارة الأمريكية لا تعترف بمفهوم الشعب اليهودي، ففي ١٩٦٤ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى الحاخام «برغر» (Burger)؛ تقول فيما معناه أن الولايات المتحدة تعترف بإسرائيل دولة لها مواطنوها من مختلف الأديان والأعراق؛ وأن الولايات المتحدة لا تقبل التميز على هذا الأساس، ولا تقبل تمييز مواطنيها الأمريكيين إذا كانوا يهوداً أو غير ذلك، ولذلك فلا يوجد في القانون معنىً لتعبير «الشعب اليهودي»؛ وكذلك الأمر فإن القرار الصادر من الأمم المتحدة رقم ١٨١، والذي ينص على تقسيم فلسطين، لا يعطي تميزاً لليهود؛ وأيضاً لا يمكن أن يصدر قرار عن الأمم المتحدة يدعو إلى دولة أو نظام مبني على أساس عرقي أو ديني؛ بل إن الفصلين الثاني والثالث من القرار رقم ١٨١ بيّنا بوضوح حماية الحقوق السياسة والدينية والاجتماعية والثقافية لكل فئة من السكان دون تمييز[٧١].

تبعات إعلان يهودية الدولة على القضية الفلسطينية:

ومن التبعات الجسام التي ستنتج عن إعلان «**يهودية الدولة**»؛ أنها تعطي إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو تعتبرهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل منذ زمن، فانسحابها من غزة عام ٢٠٠٥، وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة[٧٢]. وبالتالي فإن يهودية الدولة تلغي حقاً غير قابل للتصرّف، هو حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل عام ١٩٤٨م، وهذا أمر غير ممكن في القانون الدولي؛ كما أن يهودية الدولة تعني استيلاء إسرائيل قانونياً، وبلا مقابل على كل فلسطين التاريخية بكل محتوياتها[٧٣].

وبالإمكان إضافة نقطة مهمة جداً؛ وهي أن خطر الاعتراف بيهودية الدولة يعني اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لاغياً ولا قيمة له؛ وأنهم كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لأخذ حق هو من حقوق الأخيرين، وبالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصليين والعرب هم الدخلاء الذين كانوا يغتصبون حقهم.

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» لبعض دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية والمملكة العربية السعودية في مطلع العام ٢٠٠٨؛ قال خلال وجوده في إسرائيل بصريح العبارة؛ بأنه **مؤمن بأمن الدولة اليهودية لا دولة إسرائيل**، مع تبنيه ليهودية دولة إسرائيل؛ فلم ينطق أحد من زعماء الدول العربية التي زارها، ببنت شفة معترضاً على ما تفوّه به «بوش»(٧٤).

ومهما يكن من أمر؛ فإن على السلطة الفلسطينية إذا ما أرادت أن تضغط من أجل فعل شيء، للاعتراض على تصريحات القادة الإسرائيليين بهذا الخصوص، وذلك في الوقت الذي لا تستطيع معه من منع إعلان يهودية الدولة؛ بأن تلوّح بإمكانية حل نفسها متذرّعةً بفشل المفاوضات السلمية، حتى لا تتحمّل وزر إعلان قرار يهودية الدولة رسمياً؛ لأنه لو حدث ذلك في ظل وجودها فإنها بذلك تعطي المشروعية لهذا القرار؛ فالسلطة الفلسطينية لن تخسر كثيراً إذا ما حلّت نفسها؛ وإنما هي تعود بذلك إلى صفوف الشعب الفلسطيني من جديد؛ بعد أن تتبنى خيار المقاومة من جديد. والموقف الرسمي الفلسطيني والعربي وإن كان هشاً، فهذا لا يعني بحالٍ من الأحوال اتخاذ موقف الصمت، الذي يكاد يكون مريباً، ويمكن تأويله على وجوه عدة؛ فإذا كان الموقف العربي مخزياً، فالمفترض ألاّ يكون الموقف الفلسطيني صاحب القضية الأول كذلك؛ فإذا كانت إسرائيل قد تمادت في بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتمادت في تهويد مدينة القدس إلى أبعد مما يتصوره العقل والمنطق، ولم تكن ردة الفعل الفلسطينية ذات بال؛ فلو أعلنت إسرائيل رسمياً يهودية دولتها، وبقيت ردة الفعل الفلسطينية على ما هي عليه؛ فإن الدولة اليهودية القادمة سوف تكون قد وصلت في محاولتها لإلغاء الوجود الفلسطيني برمته إلى آخر الشوط.

خاتمة الدراسة والتوصيات:

بعد الانتهاء من الدراسة التي بين أيدينا، بالإمكان الوقوف عند بعض محطاتها:

لم يكن مصطلح الدولة اليهودية وليد لحظة التصريحات التي صدرت عن مسؤولين وأحزاب إسرائيلية مؤخراً، التي أدلى بها وما زال قادة إسرائيل حول يهودية الدولة؛ وإنما هو قديم وُجد أساساً في تصريحات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة ومقرراتها، حتى إعلان ولادة دولة إسرائيل من العدم.

ثمَّ حاول الإنكليز إحياء هذا المصطلح أكثر من مرة، ابتداءً من تصريح بلفور الشهير عام ١٩١٧، مروراً بتقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧، وانتهاءً بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

إن طرح قادة إسرائيل لإعادة إحياء فكرة إحياء يهودية الدولة في عام ٢٠٠٧ بالذات، كان الهدف منه استغلال ظروف إقليمية ودولية عدة، منها: تواجد إدارة أمريكية يتزعمها المسيحيون الصهاينة، وأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وغزو القوات الأمريكية لأفغانستان واحتلال العراق، والانقسام على الساحة الفلسطينية، وغير ذلك من الظروف.

إن سكوت الأنظمة الرسمية العربية على تصريحات قادة إسرائيل فيما يخص يهودية الدولة، يمنح تلك التصريحات الشرعية لوضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي بتنا نستشعره في الآونة الأخيرة.

إن طرح قادة إسرائيل لإعادة إحياء فكرة إحياء يهودية الدولة؛ يبدو أنه أمر غير قابل للتطبيق العملي؛ لأن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل تزيد على ٢٠ بالمائة من إجمالي السكان.

ويمكن القول إنه في حال إعلان «**يهودية الدولة**»؛ فسوف يترتّب على ذلك منح إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو اعتبارهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت.

وأخيراً فإن خطر الاعتراف بيهودية الدولة يعني في التحليل الأخير، اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لا قيمة له؛ وأن الفلسطينيين كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لاغتصاب حق هو من حقوق الأخيرين، وبالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصليون، والعرب هم الدخلاء الذين كان هدفهم اغتصاب حقهم.

وأهم التوصيات التي توصّلت إليها الدراسة هي:

١. العمل بحذر شديد مع المصطلحات الصهيونية والغربية التي فُرضت على المسألة الفلسطينية.

٢. بذل الجهود في المحافل الدولية كافة للحيلولة دون إبراز مصطلح يهودية الدولة سواء من جانب العرب عامةً والفلسطينيين خاصةً.

٣. أن تمتنع السلطة الفلسطينية عن الاستمرار في المفاوضات السلمية مع إسرائيل، لإجبارها على التراجع عن مطلبها بالاعتراف بيهودية الدولة.

٤. أن يتخذ العرب موقفاً موحداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تجبر قادة إسرائيل عن التراجع حول أطروحاتهم حول يهودية الدولة.

الهوامش:

١. Albert M. Hyamson, Palestine Under Mandate 1920- 1948, Greenwood Press, London 1976, pp. 1- 2.

٢. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠، ص٢٣– ٢٤.

٣. المرجع السابق، ص٢٣.

Charles Webster (Sir) , The Foreign Policy of Palmerston 1830- 1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol. 2, G. Bell & Sons, London 1951, p. 761; Barbara Tuchman, Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956, p. 61.

٤. تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF، صفحات متفرقة.

٥. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣٠.

٦. Regina Sharif, Non Jewish Zionism, its Roots in Western History, Zed Press, London, 1983, p. 74.

٧. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣١، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د. ت، ص٤١،

٨. N. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I, London, 1976, pp. 10- 12.

http: //basheer. me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9- %D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84.

٩. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢– ١٩٣٩، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ١٩٨٢، ص٥٣.

وكانت فكرة أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، قد طُرحت في وقتٍ مبكر من الحرب العالمية الأولى، كجزءٍ من النظام العالمي الجديد وقتذاك، بواسطة «هربرت صموئيل» (Herbert Samuel) الذيٍ كان يشغل حينذاك وزيراً في الحكومة البريطانية، فبعد محادثات خاصة مع السير «إدوارد غراي» (Edward Grey) وزير الدولة للشؤون الخارجية، قدّم

«صموئيل» في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٤، مسودة مذكرة حكومية إلى رئيس الحكومة «هربرت اسكويث» (Herbert Asquith) ، يدعو فيها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية البريطانية؛ وعلى الرغم من أن اقتراح «صموئيل» لم يؤخذ على محمل الجد في حينه؛ إلاَّ أن «مارك سايكس» (Mark Sykes) مستشار وزارة الخارجية البريطانية في شؤون الشرق الأوسط، بادر إلى إجراء مفاوضات مع أبرز المؤيدين للصهيونية، وكان «سايكس» على قناعة بأن اليهود يمثلون قوة ذات شأن في الكثير من البلاد، وربما يقومون بتخريب قضية الحلفاء.

Bernard Wasserstein, The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab- Jewish Conflict, 1917- 1929, Oxford, 1991, p. 74; David Fromkin, A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914- 1922, London, 1991, pp. 196- 197; Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920- 1925, L. B Tauris Publishers, London-New York, p. 11.

١٠. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص١٦٣– ١٦٤.

١١. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٥٠، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، ص٦٩– ٧٠.

١٢. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٦٣– ١٦٧، ولمزيد من التفاصيل أنظر:

.N. Bentwich, The Mandates System, London 1951, pp. 21- 51

١٣. إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦– ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة ٢٠٠٩، ص٣٧.

١٤. Martin Sicker, The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Praege. Westport, CT, 2000, p. 122.

١٥. John Marlow, The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset Press, London, 1959, p. 128; Charles D. Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992, p. 97.

١٦. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٦٦– ٦٧٤.

١٧. Bernard Reich, Arab- Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood Press, New York, 1995, p. 49; Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 97.

١٨. Esco Foundation for Palestine (Author) , Palestine A study of Jewish,

Arab and British Polices, Vol. 1, Yale University Press, New York, CT, 1947, p. 1150; Sara Rey, The Gaza Strip, The political economy of development, Institute for Palestine study, Washington, DC, 1995, p. 33; .Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 97

١٩. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٨٥– ٦٩١، وصالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط٢، سلسلة كتاب القراءة للجميع، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة ٢٠٠١، ص٢٥١– ٢٥٢، وحاييم وايزمان: ملخص كتاب التجربة والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤، ص٢٤٨– ٢٦٣،

.Jewish Virtual Library: The 1936 Riots, www. us- israel. org

אברהם פולופאנזון، דוד בן גוריון ומדינת ישראל, הוצאת עם עובד. תל אביב 1974, עמ 31׳ .

(أبراهام فولفانزون، ديفيد بن غوريون ودولة إسرائيل، إصدارات: شعب عامل، تل أبيب ١٩٧٤، ص٣١).

٢٠. وايزمان، ملخص كتاب التجربة والخطأ، ص٢٥٦.

٢١. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٨٤.

٢٢. שלמה לב- עמי, במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח «-1918 1948" (הוצאת משרד הביטחון, 1976) תל אביב , עמ '68.

(شلومو ليف– عامي، في الصراع والتمرد، الهاغاناه وإتسل وليحي ١٩١٨– ١٩٤٨، وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب ١٩٧٦، ص٦٨).

٢٣. Jewish, Virtual Library: Peel Commission; The Israeli foreign Ministry, .www. us- israel. org

٢٤. שלמה، במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח، עמ 45.

٢٥. שלמה، במאבק ובמרד، עמ 46، יצחק אבנרי, מרד ההגירה- תוכנית בן גוריון, תל אביב, 1970, עמ 45׳ . (إسحاق أفنيري، تمرد الهجرة – خطة بن غوريون، تل أبيب ١٩٧٠، ص٤٥) .

٢٦. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٩٣– ٦٩٥.

٢٧. حدد «أورمسبي غور» (Ormsby Gorr) وزير المستعمرات في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٣٨ أعضاء اللجنة، التي سيترأسها السير «جون وودهيد»، ولم تتألف اللجنة من

خبراء عسكريين؛ وإنما ستأخذ برأي هؤلاء الخبراء عند بروز مشاكل؛ ومن المعلوم أن «أورمسبي غور»، قدّم في أواخر عام ١٩٣٧ مذكرة إلى حكومته، طالب فيها بانتهاج سياسة بنّاءة في فلسطين، ثمَّ تبعته وزارة الخارجية بعرض موقفها، فظهرت بوادر خلاف بين الوزارتين، حيث كانت وزارة الخارجية تسعى إلى حل بإمكانه إرضاء العرب الفلسطينيين، بينما كانت وزارة المستعمرات من المؤيدين لمشروع التقسيم.

خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٧١٤– ٧١٩،

Gideon Biger, The boundaries of modern Palestine, 1840- 1947, Routledge, London, 2004, pp. 197- 198.

٢٨. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٧٢١– ٧٢٤، وبويصير، جهاد شعب فلسطين، ص٢٦٧– ٢٧٢، ووايزمان: ملخص كتاب التجربة، ص٢٦٣، و Reich, Arab- Israeli conflict, p. 44.

٢٩. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٨٣.

٣٠. وايزمان، ملخص كتاب التجربة والخطأ، ص٢٨٥.

٣١. المرجع السابق، ص٢٨٥– ٢٨٦.

٣٢. فائق حمدي طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٨، السنة ١٩، بغداد ١٤١٤هـ (١٩٩٤) ، ص٢٢.

٣٣. George Lenczowski, United states Interests in the Middle East, New York, 1973, pp. 83- 84.

٣٤. Frank Manuel, The Realities of American- Palestine Relations, Washington, pp. 175- 176.

٣٥. وحيد عبد الحميد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية، في: غسان سلامة وآخرين: السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص١٦٦.

٣٦. Robert W. Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter, Wiley, New York , 1975, p. 46; Nadava Sofran, From War: The Arab Israeli Confrontation 1948- 1967, 1st. ed, western Publishing Company, New York 1969, pp. 92 – 98.

٣٧. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين، ص٢٤، نقلاً عن: New York Times, April 14, 1922, p. 16; April 5, 1922, p. 3.

٣٨. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، ص٢٤– ٢٥، نقلاً عن: National Archives, State Dep. , File 867; N. 01/311A.

٣٩. Walid Khaldi, From Haven to Conquest, Beirut, 1976, p. 67.

٤٠. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين. تاريخها وقضيتها، ص١١٥– ١١٦،

Christoper Sykes, Crossroads to Israel, London, 1965, p. 195.

٤١. Arakie Margaret, The Broken Sword of Justice: America, Israel and The Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973, P. 77.

٤٢. William R. Polk, The United States and the Arab world, 3ed. , Mass Harvard University Press Cambridge, 1978, P. 363.

٤٣. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، ص٣٤.

٤٤. Biger, The boundaries of modern Palestine, p. 213; Joseph Dunner, The republic of Israel, it's history and it's promise, Whittles house, New York, 1950, p. 77; Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 135.

٤٥. Resolution Adopted on the Reported of the AD HOC Committee on the Palestinian Question; http: //www. un. org; Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, P. 137; Michael Cohen, Palestine, Retreat from the mandate: The Making of British Policy, 1936- 1945, Holmes and Meier, New York, 1978, p. 267.

٤٦. Marlow, The Seat of Pilate, p. 244- 245; Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p. 138.

٤٧. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦، ص٢٢٣.

٤٨. Noah Lucus, The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975, p. 232.

٤٩. Biger, The boundaries of modern Palestine, pp. 214- 215.

٥٠. صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص٢٢٣– ٢٢٤.

٥١. مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية، ص١٢٠.

٥٢. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٥، ص٣٤٨.

٥٣. Marlow, The Seat of Pilate, p. 242.

٥٤. عبوشي، فلسطين قبل الضياع، ص٣٧٣، وأحمد طرابين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٢، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص١٠٨٤.

٥٥. Rachel Maissy- Noy, "Palestinian historiography in relation to the territory of Palestine", Middle Eastern Studies, Volume 42, Issue 6 November 2006, p. 897.

٥٦. محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٩٧٢، ص١١٧.

٥٧. http: //www. altawasul. com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/peace+process/FAQ+israel+the+conflict+and+peace+process+112007.htm#jewish

٥٨. لمزيد من التفاصيل، أنظر: أسامة أبو نحل، وعصام مخيمر، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط١، مكتبة القدس، غزة ٢٠٠٨، الفصل الخامس.

٥٩. لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرجع السابق، الفصل السابع.

٦٠. لمزيد من التفاصيل عن تصريحات القادة الإسرائيليين حول يهودية الدولة، أنظر: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:

http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Joint- Press- Conference- of- PM- Netanyahu- and- Chancellor- of- Germany- Angela- Merkel- in- Berlin- 27082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/latest+dev elopments/2009/isaac- levanon- interview- alrai-- 11102009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/tsipi+livni/speeches/clinton- livni- joint- press-conference- full- stake- out- 0303200; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/peres- interview-with- alray- alkuwaitiya- 23082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2006/olmert+speech+in+the+knesset+new+gov+04052006. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/Address- by-PM- Olmert- to- the- TAU- INSS- Annual- Conference18122008;http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+foreign+minister/interviews+and+speeches/Joint- press- conferenc- FM- Liberman- and- US-Secy- of- State- Clinton- 17062009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/

government/communiques++and+policy+statements/2009/PM- Netanya-hus- Speech- at- the- Saban- Forum- 15112009. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/ne-tanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm

٦١. http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.

٦٢. كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو خلال جلسة الكنيست لإحياء ذكرى زئيف جابوتينسكي زعيم التيار التصحيحي الصهيوني اليميني وحركة «بيتار»، مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، http: //www. pmo. gov. il/PMOAr/Communication/ Speeches/speechjabo220709. htm?DisplayMode=Search

٦٣. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل.. لماذا الآن»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٤٧٧٠، ٤ يوليه ٢٠٠٩.

٦٤. عميرة هس الصحفية بجريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، خلال برنامج عن القضية الفلسطينية، بثته قناة الحوار الفضائية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

٦٥. مقالة بعنوان، «مؤرخ إسرائيلي: ليس هناك شعب يهودي وإسرائيل مثل الطفل اللقيط»، http: //www. ti4it. com/vb/showthread. php?t=6613

٦٦. ناجي شراب، «إسرائيل: أزمة قوة أم أزمة أيديولوجية أم أزمة قيادة». مقال منشور في موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين) ، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦،

http: //www. amin. org/articles. php?t=opinion&id=8660

٦٧. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل».

٦٨. المرجع السابق.

٦٩. خالد وليد محمود: «يهودية دولة «إسرائيل».. مغزى الطرح والتوقيت؟ «، مقال منشور في موقع إخوان أون لاين، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤، http: //www. ikhwanonline. com/Article. asp?Page=1&ArtID=32610&SecID=452

٧٠. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ثنائية الاختراق والتفتيت، تحرير، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٨، ص١٢٠، وأحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، غزة ٢٠٠٩، ص١٥٠.

٧١. محمود: حال الأمة العربية، ص١٢٠.

٧٢. محمد عبد الهادي، «من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دوله فلسطينية على أرض إسرائيل»، صحيفة الأهرام المصرية ٢٠٠٨/١/١٧، العدد ٤٤٢٣٦، والوادية، السياسة الخارجية الأمريكية، ص١٥٠.

٧٣. محمود: حال الأمة العربية، ص١٢٣– ١٢٤.

٧٤. أسامة أبو نحل، مقال بعنوان: «عُربان اليوم والرِدّة إلى عصر الجاهلية»، في موقع محيط الإخباري، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠،

http: //www. moheet. com/show_files. aspx?fid=78691

وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،

http: //www. altawasul. com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe

المصادر والمراجع:

أولاً- الرسائل العلمية غير المنشورة:

١. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، غزة ٢٠٠٩.

٢. إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦- ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة ٢٠٠٩.

ثانياً- المراجع العربية:

١. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ثنائية الاختراق والتفتيت، تحرير، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٨.

٢. أحمد طرابين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٢، ط١، بيروت ١٩٩٠.

٣. أسامة أبو نحل، وعصام مخيمر (الدكتور) ، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط١، مكتبة القدس، غزة ٢٠٠٨.

٤. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦.

٥. صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط٢، سلسلة كتاب القراءة للجميع، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة ٢٠٠١.

٦. عبد الوهاب الكيالي (الدكتور) ، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠.

٧. كامل محمود خلة (الدكتور) ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٣٩، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ١٩٨٢.

٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د. ت.

٩. محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٩٧٢.

١٠. وحيد عبد الحميد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية، في: غسان سلامة وآخرين: السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

ثالثاً – المراجع المترجمة:

١. تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF.

٢. حاييم وايزمان: ملخص كتاب التجربة والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤.

٣. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٥.

رابعاً – الدوريات والصحف:

١. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل.. لماذا الآن»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٤٧٧٠، ٤ يوليه ٢٠٠٩.

٢. فائق حمدي طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٨، السنة ١٩، بغداد ١٤١٤هـ (١٩٩٤).

٣. محمد عبد الهادي، «من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دوله فلسطينية على أرض إسرائيل»، صحيفة الأهرام المصرية ٢٠٠٨/١/١٧، العدد ٤٤٢٣٦.

٤. Rachel Maissy- Noy, "Palestinian historiography in relation to the territory of Palestine", Middle Eastern Studies, Volume 42, Issue 6 November 2006.

خامساً – مواقع الشبكة الإليكترونية والفضائيات العربية:

1. *Jewish Virtual Library: The 1936 Riots, www. us- israel. org.*
2. *Jewish, Virtual Library: Peel Commission; The Israeli foreign Ministry, www. us- israel. org.*
3. *Resolution Adopted on the Reported of the AD HOC Committee on the Palestinian Question; http: //www. un. org.*
4. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/peace+process/FAQ+israel+the+conflict+and+peace+process+11200 7. htm#jewish.*

5. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Joint- Press- Conference- of- PM- Netanyahu-and- Chancellor- of- Germany- Angela- Merkel- in- Berlin- 27082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/latest+dev elopments/2009/isaac- levanon- interview- alrai-- 11102009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/tsipi+livni/speeches/clinton- livni- joint-press- conference- full- stake- out- 0303200; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/peres- interview- with- alray- alkuwaitiya- 23082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2006/olmert+speech+in+the+knesset+new+gov+04052006. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/Address- by- PM- Olmert- to-the- TAU- INSS- Annual- Conference18122008;http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+foreign+minister/interviews+and+speeches/Joint- press- conferenc- FM- Liberman- and-US- Secy- of- State- Clinton- 17062009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/PM-Netanyahus- Speech- at- the- Saban- Forum- 15112009. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.*
6. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.*
7. *http: //www. pmo. gov. il/PMOAr/Communication/Speeches/speechjabo220709. htm?DisplayMode=Search.*
8. *http: //basheer. me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9- %D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84.*

٩. أسامة أبو نحل، مقال بعنوان: «عُربان اليوم والرِدّة إلى عصر الجاهلية»، في موقع محيط الإخباري، بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٨،

http: //www. moheet. com/show_files. aspx?fid=78691

١٠. مقالة بعنوان، «مؤرخ إسرائيلي: ليس هناك شعب يهودي وإسرائيل مثل الطفل اللقيط»،
http: //www. ti4it. com/vb/showthread. php?t=6613

١١. وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، http: //www. altawasul. com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe

١٢. ناجي شراب، «إسرائيل: أزمة قوة أم أزمة أيديولوجية أم أزمة قيادة». مقال منشور في موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين) ، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦،
http: //www. amin. org/articles. php?t=opinion&id=8660

١٣. خالد وليد محمود: «يهودية دولة «إسرائيل».. مغزى الطرح والتوقيت؟»، مقال منشور في موقع إخوان أون لاين، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤، http: //www. ikhwanonline. com/Article. asp?Page=1&ArtID=32610&SecID=452.

١٤. عميرة هس الصحفية بجريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، خلال برنامج عن القضية الفلسطينية، بثته قناة الحوار الفضائية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

سادساً- المراجع الأجنبية:

1. *Albert M. Hyamson, Palestine Under Mandate 1920- 1948, Greenwood Press, London 1976.*
2. *Arakie Margaret, The Broken Sword of Justice: America, Israel and The Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973.*
3. *Barbara Tuchman, Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956.*
4. *Bernard Reich, Arab- Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood Press, New York, 1995.*
5. *Bernard Wasserstein, The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab- Jewish Conflict, 1917- 1929, Oxford, 1991.*
6. *Charles D. Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992.*
7. *Charles Webster (Sir) , The Foreign Policy of Palmerston 1830- 1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol. 2, G. Bell & Sons, London 1951.*
8. *Christoper Sykes, Crossroads to Israel, London, 1965.*
9. *David Fromkin, A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914- 1922, London, 1991.*
10. *Esco Foundation for Palestine (Author) , Palestine A study of Jewish, Arab and British Polices, Vol. 1, Yale University Press, New York, CT, 1947.*

11. *George Lenczowski, United states Interests in the Middle East, New York, 1973.*
12. *Gideon Biger, The boundaries of modern Palestine, 1840- 1947, Routledge, London, 2004.*
13. *Frank Manuel, The Realities of American- Palestine Relations, Washington.*
14. *John Marlow, The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset Press, London, 1959.*
15. *Joseph Dunner, The republic of Israel, it's history and it's promise, Whittles house, New York, 1950.*
16. *Martin Sicker, The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Praege. Westport, CT, 2000.*
17. *Michael Cohen, Palestine, Retreat from the mandate: The Making of British Policy, 1936- 1945, Holmes and Meier, New York, 1978.*
18. *N. Bentwich, The Mandates System, London 1951.*
19. *N. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I, London, 1976.*
20. *Nadava Sofran, From War: The Arab Israeli Confrontation 1948- 1967, 1st. ed, western Publishing Company, New York 1969.*
21. *Noah Lucus, The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975.*
22. *Robert W. Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter, Wiley, New York , 1975.*
23. *Regina Sharif, Non Jewish Zionism, its Roots in Western History, Zed Press, London, 1983.*
24. *Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920- 1925, L. B Tauris Publishers, London- New York.*
25. *Sara Rey, The Gaza Strip, The political economy of development, Institute for Palestine study, Washington, DC, 1995.*
26. *Walid Khaldi, From Haven to Conquest, Beirut, 1976.*
27. *William R. Polk, The United States and the Arab world, 3ed. Mass Harvard University Press Cambridge, 1978.*

سابعاً- المراجع العبرية:

١. אברהם פולופאנזון، דוד בן גוריון ומדינת ישראל, הוצאת עם עובד. תל אביב 1974.

(أبراهام فولفانزون، ديفيد بن غوريون ودولة إسرائيل، إصدارات: شعب عامل، تل أبيب ١٩٧٤).

٢. שלמה לב- עמי, במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח «-1918 1948" (הוצאת משרד הביטחון, 1976) תל אביב.

(شلومو ليف- عامي، في الصراع والتمرد، الهاغاناه وإتسل وليحي ١٩١٨- ١٩٤٨، وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب ١٩٧٦.

٣. יצחק אבנרי, מרד ההגירה- תוכנית בן גוריון, תל אביב, 1970.

(إسحاق أفنيري، تمرد الهجرة- خطة بن غوريون، تل أبيب ١٩٧٠).

التوجهات السياسية والمطلبية في فكر الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية: تقويم نقدي في الممارسة العملية

د. أيمن طلال يوسف*

* أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ كلية العلوم والآداب/ الجامعة العربية الأمريكية/ جنين.

ملخص:

تحتل الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية أهمية خاصة، بسب تداخل المهمَّات والمسؤوليات والأدوار التي أدتها الحركة في المفاصل التاريخية المهمة من عمر الشعب الفلسطيني. يشتمل البحث على مقدمة موجزة تتضمن مشكلة البحث والأهداف والأهمية والمنهجية المتبعة، لا سيما في ظل نقص الأدبيات المرتبطة بهذا الموضوع. منهجية البحث وصفية تحليلية استمدت كثيراً من المعطيات من المصادر الأولية والثانوية بما فيها الكتب والمجلات وأوراق المؤتمرات والمقابلات مع قادة العمل الطلابي من مختلف ألوان الطيف السياسي. من نتائج البحث أن الحركة الطلابية أدت أدواراً إيجابية في مقارعتها للاحتلال، إلا أن العمل الطلابي والجماهيري تراجع بعد العام ١٩٩٣. هناك عرض سريع لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة الطلابية منذ فترة الانتداب البريطاني، مروراً بهزيمة عام ١٩٦٧، وانتهاءً بالتوقيع على اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. فإضافة إلى المسؤوليات الوطنية التي قامت بها الحركة الطلابية بكفاءة عالية، يتعرض هذا البحث إلى المهمَّات الأخرى التي تكفلت الحركة الطلابية القيام بها، خاصة النقابية والمطلبية المرتبطة بخدمة جموع الطلبة من خلال مواجهة المشكلات الملحة التي تواجههم داخل الحرم الجامعي على شاكلة قضايا الأقساط والتخفيف عن كاهل الطلاب مالياً ، فضلاً عن قضايا متصلة بالأجواء الأكاديمية والانتخابات الطلابية، والديموقراطية الطلابية.

Abstract:

Student movement in the Palestinian universities occupies special importance because of the overlapping nature of its tasks, responsibilities and roles carried out during the main historical periods in the life of the Palestinian people. This research includes general introduction that contains research problem, objectives, importance and methodology which is descriptive and analytical. A lot of data is obtained from primary and secondary resources including books, journals, conference papers and interviews with student leaders from different political affiliations. One result of this research is that student movement played positive roles in fighting the Occupation, but the student activities and mass work regressed after 1993. There is quick survey of the major historical stages of the student movement, starting from the British Mandate, passing through to the defeat of 1967 and ending up with Oslo Agreement in 1993. Along with the national and political tasks carried out by the student movement, this research also covers other non- political responsibilities including issues related to financial matters, university fees, helping students financially, providing healthy academic atmosphere as well as conducting student elections and enhancing students' democracy.

مقدمة:

يعد تاريخ الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية حديثاً نسبياً ، يرجع إلى فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث تمثل بظهور الحركات والروابط الطلابية التي ضمت بين أجنحتها مئات الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الدول العربية المجاورة، وقد ظهرت هذه الروابط الطلابية في المنافي متأثرة بمجموعة من العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. فعلى الصعيد المحلي أُنشئت دولة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ بعد تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين هجروا قسراً وعنوة، وأجبروا على اللجوء إلى الدول العربية المجاورة، حيث بقي الأمل يراودهم بالعودة إلى الديار مرة أخرى، أما على المستوى الإقليمي العربي، فقد ظهرت الناصرية والأفكار القومية، خاصة بعد ثورة تموز في مصر عام ١٩٥٢، التي أنهت الملكية وأسست الجمهورية، ثم أصبحت جمهورية عبد الناصر النواة الأولى لتصدير الأفكار الثورية والقومية إلى البلدان العربية المجاورة، لذلك كانت هذه الروابط الطلابية الفلسطينية قد اعتنقت الأفكار القومية والناصرية، وآمنت بضرورة التغيير المتطرف الشمولي من أجل تنظيف الجبهة العربية، والانطلاق بحلة جديدة لتحرير فلسطين، وكرست شعار: «**أن الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين**». أما دولياً، فكانت الحرب الباردة قد بدأت تداعياتها تتوغل إلى المنطقة معلنة حرباً خفيه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وظهور المعادلات الدولية والمحاور الإقليمية خدمة لمصالح الدول الكبرى.

إن طلبة المدارس الثانوية، وطلبة الجامعات كما هو معروف وبحسب تركيبتهم من أكثر شرائح المجتمع في أغلب بلدان العالم سعياً وراء التغيير، بكل صوره وأشكاله السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لما تملكه هذه الشريحة من دافعية قوية باتجاه بناء مجتمعات عصرية، وحديثة، ومتطورة قادرة على استيعاب قدراتهم وطموحاتهم وإمكاناتهم. لقد أثبتت التجارب المتعددة في البلدان العربية والأجنبية، أن الجامعات كانت، وما زالت، الأمكنة المناسبة والملائمة التي انطلقت منها الثورات والانتفاضات الشعبية، وبقيت المعاقل المتقدمة والحرة التي حاربت الاحتلال والاستعمار الخارجي، فضلاً عن مقاومة الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية التي تسعى لقمع الشعوب، وإبقائها في حالة من الخوف وأجواء الرهبة. فالطلبة والمجتمع الأكاديمي داخل الجامعات يمثلون روح التغيير نحو الأفضل، وهم الذين يحتضنون العلم والمعرفة والنظرة الثاقبة كأدوات لتحسين ظروف العيش العام، والنهوض بالحرية الإنسانية.

بالنسبة للحركة الطلابية الفلسطينية، فقد أثيرت بعض الأسئلة وإشارات الاستفهام حول ملامحها وسماتها وآليات عملها، ومدى تمثيلها لجموع الطلبة، وبخاصة في الأمور الخدماتية والمطلبية. إطلاق اسم الحركة على أي تنظيم إنساني جمعي يحمل في طياته وجود منظومة قوانين ولوائح داخلية، إضافة إلى التفاعل الإيجابي الذي يساهم في النهاية في حماية حقوق الأفراد المنتمين لهذه الحركة وحرياتهم. من هنا دخلت مسألة وجود حركة طلابية فلسطينية منظمة في سجال النقاشات والمداولات واللقاءات وورشات العمل، فضلاً عن المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي انعقدت في مناسبات عدة لتناول هذه القضية. كما تم تداول مدى ارتباط الحركة الطلابية الفلسطينية مع قضايا مجتمعية أخرى مثل الديمقرطة والحريات العامة والحقوق الإنسانية، ومستقبل البناء المؤسساتي في فلسطين. اقترح بعضهم تنظيم عمل الحركات والكتل الطلابية المتواجدة في الساحات الجامعية ضمن منظومة قوانين فاعلة تدعم حقوق الشباب والشابات في التعليم أولاً، وفي ممارسة حياة جامعية منتجة ومثمرة ثانياً.

أصبح غياب التثقيف السياسي والنقابي والمطلبي في أوساط الطلبة من المعوقات الرئيسة التي تواجه العمل الطلابي على مختلف الجبهات والأصعدة، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيل الطلبة في همومهم ومشكلاتهم بعيداً عن التسييس والمناكفات الحزبية بين الكتل المختلفة، فضلاً عن خلط المطلبي بالسياسي مما أفقده جزءاً من محتواه الأصلي والشرعي، وبخاصة أن فئات من الطلبة الفلسطينيين تعيش أوضاعاً معيشية صعبة في ظل ممارسات الاحتلال وقلة موارد الدخل العائلي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحليل العلاقة الترابطية والتداخلية بين مسارين مهمين سيطرا على برنامج العمل الطلابي منذ انطلاقة الحركة الطلابية المعاصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. انصب المسار الأول حول قضية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتنمية روح المقاومة الفلسطينية، وهذا بدوره ارتبط مع المسار الثاني، وهو الجانب الخدماتي المطلبي القائم على معالجة المشكلات الطلابية مثل قضايا الأقساط الجامعية والأجواء التعليمية السائدة في الجامعات الفلسطينية. تتعمق مشكلة البحث أكثر وأكثر في صلب القضية المبحوثة، وتلج إلى جوهرها من أجل إدراك كيفية تعايش هذين المسارين في مشكلة البحث، **وأيهما طغى على الآخر في سياق الكتابة عن هذا الموضوع تاريخياً؟ وما أسباب طغيان مسار على آخر؟ ولماذا لم تستطع الحركة الطلابية أن توازن بين هذين المسارين لما فيه خدمة الطلبة الفلسطينيين؟ وكيف سينعكس ذلك على نتائج الدراسة في النهاية واستخلاصاتها؟**

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

♦ تتبع المفاصل التاريخية المهمة التي مرت بها الحركة الطلابية الفلسطينية منذ انطلاقتها حتى اليوم.

♦ معرفة سمات الحركة الطلابية الفلسطينية، ومدى انعكاس هذه السمات على آليات عمل هذه الحركة داخل الجامعات الفلسطينية.

♦ إدراك وتحليل الظروف المجتمعية العامة التي عملت في ظلها الحركة الطلابية، وانعكاس مثل هذه البيئة على نشاطات الكتل الطلابية، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا العمل التطوعي ومساعدة الطلبة لإكمال مشوارهم العلمي والتعليمي في وقت يعيش فيه الفلسطينيون ظروفاً صعبة وقاسية.

♦ تقويم التجربة الديمقراطية الطلابية من خلال قراءة شعاراتها وأطروحاتها وبرامجها الانتخابية وأساليبها الدعائية، ومدى انسجام هذه البرامج مع متطلبات العمل الطلابي والعملية التعليمية.

♦ البحث في التغييرات البنيوية المهمَّة سواء على مستوى البرامج أو على مستوى آليات وديناميات العمل التي تبنتها الحركة الطلابية بعد قدوم السلطة الوطنية، والآثار التي تركتها عملية أوسلو في عام ١٩٩٣ على المنظمات الشعبية والجماهيرية، والاتحادات والنقابات.

♦ استعراض أهمية التعليم العالي بالنسبة للفلسطينيين في زمن التهجير والشتات والاحتلال، ومدى قدرة الحركة الطلابية الجامعية على تدعيم النشاطات التعليمية والأكاديمية من خلال توفير الأجواء الجامعية والتدريسيه الصحية.

♦ دراسة الرابط بين التجارب الطلابية في الجامعات الفلسطينية ومؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، ومعرفة انعكاسات المشاركة السياسية لطلبة الجامعات على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية، وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت عام ٢٠٠٦، والتي تركت انعكاسات وآثاراً على بنية النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية الفلسطينية عموماً.

أسئلة البحث والمنهجية:

يجيب البحث عن الأسئلة الافتراضية الآتية:

♦ كيف يمكن دراسة تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية ضمن إطار علمي ومنهجية عقلانية؟

♦ ما المفاصل التاريخية المهمة التي مرت بها الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية في آخر نصف قرن مضى؟

♦ ما العلاقة بين المطلبي والسياسي في نشاطات الحركة الطلابية الفلسطينية؟

♦ أيهما طغى على الحركة الطلابية المطلبي أم السياسي ولماذا؟

♦ كيف يمكن تقويم آليات عمل الحركة الطلابية خاصة في مساومتها مع إدارة الجامعات؟

♦ كيف انعكست الانتخابات الطلابية على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية؟

♦ لماذا أثر اتفاق أوسلو على عمل المنظمات الشعبية والجماهيرية، وعلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؟

♦ ما مدى تأثير اتفاق اوسلو على نشاط الحركة الطلابية؟

♦ هل اتبع طرق علاج واضحة لتقويم الضعف الذي أصاب الحركة الطلابية؟

أما بالنسبة للمنهجية، فقد اعتمد الباحث في عرض البحث وتحليل الأسئلة الافتراضية، والولوج إلى المحتوى والمضمون على المنهجية التاريخية، الوصفية، التحليلية. هذه المنهجية تتضمن الرجوع إلى المراحل التاريخية المختلفة من عمر الحركة الطلابية، واستعراض هذه المراحل بطريقة نقدية من خلال الرجوع إلى بعض المصادر الأولية والثانوية بما فيها الكتب والمجلات والدوريات والنشرات التثقيفية، فضلاً عن المقابلات الشخصية مع قادة العمل الطلابي بمن فيهم مسؤولي الكتل الطلابية وقادتهم وأعضاء مجالس الطلبة من سنوات متنوعة سابقة. لقد شملت المقابلات كل أطياف العمل الطلابي الفلسطيني بمن فيهم الوطنيين واليساريين والإسلاميين وبعض المستقلين. لكن يود الباحث أن يورد أن المقابلات قد اقتصرت على جامعات الضفة الغربية فقط بسبب صعوبة إجراء مثل هذه المقابلات مع طلبة جامعات قطاع غزة بسبب عوامل مرتبطة بالبعد الجغرافي ومعوقات يخلقها الاحتلال، وظروف معقدة مر بها الفلسطينيون في القطاع في أثناء إنجاز هذه الدراسة بسبب الاقتتال الداخلي والصراعات الحزبية والفصائلية.

أهمية التعليم العالي بالنسبة للفلسطينيين:

إن الكتابة في موضوع التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص في فلسطين يعد قضية مشوقة ومحفزة جداً، كون أغلب الفلسطينيين يلجأون إلى التعليم لتثبيت الهوية، ولتأمين فرصة عمل جيدة في ظل أوضاع معيشية قاسية. فبالرغم من ظروف القهر والتشريد والاحتلال الاستيطاني التي عانى منها الشعب الفلسطيني، وما زال، ورغم غياب الدولة الكيانية التي ترعى العملية التعليمية، والتنمية الشاملة المستدامة، سجل الفلسطينيون قفزات نوعية متسارعة ومتصاعدة على مستوى الكم والكيف في العملية التعليمية مقارنة بالدول الشعوب الأخرى على مستوى المنطقة. التعليم مهم وحاسم لأي عملية تعمير وإعادة بناء، وضروري في العملية التنموية عموماً، لأن إحداث التنمية الشاملة، التي تحمل صفات الاستدامة والثبات والتوازن، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية كافة لا يتم أو يكتمل، وإنما يبقى منقوصاً دون مؤشرات تعليمية واضحة.

يكفي أن نذكر في هذا السياق أن الحكم على أي عملية دمقرطة حقيقية لا يتم إلا بعد تفحص المؤشرات التعليمية المختلفة، وبخاصة أن زيادة نسبة التعليم في أوساط الشعوب يسهم بشكل مباشر في تحسين أدائها الاقتصادي ومستواها المعيشي، -وهذا بدوره- ينعكس إيجابا على المشاركة السياسية والتثقيف السياسي الواعي، والذي يعد متطلباً مهمّاً في حياة الشعب الفلسطيني في معركته لنيل الحرية والاستقلال، وفي معركته نحو مزيد من التحررية (التحررية مأخوذة من اللبرلة نسبة إلى الليبرالية السياسية والتعددية الثقافية والفكرية) ، والديمقرطة والانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي.

عاش الفلسطيني فترة ضياع فكري وثقافي ووجداني في فترة ما بعد النكبة في العام ١٩٤٨، وذلك بسبب خسارته لأرضه، وبسبب تدمير مئات القرى التي شكلت الحاضنة الطبيعية لنمو منظومة القيم الاجتماعية وتشكيلها، والمفردات الثقافية المهمة التي طالما اعتز بها الفلسطيني، كونها المغناطيس الطبيعي التي انجذبت نحوها كل أركان الحياة الفلسطينية. في هذا السياق يرى حسن خضر أن النكبة وما واكبها من تهجير وتشريد واغتراب، قد أصابت الفلسطيني بالأضرار الفادحة والخسائر التي لا يمكن تعويضها، لأن خسارة ٧٨٪ من فلسطين الانتدابية كان له آثار وتداعيات، وأصداء على الحياة الفلسطينية على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والمعنوية كافة. خسر الفلسطينيون على المستويين النفسي والاجتماعي المدن الساحلية كحيفا ويافا وعكا وصفد والتي مثلت الحاضنة الطبيعية لنمو الطبقة الوسطى، وشكلت «المعمل الاجتماعي لتوليد الأفكار والحركات السياسية والثقافية. كما أن النكبة في العام ١٩٤٨ أثرت سلباً على عملية إنتاج

النخب السياسية القادرة على اتخاذ قرارات مصيرية في معركة الفلسطيني للعودة واسترداد الحقوق». [١]

أمام هذه المعضلة التاريخية والمأساة الإنسانية، شكل التعليم، وضرورات الحصول على المعرفة والعلم في بقاع الشتات والاغتراب، جواز سفر لتأهيل الفلسطيني وتسليحه بطريقة جيدة للبقاء فوق صفحات الحياة في زمن شهد اندثار العديد من الأمم والشعوب، ولعل الهنود الحمر أفضل مثال على ذلك. ولهذا أصبح الاستثمار الاجتماعي الفلسطيني في التعليم جزءاً من إستراتيجية الفلسطيني للانتصار على ظروف الشتات وللمحافظة على وجوده الثقافي والإنساني في دول الطوق العربية، وفي العالم ككل. [٢]

وقد شكلت نكسة ١٩٦٧ ضربة أخرى وجهها الاحتلال لنسيج الحياة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية، حيث أصبح أخطبوط الاحتلال يلف فلسطين شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً. وزادت إجراءات الاحتلال القمعية/ التعسفية في إفراغ الحياة الفلسطينية من رحيقها الثقافي ومكونها الإنساني، وفي إلغاء طابعها الحضاري، وفي اتباع سياسة تغييبية شاملة. ويجدول عبد الجواد صالح في أثناء تناوله وتحليله لإجراءات الاحتلال القمعية في فترة ما بعد ١٩٦٧، مجموعة من الخطوات التعسفية التي قام بها الاحتلال على شكل خطة شاملة ومبرمجة لمحاربة الفلسطينيين ثقافياً وحضارياً. ومن هذه الإجراءات: تفريغ المؤسسات التعليمية من الكوادر والطاقات والكفاءات العالية من خلال خلق ظروف عامة تجبر هذه الطاقات على الهجرة خارج الوطن. إضافة إلى سياسة اقتحام المدارس والكليات والجامعات، ومنع الطلبة من الوصول إلى المراكز التعليمية لدفعهم إلى ترك مقاعد الدراسة وتشجيعهم على العمل داخل إسرائيل كقوة عاملة رخيصة، وبالتالي استنزاف الموارد البشرية في الضفة الغربية وغزة.

كما أن سلطات الاحتلال لجأت إلى سياسة الاعتقالات، وفرض الإقامات الجبرية على الطلبة والمحاضرين على حدٍ سواء، وحظرت تدريس العديد من المساقات التربوية، وخاصة الإنسانية والجغرافية والتاريخية التي تتناول المراحل والمفاصل التاريخية المهمة التي مرت بها القضية الفلسطينية. [٣]

شكل قدوم السلطة الوطنية والعودة إلى أرض الوطن في أعقاب اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣ البدايات الأولى لنشأة كيانية شبه مستقلة فوق الأرض الفلسطينية، حيث تجسدت هذه السلطة شبه الدولانية أو نصفها على أرض الواقع من خلال تأسيس المؤسسات والوزارات والأجهزة المدنية والعسكرية، وبدأ النظام السياسي الفلسطيني، بمؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، يبلور ملامح وسمات محددة. [٤] ومن هذه

الوزارات الخدمية التي أُنشئت وزارة التعليم العالي لما لها من دور حيوي حاسم في تأهيل عشرات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين الطامحين لدخول قطاع التعليم العالي.

مع حلول العام ٢٠٠٥، كان هناك إحدى عشرة جامعة فلسطينية، وثلاث عشرة كلية جامعية، وحوالي تسع عشرة كلية متوسطة تمنح درجة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه. (٥) وقد حاولت السلطة الوطنية وضع استراتيجية وطنية شاملة لرفع شأن التعليم العالي ومكانته في فلسطين لما لهذا القطاع الإنساني الحيوي من دور مهم يلعبه في التنمية البشرية والتنمية المجتمعية عموماً. ولعل من ملامح هذه الإستراتيجية الشاملة مساعدة الجامعات الفلسطينية في خلق وإنتاج قوة عاملة شابة ومؤهلة تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات والتطورات المتلاحقه التي يشهدها سوق العمل الفلسطيني، بحيث تكون قادرة على رفد الاقتصاد الوطني الناشئ بالقوة البشرية اللازمة لإحداث التنمية، لأن الإنسان يبقى العنصر الأهم في أي عملية تنموية. (٦)

وقد خرجت إلى حيز الوجود بعض الاهتمامات في التفكير الجدي لتناول قضايا التعليم العالي على شكل استثمار اجتماعي/ اقتصادي يتطلب أولاً وأخيراً جهداً جماعياً متكاملاً لحلحلة مجموعة من المشكلات المعقدة والمتشابكة، على رأسها المشكلات المالية والوضع المالي الصعب التي وصلت إليه الجامعات الفلسطينية، ثم ضرورة النظر والتمعن في سبل التوسع بالتعليم العالي بشكل يتناسب مع احتياجات السوق، خاصة قطاع التعليم المهني والتقني والصناعي والفندقي والعلوم المنزلية، والتي طالما احتلت مكانة متدنية على سلم الأولويات الاجتماعية. كما أن الحاجة ظهرت لتفعيل البحث العلمي، ووضع الموازنات الضرورية لذلك من أجل خلق جيل عقلاني باحث عن الحقيقة، ومتطلع بشوق ورغبة شديدة للمضي بالمجتمع إلى أرقى صوره ودرجاته، وبخاصة في زمن التطور التكنولوجي الهائل، وفي زمن عولمة العلم والمعرفة والسياسة والاقتصاد والثقافة والمعلومات.

إضافة إلى ذلك حاولت الوزارة جاهدة اعتماد معايير واضحة لضبط الجودة والنوعية في التعليم العالي، واعتماد أسس ومعايير جديدة لترخيص المؤسسات التعليمية، والبرامج والتخصصات المختلفة، سواء لمنح درجة البكالوريوس أو درجة الماجستير. (٧)

ويرى رمزي ريحان، الخبير التربوي، المطلع على شؤون التعليم العالي في فلسطين، أن التعليم العالي في أغلب دول العالم هو قطاع ديناميكي متنام، وأن التجربة الفلسطينية في هذا السياق لا يجب أن يستهان بها لأنها أثبتت أولاً وأخيراً قدرة الفلسطيني على الصمود والبقاء، وعلى الرغم من التجربة الاحتلالية الاستيطانية الإقتلاعية. فقد أسهم قطاع التعليم في اجتذاب الكفاءات العلمية والخبرات الأكاديمية. ففي عام ١٩٩٧، كان

هناك أكثر من ٢٨٠٠٠ فلسطيني يحملون درجات بكالوريوس وماجستير حصلوا عليها من جامعات فلسطينية داخل الوطن. وقد أظهرت الدراسة التي أعدها جرير القدوة لمصلحة وزارة التربية والتعليم العالي التزايد المطرد في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية، ففي العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية الثمانية حوالي ٢٢٩٦٦. اختار ما يقارب ٦٠,٤٪ منهم الدراسات الإنسانية مثل الآداب والتربية والفنون والقانون وأصول الدين والفندقة كحقل معرفي متخصص، بينما اختار ٣٩,٦٪ الكليات ذات الطابع العلمي في الهندسة والعلوم والتجارة والصيدلة والمهن الطبية والصحية. هذه الأعداد من الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا والكليات المتوسطة ظلت في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٣/١٩٩٤ – ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالي ٢٣٣. ٣٪، حيث وصلت أعداد هؤلاء الطلبة إلى ما يقارب ١٠٤٠٠٠ طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣. (٨)

هذه الأرقام والإحصاءات والمؤشرات الرقمية إن دلت على شيء فإنما تدل وتشير على أن التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية بدأ يتبلور أكثر فأكثر في آخر عشر سنوات وراح يأخذ صفة القطاع الاستثماري في الإنسان، وفي نشاطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. من الناحية الاقتصادية، ينظر إلى التعليم العالي كاستثمار آني يتمثل مردوده المستقبلي في زيادة الدخل القومي عن طريق ارتفاع إنتاجية المتعلم وحامل الشهادة العلمية. لكن للتعليم العالي آفاقاً تتعدى البعد الاقتصادي البحت لتشمل هذه الرضا الاجتماعي والإنتاج العلمي والثقافي بجميع أشكاله ودوره في تعزيز الهوية الوطنية والقومية. (٩) حاولت وزارة التعليم العالي منذ قدومها وضع استراتيجية عقلانية فاعلة للتعامل مع مدخلات العملية التربوية والتعليمية، ومع مخرجاتها على حدٍ سواء. لكن مع مرور الوقت توسع مفهوم الاستراتيجية، وأصبح يضم مجالات أخرى إداريةً واقتصادية وتربوية، وأصبحت الاستراتيجية أكثر المصطلحات توازناً وعقلانية في حقل معرفي معين؛ لأنها تعكس التخطيط والتفكير الحيوي والمنطق السليم في التعامل مع الأشياء والقضايا والمشكلات. (١٠)

بدايات الحركة الطلابية الفلسطينية:

تعود البدايات الأولى للحركة الطلابية الفلسطينية المعاصرة إلى خمسينيات القرن الماضي، بالتحديد في ١٩٥٩/١١/٢٩، وهي ذكرى **تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين**، وقد جاءت هذه المناسبة بعد عشر سنوات من قرار تقسيم فلسطين، الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. فقد توافد رموز الطلبة الفلسطينيين وممثلوهم في لبنان وسوريا

ومصر إلى القاهرة لإعلان انطلاق هذه المؤسسة الوطنية الفلسطينية، والتي كان على رأس أولوياتها في تلك الفترة وضع اللوائح الداخلية والأنظمة النقابية التي تعنى بعمل الاتحاد ونشاطاته، وقدرته للوصول إلى عقول الطلبة الفلسطينيين، وقلوبهم الذين عاشوا في شتات عظيم واغتراب مؤلم في أعقاب النكبة. وقد استفاد الاتحاد فعلاً من وجوده على أرض مصر الناصرية التي بدأت تولي اهتماماً خاصاً بقضية العرب الأولى، وهي ضياع فلسطين، وضرورة تعميق الجهود العربية والفلسطينية، وتجذيرها في استرداد الأرض، والحقوق في فلسطين.

إلا أن بعض الأدبيات والمصادر، القليلة نسبياً، تعمقت في تناول الحركة الطلابية الفلسطينية في فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، فأرجعت النشاطات الطلابية في فلسطين إلى عشرينيات القرن الماضي، أي إلى الفترة التي سبقت الانتداب البريطاني، وازدياد الهجمة الصهيونية الشرسة على فلسطين. في هذه الفترة، كان عدد الدارسين الفلسطينيين في الجامعات خارج فلسطين في أماكن مختلفة ومتعددة منها على سبيل المثال لا الحصر الآستانة والقاهرة وبيروت وباريس، قليلاً جداً، وانحصرت هذه الفئة في العائلات الوجاهية والغنية والإقطاعية التي كان بمقدورها إرسال أولادها إلى الخارج من أجل التعليم. ومع هذا قاوم الطلبة الفلسطينيون الهجمة الصهيونية على فلسطين من خلال المظاهرات والمسيرات ونشر الوعي الوطني والجماهيري بين أوساط الشعوب العربية والإسلامية، موضحين لهم مخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين (١١) . إلا أن النشاطات الطلابية والشبابية في تلك الفترة كانت ضعيفة وغير منظمة نسبياً بسبب عدم وجود حركة طلابية وشبابية فلسطينية واضحة الرؤى والأهداف، وبسبب ضعف التعليم العالي، وقلة المراكز التعليمية الجامعية داخل فلسطين.

تشكلت مجموعة من الروابط الطلابية والمنتديات الثقافية والشبابية والأدبية في فلسطين حيث كان جزء من نشاطها يقوم على مقاومة الصهيونية، وهجمتها الاستيطانية في فلسطين. فقد أسس الطلبة الفلسطينيون الدارسون في الأزهر الشريف عام ١٩١٤ جمعية مقاومة الصهيونية التي عمدت إلى مقاومة الوجود الصهيوني بكل الوسائل الممكنة، وعملت على تأسيس فروع للجمعية في بعض المدن السورية والفلسطينية بهدف تنشيط النشاطات الاقتصادية والزراعية والتجارية في فلسطين ودعمها، وخلق حالة من التوعية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين من أجل التشبث بأراضيهم (١٢) . أما الشبيبة النابلسية فقد تأسست في بيروت عام ١٩١٣، وضمت مائة طالب من مدينة نابلس برعاية نجيب نصار، حيث هدفت إلى حماية حقوق الطلبة الفلسطينيين المتواجدين في بيروت، وخلق الأجواء المناسبة، للنهوض بالأمة العربية والفكر القومي والأفكار السورية. أما جمعية

العلم الأخضر، فقد تشكلت على هيئة جمعية طلابية عربية في الآستانة، حيث ضمت الطلبة العرب والفلسطينيين، وبرز من بين صفوفهم عاصم بسيسو ومصطفى الحسيني وشكري غوشة. وكان من أهدافها تقوية الروابط العربية والقومية بين الطلبة العرب والنهوض بالفكر العروبي والقومي تمشياً مع الحركة النهضوية العربية الإصلاحية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وأصبح يطلق عليها فكرياً حركة النهضة العربية [١٣] .

شهدت فترة الانتداب البريطاني أحداثاً وتطورات متتابعة كان لها تأثير على شرائح الشعب الفلسطيني بما فيهم الطلبة والشباب خصوصا أحداث ثورة عام **١٩٢٩**. وقد شارك الطلاب في أحداث الثورة من خلال تأسيس اللجنة العليا للطلاب التي قادت العمل الطلابي، وقامت بتنظيم المؤتمرات واللقاءات الطلابية والشبابية في فلسطين والخارج [١٤] . في أعقاب أحداث ثورة عام **١٩٢٩**، انعقد **المؤتمر الطلابي الفلسطيني الأول** في مدينة عكا حيث رفع شعار: « **محاربة الإنجليز رأس الأفعى** »، وكان من مقرراته الدعوة إلى الإضراب العام احتجاجاً على الهجرة الصهيونية والانتداب البريطاني الذي كان يسهل هذه الهجرة اليهودية المنظمة، ويدعمها سراً وعلانية. وصدر عن المؤتمر بعض القرارات المهمَّة منها تأليف فرقة كشافة عربية في فلسطين، والدعوة إلى مقاطعة البضائع الأجنبية، والمطالبة بتدريس تاريخ البلدان العربية وجغرافيتها لتعكس ماضيها الأصيل [١٥] .

تأججت المشاعر الفلسطينية عموماً خلال ثورة عام **١٩٣٦** ضد الانتداب البريطاني في فلسطين بحيث انتفضت جموع الفلسطينيين ضد سياسات الانتداب، وفي هذه الفترة انعقد مؤتمر لجان طلبة فلسطين في مدينة يافا حيث أيد المؤتمر الاستمرار بالإضراب الكبير، وشجع عدم دفع الضرائب، إضافة إلى نشره مجلة توعوية لمنع بيع الأراضي لليهود، وتعميق فكرة مقاطعة البضائع الأجنبية، وتشكيل لجان الطلبة والأندية الطلابية في القرى والأرياف، فضلاً عن إصدار عدد خاص عن الطلبة الفلسطينيين الدارسين في المدارس الثانوية، وفي المعاهد العليا في الخارج، ينقل هموم الناس ويوجههم إلى الطريق الصحيح [١٦] . في الفترة نفسها ظهرت أيضا العديد من الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي الفلسطيني، وحزب الاستقلال، وحزب الدفاع الوطني ، والحزب العربي الفلسطيني، حيث اعتمدت هذه الأحزاب على الشباب والطلبة المتعلمين في صياغة برامج هذه الأحزاب، وتحديد أهدافها ووسائلها في السياسة والنضال [١٧] .

مثلت جمعيات «الخطابة» والأندية الأدبية والاجتماعية التعبير الأول لدور الحركة الطلابية الناشئة في فلسطين، ومن خلالها مارست الأنشطة المتعددة بما فيها الرياضية والسياسية والثقافية، وبالرغم من سياسة بريطانيا التجهيلية ضد الشعب الفلسطيني من

حيث قلة المدارس ومحاولة طمس الهوية الوطنية، وعدم وجود جامعة وطنية في تلك الفترة، فإن الفئة القليلة من الطلاب والمتعلمين أدركوا خطة بريطانيا في تسهيل مهمة تهويد فلسطين. ومن هنا تعالت الأصوات المحذرة من هذه المخططات الظلامية من خلال الدعوة إلى تشكيل اتحاد طلابي فلسطيني من أجل تجميع الطاقات، وتحشيدها لصالح الأهداف والأغراض الوطنية والنضالية.

مع هذا لا يمكن إطلاق صفة الحركة على النشاطات الطلابية في هذه الفترة، بسبب مجموعة من العوامل والمتغيرات:

- الطابع المدرسي للنشاط الطلابي بسبب افتقار فلسطين إلى المعاهد الدراسية العليا.
- البساطة والمحدودية في النشاطات والفعاليات الطلابية المنظمة حيث افتقر العنصر الطلابي لعامل التنظيم وتنسيق الجهود والفعاليات.
- لم يكن التعليم في هذه المرحلة إحدى وسائل التحول الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني بسبب وجود وسائل وأدوات أخرى (١٨).
- اقتصار التعليم على العائلات الإقطاعية والوجاهية، وعلى الفئات العليا في المجتمع الفلسطيني بسبب الفقر والفوارق الطبقية والاجتماعية والاقتصادية، حيث بقي الريف الفلسطيني بمجمله مهمشاً فيما يتعلق بالنشاطات الطلابية (١٩).
- شيوع ظاهرة المدارس الأجنبية في فلسطين مما شكل خطراً داهماً على الثقافة الوطنية والتعليم الأصيل، تمثل ذلك في جهل الطلبة الخريجين بالعادات والتقاليد الأصيلة لمواقع سكناهم من جانب، وعدم توفيقهم في أخذ ما يلزم الواقع الفلسطيني من ابتكارات واختراعات، مما جعلهم لقمة سائغة تحولوا من خلالها إلى كتلة (عضوية سريعة الذوبان في بطن الاستعمار) (٢٠).

انطلاقة العمل الطلابي الفاعل بعد نكسة عام ١٩٦٧:

بعد تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في تشرين ثاني عام ١٩٥٩، نشطت الروابط الطلابية الفلسطينية، واتسعت دائرة النشاطات والفعاليات الفلسطينية خاصة في فروع الاتحاد في سوريا ولبنان ومصر. وبالرغم من أن الظروف الصعبة التي مرت بها القضية الفلسطينية والأمة العربية عموماً، وبخاصة بعد انتصار الناصرية في مصر، والبعثية في سوريا والعراق، ونشوب حرب اليمن والخسارة العربية الفادحة في حرب حزيران عام ١٩٦٧، فإن الاتحاد العام لطلبة فلسطين حافظ على ترابطه الداخلي، وطور كثيراً من برامجه

وفعالياته وطرق تواصله مع الطلبة الفلسطينيين، ومع مقتضيات القضية الفلسطينية. لقد عرفت الساحة الفلسطينية عبر سنين النضال الطويلة العديد من الخلافات في وجهات النظر تجاه العديد من القضايا الجوهرية مثل اتفاق جنيف عام ١٩٧٤، وبرنامج النقاط العشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وما أحدثته هذه الاتفاقيات من خلافات وانقسامات وتداعيات في الساحة الفلسطينية، إلا أن تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين أثبت أن الاتحاد كان قادراً على استيعاب هذه الخلافات الداخلية ذات الطابع الفصائلي، واستطاع فعلاً من تجاوزها، وهضمها بما يتلاءم مع ظروف الشتات الفلسطيني وأوضاع الطلبة الفلسطينيين، وبخاصة أولئك الذين يدرسون في الخارج [٢١] . هذه الورقة البحثية لن تتناول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين كون نشاطاته تركزت في أوساط الطلبة الفلسطينيين في الخارج، وإنما الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية حيث التماس المباشر مع الأرض ومقاومة المحتل، ومع هذا يعتقد الباحث جازماً أن هاتين التجربتين مرتبطتان بشكل وثيق، ويمثلان نموذجاً لا بأس به للعمل الطلابي في داخل فلسطين وخارجها.

مع مرور الوقت، ومع طغيان أحداث القضية الفلسطينية على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، ومع زيادة إقبال الفلسطينيين على التعليم، توسع الاتحاد العام لطلبة فلسطين ليضم الآن أكثر من خمسين فرعاً خاصة في الدول العربية ودول أوروبا الشرقية والدول الغربية. بعد انتكاسة عام ١٩٦٧، تعمقت تجربة العمل الطلابي داخل الوطن، بسبب الأحداث المؤلمة التي مرت بها المنطقة العربية خصوصاً بعد خسارة ما تبقى من فلسطين الانتدابية، وبسبب سياسة التهويد والاستيطان والمصادرات التي اتبعها الاحتلال لتغيير الجغرافيا والديموغرافيا في الضفة الغربية وغزة. وقد كان طلبة الجامعات في مقدمة حركة وطنية بدأت تنمو بقوة لمقاومة المحتل، وكانت وسائل النضال في تلك الفترة سلمية لاعنفية وشعبية في ظل ميزان قوى يميل لصالح الاحتلال.

بعد منتصف السبعينيات، دخلت مجموعة من العوامل والمتغيرات ساهمت في تقوية الحركة الطلابية الفلسطينية وتمتين عودها، ومن هذه العوامل أن القضية الفلسطينية دخلت مرحلة جديدة خاصة بعد الانتخابات البلدية التي جرت في كبرى المدن الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٦، حيث أفرزت هذه الانتخابات رموزاً وطنية محسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن الليكود وصل إلى الحكم في إسرائيل، وهو الحزب الذي تبنى سياسة تكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وبدأ قادته يفكرون جدياً في إمكانية ضم الضفة الغربية إلى الكيان الإسرائيلي [٢٢] . فضلاً عن اتساع دائرة التعليم

العالي في فلسطين، وزيادة أعداد الطلاب والمؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية حيث ظهرت جامعات فلسطينية مثل النجاح وبيرزيت وبيت لحم والإسلامية (٢٣) .

قبل الحديث عن طبيعة الدور الذي تقوم به الحركة الطلابية في دمقرطة الحياة الطلابية والسياسية الفلسطينية، **يود الباحث أن يورد النقاط الآتية كخصائص بارزة تمتاز بها الحركة الطلابية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة:**

- جاء تشكيل المجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية على خلفية التناقض مع الاحتلال الإسرائيلي، ولم يأت على أساس صراع بين الطلبة وإدارات الجامعات. ومع هذا استمرت المحاولات الجادة للربط بين النضال الوطني ضد الاحتلال وسياساته الاقصائية التهجيرية من جهة، وبين دمقرطة الحياة الطلابية من جهة أخرى (٢٤) .

- الكتل الطلابية المختلفة هي بالأساس امتداد للحركات والفصائل والتنظيمات السياسية الفلسطينية التي تواجدت في الشتات الفلسطيني قبل التوقيع على اتفاق أوسلو. من وجهة نظر بعض نشطاء الطلبة داخل أسوار الجامعات الفلسطينية أن مختلف الحركات الطلابية، وما تنتمي إليه من فكر إسلامي أو وطني أو يساري غير قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في الشؤون الطلابية العامة بعيداً عن قياداتها السياسية. لذلك يتساءل بعض رموز وقيادات الحركة الطلابية حول أهلية ومصداقية الحديث عن حركة طلابية فلسطينية فاعلة، بعيداً عن التنظيمات والفصائل والأحزاب، وبخاصة أن بعض الفصائل تدخلت في كل صغيرة وكبيرة في عمل الكتل الطلابية (٢٥)

- تعرضت الحركة الطلابية الفلسطينية إلى حالة من التشرذم والتكلس السياسي والتنظيمي بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، بسبب بروز اهتمامات وتناقضات جديدة على الساحة الفلسطينية. وقد امتازت الحركات الطلابية والبنى الجماهيرية عموماً بالجمود والخطابية والشعاراتية والرومانسية والطوباوية الحالمة بعيداً عن الواقعية، فضلا عن التشرذم والانقسام حيث جاء بناء مؤسسات السلطة الوطنية على حساب المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية (٢٦) .

- لم تستطع الحركة الطلابية الفلسطينية بناء هيكل تنظيمي يأخذ مسمى «مجلس أعلى»، «هيئة وطنية» أو غير ذلك من المسميات حتى يكون بمقدوره أن يعكس هموم الطلبة، ويتناول قضاياهم ومشكلاتهم بعيداً عن السياسة الحزبية الضيقة، وبعيداً عن المناكفات الفصائلية التي أضرت بالعمل الطلابي النقابي السلمي التعاوني.

- بقيت مشاركة الطالبات الفلسطينيات في النشاط الطلابي داخل الجامعات محدودة، ولا تعكس أعدادهن وحجمهن، وبدلاً من ذلك أخذت هذه المشاركة الطابع الشكلي

والتجميلي. إن مراجعة نسبة تمثيل الطالبات في مجالس الطلبة يمكن أن تستخدم كمؤشر لمعرفة مدى إدماج النوع الاجتماعي أو الجندر في العملية التعليمية في الجامعات. منذ بداية السبعينيات، وحتى اليوم لم تصل نسبة الطالبات داخل المجالس الطلابية أكثر من ١١٪، وإن أغلب الكتل الطلابية استخدمت هذا الوجود بين الطالبات لاستقطاب هذه القاعدة الطلابية العريضة وتوسيع القاعدة الشعبية، دونما رغبة في خدمة النوع الاجتماعي [٢٧].

الديمقراطية الطلابية:

على مستوى آخر، يمارس آلاف الطلبة الفلسطينيين داخل أسوار الجامعات ديمقراطية شبابية من خلال مشاركتهم في تجربة انتخاب ممثليهم في مجالس الطلبة للعناية بأمورهم وشؤونهم اليومية وقضاياهم متعددة الأوجه والمظاهر، التعليمي منها، والسياسي والنقابي والأكاديمي. إن الدراسات البحثية المحكمة ذات الشأن الرفيع التي تناولت الحركة الطلابية الفلسطينية، والتي هي في الحقيقة قليلة جداً، توصلت إلى نتيجة مفادها **أن مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية عبر تاريخها الطويل قامت بمهمتين رئيسيتين:**

- **الأولى والحاسمة** كانت وما زالت سياسية الطابع ونضالية المحتوى، تتمثل بمقارعة الاحتلال وخلق جيل طلابي واع وقادر على فهم المعوقات والتناقضات المفصلية المهمَّة التي مرت بها قضية الشعب الفلسطيني، لدرجة أضحت معها الحركة الطلابية تتسيد المقاعد الأمامية في الحركة النضالية الفلسطينية، وبخاصة في أعقاب نكسة عام ١٩٦٧. ورغم أن النكسة نتج عنها خسارة ما تبقى من أراضي فلسطين الانتدابية، فإنها نمت شعوراً وطنياً فلسطينياً عارماً داخل المؤسسات النقابية والاتحادات المهنية، بما فيها المجالس الطلابية، مفاده أن تحرير فلسطين لن يتم إلا بأيد فلسطينية وجهد فلسطيني مدعوم بعمق عربي وإسلامي واسع ورحب [٢٨]

- **والثانية** هي بالأصل خدماتية اجتماعية وأكاديمية ونقابية الطابع تهدف إلى مساعدة الطالب الفلسطيني لإكمال مشواره التعليمي من خلال توفير أجواء مريحة للعلم والتعلم، ومن خلال مد يد المساعدة للطلبة المحتاجين للوصول إلى المقاعد الجامعية، وتأمين المنح والقروض والمساعدات، وضمان التنسيق الجيد مع إدارات الجامعات ووزارة التعليم العالي بهذا الخصوص [٢٩].

تحاول الكتل والتنظيمات الطلابية المختلفة دائماً فرض ذاتها، والترويج لبرنامجها السياسي والخدماتي، بحيث تقدمه بألوان وأشكال مختلفة للطالب الفلسطيني، وبخاصة الطلبة الجدد الذين دخلوا الحرم الجامعي دون أن يكون لهم الخبرة والمعرفة الكاملة بالعمل الطلابي. إن زيارة قصيرة لإحدى الجامعات الفلسطينية أيام الانتخابات ستنعش

الصدر والذاكرة، وسيمتزج هذا الشعور الوطني الجارف بألوان العلم الفلسطيني الذي يزين البنايات والأسطح والأركان، وتختلط ألوانه مع ألوان الربيع الدافئة حيث أن انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية تحدث في هذا الفصل الجميل، كما تمتزج ألوان العلم مع صور الشهداء والأسرى والمحررين، وبخاصة اؤلئك الذين ينتمون للحركة الطلابية بألوانها وأطيافها السياسية كافة. تختلط صور الشهداء والشعارات الوطنية مع المنشورات والكتيبات التي توزعها كتل العمل الطلابي لتحتوي على أهدافها وأطروحاتها وأفكارها وإنجازاتها، وما تنوي فعلاً تقديمه إذا ما أتيح لها فرصة الوصول إلى مقاعد مجلس الطلبة، وبالتالي المساهمة في بناء الحياة الديموقراطية وتطويرها داخل الجامعات [٣٠] .

يكتسب الطلبة، باللغة السياسية، خلال وجودهم في الجامعات لمدة أربع سنوات مهارات إضافية من خلال عملهم التطوعي في الكتل والتنظيمات الطلابية، فهم الأقدر على إدارة الحملات الانتخابية والدخول في المناظرات السياسية والفكرية، إضافة إلى مهاراتهم الخطابية والكلامية على مستوى الشخصية والأداء، خاصة المرتبط بالقدرة للوصول إلى أصوات الطلبة الذين لم يحددوا بعد لمن سيصوتون يوم الانتخابات الكبير. إن هذا التمرين الانتخابي له فعلا استحقاقاته في تفريخ قيادات شابة من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، وبخاصة من الأرياف والمخيمات والطبقة الوسطى [٣١] .

من هنا يمكن للتنظيمات والفصائل المختلفة أن تستفيد من هذه الخبرة الطلابية العالية في إدارة الحملة الانتخابية وتفعيل الدعاية الانتخابية، وبخاصة أن الشعب الفلسطيني قد مر باستحقاقات انتخابية عديدة على مستوى البلديات والمجلس التشريعي والرئاسة الفلسطينية وبالتحديد عام ٢٠٠٥. فالطلبة يمتلكون من الخبرة والجرأة والمرونة الحد الكافي لضمان حملة انتخابية ناجحة وواعية، تستطيع أن تقرع كل الأبواب، وتحفز مختلف الفئات في المجتمع الفلسطيني للخروج بأعداد كبيرة يوم الانتخابات، لا سيما أن الانتخابات في السياق الفلسطيني أصبحت استفتاءً وطنياً شاملاً، وجزءاً من حركة وطنية نضالية فلسطينية، ما زالت تقاوم للوصول إلى الحرية والاستقلال. هذا حتماً ينعكس إيجاباً على الهوية الوطنية الفلسطينية، ويسهم في تثبيت الإنسان الفلسطيني على أرضه في ظل معادلة ديموغرافية سكانية يحاول الاحتلال استغلالها لتهجير الفلسطينيين بطريقة ناعمة من خلال بناء المستوطنات والجدار العازل، وقتل إمكانيات الحياة والمستقبل في الأراضي الفلسطينية [٣٢] .

في بعض الجامعات، تدخل الكتل الطلابية في تحالفات وعلاقات تضامنية ائتلافية قبل الانتخابات أو بعدها، بناء على آيديولوجية مشتركة أو برنامج سياسي وطني متقارب، وقابل للتطبيق على أرض الواقع. هنا تظهر قدرة كل اتجاه أو تكتل طلابي للدخول في

معترك المساومات والمفاوضات مع الاتجاهات والكتل الأخرى لتنسيق جهودها الطلابية ضمن اتفاقية أو تفاهم ضمني يكفل توزيع المصادر والموارد والغنائم في فترة ما بعد الانتخابات، إذا ما قدر لهذا التكتل أن يفوز. إن التجربة الائتلافية والعلاقات التضامنية المؤقتة بين توجهات سياسية وحزبية مختلفة، هي إحدى مظاهر الديمقراطيات البرلمانية المعاصرة التي تمتاز بتنوع وتعدد الأحزاب وأطروحاتها وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل عدم قدرة حزب واحد أن يحصل على أغلبية ساحقة في البرلمان تكون كافية لتمكينه من تشكيل الحكومة لوحده، مما يضطره للدخول في اتفاقيات ائتلافية مع أحزاب صغيرة أو كبيرة بناء على تفاهم ضمني أو اتفاق مكتوب يضمن توزيعاً عادلاً لمقاعد المجلس [٣٣] . لكن المشكلة أن التحالفات بين الكتل الطلابية افتقدت المهنية والأبعاد النقابية، حيث بقي التركيز على البعد السياسي والمصلحي أساسه معارضة السلطة الوطنية واتفاق أوسلو. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ورغم الاختلافات المنهجية والأيديولوجية والفكرية بين الكتل الإسلامية واليسارية، فإنها دخلت في تحالف واحد لمعارضة القوى الطلابية المؤيدة لحركة فتح والسلطة الوطنية [٣٤] .

إن التجربة الديمقراطية الواعية بين أوساط الطلبة في رحاب الجامعات يمكن أن تسهم بالتأكيد في تعزيز التوجهات الديمقراطية، وتقوية البنيان الداخلي للمجتمع الفلسطيني إن اُستغلت على الوجه الأمثل من قبل الكتل الطلابية وإدارات الجامعات، بتعدديته وتنوعه الثقافي والديني والسياسي والاجتماعي. فالمجتمع المدني الفلسطيني الذي يضم المساجد والكنائس والاتحادات النقابية والأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات الثقافية والإنسانية واتحادات المرأة والطلبة والشباب، يؤدي دوراً محورياً في تعزيز مؤشرات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. إن تنمية المجتمع المدني وتقويته يعد من أهم المداخل النظرية التي تساهم في إحداث تحول ديمقراطي، خاصة إذا اقترن تطور المجتمع المدني مع متطلبات وشروط مسبقة أخرى من أهمها تعميق الثقافة السياسية الناضجة وأنسنة التعليم، وبث قيم التسامح والتعددية السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية، وتقبل الآخر والتعايش معه [٣٥] .

هناك آليات مختلفة ومتعددة للتحول الديمقراطي، وما زالت أصداء الحوارات والنقاشات والندوات المتخصصة تدور حول أفضل الطرق والوسائل التي تفضي إلى فضاء ديمقراطي حقيقي. من بين هذه المداخل والآليات التي تبناها بعضهم مدخل الإصلاح والتجديد المؤسساتي في بنية النظام القائم بمؤسساته ومكوناته الرسمية وغير الرسمية،. فدرجة المأسسة والبناء الداخلي المنظم والاستقلال المالي للإتحادات والنقابات النسوية والطلابية والعمالية والطوعية والمهنية، وتقوية الديمقراطية الداخلية للأحزاب

والقوى السياسية سينعكس إيجاباً على النظام السياسي الفلسطيني ككل. فكلما كانت الأنظمة واللوائح الداخلية واضحة، وكلما كانت الممارسات الحزبية والنقابية تعلي من شأن التعددية السياسية والفكرية، فقد أسهم هذا في مأسسة التجربة الديمقراطية الوطنية، وعقلنة الأنظمة والقوانين والمعايير التي تعنى بالعملية السياسية عموماً [٣٦].

إن تعزيز هذا الشعور، وهذه الممارسات يتطلب عقد الورشات والندوات الدورية المتخصصة التي تتناول أمور الحركة الطلابية، ومشاكل طلبة الجامعات، وبخاصة في هذا الزمن الذي تعاني فيه الحركة التعليمية الفلسطينية مشاكل جمة ومعقدة. فعملية التثقيف السياسي والنقابي أمست ضرورة وطنية، حيث تُعنى مجالس الطلبة المنتخبة، وعمادات شؤون الطلبة، وممثلو الكتل الطلابية بعملية التوعية من خلال مساعدة الطلبة للإلمام بأبجديات الحركة الطلابية الفلسطينية، من حيث البدايات والمراحل التي مرت بها وظروفها الحالية. هذه الورشات المتخصصة ستساعد بالتعريف بالمؤسسات القيادية والتنظيمية التي قادت العمل الطلابي داخل الوطن وخارجه، كما أنها ستساعد في معرفة العلاقة العضوية/ الوجدانية بين كتل العمل الطلابي وفصائل العمل الوطني المقاوم. كما أن للحركة الطلابية دوراً في تدعيم المؤشرات الديمقراطية من خلال المشاركة الفاعلة في عملية الانتخابات، والإصلاح السياسي والاجتماعي والتعليمي، كما أنها قادرة على رفد النخب السياسية الفلسطينية بكوادر جديدة [٣٧].

تسييس الحركة الطلابية:

أسهمت الحركة الطلابية في تفريخ قيادات فصائلية وحزبية ومجتمعية، ولم يكن دور الكتل الطلابية منصباً على إيجاد قيادات طلابية وإبرازها فحسب، بل تعدى الأمر إلى صقل قدرات هذه الكفاءات والقيادات الذين أهلوا خلال فترة دراستهم في الجامعات وتمتينها. وقد نشطت هذه القيادات الطلابية بعد تخرجها من الجامعات في قيادة العمل المجتمعي العام، وفي إطار الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وفي منظمات المجتمع المدني، كما شارك بعض هذه القيادات في إدارة مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والأجهزة المدنية والأمنية [٣٨].

إن تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، سواء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أم في الشتات والمنافي، لم يختلف كثيراً، ولم يتمايز عن تاريخ فصائل العمل الوطني الفلسطيني بكل أطيافه وألوانه السياسية والحزبية. حتى إن بعضهم يستطيع الادعاء في هذا السياق أن بعض القيادات الطلابية الفاعلة والنافذة ضمن القاعدة الجماهيرية قد استطاعت من استغلال قدراتها وطاقاتها القيادية والتعبوية لبناء وتأسيس فصائل وأحزاب فلسطينية،

لا سيما في خمسينيات القرن العشرين. **إن الحديث عن الحركة الطلابية الفلسطينية في المضامين وظروف النشأة، والتأسيس يعني ملاحظتين جوهريتين:**

- **الأولى** أن الحركة الطلابية نفسها كانت مساهمة محورية في التأسيس والتنظير للأحزاب الفلسطينية خاصة في بداياتها الأولى، وهذا ينطبق على حركة القوميين العرب الجبهة الشعبية وحركة فتح وغيرها من الفصائل، إضافة إلى الأحزاب والحركات الإسلامية خاصة الإخوان المسلمين.

- **أما الملاحظة الثانية** فمتعلقة بالحركات الطلابية التي أنتجتها الأحزاب والفصائل السياسية، وهي تشكل الأطر الطلابية في داخل الأراضي الفلسطينية كافة، وقد تزامنت نشأة هذه الروابط الطلابية مع قيام العديد من الجامعات الفلسطينية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

لقد غرقت الحركة الطلابية الفلسطينية في النشاطات السياسية والحزبية حيث عمدت الفصائل والأحزاب المختلفة إلى زيادة درجة التأطير والتجنيد والتعبئة في صفوف الطلبة؛ لأنهم يمثلون الشرائح المتعلمة، إضافة إلى الدور الريادي للحركة الطلابية في رفد الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج بالكوادر والقيادات الوطنية المؤهلة فكرياً وسياسياً للعمل في صفوف المنظمات الفلسطينية. لقد شكلت الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة المنابر والمحطات المهمَّة للمناكفات السياسية والحزبية والنقاشات الطويلة وللدعايات الانتخابية لفصيل أو تنظيم سياسي ما، حيث إن حالة الجدل السياسي استغلت لمهاجمة الخصوم من أتباع الفصائل الأخرى ولزيادة وعى جموع الطلبة بالبرامج السياسية والانتخابية للفصائل والأحزاب السياسية. وبما أن الحركة الطلابية الفلسطينية انطلقت في أوج المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد عملت جاهدة لاستنفاذ كل خيارات مقاومة الاحتلال عبر منبر الجامعات ومن خلال العمل الجاد والدؤوب لتجنيد الطلبة وتأطيرهم وتثقيفهم سياسيا حتى يقوموا بمهمة مقاومة الاحتلال بطريقة واعية ومثمرة وعقلانية.

في هذا السياق نفسه يجب أن لا ننسى أو نتناسى الأدوار الاجتماعية والتوعوية المهمة التي تقوم بها الحركة الطلابية بالتحديد على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الطلبة أنفسهم، وتنظيم النشاطات الثقافية والاجتماعية لتمتين هذه العلاقات. كما كان هناك تركيز على الشرائح الضعيفة والفقيرة في أوساط الطلبة من أجل ضمان حصولهم على التعليم ومواصلة مشوارهم العلمي، وحق الجميع في التعليم أولاً، وفي المشاركة في كل الأنشطة الطلابية ثانياً. لقد اقترن العمل والنشاط الاجتماعي والثقافي في أجندة العمل الطلابي مع نشاطات نقابية ومطلبية، لا يستهان بها جلّها متعلقة بمستوى وطبيعة

الخدمات المقدمة للطلبة، والتخفيف عنهم فيما يتصل بالأقساط الجامعية، والعمل على توفير المنح والمساعدات المادية للطلبة الفقراء وأبناء الأسرى والجرحى والشهداء، إضافة إلى جهد بذل لتنسيق النشطات الطلابية من خلال النوادي واللجان والعمادات المختلفة، وبمشاركة أساتذة ونقابيين وإدارة الجامعات.

تضارب البرامج الوطنية والمطلبية في فترة ما بعد اوسلو:

بما أن الهّم السياسي والنضالي يحتل الحيز الأكبر في أولويات الفلسطينيين في ظل الاحتلال بما فيهم القطاعات الطلابية، إلا أن الواقع الاقتصادي والمالي الصعب الذي تمر به الضفة الغربية وقطاع غزة يحتم على الكتل الطلابية واتحادات المجالس الطلابية التخفيف من معاناة الطلبة وبخاصة المحتاجين منهم، من خلال تفعيل دور صناديق مساعدة الطالب المحتاج. في الورشات الطلابية المختلفة التي حضرتها وحاضرت فيها، حيث كانت ترتفع بعض الأصوات التي تدعو إلى إنشاء الصناديق المالية التي تنمي النزعة الاستثمارية بعيداً عن ثقافة الاستهلاك والعوز المستمر، وهذا من الممكن أن يتحقق إذا فعلاً تحركت الكتل الطلابية المختلفة كجسد واحد، رغم الفوارق السياسية والآيديولوجية فيما بينها، لتبني مشاريع استثمارية تأخذ نمط المشروعات الصغيرة بحيث تُنفذ داخل الجامعة وخارجها، ويكون المردود النهائي لصالح صندوق الطالب المحتاج [٣٩] . في هذا السياق أود التشديد على أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ودراسات السوق من حيث متطلباته وآليات العرض والطلب فيه يمكن أن يقوم بها طلبة متخصصون في مجال الإدارة والاقتصاد والتسويق بمساعدة وإشراف أساتذة الجامعة التي يدرسون فيها. إن دخول الأكاديميين والباحثين الميدانيين على الخط يساعد كثيراً في تفعيل العلاقة الإيجابية بين الطالب والمحاضر من جهة، ويساعد في تحسين فرص نجاح مثل هذه المشاريع من جهة أخرى [٤٠] . **من الفوائد والمكاسب الأخرى التي يمكن جنيها من فكرة تفعيل المشاريع الصغيرة لطلبة الجامعات الامور الآتية:**

♦ ضمان كفاية حاجة الطالب الفقير، وعدم اعتماده الدائم على المساعدات المالية الخارجية ذات الطابع الخيري، وهنا تكمن أهمية العمل الطلابي المطلبي رغم تداخل هذا البعد مع البعد الوطني [٤١] .

♦ تشجيع ثقافة الاستثمار وعقلية المنفعة المتبادلة (البزنس) في أوساط الطلبة مقابل القضاء على ثقافة الاستهلاك والتواكل، وحث المجالس الطلابية لتبني مثل هذه الفلسفة وهذا التوجه لما له من نتائج عملية ومفيدة لقطاع الطلاب في فلسطين وبخاصة إذا أدركنا أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح ريعياً أي معتمداً على المساعدات والمنح المالية الخارجية [٤٢] .

♦ زيادة انتماء الطالب لجامعته من خلال خلق فرص وآفاق جديدة له تساهم في تمتين أواصر العلاقة مع المسئولين والأكاديميين، لأن مثل هذه العلاقة يمكن استثمارها لخدمة الطلبة فيما يتعلق بالأقساط الجامعية والنشاطات الطلابية الأخرى (٤٣).

♦ إن هذه النشاطات تمثل أرضية جيدة وحقل تدريب واسعاً للطلبة تضيف مفاهيم ورؤى وأفكاراً واقعية براجماتية تساعد الطالب على فهم الواقع كما هو، بعيداً عن رومانسيات الشباب ومثاليتهم؛ لأن فهم الواقع كما هو، يساعد في التعاطي معه إيجابياً بالتحديد بعد التخرج حيث يصادف الطالب العديد من المشاكل والمعوقات بما فيها إيجاد فرص عمل مناسبة أو العثور عليها في ظل سوق عمل محدود، وغير معقد في تركيبته الخدماتية (٤٤).

لذلك يمكن القول إنه بالرغم من الوعي السياسي والآيديولوجي والفصائلي الذي تتمتع به مختلف القوى والكتل الطلابية فهناك مساحة واسعة ورحبة للتطوير والتطور خاصة باتجاه بناء شخصية علمية ومعرفية للطالب الفلسطيني رغم الظروف الاستثنائية القاهرة التي يمر بها. فنشاطاته واسعة وموارده متوافرة وسهلة التحصيل داخل الحرم الجامعي، إذ تشتمل على الأساتذة والمحاضرين والقاعات والتجهيزات المختلفة التي يمكن استخدامها بشكل إيجابي وفعّال لإثارة مواضيع اجتماعية واقتصادية وثقافية بعيداً عن السياسية والتسييس، ولربط الطالب مع المجتمع المحلي الذي يعيش فيه دونما نسيان الوطن السليب تحت الاحتلال (٤٥).

إن إنجازات الحركة الطلابية النقابية والمطلبية متعددة وواسعة، ولا يمكن حصرها في بحث واحد، لكن أغلبها يقع تحت عناوين عريضة مثل التقسيط للطلبة المحتاجين، وتخفيض الأقساط الجامعية، ومساعدة الطلبة في عملية تسجيل المساقات، وبخاصة الطلبة الجدد، والدخول في مفاوضات مع إدارات الجامعات خاصة حينما يتعلق الأمر بالشؤون الطلابية والأكاديمية والمالية، فضلا عن تنظيم الرحلات والمسابقات الثقافية والرياضية والاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية، وعمل الدورات والورشات المختلفة للطلبة في أمور وقضايا تهمهم (٤٦). لكن الحركة الطلابية الفلسطينية دخلت في أزمة الموازنة بين الأهداف النضالية من جهة، والمطلبية والنقابية من جهة أخرى خاصة في مرحلة ما بعد اوسلو بسبب التراجع في العمل الجماهيري (٤٧).

إن اكبر تحدٍّ يواجه الحركة الطلابية اليوم هو حالة التشرذم والانقسام والتفتت بين الكتل الطلابية على أسس واعتبارات حزبية وآيديولوجية، وصلت في نهاية السبعينيات والثمانينيات إلى درجة الاقتتال الدموي (٤٨). إضافة إلى عملية إقحام الجوانب والأبعاد

المطلبية والنقابية وزجها بالسياسي التي لا يمكن السكوت عنه، لأنه يقحم الطلبة في تناقضات وصراعات تغذيها مختلف الكتل الطلابية على الساحة الجامعية، ناهيك عن تدخل الأحزاب والتنظيمات السياسية من الخارج (٤٩). وبهذا الزج والخلط بين المطلبي والسياسي تحولت الجامعات من حاضنة للعقول إلى مدرسة جامدة، ومن تصدير الحريات إلى تصدير الأزمات، ومن أداة للتغيير إلى ناقل للازمات الداخلية الفلسطينية.

إشكاليات الحركة الطلابية:

هناك عوامل أدت إلى محدودية العمل النقابي في الجامعات الفلسطينية، أهمها: فقدان الحركة الطلابية لقيادات كثيرة بسبب الاعتقال من قبل السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي خلق اختلالاً في الجسم الطلابي، وبروز عدد من الممارسات العفوية التي لم تكن في صالح الطلبة أو واقعهم ومستقبلهم الأكاديمي، كما أن انخفاض المستوى الثقافي والأكاديمي لدى نسبة كبيرة من الطلبة افقدهم كثيراً من الاهتمام بالجانب النقابي في الجامعة (٥٠). وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى النشاطات السلبية لبعض الطلبة داخل الحرم الجامعي، خاصة خلال سنوات الانتفاضة الثانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التعصب الفصائلي وثقافة الشتائم والسباب، إضافة إلى تدخل بعض الأطر الطلابية في عمل المدرسين والمحاضرين ومحاولة ابتزازهم في وضع العلامات والحصول على امتيازات أخرى.

لقد طغى العمل الحزبي لمعظم الطلبة الجامعيين «المؤطرين» على العمل النقابي، بحيث تحوصل الطالب ضمن دائرة ضيقة، وتبوتق ضمن إطار حزبي معين، وما عليه إلا إن ينفذ تعاليم وقرارات وتوجهات المسئولين عنه من الحزب الذي ينتمي إليه. يضاف إلى ذلك، أنه بسبب احتكار «الحزبين الكبيرين» حماس وفتح لمعظم حيز الساحة السياسية الفلسطينية، أدى إلى نقل هذا المشهد إلى الجامعات، للتحوصل واختزال المجالس الطلابية في قيادة تحكم وتوجه الكتل التابعة لها، ما أدى إلى مضاعفة الشلل النقابي وفقدانه للتعددية النقابية (٥١).

إن من أوضح التجليات التي تؤكد طغيان العمل السياسي على النقابي لدى طلبة الجامعات، هي «المناظرة» بحيث يتبين من خلالها أن المزايدات والتجاذبات الحزبية لهذه الكتلة الطلابية أو تلك هي التي تكون محور المناظرة، بعيداً -في كثير من الأحيان- عن هموم الطلبة وحاجاتهم، لذا يمكن القول إن مجالس الطلبة الجامعية قد فقدت وظيفتها الأساسية بشكل كبير (٥٢).

إذا حققت هذه الكتلة أو تلك إنجازات محددة، فإنها توظفها لمصلحة تنظيمها الحزبي، وهذا ما أفقد الكتل الطلابية عامل الجذب والتجنيد المطلوب والمصداقية في أوساط الطلبة،

كما أن **مجالس الطلبة أصبحت «مراكز تجنيد للحزب»** لا مراكز أو مجالس تخدم الطالب، وتسانده أمام التحديات التي تواجه، لا سيما في قضية الأقساط والتشغيل، والتثقيف، والعمل التطوعي والمجتمعي، وغيرها من الاحتياجات التي يتخرج الطالب من جامعته وهو يفتقد إلى معرفة مسلماتها وأبسط القواعد المتعلقة بها. هذا إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والثقافة الحزبية حيث تركيز الكتل الطلابية على أعداد الطلبة المنتمين لها، وليس نوعيتهم أسهم في النهاية في تخريج جيل أو حتى أجيال غير ملمة بأبجديات الحركة الطلابية، ولا يدركون حتى البرامج السياسية والأيديولوجية والاجتماعية للاتجاهات الحزبية المنطوين في ظلها (٥٣).

إن تراجع العمل النقابي مقابل طغيان العمل السياسي أثر سلباً على الطلبة غير «المسيسيين» أو الطلبة غير المسجلين في تنظيم حزبي معين وهم نسبة كبيرة، بحيث فقدوا أو حرموا من الحق في الدعم السياسي والمالي والنقابي وغيرها من الحقوق كالمساعدة التي ينالها عدد لا بأس به من الطلبة المنتمين إلى أحزاب، لا سيما الكبيرة منها. وعلى الرغم من أن بعض الطلبة مدركون لأهمية العمل النقابي، وسلبية ارتباطه بالحزب السياسي والآيديولوجيا، فإن الثقافة العربية بما تحمله من «عبودية وتقليد أعمى» للحزب وأهدافه، تغيب هذا الإدراك، ففلسطين جزء من الوطن العربي حيث ينمو التحزب الضيق على حساب الحزبية الرحبة (٥٤).

هناك سلوك سيء ومقيت لدى طلبة بعض الكتل الجامعية، يتمثل في تصيد خطأ هذه الكتلة أو تلك، وذلك بهدف إضعافها في المناظرة، وتقليل نسب نجاحها في الانتخابات، مع الملاحظة هنا أن معظم هذه الأخطاء تتحوصل في البعد السياسي والحزبي أكثر مما هي أخطاء نقابية أو طلابية. كذلك فان تغليب البعد الحزبي على النقابي أتاح لإدارة الجامعات إن تضعف الكتل الطلابية، لعدم اهتمامها بالشأن الطلابي العام أو بسبب التفافها كثيراً حول التجاذبات والمنافسات الحزبية المقيتة (٥٥).

من هنا يمكن القول إن الطلبة قد غيِّبوا عن الفعل السياسي، باستثناء أصواتهم التي يدلون فيها وقت انتخابات مجالس الطلبة من أجل تسجيل انتصار لمصلحة هذا الفصيل أو ذاك. وتبقى المطالب النقابية في ذيل اهتمامات الحركة الطلابية، فلم تعد مجالس الطلبة تحقق انجازات نقابية ومطلبيه، إضافة إلى ضعف المساهمة في الخدمات المجتمعية والتطوعية، وتراجع أدوارها وأدائها في تطوير العلمية والتعليمية والأكاديمية في الجامعات، فضلاً عن تراجع دورها في الدفاع عن الفئات المهشمة والضعيفة مما أدى إلى حرمان عدد لا باس به من الطلبة من الدراسة بسبب ارتفاع الأقساط الجامعية وضنك العيش عموماً. إن تراجع دور المجالس الطلابية تزامن مع ارتفاع وتيرة ونطاق النشاطات للكتل الطلابية الحزبية،

حيث سعت هذه الكتل إلى تعميق برامجها الحزبية والفصائلية على حساب البرامج النقابية المطلبية، مما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع النشاطات الجماعية والجمعية للطلبة ككل. قابل ذلك زيادة عدد وأشكال الأنشطة الفصائلية، بعد أن كانت الأنشطة الجمعية التضامنية حاضرة في كل المناسبات والظروف في الجامعات الفلسطينية، عبر بوابات العمل التطوعي والمظاهرات والاحتجاجات المطلبية والوطنية والشعارات العريضة التي كانت ترفع في المناسبات الوطنية مكرسة بذلك أبعاد وطنية ونقابية وحدوية جامعة وموحدة (٥٦).

وبالرغم من أن **سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهدت بروزاً وتأثيراً للعمل السياسي والحزبي في الجامعات** فإن العمل النقابي خاصة أخذ حقه من الاهتمام، وإن كان بدرجة أقل، في حين أنه بعد حقبة أوسلو، شهد العمل النقابي تراجعاً من حيث اهتمام الكتل، وكذلك الطلبة غير الحزبيين، وذلك لحساب العمل السياسي الذي تراجع هو الآخر ولكن بنسبة قليلة (٥٧).

إن معظم الأحزاب السياسية في فلسطين شهدت بعد أوسلو أزمات تنظيمية وآيديولوجية نُقلت بشكل غير مباشر إلى الجسم الطلابي، مما أدى إلى بروز مظاهر الإحباط، واللامبالاة، وبعض مظاهر الانقسام والتشرذم في أوساط الطلبة. المطلوب من الكتل الطلابية هو تغيير خطابها بما يخدم ما هو وطني ونقابي في آن معاً مع مراعاة التوازن في الخطاب والممارسة العملية بين هذين البعدين مع التحيز أكثر بقليل للبعد النقابي، لأنه يسهم في النهاية في خدمة البعد الوطني. إن الاهتمام بالقضايا النقابية والاجتماعية والعمل الجاد على حل المشكلات الملحة للطلبة يلعب دوراً مهماً في زيادة حيوية طلبة الجامعات، ويسهم أيضا في ترتيب تثبيت الفلسطينيين ومؤسساته العلمية والتعليمية على الأرض الفلسطينية(٥٨).

خاتمة وتوصيات:

بالرجوع إلى مشكلة البحث والأسئلة الافتراضية التي طرحها الباحث في مقدمته، يمكن الجزم أن الأطروحات والجوانب السياسية قد طغت على برامج الحركات والكتل الطلابية. وقد جاء هذا الطغيان على حساب الجوانب المطلبية والديموقراطية الداخلية، وعلى حساب العلاقة بين مختلف الكتل الطلابية. ومرد هذا الاستنتاج والقراءة النقدية يعود إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها القضية الفلسطينية في آخر قرن، وما عاناه الشعب الفلسطيني من احتلال واستعمار واستيطان وتهجير انعكست على مجمل الحياة الفلسطينية.

إن نكبة ١٩٤٨، وما تلاها من نكسة أخرى عام ١٩٦٧، أقنعت الفلسطينيين من أن المشوار النضالي والكفاحي لتثبيت الهوية الوطنية يجب أن يستعمل كل الأدوات والوسائل

المتاحة، العسكرية والسياسية والثقافية والمدنية. وقد جاء هذا الدور النضالي على حساب الاعتبارات الداخلية للحركة الطلابية، وعلى مدى قدرتها لخدمة العملية التربوية والتعليمية والطلابية.

إن تسييس الجامعات والحركة الطلابية في فترة ما بعد قدوم السلطة الوطنية، أدى دوراً سلبياً في تراجع العمل الجماهيري والنقابي والمطلبي للكتل الطلابية، وبخاصة فيما يتعلق بأمور وقضايا تلامس حياة الطلبة داخل الجامعات مثل مستقبل العملية التعليمية، والتخصصات العلمية والأقساط الجامعية، فضلا عن الديموقراطية الداخلية في إطار الكتل الطلابية ومدى انسجامها على مستوى البرامج وتمثيل الطلبة. وعلى الرغم من المهمة المحورية التي قامت بها الحركة الطلابية في دمقرطة الحرم الجامعي من خلال المنافسة الحرة والنزيه، فإن دخول الأحزاب السياسية والتنظيمات داخل أسوار الجامعات أسهم في تمحور اهتمامات الحركة الطلابية باتجاه رفع الشعارات الوطنية والسياسية العريضة على حساب الجوانب الخدمية والمطلبية التي تهم كل الطلاب الجامعيين.

من العرض السابق يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. الفصل بين الكتل الطلابية والتنظيمات السياسية في البرامج والرؤى من أجل خلق علاقة تقوم على الاستقلالية والتكاملية، وليس على أساس التبعية.

٢. تفعيل الجهد الطلابي باتجاه خلق جسم طلابي أو هيئة طلابية أو مجلس وطني يمثل كل الطلاب داخل الجامعات الفلسطينية.

٣. الفصل بين الوطني والسياسي من جهة والنقابي والمطلبي من جهة أخرى من خلال عقد المناظرات والورشات الطلابية التي تتناول هذا الموضوع.

٤. العمل على تفعيل مشاركة الطالبات في العملية الانتخابية والديموقراطية، وزيادة تمثيل الطالبات داخل المجالس الطلابية.

٥. عقد الورشات والندوات من أجل تعريف الطلبة بتاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية ومساهماتها في تعزيز الديموقراطية والمشاركة السياسية والحزبية والنقابية.

٦. تكثيف التواصل الإيجابي الحي والصحي بين المجالس الطلابية وإدارة الجامعات لما لذلك من انعكاسات على دمقرطة الأجواء وتخفيف التوترات التي تنشأ من فترة إلى أخرى.

٧. تفعيل النشاطات الطلابية المشتركة التي تضم كل الكتل الطلابية، وتعزيز ثقافة الحوار فيما بينها لما لذلك من تداعيات ايجابية على التواصل الطلابي الجاد خدمة للطلاب أنفسهم.

الهوامش:

١. حسن خضر، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، ٢٠٠٣، ص. ١٣.

٢. جبريل محمد، التعليم العالي الفلسطيني بين القطاع العام والخصخصة، القدس: منتدى أبحاث السياسيات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ١٩٩٩، ص. ١– ٢.

٣. عبد الجواد صالح، المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة، نيقوسيا: دار الصمود العربي، ١٩٨٢، ص. ١٠– ١١.

٤. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو دراسة تحليلية نقدية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورام اللة: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

٥. الجامعات الفلسطينية هي: الأزهر، الإسلامية، الأقصى، الخليل، بوليتيكنك فلسطين، القدس أبو ديس، بيت لحم، بيرزيت، النجاح الوطنية، العربية الأمريكية وجامعة القدس المفتوحة. أما الكليات الجامعية فهي: فلسطين التقنية/طولكرم، فلسطين التقنية/العروب، فلسطين التقنية/رام اللة للبنات، فلسطين التقنية/دير البلح، العلوم والتكنولوجيا/خانيونس، العلوم التربوية/مجتمع المرأة، العلوم التربوية/مجتمع رام اللة ابن سينا للتمريض، فلسطين للتمريض/خانيونس، الدعوة الإسلامية/ قلقيلية، الدعوة الإسلامية/غزة، كلية بيت لحم للكتاب المقدس، معهد وجدي أبو غربية التكنولوجي. الكليات المتوسطة هي: الأمة/القدس، الإبراهيمية/القدس، العصرية/ رام اللة، الروضة/نابلس، النجاح/نابلس، هشام حجاوي التكنولوجية/نابلس، المهن التطبيقية/بوليتيكنك فلسطين/الخليل، الدراسات المتوسطة/الأزهر، العلوم المهنية والتطبيقية/الإسلامية، المجتمع العربية/رفح، تدريب/غزة، غزة السياحية، صحة المجتمع/رام اللة، الخليل للتمريض، الحاجة عندليب العمد للتمريض/نابلس، كلية التمريض في جمعية إنعاش الأسرة/رام اللة، كلية التمريض مستشفى الكاريتاس/ بيت لحم، كلية التمريض/المقاصد، كلية مجتمع طاليتا/بيت لحم.

٦. تقرير التنمية البشرية في فلسطين ٢٠٠٤، برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥، ص. ٤٧.

٧. د. جابي برامكي، تجربة التعليم العالي في فلسطين منذ الاحتلال: نشأته، الإشكاليات والإنجازات، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث الدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة، عدد ٢٦، ٢٠٠٠، ص. ٦– ١٤.

٨. رمزي ريحان، التعليم العالي الفلسطيني والتنمية، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة عدد ٢٦، ٢٠٠٠، ص. ١٥– ٢٣.

٩. مصدر سابق، رمزي ريحان، ص. ١٩.

١٠. http: //home. att. net/nickols/stratrgy_definision. htm

١١. بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧- ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص. ٤١

١٢. المصدر السابق، ص. ٤١

١٣. المصدر السابق، ص. ٤١

١٤. المصدر السابق، ص. ٤١- ٤٢

١٥. وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية، رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٩، ص. ٥٥- ٦٥

١٦. عماد غياضة، الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية، رام الله: مواطن، ٢٠٠٠، ص. ١٥

١٧. جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديموقراطية الداخلية والديموقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن، ٢٠٠٦، ص. ٤٢- ٤٣

١٨. عماد غياضة، مصدر سابق، ص. ١٧

١٩. جميل هلال، تكوين النخب السياسية الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، رام الله: مواطن، ٢٠٠٢، ص. ١٥- ٢٧.

٢٠. إبراهيم أبو لغد وحماد حسين (محرران) ، التعليم الفلسطيني تاريخاً، واقعاً وضرورات المستقبل، المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧، ص. ١٩٠- ١٩١.

٢١. ناصر أبو عزيز، الإتحاد العام لطلبة فلسطين تاريخ- واقع- افاق، الدورة الثقافية للمؤسسات الأهلية النسوية، مديرية التوجيه السياسي، ص. ٦

٢٢. عماد غياضة، مصدر سابق ، ص. ٨٨- ٩٠

٢٣. عبد الجواد صالح، مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة، عدد ٤٤، ١٩٨٣، ص. ٣٩- ٥٧

٢٤. عزت عبد الهادي وآخرون، المؤسسات الوطنية الانتخابات والسلطة، رام الله: مواطن، ١٩٩٤، ص. ١٤

٢٥. مقابلة مع إبراهيم أبو الهيجاء، منسق الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية في الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٦، بتاريخ ٢٠- ٢- ٢٠٠٧

٢٦. عماد غياضة، مصدر سابق، ص. ١٥٧- ١٦٤

٢٧. ايلين كتاب، الحركة الطلابية الفلسطينية وإبعادها الاجتماعية النسوية في مجدي المالكي (تحرير) ، الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجار وآراء، رام الله: مواطن، ٢٠٠٠، ص. ١٤١.

٢٨. ناصر أبو عزيز، مصدر سابق،ص. ٧

٢٩. المصدر السابق، ص. ٧- ٨

٣٠. عماد غياضة، مصدر سابق، ص. ٨٨- ٩٠

٣١. مقابلة شخصية مع إبراهيم أبو الهيجاء، بتاريخ ٢٠- ٢- ٢٠٠٧

٣٢. مقابلة شخصية مع إبراهيم أبو الهيجاء بتاريخ ٢٠- ٢- ٢٠٠٧

٣٣. مقابلة شخصية مع طارق دغلس، احد قيادات حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية بتاريخ ١٣- ٣- ٢٠٠٧.

٣٤. فتحي خضر، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية ١٩٩٤- ٢٠٠٠، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٨، ص. ١٤٠ (رسالة ماجستير غير منشورة)

٣٥. مقابلة شخصية مع طارق دغلس بتاريخ ١٣- ٣- ٢٠٠٧.

٣٦. مقابلة شخصية مع طارق دغلس بتاريخ ١٣- ٣- ٢٠٠٧.

٣٧. مقابلة شخصية مع إبراهيم أبو الهيجاء، بتاريخ ١٢- ٣- ٢٠٠٧.

٣٨. فتحي خضر، مصدر سابق، ص. ١٢٩

٣٩. مقابلة تلفونية مع علاء حميدان، رئيس مجلس الطلبة عن الكتلة الإسلامية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٤، جامعة النجاح الوطنية، بتاريخ ٢٢- ٢- ٢٠٠٧.

٤٠. مقابلة تلفونية مع رامي الأقرع، احد قادة الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية في الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٦، بتاريخ ٢١- ٢- ٢٠٠٧.

٤١. مقابلة تلفونية مع منذر مشاقي، رئيس مجلس الطلبة في جامعة النجاح الوطنية عن الكتلة الإسلامية، ١٩٩٥- ١٩٩٦، بتاريخ ٢٠- ٢- ٢٠٠٧.

٤٢. مقابلة شخصية مع احمد العامر، رئيس مجلس الطلبة في الجامعة العربية الأمريكية عن كتلة الشبيبة الطلابية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، بتاريخ ١٠- ٣- ٢٠٠٧.

٤٣. مقابلة شخصية مع زياد الشرقاوي، عضو مجلس الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، بتاريخ ١٢- ٣- ٢٠٠٧.

٤٤. مقابلة شخصية مع معتز كميل، رئيس مجلس الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، بتاريخ ١٠– ٣– ٢٠٠٧.

٤٥. مقابلة شخصية مع أماني عبيدلة، عضوة مجلس الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، بتاريخ ١٠– ٣– ٢٠٠٧.

٤٦. مقابلة شخصية مع زياد الشرقاوي، عضو مجلس الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية، ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، بتاريخ ١١– ٣– ٢٠٠٧

٤٧. مقابلة شخصية مع معتز كميل، رئيس مجلس الطلبة عن حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، بتاريخ ١٢– ٣– ٢٠٠٧.

٤٨. مقابلة تلفونية مع وصفي الدبابسة، من قيادات حركة الشبيبة الطلابية في جامعة الخليل ١٩٩٣– ١٩٩٤، بتاريخ، ١٨– ١– ٢٠٠٧.

٤٩. مقابلة تلفونية مع محمد عزت جعافرة، من قيادات حركة الشبيبة الطلابية في القدس ابو ديس ١٩٩٧– ١٩٩٨، بتاريخ ٢٢– ١– ٢٠٠٧.

٥٠. مقابلة تلفونية مع محسن خليل من كتلة القطب الطلابي عن الجبهة الشعبية في جامعة بيت لحم ٢٠٠٠– ٢٠٠١، بتاريخ ١٩– ١– ٢٠٠٧.

٥١. مقابلة مع تلفونية وصفي دبابسة، مصدر سابق.

٥٢. مقابلة تلفونية مع طارق عبد المنعم أبو خلف، مستقل، جامعة بيرزيت، بتاريخ ٢٣– ٢– ٢٠٠٧.

٥٣. مقابلة تلفونية مع سوسن مزهر عن الجماعة الإسلامية في الكلية التقنية للبنات ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، بتاريخ ٢٦– ٢– ٢٠٠٧.

٥٤. مقابلة تلفونية مع راسم محمود أبو علي، مستقل في جامعة الخليل ٢٠٠١– ٢٠٠٢، بتاريخ ٢٣– ٢– ٢٠٠٧.

٥٥. مقابلة تلفونية مع عوني الشوامرة من قيادات حركة الشبيبة في جامعة القدس أبو ديس ١٩٩٦– ١٩٩٧، بتاريخ ٢٨– ٢– ٢٠٠٧.

٥٦. فتحي خضر، مصدر سابق، ص. ٧٢

٥٧. مقابلة تلفونية مع ايمن خليل من قيادات الكتلة الإسلامية في جامعة القدس المفتوحة في رام الله ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، بتاريخ ٢٢– ٢– ٢٠٠٧.

٥٨. مقابلة تلفونية مع عنان أبو حسين من قيادات كتلة الوحدة الطلابية عن الجبهة الديموقراطية في جامعة بيرزيت ٢٠٠١– ٢٠٠٢، بتاريخ ٢٦– ٢– ٢٠٠٧.

المصادر والمراجع:

١. أبو عزيز، ناصر، الإتحاد العام لطلبة فلسطين تاريخ- واقع- آفاق، الدورة الثقافية للمؤسسات الأهلية النسوية، مديرية التوجيه السياسي.

٢. أبو لغد، إبراهيم وحماد حسين (محرران) ، التعليم الفلسطيني تاريخاً، واقعاً وضرورات المستقبل، المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

٣. برامكي، جابي، تجربة التعليم العالي في فلسطين منذ الاحتلال: نشأته، الإشكاليات والإنجازات، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث الدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة، عدد ٢٦، ٢٠٠٠.

٤. تقرير التنمية البشرية في فلسطين ٢٠٠٤، برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥.

٥. الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧- ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

٦. خضر، حسن، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، ٢٠٠٣.

٧. خضر، فتحي، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية ١٩٩٤- ٢٠٠٠، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٨.

٨. ريحان، رمزي، التعليم العالي الفلسطيني والتنمية، السياسية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، السنة السابعة عدد ٢٦، ٢٠٠٠.

٩. سالم، وليد، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية، رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٩.

١٠. صالح، عبد الجواد، مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة، عدد ٤٤، ١٩٨٣. انظر أيضا، المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة، نيقوسيا: دار الصمود العربي، ١٩٨٢.

١١. عبد الهادي، عزت وآخرون، المؤسسات الوطنية الانتخابات والسلطة، رام الله: مواطن، ١٩٩٤.

١٢. غياضة، عماد، الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية، رام الله: مواطن، ٢٠٠٠.

١٣. كتاب، آيلين، الحركة الطلابية الفلسطينية وإبعادها الاجتماعية النسوية في مجدي المالكي (تحرير) ، الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجار وآراء، رام الله: مواطن، ٢٠٠٠.

١٤. محمد، جبريل، التعليم العالي الفلسطيني بين القطاع العام والخصخصة، القدس: منتدى أبحاث السياسيات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ١٩٩٩.

١٥. هلال، جميل، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن، ٢٠٠٦، أيضا تكوين النخب السياسية الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، رام الله: مواطن، ٢٠٠٢، أيضا النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

المقابلات:

- أبو حسين، عنان، جامعة بيرزيت.
- أبو خلف، طارق عبد المنعم، جامعة بيرزيت.
- أبو علي، راسم محمود، جامعة الخليل.
- الأقرع، رامي، جامعة النجاح الوطنية.
- أبو الهيجاء، إبراهيم، جامعة النجاح الوطنية.
- جعافرة، محمد عزت، جامعة القدس أبو ديس.
- حميدان، علاء، جامعة النجاح الوطنية.
- خليل، أيمن، جامعة القدس المفتوحة في رام الله.
- خليل، محسن، جامعة بيت لحم.
- الدبابسة، وصفي، جامعة الخليل.
- دغلس، طارق، الجامعة العربية الأمريكية– جنين.
- الشوامرة، عوني، جامعة القدس أبو ديس.
- الشرقاوي، زياد، الجامعة العربية الأمريكية– جنين.
- العامر، احمد، الجامعة العربية الأمريكية –جنين.
- عبيدلة، أماني، الجامعة العربية الأمريكية– جنين.
- كميل، معتز، الجامعة العربية الأمريكية– جنين.
- مشاقي، منذر، جامعة النجاح الوطنية.
- مزهر، سوسن، الكلية التقنية للبنات/ رام الله.

الأبحاث

باللغة الإنجليزية

10. Jacobs, G. M. & Ball, J. (1996) : An investigation of the structure of group activities in ELT coursebooks. ELT Journal, vol. 50/2, 99- 107.

11. Jahangard, A. (2007, June) . Evaluation of EFL materials taught at Iranian public high schools. Asian EFL Journal, 9 (2) , 1- 15. Retrieved June 22, 2007, from

http: //www. asian- efl- journal. com/June_07_aj. php

12. Lee, Kang- Young (2009) . Treating culture: What 11 high school EFL conversation textbooks in South Korea1 do. English Teaching: Practice and Critique May, 2009, Volume 8, Number 1. available at:

http: //education. waikato. ac. nz/research.

13. Litz, D. (n. d.) . Textbook evaluation and ELT management: A South Korean case study. Asian EFL Journal, n. a., pp. 1- 53. Retrieved June 22, 2007, from http: //www. asian- efl- journal. com/Litz_thesis. pdf

14. Mahmoud, Ahmed. (2006) . Analyzing " English for Palestine IV" in Terms of the Characteristics of a Good English Textbook. The Islamic University Journal. Gaza, Palestine.

15. Mahmoud, Ahmed. (2009) . Analyzing «English for Palestine- 10» in Terms of The Characteristics of a Good English Textbook. Journal of Al- Quds Open University for Research and Studies. No. 13, June 2008 pp. 9- 32.

16. Mu'men, G (1992) . «Teachers' Evaluation of PETRA The English Language Textbooks for the Seventh and Eighth Grades in Jordan. M. A. Thesis. University of Jordan, Amman, Jordan.

17. Pusporini, Nuryantiningsih (2008) . A Content Analysis on English e- Book for Junior High School Grade VII, "English In Focus".

http: //www. asian- efl- journal. com

18. Reda, G. (2003) : "English coursebooks: Prototype texts and basic vocabulary norms. " ELT Journal, vol. 57/3, 260- 268.

19. Shatnawi, Mohammad Hussein (2005). The cultural dimension in TEFL: A case study of the Cutting Edge Series. Unpublished Ph. D. Dissertation. Amman Arab University for Graduate Studies.

References:

1. Abbas, Insaf. Cultural Dimensions in English for Palestine Textbooks for Grades 10, 11&12, Second National Symposium on Quality English Teaching: EFL Enhancement in the New Millennium, June 27, 2009 Birzeit University.

2. Al. Momani, Na'eem. (1998) . An Evaluation of EFL textbooks (AMRA) for the First and Second Secondary Classes in Jordan from Students', Teachers' and Supervisors' Perspectives. Unpublished M. Ed. Thesis. Yarmouk University.

3. Ansary, Hasan and Babaii, Esmat. (2003) Subliminal Sexism in Current ESL/EFL Textbooks. http: //www. asian- efl- journal. com

4. Ansary, H., & Babaii, E. (2002) . Universal characteristics of EFL/ESL textbooks: A step towards systematic textbook evaluation. The Internet TESL Journal, VIII, 2. Retrieved June 22, 2007, from

   http: //iteslj. org/Articles/

5. Bataineh, Ruba. (2004) . The Representation of the Local Environment in Language Curricula: A case Study of Jordanians Tenth Grade English Textbooks. Damascus University Journal, Vol. VIII, 2004.

6. Hamiloglu, Kamile and Karlıova, Hayriye (2009) . A Content Analysis on the Vocabulary Presentation in EFL Course Books. Ozean Journal of Social Sciences 2 (1) , 2009

7. Hasan, Ali S. and Raddatz, Volker (2008) . Analysis of EFL elementary textbooks in Syria and Germany: cognitive, affective and procedural aspects in their inter- cultural context. Journal of Intercultural Communication, issue 17, June 2008. URL:

   http: //www. immi. se/intercultural/

8. Hutchinson, T., & Torres, E, (1994) . The Textbook as Agent of Change. ELT Journal, 48 (4) , 315- 348.

9. Inal, B. (2006) . Coursebook selection process and some of the most important criteria to be taken into consideration in foreign language teaching. Journal of Arts and Sciences, May, 2006 (5) , pp. 19- 29.

To sum up, the results of this content analysis can support the idea that "English for Palestine" textbook, described as a modern, communicative English course, has been especially written for schools in Palestine to help students learn English and to encourage them to become confident users of English and that it has been developed in consultation with local and international ELT experts although listening was neglected in the workbook.

Recommendations:

In the light of the results of this content analysis study, ***the researcher recommends the following:***

1. «English for Palestine» textbook should have included straightforward and well- defined objectives.

2. «English for Palestine» textbook should be revised and modified so as to include more relevant subject matters that are strongly related to the life and culture of the students because the textbook still has some irrelevant topics that do not encourage the students to express their own culture and life.

3. The textbook should have included more meaningful and communicative exercises and activities that motivate the students to speak the language.

4. The textbook should have included more group work activities and exercises so as to enable the students help each other and to learn using different sources of learning.

5. The textbook should have been balanced in terms of the types and the number of study skills which it promotes.

6. The workbook should be provided with a number of exercises and activities that aim at improving the listening skill either in the classroom or at home.

To answer this question, the researcher used One- Way ANOVA test. Tables 20, 21 reveal the findings of this test.

Table (20)

The Mean Scores and Standards Deviations of the teachers' attitudes according to Qualification

Domain	Qualification	N	Mean	Standard Deviation
Total degree	diploma	5	3.30	0.327
	B. A	49	3.55	0.394
	M. A and more	5	3.42	0.325
	Total	59	3.51	0.385

Table (21)

Findings of One- Way ANOVA for teachers' attitudes according to Qualification

Domain	Source of variation	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean squares	F- value	Sig
Total degree	Between groups	0.394	3	0.131	0.881	0.457
	Within groups	8.20	56	0.149		
	Total	8.59	59			

Table 19 shows that there were no statistically significant differences at $\alpha = 0.05$ between the teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to qualification variable.

This means that teachers, regardless the degree or qualifications they obtained, seem to have the same attitudes towards usefulness and appropriateness of the exercises and activities. This might be explained by the fact that all teachers have to attend some obligatory training workshops which are frequently organized by the Ministry of Education for the sake of rehabilitating the experienced and inexperienced teachers in relation to the new curricula. Moreover, it might be argued that those teachers who are diploma holders seem to have long experiences in teaching EFL materials which may help them compensate for the lack of higher degrees (B. A or more.

To answer this question, the researcher used One- Way ANOVA. The findings of this test are shown in Tables 18, 19.

Table (18)

The Mean Scores and Standards Deviations of the teachers' attitudes according to Experience

Domain	Experience	N	Mean	Standard Deviation
Total degree	1- 4 years	7	3.758	0.473
	5- 8 years	13	3.490	0.388
	9 - 12 years	16	3.547	0.342
	13 and more	23	3.433	0.374
	Total	59	3.515	0.385

Table (19)

Findings of One- Way ANOVA for teachers' attitudes according to Experience

Domain	Source of variation	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean squares	F- value	Sig
Total degree	Between groups	0.594	3	0.198	1.360	0.265
	Within groups	8.002	56	0.145		
	Total	8.59	59			

Table 19 shows that there were no statistically significant differences at α= 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to experience variable.

This means that regardless their experience in teaching English as a foreign language, the teachers in this study had similar attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities which might be explained by the idea that this textbook is somehow a new one and the experience of teaching it is not so long for all teachers and that the new teachers have to attend training workshops that aim to qualify them to bee experienced teachers in the field.

C. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to qualification?

11. Results Related to the Eleventh Question: ***Are there statistically significant differences at α = 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to sex, experience and qualification variables?***

To answer this question, it is better to be divided into the following minor questions according to the independent variables of the study.

A. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to sex?

To answer this question, the researcher used the t- test for independent samples and Table 17 shows the findings of this test.

Table (17)

Findings of the Independent t- Test on the Differences between the Teachers' attitudes due to Sex

Domain	Male (n=25)		Female (n=34)		F	Sig*
	Mean	Standard deviation	Mean	Standard deviation		
Total degree	3.63	0.381	3.43	0.370	0.060	0.807

Table 17 shows that there were no statistically significant differences at α= 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to sex. This means that both male and female teachers have to some extent similar attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities which might be due to the fact that they mostly have similar educational background and experiences in teaching this textbook in particular which is a new one. Moreover, the results might be explained by the fact the male and female teachers participated in a training workshops which aimed at empowering them and enabling them to employ the best methods in teaching

B. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to experience?

usefulness and appropriateness of the exercises and activities in favor of the teachers whose means were higher than the means of the students.

These results revealed that the teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities were higher and more positive than the students' attitudes which might be due to the maturity of teachers and the good experience they have gained throughout teaching this textbook or other similar textbooks. In addition, teachers are expected to have better thinking skills and a more comprehensive picture of what they are teaching.

The results seem to be in disagreement with Al- Momani (1998) whose study found no significant differences between the supervisors' and teachers' perspectives regarding the above mentioned strengths and weaknesses in AMRA textbooks.

10. Results Related to the Tenth Question - ***Are there statistically significant differences at α = 0.05 between the students" attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of the Tenth Grade textbook " English for Palestine due to sex variable?***

To answer this question, the researcher used the t- test for independent samples and Table (16) shows the findings of this test.

Table (16)

Findings of the Independent t- Test on the Differences between the Students' attitudes due to Sex

Domain	Male (n=59)		Female (n=52)		F	Sig*
	Mean	Standard deviation	Mean	Standard deviation		
Total degree	3.42	0.55	2.98	0.66	1.034	0.312

Table (16) shows that there were no statistically significant differences at α = 0.05 between the students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to sex. This means that both male and female students have, to some extent, similar attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities which might be explained by the idea that both of them have the same educational background and that they a live under the same conditions.

when teaching English for Palestine and other similar textbooks are centered around one main objective; to help students become more confident in using English for meaningful communication at school and outside which seems to agree with Al- Momani (1998) who found that the objectives of AMRA textbooks were based on teaching English for communication which met the students' needs and interests.

On the other hand, the students feel that the various types of exercises and activities which cover different themes, skills, aims, and structures seem to encourage their participation in the classroom which may lead them to build more confidence in using English for communicative purposes. This can be supported by the idea that exercises and activities, when designed appropriately can motivate learners participation by introducing a slice of real life into classrooms in more complete communicative context.

The results seem to agree with Kumsung (1996) who found that activities designed to encourage dialogues among Korean learners based upon cultural generalizations. The results also seem to agree with that of Abbas (2009) who found that each unit in the Tenth Grade textbook contained a reading passage followed by various activities involving all language skills based to a great extent on the thematic, lexical and structural content of the reading material.

9. Results Related to the Ninth Question: ***Are there statistically significant differences at α = 0.05 between the teachers' attitudes and students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of "English for Palestine?***

To answer this question, the researcher used the Independent t- test. The findings are shown in Table 15

Table (15)

Findings of the Independent t- Test on the Differences between Teachers' attitudes and Students' attitudes

Domain	Teachers (n=59)		Students (n=111)		F	Sig*
	Mean	Standard deviation	Mean	Standard deviation		
Total degree	3.51	0.38	3.21	0.64	11.04	0.001

Table (15) shows that there were statistically significant differences at α = 0.05 between students' attitudes and teachers' attitudes towards the

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
26	They improve students' proficiency in English.	3.36	67.2	moderate
27	They provide a sense of challenge and fun.	2.80	56	low
28	They create relaxation and enjoyment.	2.68	53.6	low
29	The quality of exercises and activities is adequate for both students and teachers.	2.77	55.4	low
Total		3.21	64.2	moderate

Table 14 shows that the total mean score of students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of exercises and activities was moderate as it was 3.21 and that the means of the students' responses ranged between 2.68 and 3.71. The statement "The exercises and activities encourage the students' active participation" came first with a mean of 3.71 whereas the statement "They create relaxation and enjoyment" scored the least with a mean of 2.76.

These results revealed that the statement "They create relaxation and enjoyment" scored the least by both the teachers and the students which indicate that the exercises and activities of English for Palestine textbook seem to be unable to create enjoyable atmosphere in the classroom which may lead to some kind of pressure that teachers and students may suffer from. This pressure might be due to the intensity of the exercises and activities in both the student book and the work book as well.

The results here seem to agree with Mahmoud (2006) who found in his evaluative study for the "English for Palestine IV" textbooks that the time allotted for the included material is inadequate, and this may make the process of teaching the material boring and difficult for the teachers and the students as well.

Moreover, the results revealed that while the statement " The exercises and activities promote meaningful communication via the language" was ranked first in the teachers' responses, the statement " The exercises and activities encourage the students' active participation" was ranked first in the students' responses" which might be explained by the idea that the teachers' objectives

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
10	They promote the students' ability to practice English.	3.39	67.8	moderate
11	They suit the level and abilities of the students.	2.90	58	
12	They employ various types of educational aids.	3.31	66.2	moderate
13	They take into account the student's prior experience.	3.40	68	moderate
14	They take into account the individual differences between students.	2.83	56.6	low
15	They motivate students to use English outside.	2.96	59.2	low
16	They are equally distributed among the units.	3.16	63.2	moderate
17	They are appropriately organized to suit the students' linguistic abilities.	2.92	58.4	low
18	They encourage student- student- interaction.	3.37	67.4	moderate
19	They encourage teacher- student interaction.	3.61	72.2	high
20	They encourage the use of various learning resources.	3.07	61.4	moderate
21	They provide for a practical revision of the main points discussed previously.	3.45	69	moderate
22	The exercises and activities are applicable.	3.14	62.8	moderate
23	They enhance the quality of learning English.	3.27	65.4	moderate
24	They help students express themselves freely and naturally.	3.27	65.4	moderate
25	They enable the students to use authentically English cultural materials.	2.91	58.2	low

same time, the results seem to be partially in disagreement with Lee (2009) who found that the 11 high- school EFL conversation textbooks used in Korea included remarkably scant use of authentic materials along with interactive technologies like the Internet for teaching culture was used. On the other hand, the means and percentages of the students' responses were calculated and represented in Table 14.

Table (14)

Means and Percentages of the Students' 'Attitudes Towards the Usefulness and Appropriateness of the Exercises and Activities

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
1.	They contribute to achieving the behavioral objectives of the syllabus.	3.53	70.6	high
2.	Exercises and activities promote meaningful communication via the language.	3.39	67.8	moderate
3.	The exercises and activities provide for the development of systematic language skills.	3.57	71.4	high
4.	The exercises and activities encourage the students' active participation.	3.71	74.2	high
5.	The exercises and activities promote critical thinking (i. e. interpretation, application, analysis, synthesis, and evaluation.	3.30	66	moderate
6.	The exercises and activities meet the needs and interests of the students.	2.95	59	low
7.	The exercises and activities provide for the development of study skills: skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary.	3.62	72.4	high
8.	The exercises and activities develop the students' ability to use English for fruitful discussions.	3.28	65.6	moderate
9	They help students understand the material effectively	3.29	65.8	moderate

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
28	They create relaxation and enjoyment.	2.76	55.2	low
29	The quality of exercises and activities is adequate for both students and teachers.	3.03	60.6	moderate
Total		3.51	70.2	high

Table (13) shows that the total mean score of teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of exercises and activities was high (positive) as it was 3.51 and that the means of the teachers' responses ranged between 2.76 and 4.01. The statement "The exercises and activities promote meaningful communication via the language" was ranked first with a mean of 4.01 whereas the statement "They "exercises and activities "create relaxation and enjoyment" scored the least with a mean of 2.76. Such results might be explained by the idea that the student book and workbook are included various types of exercises and activities which aim at developing the use of the language in meaningful situations and communicative functions. It has been shown above that the exercise and activities of the student book included (30.488 %) of the speaking skill type, (36.73%) of the communicative type, (21.93%) of the meaningful type, (29.2%) of language use type and (23.46%) of the exercises and activities can be conducted in pairs. On the other hand, the work book included (18.44 %) of the speaking skill type, (7.04 %%) of the communicative type, (50.70 %%) of the meaningful type, (20 %) of language use type and (%) of the exercises and activities can be conducted in pairs.

The results also show that the teachers think the exercises and activities provide for the development of systematic language skills and provide for a practical revision of the main points discussed previously. They also feel that the exercises and activities employ various types of educational aids and learning resources that help the students understand the material effectively and therefore, encourage student- student and teacher- student interaction.

These results seem to be in agreement with what Lee (2009) calls for when he claimed that conversation materials in 11 high- school EFL conversation textbooks used in Korea are chosen because socio- cultural values and norms are best acquired during the process of interaction. At the

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
12	They employ various types of educational aids.	3.67	75.2	high
13	They take into account the student's prior experience	3.30	66	moderate
14	They take into account the individual differences between students.	2.83	56.6	low
15	They motivate students to use English outside.	3.27	65.4	moderate
16	They are equally distributed among the units.	3.52	70.4	high
17	They are appropriately organized to suit the students' linguistic abilities.	3.27	65.4	moderate
18	They encourage student- student- interaction.	3.81	76.2	high
19	They encourage teacher- student interaction.	3.94	78.8	high
20	They encourage the use of various learning resources.	3.66	73.2	high
21	They provide for a practical revision of the main points discussed previously.	3.77	75.4	high
22	The exercises and activities are applicable.	3.42	68.4	moderate
23	They enhance the quality of learning English.	3.55	71	high
24	They help students express themselves freely and naturally.	3.44	68.8	moderate
25	They enable the students to use authentically English cultural materials.	3.45	69	moderate
26	They improve students' proficiency in English.	3.52	70.4	high
27	They provide a sense of challenge and fun.	2.91	58.2	low

Table (13)

Means and Percentages of the Teachers 'Attitudes towards the Usefulness and Appropriateness of the Exercises and Activities

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
1.	They contribute to achieving the behavioral objectives of the syllabus.	3.89	77.8	high
2.	The exercises and activities promote meaningful communication via the language.	4.01	80.2	v. high
3.	The exercises and activities provide for the development of systematic language skills.	3.89	77.8	high
4.	The exercises and activities encourage the students' active participation.	3.77	75.4	high
5.	The exercises and activities promote critical thinking (i. e. interpretation, application, analysis, synthesis, and evaluation.	3.50	70	high
6.	The exercises and activities meet the needs and interests of the students.	3.55	71	high
7.	The exercises and activities provide for the development of study skills: skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary.	3.79	75.8	high
8.	The exercises and activities develop the students' ability to use English for fruitful discussions.	3.71	74.2	high
9	They help students understand the material effectively	3.83	76.6	high
10	They promote the students' ability to practice English.	3.88	77.6	high
11	They suit the level and abilities of the students.	2.86	57.2	low

exercises related to using the dictionary are emphasized more in the workbook which can be explained by the idea that most students believe in the importance of vocabulary as a basic requirement to speak the language.

The least percentages in the Student Book were scored by "looking up words" (8. 14%) and skimming (9. 3%) while they were skimming (6. 12%) scanning (10. 20%) and note- taking (10. 20%) . This means that there must be a more balanced variation of study skills to meet the individual differences of the students.

The results seem to be in agreement with Folse (2004) who found that students appreciate good instruction in vocabulary, which includes teaching words that students need to know, giving many good examples of the words, and holding students accountable for the words through appropriate practice activities and systematic testing. On the other hand, the quantitative analysis of teachers" and students' responses revealed that a high percentage of teachers (75.8 %) and a moderate percentage of students (66 %) agreed that the exercises and activities provide for the development of study skills. Nevertheless, it can be concluded that both teachers and students believe that the exercises and activities " English for Palestine" textbook for Tenth Grade provide for the development of study skills which could be explained by the fact the using different techniques and skills can greatly help students become more confident, effective, productive and intelligent in learning English. The results here seem to be in agreement with Hasan & Volker (2008) who found the Syrian material focuses on the cognitive element of language learning without ignoring affective and procedural factors, whereas the German material tended to put special emphasis on affectivity and process- orientation in addition to some pronunciation exercises and a stronger consideration of learner autonomy.

8. Results Related to the Eighth Question: ***What are the attitudes of both teachers and students towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of the Tenth Grade textbook "English for Palestine?***

To answer this question, the means and percentages for the two samples were calculated as shown in Tables 13, and 14.

and Eighth grades were of a limited type and the readers did not sufficiently meet the students' scientific and technological needs. The findings were in disagreement with Hamdan (1994) whose study revealed that most of these textbooks are not strongly related to the students' life.

The results also seem to disagree with Shatnawi (2003) who found that some parents, teachers, and pupils were not fully satisfied with the content of Enterprise textbooks series which is used at Yarmouk University Model School since it was not more relevant to the students' culture and background (Cited in Shatnawi, 2005) .

The results seem to be in disagreement with Lee (2009) who found that that the11textbooks did not encourage the culture- general aspect of culture learning.

7. Results Related to the Seventh Question: ***To what extent do the exercises and activities provide for the development of study skills, such as skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary?***

Table (12)

Frequencies and Percentages of Study Skills

Study Skills	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Scanning	18	20.93 %	10	10.20 %
Skimming	8	9.3 %	6	6.12 %
Note- Taking	25	29 %	10	10.20 %
Outlining	9	10.46 %	12	12.24 %
Summarizing	19	22 %	25	25.51 %
Looking Up Words	7	8.14 %	35	35.71 %
Total	86	100 %	98	100 %

Table (12) shows that the exercises and the activities promote to some different types of study skills. The highest study skill in the Student book was note- taking which scored (29 %) while "looking up words in a dictionary" scored the highest in the Workbook (35.71) . This means that vocabulary

Student Book which focus on the Palestinian ways of living so as to meet the interests and cultural background of the students.

Secondly, the historical aspects had the second highest percentage (17.2%) in the student book while the second highest percentage was scored by ways of living in the workbook (18.18%) . This means that the textbook involves some activities and exercises which have items that are related to Palestinian or Arab /Islamic events that happened in the past, present, or future.

With regard to the political aspect we see that this aspect is included in some exercises and activities with only (8.28%) in the Student Book and (1.56%) in the Workbook.

The results seem to agree with Bataineh (2004) who found that the Jordanian environment is moderately represented in the textbook she analyzed and that the environment, in general, is well represented and a lot of references are made to regional and international components.

On the other hand, the analysis of respondents of teachers revealed that (71 %) of teachers indicated that the exercises and activities meet the needs and interests of the students while only (59 %) of the students agreed that the exercises and activities meet the needs and interests of the students. This means that the textbook should include more exercises and activities that meet their needs and interests since they know better what they need and what may interest them in the content of EFL textbook. Here, such necessity seem to agree with Inal (2006) who found that the course books applied in English language teaching in Turkish schools should be in line with the needs of the students attending the program.

The results seem to agree with Shatnawi (2005) who found that the textbooks he analyzed included different percentages of cultural aspects including historical, economical, geographical, literary, political, religious, social, man- woman relationship, habits, customs and traditions.

The results also agree with Al- Momani (1998) who found that the objectives of AMRA textbooks and vocabulary items and grammar and structural functions for the first and second secondary classes in Jordan meet the students' needs and interests.

The results, on the other hand, seem to disagree with Mu'men (1992) who found that the writing activities of PETRA textbooks for the Seventh

- Habits, Customs, and Traditions: Items that are related to habits, customs and traditions of people.

- Way of Living: Items related to the way people live in certain societies.

Table (11)

Frequencies and Percentages of the Cultural Aspects

Cultural Aspects	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Historical	27	17.2%	5	7.58 %
Economical	8	5.09%	4	6.06 %
Geographical	54	34.4%	13	19.7 %
Literary	19	12.1%	5	7.58 %
Political	13	8.28%	1	1.56 %
Religious	11	7 %	6	9.09 %
Social	8	5.09%	10	15.15 %
Man- Woman Relationship	6	3.82%	5	7.58 %
Habits, Customs &Traditions	5	3.18%	5	7.58 %
Ways of Living	6	3.82%	12	18.18 %
Total	157	100%	66	100%

Table (11) shows that the Student Book contains more exercises and activities which focus on different aspects of the Arab/Palestinian culture. These exercises and activities will be of great interest to the students since they include something related to their own culture either Palestinian, Arab or Islamic ones. Table (11) , particularly, shows that the geographical aspects had the highest percentage in both Student Book and Workbook although it was higher in the Student Book (34.4 %) compared to the Workbook (19.7%).

The least percentages in the Student Book were scored by Habits, Customs &Traditions (3.18%) , Man- Woman Relationship (3.82%) , ways of living (3.82) respectively while the least percentages in the Work Book were scored by political aspects (1.56 %) , economical aspects (6.06 %) and historical aspects (7.58 %) . This means that "ways of living" has been included in a higher percentage in the activities and exercises of the work book which reveals that there is a need to include more activities and exercises in the

students since teachers teach the same material many times which give them a chance to be more familiarized with its contents.

The results here seem to disagree, to some extent, with that of Wu & J; Lin and Yin (1999) who found that presentation of programming examples in High School Computer textbooks in Taiwan lacked a detailed explanation of some of the problem –solving steps.

6. Results Related to the Sixth Question: ***To what extent do the exercises and activities meet the background and interests of the students?***

To answer this question, the researcher tried to count the frequencies of the activities and exercises which are related to the Palestinian or Arab/ Islamic culture. To do this, he used the criteria which were taken from Shatnawi (2005) . These criteria involved 10 cultural aspects that will be established and defined precisely prior to the analysis process so as to code the aspects consistently and coherently throughout the three units in the same way every time. This step, of course aims to establish sufficient reliability and validity in this content analysis. ***Shatnawi's criteria included the following cultural aspects with their definitions and examples:***

- Historical: Items related to events that happened in the past, present, or future.
- Economical: Items that give information about the economical system.
- Geographical: Items that give information about the location of places.
- Literary: Items that give information about the biographies of writers, poets, playwrights, scientists, essayists, and storytellers.
- Man- woman relationship: Items related to marriage and the relationship between males and females.
- Political: Items that give information about the political system.
- Religious: Items that are related to the practices of Muslims and other religions.
- Social: Items that are related to: country, beliefs, values, games, drinks, food, pets, greetings, Muslim and others festivals, etc.

Table (9)

Frequencies and Percentages of Types of Activities and Exercises

Types of Activities and Exercises	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Individual	145	73.98 %	220	99.1 %
Pair	46	23.46 %	2	0.9 %
Group	5	2.55 %	0	0 %
Total	196	100%	222	100%

To sum up, the integration of activities and exercises can make the teaching\ learning process more enjoyable and more effective since they encourage the students to express themselves and / or to talk about their own traditions and culture.

5. Results Related to the Fifth Question; ***To what extent do the exercises and activities promote critical thinking?***

Table (10)

Frequencies and Percentages of Critical Thinking

Levels of Critical Thinking	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Recalling	62	31.63%	55	23.81 %
Interpretation	21	10.71 %	15	6.49 %
Application	36	18.36 %	41	17.75 %
Analysis	23	11.73 %	26	11.26 %
Synthesis	39	19.89 %	73	31.60 %
Evaluation	15	7.65 %	21	9.09 %
Total	196	100 %	231	100 %

Table (10) shows that recalling had the highest percentage in the student book (31.63 %) while synthesis had the highest percentage in the work book. The least percentages were scored by evaluation in the student book (7.65 %) and interpretation (6.49 %) in the workbook. Furthermore, the analysis of the questionnaire indicated that the exercises and activities promote critical thinking as the teachers scored high (70%) while the students scored moderate (66%) . The difference between teachers' and students' percentage could be attributed to the fact that teachers in general have more experiences than the

percentages in both the Student Book and the Work Book. It was also revealed that vocabulary exercises had the highest percentage in the Work Book (43.48%) while structure exercises had the highest percentage in the Workbook (32.4%) .

The least percentage was scored by reading comprehension exercises and activities in both books as they were (16.23 %) in the Student book and only (6.69 %) in the workbook. This might be explained by the idea that reading comprehension exercises and activities are mostly designed to help students increase the pleasure and effectiveness of reading other subjects and in the personal and professional lives. Reading comprehension, furthermore is considered as a means of personal improvement and intellectual enlightenment and not for direct improvement of students' active participation.

The highest frequency of exercise and activities is given to the individual activities and exercises in both the student book and the work book since it scored 99.1% in the work book and (73.98 %) in the student book. This might be explained by the fact that the workbook exercise and activities were designed to be practiced individually or in pairs as stated in its objectives. Such activities are advised to be done individually at home so as help students revise what they have studied in the student book previously. Pair activities scored the second highest percentage in both textbooks although the percentage was much higher in the student book (23.46%) compared to the workbook which scored only 0.9 %. This might be explained by the idea that although the activities carried out in groups seem to be more powerful and more motivating, they require a lot of effort and a skillful use of the space and organization of the classroom which is unattainable in our classes that are over crowded.

Using the quantitative data obtained from teachers' and students' responses, it can be realized that both teachers and students agreed that the exercises and activities encourage the students' active participation since their percentages were high (75.4 %) for the teachers and (74.2 %) for the students.

However, Table (9) below shows that such students' participation could be done either individually, in pairs or even in groups. In this respect we find that group activities has only five frequencies (2.55 %) in the student book and scored nothing in the Work book.

which means that writing activities and exercises are used so as to help the students express themselves through writing through asking them perform different types of activities and exercises which include communicative and manipulative ones.

Furthermore, the analysis of teachers» and students» respondents revealed that the exercises and activities provide for the development of systematic language skills as both percentages were high (77.8 %) for the teachers and (71.4 %) for the students.

The results seem to be similar to what Abbas (2009) has reached in her study when she found that analytical survey for the contents of EFP textbooks for grades 10, 11&12 revealed various activities involving all language skills based to a great extent on the thematic, lexical and structural content of the reading material.

The results seem to disagree with Al- Momani (1998) whose study revealed that the listening and speaking skills were not stressed in AMRA textbooks.

4. Results Related to the Fourth Question; ***To what extent do the exercises and activities encourage the students' active participation?***

If we reexamine Tables (6, 7) above, we can find that the textbook has a variety of classroom activities and exercises that encourage the students to participate effectively through focusing on different skills in one hand, and providing students with situations from their real life on the other hand. For instance, Table (6) revealed that the four skills are integrated in each unit so as to motivate students to practice the language actively and this active participation can be seen through different forms and different levels.

Table (7) , moreover, showed that the textbook includes different forms of activities and exercises either meaningful, communicative, mechanical or even manipulative ones.

Table (8) revealed that both the Student Book and the Workbook contain a variety of exercises and activities the aim of which is to activate students′ participation and their frequent use of language as well. These include vocabulary, structure, and language use and they scored acceptable

On the other hand, the analysis of the questionnaire indicated that the highest percentage of the teachers (80.2%) indicated that exercises and activities promote meaningful communication via the language while only a moderate percentage (67.8%) of the students agreed that the exercise and activities promote meaningful communication via the language. This might explained by the idea that teachers could have built more comprehensive picture of the textbook and its exercises and activities to the extent that it can be used effectively to enhance efficient communication via the language. The teachers in this regard have more experience and more knowledge of the content of the textbook under analysis.

3. Results Related to the Third Question: ***To what extent do the exercises and activities provide for the development of systematic language skills?***

Using systematic language skills means presenting the four skills in a way which is skillfully based on a regular plan or fixed method in which students can move from one skill to another easily and interestingly.

First, table (6) above showed that the four skills are clearly integrated in all of the units so as to help students learn English through practicing these four skills. By doing so, they will be able to improve their communicative performance so as to become confident users of English.

Moreover, Table (6) above showed that the speaking skill has the highest frequency and percentage in the student book (30.48 %) but it was not the highest in the work book. The highest emphasized skill in the work book was the writing skill which scored (60.28%) . This means that the student book gives a prominent importance to the speaking skill so as to encourage the students to «speak» the language as much as possible in order to become confident users of English, while the work book gives a prominent importance to the writing skill.

Table (6) above also revealed that the listening skill was completely neglected in the work book although it scored (23.78%) in the textbook which means that the focus of the workbook was not in the listening skill which is considered as unattainable skill for most students and to a lesser degree the teachers themselves.

Then, we can see that the writing skill has the second frequency and percentage in the student book and the highest percentage in the workbook

(43) frequencies (21.93%) . Regardless of these results, we can say that the activities and exercises promote the use of the English language for meaningful communication especially when we add the meaningful activities and exercises to the communicative ones which give us about (58.66%) of the total activities and exercises. This might be interpreted by the fact that the skilful presentation and balanced variation of activities and exercises can provide students with the opportunity to feel free and express themselves or their ideas through making use of some meaningful activities which are considered essential for learners who need to learn in meaningful, socially organized contexts.

Furthermore, the analysis of the questionnaire indicated that (80.2 %) of teachers (67.8%) of students agreed that the exercise and activities promote meaningful communication via the language.

Table (8) shows that language use exercises and activities score a good percentage of frequencies 45 (29 %) in the student book and 46 (20%) in the workbook which means that the textbook promotes meaningful communication when it promotes students to use the language so as to communicate with peers, teachers and sometimes with other people outside the classroom. In this regard we can 't ignore that students need the other types of exercises. i. e. vocabulary, structure and even reading comprehension exercises so as to improve the language in terms of competence and performance abilities. Therefore the structural exercises and activities which scored the highest frequency (50) and (32.46%) could have equal importance if they are used appropriately and been taught skillfully on the ground of strengthening the overall competencies of the English language.

Table (8)

Frequencies and Percentages of Type of Exercises and Activities

Activities & Exercises	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Vocabulary	34	22 %	100	43.48 %
Structure	50	32.46%	68	29.57 %
Reading comprehension	25	16.23%	16	6.96 %
Language use	45	29.2%	46	20 %
Total	154	100%	230	100%

in line with the goals of the institutions, objectives of the language program, and the needs of the students attending the program.

However, the study seems to disagree with Mahmoud (2006) who found that teachers and supervisors were not contacted by the Ministry of Education regarding the setting of the EFL objectives of "English for Palestine IV" textbook.

2. Results Related to the Second Question: ***To what extent do the exercises and activities promote meaningful communication via the language?***

The content analysis of the Student Book and the Work Book revealed that exercises and activities promote meaningful communication.

Table (7)

Frequencies and Percentages of Communicative Manipulative, and Meaningful Activities and Exercises

Forms of Activities and Exercises	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Manipulative	81	41.32 %	60	42.25 %
Meaningful	43	21.93%	72	50.70 %
Communicative	72	36.73%	10	7.04 %
Total	196	100%	142	100%

Table (7) shows that textbook covers different types of exercises including manipulative, meaningful and communicative activities. The manipulative activities and exercises have the highest frequency in the student book (81) occurrences (41.32%) while the highest frequency was scored by the meaningful type in the workbook with a percentage of (50.70%) . This might be explained by the fact that the workbook was designed in order to encourage the students to practice using the language after the finish practicing manipulative activities with the help of the teacher and therefore, each unit in the Workbook has been divided into Reading& Development, Language I, and Language 2 sections to be practiced with a partner or alone while writing in the copybook.

The communicative activities and exercises have the second frequency (72) of about (36.73%) in the student book while it was the least type in the workbook. The manipulative type scored the second highest occurrences in the work book and meaningful activities and exercises have only

in meaningful situations. Such integration of the skills contribute to fulfilling the objectives of the syllabus.

Table (6)

Frequencies and Percentages of the Four Skills Integrated in the Activities and Exercises of Student 's Book and Work Book

Skills	Student Book		Work Book	
	Frequency	Percentage	Frequency	Percentage
Listening	78	23.78 %	0	0 %
Speaking	100	30.488 %	52	18.44 %
Reading	53	16.16 %	60	21.28 %
Writing	97	29.57 %	170	60.28 %
Total	328	100 %	282	100 %

On the other hand, we can notice that the textbook is full of different types of activities and exercises which provide a great deal of grammatical practice through communicative, meaningful or manipulative activities as shown in Table (7) below where we can see that the manipulative activities and exercises score (81) frequencies (41.32%) while the communicative activities and exercises score (72) frequencies (36.73%) and the meaningful ones score (43) frequencies (21.93%) which means that all of these types are used to help the students practice the language.

However, the textbook includes a great deal of motivating activities and exercises which talk about certain customs, traditions, figures, historical cities and places in Palestine.

The agreement between the teachers seem to go with Mahmoud (2008) who found that English for Palestine textbook is suitable and specifies the general objectives of the course. The results also seem to agree with Pusporini (2008) who found that "English in Focus" is considered relevant to the EFL textbook evaluation criterion which can be seen from the level of suitability and that the level of suitability of "English in Focus" is 90.9%.

The results also agree with Inal (2006) whose study found that the coursebooks used for English language teaching in Turkish schools should be

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
27.	They provide a sense of challenge and fun.	2.80	56	low
28.	They create relaxation and enjoyment.	2.68	53.6	low
29.	The quality of exercises and activities is adequate for both students and teachers.	2.77	55.4	low
Total		3.21	64.2	moderate

1. Results Related to the First Question: ***To what extent do the activities and the exercises meet the behavioral objectives delineated in the syllabus, curriculum?***

The results revealed that 77.8% of the teachers and 70.6% of the students indicated that the activities and the exercises meet the behavioral objectives delineated in the syllabus. However, the students' percentage and means were lower than the teachers' means and percentage.

This result could be possibly explained by the fact that «English for Palestine» textbook has been written and developed in consultation with local and international experts so as to provide systematic skills development and grammar practice that can help students become confident users of English.

Second, although the behavioral objectives of the syllabus are not stated directly and straightforwardly in the textbook, we can somehow rely on what was mentioned on the cover of the textbook which states that the textbook aims to « help students learn English and to encourage them to become confident users of English, provide systematic skills development and grammatical practice, has built- in recycling and frequent revision to build confidence and includes motivating and rewarding activities"

Thirdly, to answer the first question which was mentioned above in terms of the content analysis of the exercises and activities, we can realize that the four skills as shown in table (6) below, are clearly integrated in all of the units so as to help students learn English through practicing these skills. By doing so, they will be able to improve their communicative performance so as to become confident users of English and to use English to express themselves

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
12.	They employ various types of educational aids.	3.31	66.2	moderate
13.	They take into account the student's prior experience.	3.40	68	moderate
14.	They take into account the individual differences between students.	2.83	56.6	low
15.	They motivate students to use English outside.	2.96	59.2	low
16.	They are equally distributed among the units.	3.16	63.2	moderate
17.	They are appropriately organized to suit the students' linguistic abilities.	2.92	58.4	low
18.	They encourage student- student-interaction.	3.37	67.4	moderate
19.	They encourage teacher- student interaction.	3.61	72.2	high
20.	They encourage the use of various learning resources.	3.07	61.4	moderate
21.	They provide for a practical revision of the main points discussed previously.	3.45	69	moderate
22.	The exercises and activities are applicable.	3.14	62.8	moderate
23.	They enhance the quality of learning English.	3.27	65.4	moderate
24.	They help students express themselves freely and naturally.	3.27	65.4	moderate
25.	They enable the students to use authentically English cultural materials.	2.91	58.2	low
26.	They improve students' proficiency in English.	3.36	67.2	moderate

Table (5)

The Mean Scores and Standard Percentages of Students' Respondents

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
1.	They contribute to achieving the behavioral objectives of the syllabus.	3.53	70.6	high
2.	The exercises and activities promote meaningful communication via the language.	3.39	67.8	moderate
3.	The exercises and activities provide for the development of systematic language skills.	3.57	71.4	high
4.	The exercises and activities encourage the students' active participation.	3.71	74.2	high
5.	The exercises and activities promote critical thinking (i. e. interpretation, application, analysis, synthesis, and evaluation.	3.30	66	moderate
6.	The exercises and activities meet the needs and interests of the students.	2.95	59	low
7.	The exercises and activities provide for the development of study skills: skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary.	3.62	72.4	high
8.	The exercises and activities develop the students' ability to use English for fruitful discussions.	3.28	65.6	moderate
9.	They help students understand the material effectively	3.29	65.8	moderate
10.	They promote the students' ability to practice English.	3.39	67.8	moderate
11.	They suit the level and abilities of the students.	2.90	58	

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
13	They take into account the student's prior experience.	3.30	66	moderate
14	They take into account the individual differences between students.	2.83	56.6	low
15	They motivate students to use English outside.	3.27	65.4	moderate
16	They are equally distributed among the units.	3.52	70.4	high
17	They are appropriately organized to suit the students' linguistic abilities.	3.27	65.4	moderate
18	They encourage student- student-interaction.	3.81	76.2	high
19	They encourage teacher- student interaction.	3.94	78.8	high
20	They encourage the use of various learning resources.	3.66	73.2	high
21	They provide for a practical revision of the main points discussed previously.	3.77	75.4	high
22	The exercises and activities are applicable.	3.42	68.4	moderate
23	They enhance the quality of learning English.	3.55	71	high
24	They help students express themselves freely and naturally.	3.44	68.8	moderate
25	They enable the students to use authentically English cultural materials.	3.45	69	moderate
26	They improve students' proficiency in English.	3.52	70.4	high
27	They provide a sense of challenge and fun.	2.91	58.2	low
28	They create relaxation and enjoyment.	2.76	55.2	low
29	The quality of exercises and activities is adequate for both students and teachers.	3.03	60.6	moderate
Total		3.51	70.2	high

Table (4)

The Mean Scores and Percentages of Teachers' Respondents

	Statement	Mean	percentage	Estimation level
1	They contribute to achieving the behavioral objectives of the syllabus.	3.89	77.8	high
2	The exercises and activities promote meaningful communication via the language.	4.01	80.2	v. high
3	The exercises and activities provide for the development of systematic language skills.	3.89	77.8	high
4	The exercises and activities encourage the students' active participation.	3.77	75.4	high
5	The exercises and activities promote critical thinking (i. e. interpretation, application, analysis, synthesis, and evaluation.	3.50	70	high
6	The exercises and activities meet the needs and interests of the students.	3.55	71	high
7	The exercises and activities provide for the development of study skills: skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary.	3.79	75.8	high
8	The exercises and activities develop the students' ability to use English for fruitful discussions.	3.71	74.2	high
9	They help students understand the material effectively	3.83	76.6	high
10	They promote the students' ability to practice English.	3.88	77.6	high
11	They suit the level and abilities of the students.	2.86	57.2	low
12	They employ various types of educational aids.	3.67	75.2	high

Table (3) shows number of units, pages, exercises, activities in the two textbooks.

Table (3)

Number of Units, Pages, Exercises and Activities in Textbooks.

Units	Student Book		Workbook	
	No. of pages	No. of Activities & Exercises	No. of pages	No. of Activities & Exercises
One	8	37	6	19
Two	8	28	6	16
Three	8	36	6	19
Four	8	41	6	17
Five	8	41	6	17
Six	8	41	6	19
Seven	8	38	6	22
Eight	8	37	6	13
Nine	8	43	6	16
Ten	8	42	6	21
Eleven	8	43	6	21
Twelve	8	37	6	18
Total	96	464	72	218

The data of the study were statistically analyzed in accordance with the study questions and the results were as follows:

Tables (4, 5) below will be used as a base to answer the questions 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7.

2. Choosing the sample after getting the statistics from the Department of Statistics at Nablus Directorate of Education.

3. Addressing the headmasters of the schools to distribute the questionnaire among the sample of the study. The headmasters, in the spirit of cooperation, forwarded the questionnaire to the teachers who teach or have taught Tenth Grade textbook «English for Palestine»

4. Out of 86 questionnaires sent to the teachers via the headmasters, a total of 69 valid questionnaires were returned giving a response rate of 80 %. The respondents were asked to choose the response which describes their level of agreement with the statements made. From 69 questionnaires returned, 59 were considered useful for analysis.

5. Regarding the students, the researcher believed it was better to save time and effort and administer the students' questionnaire among a purposeful sample of 4 classes: two female classes and two male classes. The researcher himself administered the questionnaire among the students of First Secondary Grade who studied English for Palestine last year. Such technique was recommended by a number of teachers who indicated that the Tenth Grade students of the academic year 2009 / 2010 will not be able to answer the questionnaire because they didn't finish the textbook and, therefore they did not examine its content.

6. Analyzing data using SPSS in light of the questions of the study.

Results:

- For the purpose of interpreting the results, the following scale, which had five levels, was used to evaluate the degree of agreement of the respondents:
- 4 (80 %) and more very high
- 3.5 - 3.99 (70 – 79 %) high
- 3- 3.49 (60 – 69 %) moderate
- 2.5 – 2.99 (50 – 59%) low
- Below 2.5 (below 50%) very low

in the students' book and the work book which required the students to practice any skill of the language.

- ♦ The text has been coded into manageable content categories. These categories were taken from Skierso evaluation checklist which consisted of thirteen categories that evaluated the exercises and activities in particular.

The analysis concentrated on different lists of categories including:

- ♦ Types of exercises and activities: manipulative, communicative, and meaningful activities and exercises.
- ♦ Types of exercises and activities in terms of: vocabulary, structure, reading comprehension, language use……etc.
- ♦ Levels of critical thinking: interpretation, application, analysis, synthesis and evaluation.
- ♦ Levels of clarity and appropriateness: clear, ambiguous, in between.
- ♦ Types of skills covered: listening, speaking, reading, and writing.
- ♦ Types of revision exercises and activities.
- ♦ Types of study skills included in the exercises and activities: skimming, scanning, note taking, outlining, looking up words in the dictionary… etc.

Data Analysis:

In order to answer the questions of the study, the collected data were analyzed statistically using the Means, frequencies, percentages, standard deviations, t- test for Independent Samples, and One- Way ANOVA.

Data Collection Procedures:

The following procedures were followed for the purpose of collecting data:

1. Getting the formal approval of the Director of Directorate of Education in Nablus to administer the questionnaire among the teachers and the students at the beginning of the academic year 2009 / 2010.

used to compute the consistency coefficient between the three analyses. It was found that the consistency was (0.90) which is acceptable.

3. *Validity of the Questionnaire:*

To ensure the face validity and content validity of the questionnaire, a jury of 8 EFL curriculum experts from QOU, Najah University and EFL teachers were asked to determine the questionnaire's validity. ***Their suggestions were as follows:***

- ♦ The questionnaire needed to be shortened because it will be distributed among the Tenth Grade students who are not accustomed to answering questionnaires.
- ♦ Some items needed to be rewritten so as to avoid the problem of the duality of some items and eliminate duplications as well.
- ♦ The questionnaire should be translated into Arabic so as to fit the students of the Tenth Grade who are not fluent in English.

As a result, major changes to the order and wording of the items resulted from these procedures. Firstly, the number of items decreased from 34 to 29 when the duplicated items were eliminated. Secondly, the wording of items was simplified so as to fit both teachers and students. Thirdly, the students' questionnaire was translated into Arabic so as to help the students understand the content of the items. The translation of the questionnaire was later refereed by a number of specialists in the fields of the Arabic language, translation and curriculum.

After validation, the questionnaire consisted of (29 items) and was divided into two sections. (Section 1) sought to obtain three types of information in the teachers' questionnaire and one type in the students' questionnaire. In the teachers' questionnaire, this section sought to obtain information on gender, prior experience with teaching, and educational qualification of the teachers. In the students' questionnaire, the first section sought to obtain information on the gender of the students not more. (Section 2) consisted of 29 items measured on a 5- point Lickert scale ranging from 'Strongly agree, agree, undecided disagree and 'strongly disagree".

4. *Unit of analysis and list of categories:*

- ♦ The unit of analysis used in this study was the exercise and the activity. This means that the focus was given to all exercises and activities found

Instruments of the study:

Two methodologies have been employed in this study, ***employing a combined range of qualitative and quantitative methods:***

- Content Analysis of the Student Book and the Work Book.
- A 29- item questionnaire to survey Teachers' and Students' attitudes.

Reliability of Instruments:

1. Reliability of the questionnaire:

The reliability was evaluated by assessing the internal consistency of the items using Cronbach alpha and it was 0.91.

2. Reliability of Content Analysis:

To establish the reliability of content analysis, the following procedures were followed:

- The researcher developed rules for coding the text so as to code things consistently and coherently throughout the text in the same way every time.
- The researcher developed a pre- defined set of concepts and categories. The researcher in this case precisely defined the categories used in this analysis so as ensure the consistency of the analysis.
- The researcher coded the text so as to form a coding –checklist that can help him in the analysis process. Then he started reading through the text and manually writing down concept occurrences by tallying the frequencies of each category.
- The researcher repeated the analysis after one week of the first analysis using the same rules and procedures. Consequently, Scott coefficient is used to compute the consistency coefficiency between the two analyses done by the researcher himself. It was found that the consistency was (0.95) which indicated a high coincidence between the two analyses.
- The researcher asked two EFL teachers who taught English for Palestine textbook for the Tenth Grade to analyze the textbook after being given the required training and they were asked to follow the same rules and procedures used by the researcher himself. Again Scott coefficient was

Variables	Levels of variables	Frequency	Percentage
Years of Experience	1- 4	7	11.9 %
	5- 8	13	22 %
	9- 12	16	27.1 %
	13- more	23	39 %
	Total	59	100 %
Qualification	diploma	5	8.5 %
	B. A	49	83 %
	M. A - more	5	8.5 %
	Total	59	100 %

- The second population of the study consisted of (5172) students (2726 female) and (2446 male) . The sample was, 111 students chosen purposively in order to facilitate the process of distributing the questionnaire and to save time as well. Table 2 shows the distribution of the students' sample according to gender.

Table (2)

Distribution of the Students' Sample according to Gender

Variable	Levels of variable	Frequency	Percentage
Gender	Male	59	53.2 %
	Female	52	46.8 %
	Total	111	100 %

Variables of the Study:

- The Independent variables of the study included: gender of teachers (male/female) , gender of students (male /female) , Prior experience with teaching (1- 4 years / 5- 8 years /9- 12 years /13 and more) and Educational qualification (Diploma / B. A / M. A and more) .
- The dependent variable included the teachers' and students' attitudes.

in addition to listening and speaking.. The Student's Book layout is enriched with colored pictures, graphic designs, cartoons, diagrams, and charts.

The workbook, on the other hand, starts with a short section entitled "Review and Preview" which aims to help students review important basic English they have studied before and preview the books they are going to work with. The Workbook also contains 12 units which are rich in exercises and activities for the pupils to work on at home and in the classroom. Each unit in the Workbook was divided into three main sections: Reading & Development, Language I, and Language 2. Moreover, each section includes a puzzle that aims at revising the key words mentioned in the word list of each unit. A quick investigation of the content of the activities and exercises indicates that the units cover the four skills (listening, speaking, reading, and writing) and also focus on vocabulary building and language use. The workbook ends with Two Practice Tests: Practice Test 1 and Practice Test 2. Each test covers the four skills in addition to vocabulary and language use.

Method:

The exercises and activities of the Student Book and Workbook were examined using content- analysis method. Content analysis method provides an objective, quantified description of the frequencies of occurrence of selected components in the sampled educational materials.

Population of the study:

- The first population of the study consisted of 86 teachers: (47 female) and (39 male) who have taught English for Palestine in Nablus Directorate of Education. The randomly chosen sample was 59 teachers who were distributed according to three independent variables as shown in Table 1.

Table (1)

Distribution of Teachers' Sample according to Independent Variables of the Study

Variables	Levels of variables	Frequency	Percentage
Gender	Male	25	42.4 %
	Female	34	57.6 %
	Total	59	100 %

benefit from this analysis when the nature and the structure of its exercises and activities are analyzed. The results of this study can help bridging the gap that might exist between learners and educators and it can add some useful information to the growing body of literature in this area. The findings of this study might be of great benefits for people who are interested in teacher training, syllabus design, teaching method, testing and materials.

Materials:

The exercises and activities in the Student Book and Workbook of "English for Palestine" for the Tenth Grade were taken to serve as the corpus of the present study.

Being one of a series of EFL textbooks called First Palestinian English Curriculum, "English for Palestine" textbook is described as a modern, communicative English course which has been especially written for Tenth Grade students (15 years old) . It has been designed by the Curriculum Centre of Ministry of Education and Higher Education to be in favor of the current climate of the Communicative Approach since the beginning of the 1990s.

The back cover contains a description that sates "English for Palestine" series:

- ♦ has been developed in consultation with local and international ELT experts.
- ♦ provides systematic skills development and grammatical practice.
- ♦ has built- in recycling and frequent revision to build confidence.
- ♦ includes motivating and rewarding activities suitable for each Grade.
- ♦ Prepares school leavers for further study or the world of work.

Regarding the content of this textbook, it can be realized that the Student Book contains 12 units, each organized around a topic supported by colored pictures, exercises and activities. Furthermore, the cyclical content page indicates that the units are divided into seven sections organized in a way to cover different types of skills and subskills. The sections cover reading, development (summary & vocabulary) , language I, writing (punctuation & composition) , listening, pronunciation & speaking, language II, and integrated skills in varying order. Vocabulary and style are covered in all four sections in the appropriate parts, and the Language Use' sections appear in the most relevant parts in all sections especially "Language I and Language II"

4. To what extent do the exercises and activities encourage the students> active participation?

5. To what extent do the exercises and activities promote critical thinking (i. e. interpretation, application, analysis, synthesis, and evaluation?

6. To what extent do the exercises and activities meet the background and interests of the students?

7. To what extent do the exercises and activities provide for the development of study skills, such as skimming, note taking, outlining, and looking up words in the dictionary?

8. What are the attitudes of both teachers and students towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of the Tenth Grade textbook «English for Palestine?

9. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between the teachers' attitudes and students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of the Tenth Grade textbook "English for Palestine?

10. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between the students'' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities of the Tenth Grade textbook " English for Palestine due to sex variable?

11. Are there statistically significant differences at α = 0.05 between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities that can be attributed to sex, experience and qualification variables?

Significance of the Study:

The Palestinian Ministry of Education gives great importance to school textbooks since they are the foundation of the curriculum and an indispensable medium of learning. Therefore, there is an obvious need to evaluate and analyze the content of new modern communicative textbooks. In fact, this is the first content analysis study that aims to explore the content of the exercise and activities of "English for Palestine' textbook. Thus, the findings of this content analysis will be useful for those people who work in the area of syllabus design as well as the teachers who teach this textbook since they can

Mu'men (1992) evaluated PETRA textbooks for the Seventh and Eighth grades. The results showed that these textbooks need modifications concerning the long comprehension passages, the writing activities were of a limited type and the readers did not sufficiently meet the students' scientific and technological needs.

Statement of the Problem:

The best way to ensure that textbooks were designed in accordance with educational criteria is through reliable and valid analysis of their contents. Unfortunately, a great number of teachers who teach the Tenth Grade level face many difficulties in teaching «English for Palestine» textbook and they claim that it has many negative elements and drawbacks although it has been written and developed in consultation with local and international ELT experts. Thus, the researcher tried to analyze the exercises and activities found in the Student Book and Work Book of Tenth Grade EFL textbook (English for Palestine) and investigated the attitudes of a sample of teachers and students towards the appropriateness and usefulness of the exercises and activities of this textbook.

Purpose of the Study:

This study aimed at analyzing the exercises and activities of «English for Palestine» textbook for the Tenth Grade and also it aimed at investigating the attitudes of teachers and students towards the appropriateness and usefulness of the exercises and activities of Tenth Grade textbook.

Questions of the study:

This study attempted to answer the following questions:

1. To what extent do the activities and the exercises meet the behavioral objectives delineated in the syllabus, curriculum?

2. To what extent do the exercises and activities promote meaningful communication via the language?

3. To what extent do the exercises and activities provide for the development of systematic language skills?

on teaching methods and use of evaluated textbooks in the classrooms. ***The results of the study revealed that:***

1. The objectives of AMRA textbooks were based on teaching English for communication, and they met the students' needs and interests.

2. The vocabulary items were selected to suit the students' level and to facilitate communication.

3. The grammar and structural functions were selected to suit students' backgrounds and they were related to previous classes.

4. The textbooks were good in terms of their general aspects, they were paginated correctly, clearly typed and free of misprints.

5. The workbooks were useful; they enhanced understanding of the material.

6. The rationale of the textbooks was suitable.

7. AMRA textbook 1 was not provided with a word list.

8. The teaching aids, wall pictures and cassettes were not provided.

9. Listening and speaking skills were not stressed in AMRA textbooks

10. The content of AMRA textbooks was not interesting to the students.

11. The exercises in workbooks were not related completely to the material.

12. The allocated periods per week to cover the material was not suitable.

13. There were no significant differences between supervisors' and teachers' perspectives regarding the strengths and weaknesses in AMRA textbooks.

Jacobs and Ball (1996) examined the use of group activities in EFL textbooks published since 1990. They found that such activities are widely used.

Al- Barakat (1996) evaluated English language curriculum textbooks for the basic stage in Jordan, PETRA series. The researcher made a quantitative analysis which consisted of all the main passages which were presented for reading. The results showed that Petra Series reflected cultural bias as revealed the criteria of the two instruments. (Cited in Shatnawi, 2005)

lexical items with reference to developments in the life of the English nation. Reda recommended to enlarge the basic area of English vocabulary to include an unlimited range of purposes, especially in a period of globalization..

Ansary (2002) did ten coursebook reviews to find out the universal characteristics of ESL/EFL coursebooks. He concluded that no neat formula or system may ever provide a definite way to judge a textbook and stated however perfect a textbook is, it is just a simple tool in the hands of teachers. He noted, therefore, that it is not only the matter of coursebook content or system of its evaluation, but also the attitudes and competence of educators by whom coursebooks are utilized in classrooms.

Ansary and Babaii (2002) explored the status of sexism in current ESL/ EFL textbooks. Two types of analysis were performed to examine the manifestation (s) of sexist attitudes and values in two textbooks (Right Path to English I & II) that are locally designed to cater for and respond to the English language needs of Iranian students at secondary schools. First, a systematic quantitative content analysis was carried out with reference to (a) sex visibility in both texts and illustrations and (b) female/male topic presentation in dialogs and reading passages. Secondly, a qualitative inquiry was made into (a) sex-linked job possibilities, (b) sex- based activity types, (c) stereotyped sex roles (d) firstness and (e) masculine generic conception. Results revealed that Right Path to English I & II can be considered sexist textbooks that present students, in their early exposure to the English language, with an unfair and inexcusable picture of women. It is suggested that this sexism, though embarrassing and undesirable, seems to mirror the institutionalized unfair sex discrimination to the disadvantage of women in society.

Al- Momani (1998) evaluated AMRA textbooks for the first and second secondary classes in Jordan. To achieve that purpose the researcher developed three evaluation instruments. The first one was two evaluation questionnaires, one for teachers and supervisors which contained (91) items covering eleven major characteristics of a good English textbook. The other evaluation instrument was for students. Their questionnaire included (85) items. The second evaluation instrument was the interview form. The third evaluation instrument was the observation form which included actual observations

pictures and that the time allotted for the included material is inadequate. Additionally, he stated that teachers and supervisors were not contacted by the Ministry of Education regarding the setting of the EFL objectives for the materials of this textbook.

Inal (2006) looked into the issue of coursebook selection criteria applied in English language teaching in Turkish schools. He concluded that coursebooks should be in line with the goals of the institutions, objectives of the language program, and the needs of the students attending the program.

Shatnawi (2005) investigated the role of culture in foreign language textbooks through content analysis and the extent to which culture is represented in the Cutting Edge series. The researcher analyzed the content of the Cutting Edge series to find out the cultural aspects in these textbooks. The analysis revealed that the textbooks include these cultural aspects: historical, economical, geographical, literary, political, religious, social, man- woman relationship, habits, customs and traditions.

Bataineh (2004) examined the representation of the local environment in English language curricula: a case study of Jordanians Tenth Grade textbooks. The findings revealed that the Jordanian environment is moderately represented in the textbook she analyzed. The environment, in general, is well represented and a lot of references are made to regional and international components.

Shatnawi (2003) evaluated Enterprise textbooks series which is used at Yarmouk University Model School and many other private schools in Jordan and some other Arab and Islamic countries. The results of the study showed that some parents, teachers, and pupils were not fully satisfied with the content of Enterprise since it was not more relevant to the students' culture and background. (Cited in Shatnawi, 2005) .

Reda (2003) examined topics of a sample of six EFL textbooks including the well- known Cambridge English Course and Headway. These topics cover food and drink, clothes and fashion, colors and shapes, animals and plants, time and dates, family relationships, leisure and sports, countries and nationalities and many others. In particular, using materials from Headway, the study drew attention to the prototyping pattern of moving the lexical syllabus from general interest topics to higher levels. It shows that the expansion of vocabulary in EFL programmes broadens the horizon of basic English by incorporating

Hasan & Volker (2008) explored the cognitive, affective and procedural aspects of EFL elementary textbooks in Syria and Germany. They analyzed a corpus which consisted of three Syrian elementary textbooks, Starters I- III, and their German counterparts, Kooky I- II. Based on the paradigmatic change from instructivism to constructivism, a descriptive- analytical approach is used to examine the content- material in terms of teacher vs. pupil orientation, product vs. process orientation, virtuality vs. authenticity, cognitive learning vs. learning by doing which represent the essential parameters of learner autonomy. Results indicated that the Syrian material focuses on the cognitive element of language learning without ignoring affective and procedural factors, whereas the German material tended to put special emphasis on affectivity and process- orientation. Culturally, the Syrian textbooks confine their view to the domestic background before opening up to British culture in book III, whereas the German textbooks are keen to introduce the British dimension right from the start. For the Syrian material, the study suggested the inclusion of pronunciation exercises and a stronger consideration of learner autonomy.

In the case study he carried out in South Korea on an EFL course book, Litz (n. d.) covered also vocabulary issues and presents a Teacher Textbook Evaluation Form which includes four items for vocabulary evaluation. The Teacher textbook evaluation of vocabulary issues revealed that the textbook included a detailed overview of the functions, structures and vocabulary that will be taught in each unit and that an adequate vocabulary list or glossary is included. The results also revealed that the grammar points and vocabulary items are introduced in motivating and realistic contexts and that the progression of grammar points and vocabulary items is appropriate.

Jahangard (2007) evaluated the EFL textbooks used in Iranian public high schools and consolidated a 13- tem checklist extracted from ten different checklists offered by various authors. He indicated that two types of problems are detected and stated them as follows: “One is concerned with the lack of correspondence between the different senses of the word introduced in the New Words Sections and the senses which are used in the Reading Comprehensions. The other type is attributable to the poor contextualization of the new vocabulary in the New Words Sections.

Mahmoud (2006) evaluated “English for Palestine IV” textbooks and showed that the textbooks need modifications concerning the irrelevant

thematic, lexical and structural content of the reading material. The workbook gives extra activities and homework exercises which reinforce what has been introduced in the students' book.

Hamiloglu and Karlıova (2009) examined and evaluated the selected English language coursebooks from the viewpoint of vocabulary selection and teaching techniques they employ. As a result of this evaluation, it was seen that all selected coursebooks integrated lexis into their syllabuses, giving emphasis to word knowledge by means of separate headings and additional sub- headings. Also, by means of word lists supplied at the end of Student's Books, they provide quick- reference data for selfcheck. Furthermore, all of the coursebooks have colorful layouts supporting vocabulary acquisition and comprehension through pictures, graphic designs, drawings, diagrams and cartoons except for Grammar in Context 2 also which has also some pictures and drawings, but all are all in black- and- white format and fewer in number, which makes the Student's Book somehow dull and less attractive than the rest of the coursebooks.

Mahmoud (2009) evaluated "English for Plaestine" textbook which is used for teaching English for the tenth grade students in Palestine. Therefore, the researcher used two instruments: a questionnaire that contained 52 items and a list contained the characteristics of a good textbook. The study revealed that the textbook is suitable and could be used in private and in government schools after regarding the different suggestions and modifications the researcher recommended.

Pusporini (2008) aimed to analyze English e- book for junior high school grade VII, "English in Focus", based on the EFL textbook evaluation criteria. The study also aimed to find out what criteria that have been fulfilled by English e- book for junior high school grade VII. The results of the study were (1) "English in Focus" is considered relevant to the EFL textbook evaluation criterion which can be seen from the level of suitability. The level of suitability of "English in Focus" is 90.91%. ; and, (2) the criteria that are fulfilled by "English in Focus" are: Objectives, Good Vocabulary Explanation and Practice, Periodic Review and Test Sections, Appropriate Visual Materials Available, Clear Instructions, Clear Attractive Layout, Content Clearly Organized and Graded, Good Grammar Presentation and Practice, Fluency Practice in All Four Skills, Encourage Learners.

aspirations of the Palestinian society. It recognizes that such a curriculum will foster Palestinian values and traditions in one hand, and promotes a sustainable spirit of development on the other hand. In this respect, The Palestinian Ministry of Education and Higher Education gives great importance to school textbooks since they are the foundation of the curriculum and an indispensable medium of learning. Thus, the EFL textbook for Tenth Grade, published in 2004, represents the last one of the basic cycle of primary education from grades 1- 10 included in the First Palestinian Curriculum Plan which aims at developing the school textbooks in Palestine in accordance with current research and approaches.

Review of the Related Literature:

This literature review aims at presenting a number of studies which are conducted in the field of educational textbooks mainly EFL textbooks.

Lee (2009) tried to collect 11 high- school EFL conversation textbooks used in Korea to examine how the textbooks teach culture. Findings showed that all of the textbooks neglect both the teaching of the culture- general aspect of culture learning and the small "c" target- culture learning. Remarkably scant use of authentic materials along with interactive technologies like the Internet for teaching culture was used. The findings also revealed that that the 11 textbooks did not encourage the culture- general aspect of culture learning. Out of the 16 themes suggested by Lee (2004, 2005) , only two themes (12%) "Intercultural communicative competence" and "Positive attitude toward culture learning" were identified in 9 textbooks. The use of authentic materials such as print, audio, video and realia, along with interactive technologies such as the Internet is scarce throughout the 11 textbooks.

Abbas (2009) aimed at investigating the cultural elements in the new English syllabus by using content survey and analysis. Therefore, a detailed analytical survey for the contents of EFP textbooks for grades 10, 11 & 12 is made. The aim of this survey is to describe the content of these textbooks in terms of the topics they cover and the way they are covered. For this purpose, these topics were analyzed to see what international (global) and Palestinian (including Arab &Islamic) issues and dimensions they deal with. The analysis revealed that each unit contains a reading passage followed by various activities involving all language skills based to a great extent on the

Introduction:

To learn English as a foreign language, people usually trust textbooks which can help them acquire the skills of language easily and efficiently. These EFL textbooks are considered useful tools for both learners and teachers especially when they are designed along the lines of current research and approaches. Thus, textbooks constitute a central component in the educational process since they provide the basic sources of information to learners, especially at elementary school. In education, generally speaking, textbooks govern almost all classroom practices. Learners, in this respect, use textbooks to organize their learning process by a variety of methods and strategies in order to perform tasks and activities in terms of lexical, grammatical and cultural progression. Textbooks, moreover, teach the subject content and other issues such as social and cultural topics as well as the values and beliefs of society. It is not surprising, therefore, that textbooks are still considered the primary instrument for carrying out the subject syllabus in Palestine. Moreover, in the national school certificate examinations, students are evaluated on the basis of information contained in the textbooks. So, the content of the textbooks determines the students' examination results. Teachers, on the other hand, depend greatly on the textbook as they do not have time to collect and adapt material for their classes. In addition, they find it extremely difficult to develop new material and they might face external pressure which may restrict them from doing so.

In view of the arguments stated above, textbooks continue to play a major role in classroom interaction despite the controversial debate on their significance. Hutchinson and Torres (1994) , for example, consider the role of the textbook in teaching and learning and in the process of change. They challenge the anti- textbook view and argue that the textbook has a vital and positive part to play in the everyday job of teaching and learning English (especially at elementary level) and that the textbook becomes even more important in periods of change.

In the light of the great need to improve the process of learning English as a foreign language in Palestine, The Palestinian Ministry of Education and Higher Education pays great attention to this field of education in particular with the hope of producing a national curriculum that meets the needs and

Abstract:

This study aimed at analyzing the exercises and activities of "English for Palestine" textbook for the Tenth Grade and investigating teachers' and students' attitudes towards the appropriateness and usefulness of the activities and exercises. The study also aimed to examine the effect of sex, experience and qualification variables on these attitudes. The study sample consisted of 25 male teachers and 34 female teachers chosen randomly, in addition to 59 male students and 52 female students.

To answer the questions of the study, the researcher analyzed the two parts of «English for Palestine» textbook: the Student Book and the Workbook. Moreover, a 29- item questionnaire was administered among the two samples.

The results indicated that:

1. The content analysis of the exercises and activities indicated that they fulfill the textbook objectives and develop the language skills and the study skills which can be used for effective communication. These exercises and activities, moreover, encourage critical thinking and classroom interaction.

2. The teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of exercises and activities were high (positive) whereas the students' attitudes were moderate.

3. There were statistically significant differences between teachers' attitudes and students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities in favor of the teachers.

4. There were no statistically significant differences between students' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities due to sex.

5. There were no statistically significant differences between teachers' attitudes towards the usefulness and appropriateness of the exercises and activities due to sex, experience and qualification variables.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع اتجاهات المعلمين والطلبة نحو مدى ملاءمة أنشطة وتمارين كتاب اللغة الإنجليزية وفوائدها للصف العاشر «English for Palestine» في فلسطين، وأثر الجنس والخبرة السابقة والمؤهل العلمي على هذه الاتجاهات. كما هدفت الدراسة إلى دراسة محتوى هذه الأنشطة والتمارين باستخدام أسلوب تحليل المحتوى. تكونت عينة الدراسة من ٢٥ معلما و٣٤ معلمة اختيروا بطريقة عشوائية إضافة إلى عينة قصدية من الطلبة تكونت من ٥٩ طالبا و ٥٢ طالبة.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث بتحليل الكتاب المقصود بجزأيه: كتاب الطالب وكتاب التدريبات إضافة إلى بناء استبانه تكونت من ٢٩ فقرة وزعت على المعلمين والطلبة.

حيث أظهرت نتائج الدراسة:

١. أن محتوى الأنشطة والتمارين يحقق أهداف المنهاج ويعمل على تنمية مهارات اللغة ومهارات الدراسة وتوظيفها للإتصال اللغوي الهادف، كما إنها تزيد من التفاعل الصفي والتفكير الناقد.

٢. أن اتجاهات المعلمين نحو ملاءمة الأنشطة والتمارين وفوائدها كانت ايجابية جدا، بينما كانت اتجاهات الطلبة متوسطة.

٣. أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين والطلبة لصالح المعلمين.

٤. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة نحو ملاءمة الأنشطة والتمارين وفوائدها تعزى لمتغير الجنس.

٥. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين نحو فائدة الأنشطة والتمارين وملاءمتها تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة السابقة والمؤهل العلمي.

Investigating Teachers' and Students' Attitudes towards the Activities and Exercises of EFL Textbook for Tenth Grade in Palestine

Khaled Abdel-Jaleel Dweikat*

* Academic Supervisor\ Education Program\ English Language Teaching Methodology\ Nablus Educational Region.

32. Sankari, M. N. (1978). Environments, plants and ranges of the Syrian arid and very arid areas (protection and development) 7th part, chapter 3: 683- 694. University of Aleppo, Syria.

33. Trevino, M. (2009) Dozens of horses poisoned at California farm. CNN: Crime. 3

34. Vailati, A. ; Aristia, L. ; Sozze, E. (1993). Randomized open study of the dose- affect relationship of a short course of IdB 1016 in patients with viral or alcoholic hepatitis. Fitoterapia; 64: 219- 27

35. Wagner, H. (1981) Plant constituents with antihepatotoxic activity. In: Beal J. L., Reinhard E eds. Natural Products as Medicinal Asgents. Stuttgart: Hippkrates- Verlag.

36. West, E. (1957) Poisonous plants around the home. Florida Agr. Expt. Sta., Circular S- 100.

21. Knight, A. P. (1999) Guide to Poisonous Plants: Oleander. Colorado State University.

22. Lerche, C. ; Fautrel, A. ; Shaw, P. M. ; Glaise, D. ; Ballet, F. ; Guillouzo, A.; Laurent, C. (1997). Regulation of the major detoxification functions by Phenobarbital and 3- methylcolanthrine in co- culture of rat hepatocytes and liver epithelial cells. Eur J. Biochem 244 (98).

23. Lirussi, F. ; Okolicsanyi, L. (1992). Cytoprotection in the nineties: experience with ursodeoxycholic acid and silymarin in chronic liver disease. Acta Physiol Hung; 80: pp. 363- 7

24. Luper, S. (1998) A review of plants used in the treatment of liver disease: part 1. Alternative Medicine Review 4: 410- 421.

25. Magliulo, E. ; Gagliardi, B. ; Fiori, G. P. (1978). Results of a double blind study on the effect of silymarin in the treatment of acute viral hepatitis carried out at two medical centers. Med Klin; 73: pp. 1060- 5

26. Medina- Diaz, I. M., Elizondo, G. (2005) Transcriptional induction of CYP3A4 by o, p'- DDT in HepG2 cells. Toxicol Lett; 16: 41–7.

27. Mohammad, A. (2005) Rangeland conditions at Southern West bank. Hebron University Journal of Research, vol. 2. No. 1.

28. Mosmann, T. (1983) Rapid colorimetric assay for cellular growth and survival: application to proliferation and cytotoxicity assays. J Immunol Methods. Dec 16;65(1- 2): 55- 63.

29. Raju J., Patlolla J. M. R., Swamy M. V. Rao C. V. (2004) Diosgenin, a steroid saponin of Trigonella foenum graecum (Fenugreek), inhibits azoxymethane- induced aberrant crypt foci formation in F344 rats and induces apoptosis in HT- 29 human colon cancer cells. Cancer Epidemiology, Biomarkers & Prevention 13, 1392.

30. Saad B. (2005) In vitro evaluation of tissue compatibility of biomaterials. Euro- Asian Journal of Applied Sciences 3: 33- 52.

31. Saad B., Azaizeh H., Said O. (2005) Tradition and Perspectives of Arab Herbal Medicine: A Review. eCAM Advance eCAM 2005 2: 475- 479; doi: 10. 1093/ecam/neh133.

11. Desplaces, A, Chppin, J., Trost, W. (1975) The effects of silymarin on experimental phalloidine poisoning. Arzneimittelforschung 25: 89- 96.

12. Flora, K. ; Hahn, M. ; Rosen, H. ; Benner, K. (1998). Milk thistle (Silybum marianum) for the therapy of liver disease. Am J Gastroenterol. 93: 139–43.

13. Ghareeb B., Khaseeb S., Kosseff R., Sa'ad B. (2008) Toxicity of Cichorium pumilum (Elik) to Grazing Animals and Detoxification Using Silybum marianum (Khurfeish) (A Study in the Hepatic Cell Line HepG2. Hebron University Research Journal (Nat Sci) Volume (3) No (2) July 69- 83.

14. Ghareeb B., Arteen M., Abu Farha A., Awwad N., Badie H., Kmail A., Barghouthi S., Sa'ad B. (2007) In vitro evaluations of cytotoxicity of Crozophora tinctoria (Ghbeira) and antidote effects of Silybum marianum (Khurfeish) Applied aspects for grazing in Palestine. An- Najah Univ. J. Res. (Nat. Sc.) vol 21, 117- 128

15. Goetz, Rebecca. J. (1998). Oleander. Indiana Plants Poisonous to Livestock and Pets. Cooperative Extension Service, Purdue University.

16. Ignarro, L. J., Buga, G. M., Wood, K. S. and Byrns R. E. (1987) Endothelium derived relaxing factor produced and released from artery and vein is nitric oxide. Proc. Natl. Acad. Sci. USA 84: 9265- 9269.

17. Inchem (2005). Nerium oleander L. (PIM 366). IPCS Inchem. Retrieved on 2005- 10- 23.

18. Jaffe, W. G. (1972). Plant toxins. Second printings in "The safety of foods" An international symposium on safety and importance of foods in the western hemisphere. University of Puerto Rico. Mayaguez, Puerto Rico.

19. Kalapodi, M., Georgokapoulos, P., Zikos, P., Frangides, C. (2006) In vitro action of Nerium oleander extract in different sanguine groups. Pharmacologyonline 3: 78- 83.

20. Kingsbury, J. M. (1964). Poisonous plants of the United States and Canada. Prentice- Hall Inc. N. J. 626 pages.

References:

1. Abu Rmeileh, B. (2000) Toxic plants in Jordan. University of Jordan, Research Deanship publication 4/2001. 307 pages. Amman, Jordan.

(أبو رميلة، بركات عيد. ٢٠٠٠. النباتات السامة في البيئة الأردنية: المراعي الطبيعية ونباتات العطارة والزينة (٣٠٧ ص). مطبعة الجامعة الأردنية. منشورات البحث العلمي ٢٠٠١/٤، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.)

2. Adamson, G. M. and Billings, R. E. (1993) Cytokine toxicity and induction of NO synthase activity in cultured mouse hepatocytes. Toxicol. Appl. Pharmacol. 119: 100- 107.

3. Anonymous. Alternative Medicine Review Volume 4, Number 4 (1999) pp 272- 274.

4. Behnia, K. ; Bhatia, S. ; Jastromb, N. ; Balis, U. ; Sullivan, S. ; Yarmush, M. ; Toner, M. (2000).

5. Xenobiotic metabolism by cultured primary porcine hepatocytes. Tissue Engineering vol. 6 (5): 467- 479.

6. Bnouham, M., Mekhfi, H., Legssyer, A., Ziyyat, A. (2002) Medicinal plants used in the treatment of diabetes in Morocco. Int J Diabetes and Metabolism 33- 50.

7. Braigith, A. (1998) Palestinian agricultural policy, forests, pastures and wildlife. A report of Palestinian Ministry of Agriculture.

8. Bode, J. C. ; Schmidt, U. ; Durr, H. K. (1977). Silymarin for the treatment of acute viral hepatitis? Report of a controlled trial. Med Klin; 72: pp. 513- 8

9. Buzzelli, G; Moscarella, S; Giusti A. (1993). A pilot study on the liver protective effect of silybinphosphatidylcholine complex (IdB 1016) in chronic active hepatitis. Int J Clin Pharmacol Ther Toxicol; 31: pp. 456- 60

10. Desai, Umesh R. (2000). Cardiac glycosides. Virginia Commonwealth University School of Pharmacy.

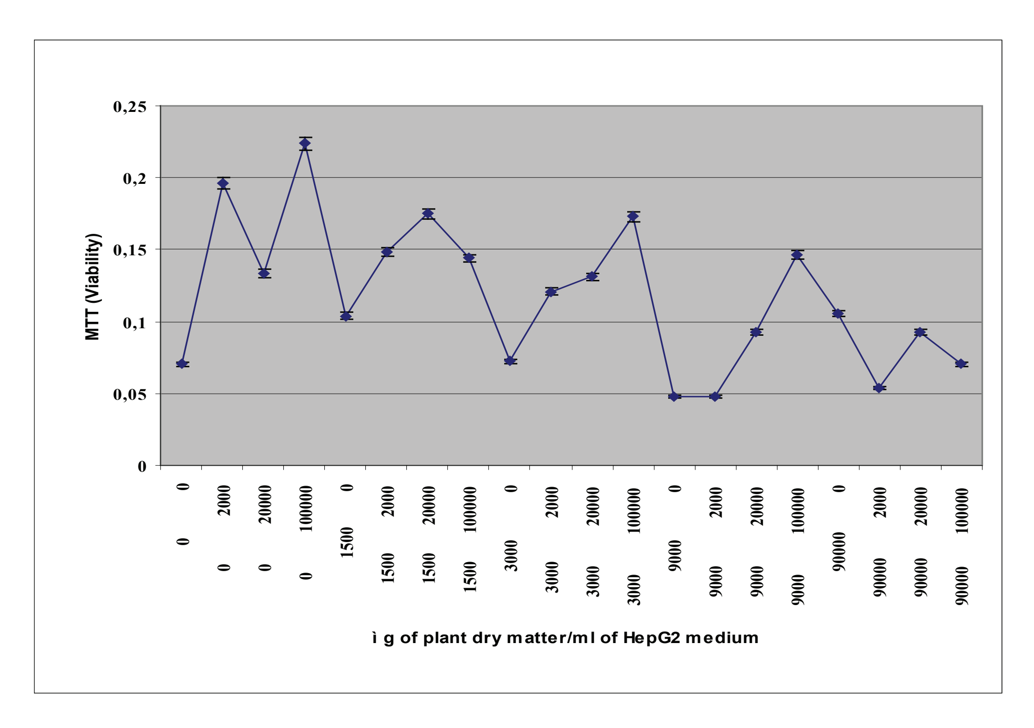
used for treatment in case of intoxication (feeding the intoxicated animal 11 to 33 fold the weight of the intoxicating plant). The apparently large dose of Khurfeish is not large in reality. Let's give an example of a 70 kg animal intoxicated with 35 mg of Defla (0.5 mg/ Kg of body weight is lethal to many animals as reported by Inchem, 2005), it should be given 385 mg to 1155 mg of Khurfeish which should be easily doable. The effect of Khurfeish, however, decreases as the Defla concentration increases. More research is of utmost importance using more ex vivo models, experimental animal (mice and rats) and eventually farms animals.

Acknowledgments:

Many deep acknowledgments are addressed to the Union of Arab Universities who funded this research. My deep acknowledgments also are for Saeed Khaseeb at the Arab American University- Jenin (AAUJ) who helped in doing this research as well as for Dr. Mohammad Dawabsheh at AAUJ for his kind linguistic revision of the manuscript.



Figure (3)



To demonstrate the anti- toxicity effects of Silybum marianum (Khurfeish) when added with Nerium oleander (Khurfeish) on HepG2 cell line, different concentrations of these plants were added. Khurfeish has clear mitogenic effects when added alone on HepG2 cell line. Khurfeish possesses also clear antidotal virtues when added when Defla. The antidotal effect decreases as the concentrations of Defla increases. The concentrations down the figure are for Defla while the concentrations upper the figure are for Khurfeish as detailed in Table2.

Conclusions and Recommendations:

The grazing animals are badly influenced by the toxic plants in Palestinian ranges. This research starts to set up a technique based on evaluation of the effect of plant extract on cell cultures (ex vivo) and could start to study toxicity of plants for the first time in Palestine. Defla shows a clear toxic effect on HepG2 cell line in a direct proportionate manner and using two different assays (MTT and NO). Khurfeish demonstrate a promising ex vivo antidotal profile against the toxicity of Defla. Khurfeish could, therefore, be

Plant extract (s)	plant dry material/ ml of medium
Defla	9000
Defla+Khurfeish	9000 + 2000
Defla+Khurfeish	9000 + 20000
Defla+Khurfeish	9000 + 100000
Defla	90000
Defla+Khurfeish	90000 + 2000
Defla+Khurfeish	90000 + 20000
Defla+Khurfeish	90000 + 100000

The plant extract(s) concentrations added to HepG2 cell line to assess the antidotal virtues of Khurfeish versus the toxicity of Defla. In case of applying two plant extracts, concentrations are ordered respectively. These values are expressed in µg of plant dry material/ml of RPMI medium. The effect was measured using the viability assay, MTT (results are shown in figure 3).

Concerning the virtues of Khurfeish, an interesting and promising profile is demonstrated in Figure 3. Firstly, Khurfeish shows a clear mitogenic effect on HepG2 cell line. This mitogenic effect is directly proportional to the Khufeish concentration used. Secondly, a clear inverse relationship between the Defla concentration used and the viability values obtained for HepG2 is demonstrated. This confirms the results obtained in Figure 1 and 2. Thirdly, a clear antitoxic effect of Khurfeish on Defla is shown. This effect is clear at Defla and Khufeish concentrations of 1500 and 20000, 3000 and 100000 as well as at 9000 and 100000 µg of plant dry matter/ ml of RPMI medium respectively. It might be concluded that in case of intoxication with Defla (and possibly with other toxic plants), a possible treatment can be envisaged using Khurfeish plant weighing about 11 to 33 fold the weight of the intoxicating plant. However, at larger Defla concentrations (e. g. 90000 µg of plant dry matter/ ml of RPMI medium), Khurfeish has no longer antidotal capacity in HepG2 cell line. This could demonstrate the importance of treating intoxication in the early stages even if the ideal situation is to completely avoid intoxication. These values need, however, to be verified and validated in other ex vivo systems as well as ultimately in vivo investigations.

Assessment of the antidotal virtues of Khurfeish (Silybum marianum) using MTT assay:

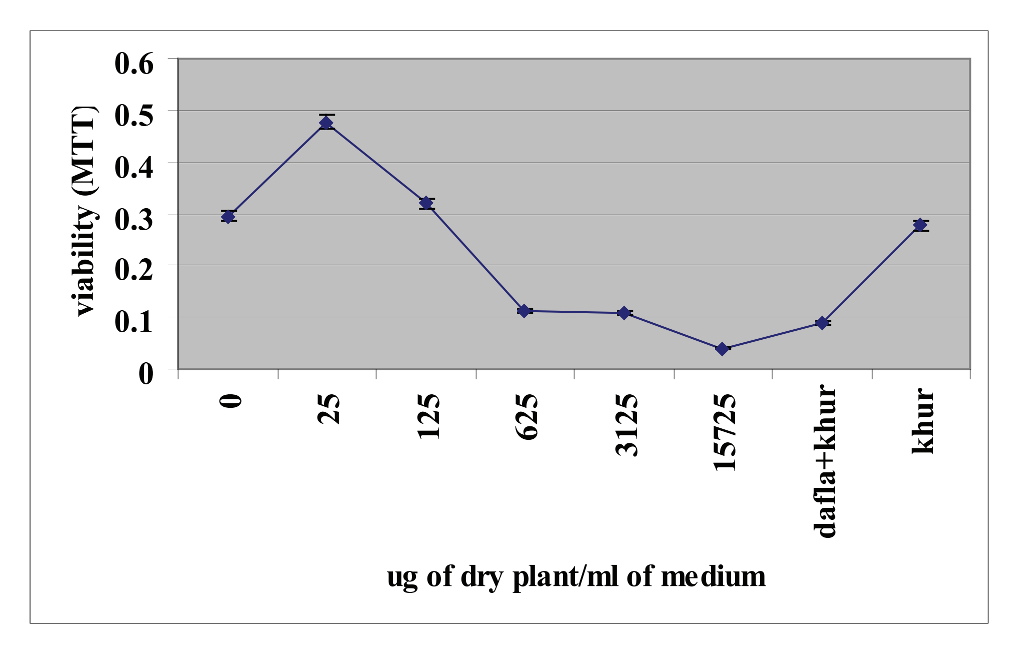
Silybum is recognized in the literature as a cell regenerative agent. Silybum marianum is reported to possess antidote and liver regeneration virtues (Flora et al., 1998; Luper, 1998; Buzzelli et al., 1993; Vailati et al., 1993; Lirussi and Okolicsanyi, 1992; Wagner, 1981; Magliulo et al., 1978; Bode et al., 1977; Desplaces, 1975; Anonymous, 1999) and could, therefore, be as an antidote herb for intoxicated animals. This was an application horizon for our study. So hepatic cells treated with toxic plant extract are also treated with Silybum marianum extract in order to evaluate its antidote and liver regeneration capacities. As a control, Silybum marianum was added alone and in combination with the toxic plants extract. Unexpectedly, Silybum marianum failed to prove the cell regeneration virtues when added with Defla at the concentrations used in figures 1 and 2 (10000 and 3125 µg of plant dry material/ ml of RPMI medium respectively). Therefore, further concentrations were used (Table 2) and showed a convincing antidotal pattern (Figure 3).

Table (2)

Plant extract (s)	plant dry material/ ml of medium
No plant	0
Khurfeish	2000
Khurfeish	20000
Khurfeish	100000
Defla	1500
Defla+Khurfeish	1500 + 2000
Defla+Khurfeish	1500 + 20000
Defla+Khurfeish	1500 + 100000
Defla	3000
Defla+Khurfeish	3000 + 2000
Defla+Khurfeish	3000 + 20000
Defla+Khurfeish	3000 + 100000

Khurfeish, concentrations will be adjusted in the following sections. However, MTT assay has proved to be more «precocious» in detecting the toxic effects of Defla. At 625 µg of plant dry matter /ml medium, the MTT (cell viability) value is 1/3 the negative control while using the NO assay, there is just a slight negative effect on the growth. Therefore, MTT only will be considered for the next investigation concerning the antidotal effects of Khurfeish.


Figure (2)



Different plant extracts were added to evaluate their effect on the hepatic cell line (HpG2). A mitogenic effect of Defla at 25 µg of plant dry material/ml of RPMI medium and a slight mitogenic effect are demonstrated at 125 µg of plant dry material/ml of RPMI medium. A clear toxic effect is demonstrated at 625 µg of plant dry material/ml of RPMI medium with a stabilization plateau until 3125 µg of plant dry material/ml of RPMI medium. The maximum toxic effect of Defla is at 15725 plant dry material/ml of RPMI medium. Khurfeish, when applied alone at 10000 µg of plant dry material/ml of RPMI medium has a rather slight negative effect on growth of cells, unexpectedly. No antidotal effect of Khurfeish at the used concentration was detected (10000 and 3125 µg of plant dry matter /ml medium for Khurfeish and Defla respectively).

It's demonstrated in figure 1 (which measures the mortality of cells using the NO assay) that applying 25, 125 and 625 µg of plant dry matter /ml medium has a slight negative effect on the growth of HepG2 cell line. A stronger antigrowth effect is demonstrated at 3125 µg of plant dry matter /ml medium. The toxic effect reaches a maximum point at 15725. No more concentrations were used which means that this was not an absolute maximum toxicity level. Besides the main purpose of the experiment in figure 1 (revealing the toxic concentrations of Defla extract), a trial was made to measure the antidotal virtues of Khufeish (Silybum marianum) when added with Defla (Nerium oleander). These plants were added at 10000 and 3125 µg of plant dry matter /ml medium respectively. No antitoxic virtues could be detected at the used concentrations. Furthermore, Khufeish failed to demonstrate any growth stimulation at the used concentrations (table 1 and Figure 1). A further range of concentrations will be used in the next sections (table 2, Figure 2 and Figure 3).

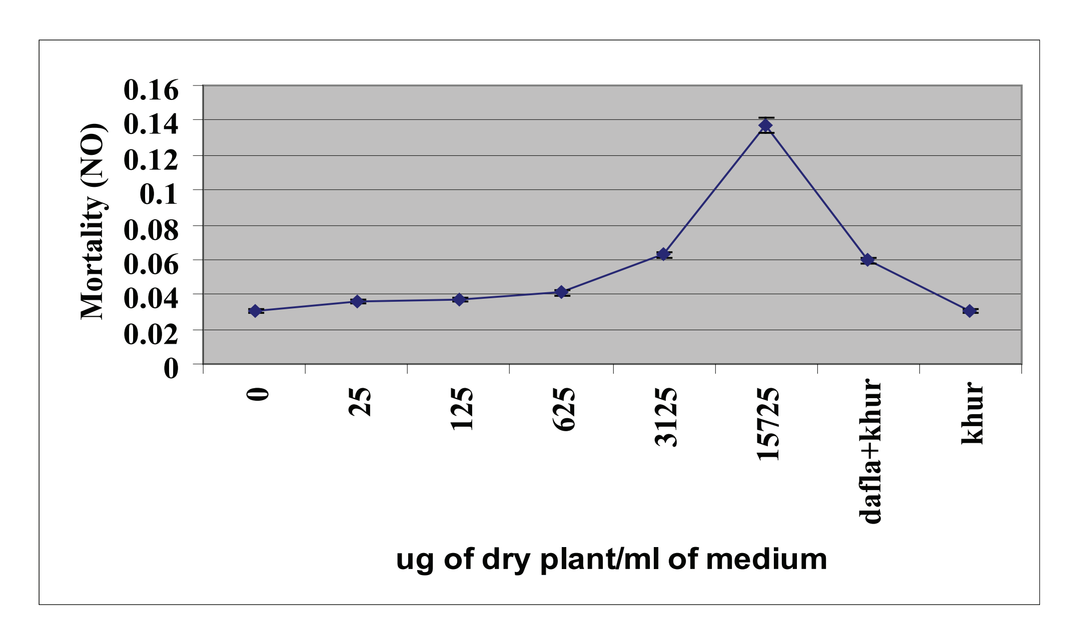
Toxicity of Defla on HepG2 cells using MTT assay:

To confirm results obtained using the NO assay, MTT assay was employed to assess the toxic doses of Defla as well as to have a first impression of the anti-toxicity of Khurfeish (Figure 2). The same plant extract concentrations listed in table 1 were applied to hepG2 cell line. A series of experiments composed of up to 12 replicates was performed in HepG2 cell line and gave the profile shown in figures 2. As the results in figure 1, the maximum toxicity could be detected at 15725 µg of plant dry matter /ml medium. However, unexpectedly, a strong mitogenic effect of Defla on hepG2 cell line was detected at 25 µg of plant dry matter /ml medium, a slight mitogenic effect appears at 125 µg of plant dry matter /ml medium. At higher concentrations, a clear toxic effect of Defla is demonstrated (at 625 and 3125 µg of plant dry matter /ml medium where the toxic effect is almost the same). The maximum toxic effect was obtained at the highest concentration of Defla used (15725 µg of plant dry matter /ml medium). In the same manner as upon using the NO assay, this does not mean necessarily that this concentration is the absolute highest toxic concentration of Defla. In the same manner as figure 1, Khurfeish failed to show any antitoxic effect when applied with Defla at 10000 and 3125 µg of plant dry matter /ml medium respectively. Other concentrations will be assayed in the following sections. Khurfeish also shows an unexpected slight growth inhibition effect on HepG2 cell line. Therefore, for the virtues of

Plant Extract (s)	µg of plant dry material/ ml of medium
Defla	625
Defla	3125
Defla	15725
Defla+Khurfeish	3125 + 10000
Khurfeish	10000

The concentrations of plant extracts(s) added to HepG2 cells. In case of applying two plant extracts, concentrations are ordered respectively. The effects were measured using the mortality assay, NO and the viability assay, MTT (results are shown in figures 1 and 2 respectively)

Figure (1)



When applying increasing concentrations of Defla to HepG2 cell line, a slight toxic effect is demonstrated up to 625 µg of plant dry material/ml of RPMI medium. Then a clear toxic effect is demonstrated at 3125 and the effect attains its maximum at 15725 µg of plant dry material/ml of RPMI medium. Adding Khurfeish with Defla at 10000 and 3125 µg of plant dry material/ml of RPMI medium respectively shows no antidotal effect of Khurfeish.

terms of mortality and expressed as absorbance at 550 of NO. After 24 hrs of HepG2 cells incubation with the plant extract(s), 50 µl of the medium was mixed with 100 µl of reagent B (1% wt/v sulfanilamide, 3% v/v H_3PO_4 in distilled water), then further mixed with 100 µl of reagent A (1% wt/v Naphtylethylendiamine dihydrochloride in distilled water and stored at 4ºC). The mixture was then incubated at RT for 20 min. The effect was measured in form of absorbance at 550 nm using ELISA plate reader (Ignarro et al., 1987; Adamson and Billings, 1993).

Statistical Analysis:

A series of experiments was conducted using plant extracts from Defla and/or Khurfeish in the concentration and combinations detailed in tables 1 and 2. The variables tested were the viability and/or the mortality of cells due to the plant extract(s) determined by MTT and NO assays respectively.

Error limits cited and error bars plotted represent simple standard deviations of the mean. Usually, numerical results are only accurate enough to specify the least significant digit. When comparing different samples, results were considered to be statistically different when $P < 0.05$ (Student's t- test for unpaired samples).

Results and Discussion:

Toxicity of Defla on HepG2cells using NO assay:

To detect the toxic doses of Nerium oleander (Defla), a range of plant extract concentrations was added to HepG2 cell line. The concentrations are shown in Table 1. Up to 12 replicates were performed and gave the profile shown in figure 1. The effect was measured through the cell mortality test (NO).

Table (1)

Plant Extract (s)	µg of plant dry material/ ml of medium
No plant	0
Defla	25
Defla	125

animals (Behnia et al., 2000; Lerche et al., 1997). Any measured plant toxicity on HepG2 can, therefore, be expected to appear in the whole organism. Consequently, results should be useful for future research into plant toxicity in animals.

Hepatic cells treated with toxic plant extract were also treated with Silybum marianum extract in order to evaluate the antidote and liver regeneration capacities of Silybum marianum. As controls, the toxic plant was added alone, Silybum marianum was added also alone and in combination with the toxic plants extract.

To study the antidotal virtues of Silybum marianum (Flora et al., 1998; Luper, 1998; Buzzelli et al., 1993), this plant was added to HepG2 in parallel to the toxic plant, the controls were HepG2 without any plant extract, HepG2 with Silybum marianum, and HepG2 with the plant extract. The concentrations of each plant in terms of µg of plant DM/ ml of medium are shown in table 2 and figure 3.

MTT Assay:

The MTT assay was performed to assess the effect of the plant extracts on the viability and proliferation of cells (according to Raju et al., 2004 and Saad et al, 2005). MTT [3- (4, 5- dimethylthiazol- 2- yl)- 2, 5- diphenyltetrazolium bromide] standard colorimetric assay, first described by Mosmann in 1983, is based on the ability of a mitochondrial dehydrogenase enzyme from viable cells to cleave the tetrazolium rings of the pale yellow MTT and form a dark blue or purple formazan crystals which is largely impermeable to cell membranes, thus resulting in its accumulation within healthy cells. Solublization of the cells by the addition of a detergent results in the liberation of the crystals which are solublized. The number of surviving cells is directly proportional to the level of the formazan product created. The color can then be quantified using a simple colorimetric assay. The results can be read on a multi- well scanning spectrophotometer (ELISA reader) at 570 nm.

NO Assay:

The idea of this assay depends on the quantification of mortality of cells based on the nitric oxide (NO) produced by dead cells. The effects of different concentrations of Defla were assayed on HepG2 cell line using this mortality assay (as described by Ghareeb et al., 2008). The effects are measured in

Materials and methods:

Plants were collected from different locations in Jenin area located in the northern Palestinian Territories and were pooled for extraction. Only leaves were extracted.

Preparation of Plant Extracts:

The plants were harvested in March and April and were dried in shadow at room temperature and the leaves were taken for extraction. In order to extract the organic as well as the non organic extracts, ethanol (50% water) was added to leaves which were finely smashed using a kitchen blender. This mixture was then boiled for 15 minutes with stirring. The filtrate was then taken and freeze- dried and diluted in a Phosphate Buffered Saline (PBS) buffer and preserved at –20°C. The concentrations used throughout this manuscript are described as weight of plant dry matter (µg) in the medium volume unit (ml), where cells were grown (as described by Ghareeb et al., 2008, Ghareeb et al., 2007, Saad, 2005, and Saad et al., 2005).

Cell Culture:

HepG2 cell line retains differentiated parenchymal functions of normal hepatocytes, including the expression of P450 isoenzymes (Medina- Diaz et al., 2006) thus permitting long- term studies to be performed. The cells were grown in Dulbecco's modified Eagle's medium (RPMI) with a high glucose content (4.5 g/L) supplemented with 10% vol/vol inactivated fetal calf serum, 1% nonessential amino acids, 1% glutamine, 100 U/ml penicillin, and 10 mg/m1 streptomycin. Cells were maintained in humidified atmosphere with 5% CO_2 at 37°C. The medium of cells was changed twice a week. At 70–80% confluence, cells were trypsinized and seeded in 96- well plates in cell density of $1.5x10^4$ HepG2 cells. Twenty four hours after cell seeding, cells were exposed to various concentrations of the plant extracts in fresh serum- free medium.

We present in this report the profiles of viability of cells under the effect of plant extracts using suitable controls; HepG2 cultures without any plant treatment (as described by Ghareeb et al., 2007, Ghareeb et al., 2008).

Furthermore, the hepatic cell line HepG2 was chosen for this study because the hepatic cells are known to represent the detoxification center of

addition, Defla is reported to contain nerioside, oleandroside, saponins, which are toxic for humans, horses, cattle, sheep, goats and dogs. All plant parts are poisonous (http: //www. ansci. cornell. edu/plants/). They are present in all parts of the plant, but are most concentrated in the sap. It is thought that Oleander may contain many other unknown or un- researched compounds that may have dangerous effects (Inchem 2005). Oleander bark contains rosagenin which is known for its strychnine- like effects. The entire plant including the milky white sap is toxic and any part can cause an adverse reaction.

Different names for Oleander are used around the world in different locations, so when encountering a plant by any of these names, care and caution should be used. Many of Oleander's relatives have similar leaves and also contain toxic compounds.

Bnouham et al., 2002 review, however, that Ferula communis (Kalakh) and Nerium oleander (Defla) and other plants known to be toxic can have, astonishingly, antidiabetic effects, but this information has to be vitally verified as these plants are known to be highly toxic!

Finally, Silybum marianum (Khurfeish) is recognized in the literature as a cell regenerative agent. It is reported to possess antidote and liver regeneration virtues (Luper, 1998; Buzzelli et al., 1993; Vailati et al., 1993; Lirussi and Okolicsanyi, 1992; Wagner, 1981; Magliulo et al. (1978); Bode et al., 1977; Desplaces, 1975; Anonymous, 1999). In this study, the antidotal virtues of Silybum marianum will be assayed in cells for possible future antidotal applications on intoxicated animals.

Objectives:

I. Putting a basis for the evaluation of toxicity of many plants in the Palestinian environment through the study of the level of toxicity of Nerium oleander (Defla) to the hepatic cell line HepG2 and ultimately to grazing animals.

II. Assaying the antidotal virtues of Silybum marianum (Khurfeish) using HepG2. This should guide a future research in vivo and might provide our farmers with a free antidote in case of intoxication.

III. The applications of this study are not only agricultural and economical but also environmental and political for Palestinians. The protection of farmers and their production and avoiding losses are vital to protect land.

Ingestion can cause both gastrointestinal and cardiac effects. The gastrointestinal effects can consist of stomach and abdominal pains, nausea and vomiting, excess salivation, diarrhea that may or may not contain blood, and especially in horses, colic (Inchem 2005). Cardiac reactions consist of irregular heart rate, sometimes characterized by increasing perspiration and a racing heart at first that then slows to below normal further along in the reaction. The heart may also beat erratically with no sign of a specific rhythm. Extremities may become pale and cold due to poor or irregular circulation. Reactions to poisonings can also affect the central nervous system. These symptoms can include drowsiness, tremors or shaking of the muscles, seizures, collapse, and even coma that can lead to death. Oleander sap can cause skin irritations, severe eye inflammation and irritation, and allergy reactions characterized by dermatitis (Goetz, 1998). Intoxication symptoms include also anoxia, bloody diarrhea, and loss of consciousness and might end with death (Steyen, 1934 as reviewed by Abu Rmeileh, 2000). It was also found that oleander toxins cause hemoagglutination of intravascular red blood cells and directly lysis of red blood cells (Kalapodi et al., 2006).

Poisoning and reactions to Oleander plants are evident quickly, requiring immediate medical care in suspected or known poisonings of both humans and animals (Goetz, 1998). Induced vomiting and gastric lavage (wash) are protective measures to reduce absorption of the toxic compounds. Charcoal may also be administered to help absorb any remaining toxins (Inchem 2005). Further medical attention may be required and will depend on the severity of the poisoning and symptoms.

In general, plants toxic substances are classified as alkaloids, cyanogenic glycosides, cardiac glucosides as oleandioside found in Nerium oleander (Defla), saponins, toxic organic acids, selenium (Se), photosenstizers, oxalates, resins and resinoids, proteins and polypeptides, nitrates and nitrites, photosensitizers and finally mineral elements (Sankari, 1978; Jaffe, 1972 and Kingsbury, 1964).

Among the toxic substances and secondary compounds of Defla (Nerium oleander), the most significant are oleandrin and neriine, which are cardiac glycosides (Goetz, 1998). Cardiac glycosides are naturally occurring plant or animal compounds whose actions include toxic effects on the heart, but astonishingly reported to have beneficial effects on the heart (Desai 2000). This latter piece of information has, however, to be seriously checked. In

Introduction:

Braighith (1998) reported that out of the total rangeland area of about 218, 000 (ha) in the Palestinian territories; only 70, 000 (ha) were accessible to Palestinians. Poverty of farmers caused by many factors including occupation, resulted in overgrazing and bad use of trees and shrubs in ranges (Mohammad, 2005). Recognition of toxic and unpalatable plants is, therefore, of vital importance for a better grazing management and consequently, avoiding animals suffering and deaths as well as increasing the productivity. Recognition must be based on a scientific rather than on a hearsay basis. The example of Elik (Cichorium pumilum) which is reported to intoxicate sheep is illustrative. The poisoning symptoms are said to appear also in the indoor-kept sheep and goats. If Elik is really poisonous, what parts of the plants are toxic and under what circumstances?

Plant toxic to animals are in general also toxic to human. Some plants toxic to animals were, however, found to be safe for humans. Toxic compounds can render plants unpalatable especially at high concentrations. But the danger comes from eating plants "mildly" poisonous plants and also high in nutrients. Animals eat such plants rather than starve but this might lead eventually and by accumulation to death.

The toxicity of Oleander genus including Defla (Nerium oleander) is considered extremely high and it has been reported that in some cases only a small amount had lethal or near lethal effects. Consumption of one leaf is sufficient to kill human being specially children (Goetz, 1998). West (1957) reported that many individuals were intoxicated after a barbeque where Nerium oleander containing wood was used! Oleander is also known to hold its toxicity even after drying. All animals (sheep, horses, cattle…) can suffer a reaction or death from Defla.

In animals, around 0.5 mg/ Kg of body weight is lethal to many animals, and various other doses will affect other animals (Inchem 2005). Horses were reported to become ill when they are poisoned with toxic leaves of Nerium oleander (Trevino, 2009). Plant clippings are especially dangerous to horses, as they are sweet. 100 g of Defla were reported to kill an adult horse (Knight, 1999). Defla is toxic for horses and cows at 0.005% (plant weight/animal weight) and at 0.015% for sheep and goats (reviewed by Abu Rmeileh, 2000).

Abstract:

Assessment of toxicity of plants in the Palestinian ranges and looking for antidotal range plants have vital economical, ecological and also political importance. This research aims to evaluate the toxicity of Nerium oleander (Defla) and the antitoxic capacity of Khurfeish in HepG2 cells. A series of concentrations of plant extracts were added to HepG2 and the effect was evaluated using the MTT viability and NO mortality assays. As the concentration of Defla increases, the viability of HepG2 cell line decreases to attain its minimum at 15725 µg of plant dry matter/ ml of RPMI medium using both assays. Unexpectedly, a growth enhancer effect was found at the Defla concentration of 25 µg of plant dry matter/ ml of RPMI medium using the MTT assay.

Khurfeish was assessed for its antidotal effects when combined with Defla. The effect of Khurfeish alone on HepG2 cell line showed to be mitogenic. This effect is in general proportionate to the concentration of Khurfeish. When combined with Defla, Khurfeish was found to have an antidotal effect against the toxicity of Defla. Promising antidotal effects of Khurfeish were obtained when added with Defla at the following concentrations respectively (20000 and 1500, 100000 and 3000, 100000 and 9000 µg of plant dry matter/ ml of RPMI medium). The antidotal effect, in general, decreases as the concentration of Defla increases. However, at the Defla concentration of 90000 µg of plant DM/ ml of medium, Khurfeish, no longer shows anti- toxicity virtues. This might demonstrate the efficiency of treating intoxication at early stages. Based on the mentioned values and in case of intoxication of farm animals by Defla, it could be useful to counteract the toxicity by feeding with Khurfeish of about 11 to 33 equivalent of the Defla weight. For ultimate validation of these results, experiments should be conducted in vivo using small animals then farm animals.

Key words:

Toxicity, grazing animals, Nerium oleander (Defla), Silybum marianum (Khurfeish), antidote

ملخص:

إن الحاجة ماسة لتقدير سمية بعض النباتات وتقدير مضادية السمية في نباتات أخرى في البيئة الفلسطينية ولهذا أهمية اقتصادية وبيئية وسياسية. يهدف هذا البحث لتقدير سمية الدفلة للخلايا الكبدية إضافة إلى تقييم قدرة مكافحة السمية في نبات الخرفيش عند إضافته مع الدفلة للخلايا وعند إضافة مستخلص نبات الدفلة إلى سلالة خلايا كبدية. رَكَّز البحث على فَحْص أثر النبات عن طريق تقدير الخلايا الحية المتبقية (MTT) أو بواسطة تقدير الخلايا الميتة (NO). تشير النتائج إلى ارتفاع السمية بارتفاع تركيز نبات الدفلة حتى وصلت أعلى مستوى على تركيز ١٥٧٢٥ ميكرو غرام/مل من الوسط المغذي. لكن وبخلاف التوقع، لوحظ ارتفاع في حيوية الخلايا على تركيز دفلة يساوي ٢٥ ميكرو غرام/مل من الوسط المغذي.

وبالنسبة للخرفيش، فقد أظهر أثرا تحفيزيا لنمو الخلايا يتناسب طرديا مع تركيز الخرفيش، ولأجل قياس قدرة الخرفيش على مقاومة سمية الدفلة فقد أضيفا معا، وظهر أثر مقاوم للسمية على التراكيز التالية للنباتين على الترتيب (٢٠٠٠٠ و ١٥٠٠، ١٠٠٠٠٠ و ٣٠٠٠، ١٠٠٠٠٠ و ٩٠٠٠) ميكرو غرام/مل من الوسط المغذي. إلا أن هذا الأثر انعدم على تراكيز دفلة عالية (٩٠٠٠٠ميكرو غرام/مل من الوسط المغذي) مما قد يعني وجوب علاج التسمم في مراحله الأولى عن طريق إطعام الحيوانات المسممة بالدفلة خرفيشاً يعادل ١١ إلى ٣٣ ضعف وزن الدفلة بناء على القيم المذكورة. إن الإقرار النهائي لنتائج هذا البحث بحاجة إلى مزيد من التجارب على الحيوانات الصغيرة ابتداء ثم على حيوانات المزرعة.

الكلمات الدالة:

سُمِّية، حيوانات الرعي، دفلة، خرفيش، مضاد سمية (تُرْياق)

Ex vivo assessment of Nerium oleander (Defla) toxicity and Silybum marianum (Khurfeish) antidotal virtues

Bilal Ghareeb*

* Arab American University\ Faculty of Arts and Sciences\ Biology and Biotechnology Dept.\ Jenin\ Palestine.

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies

Contents

9. References should follow rules as follows:

   (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.

   (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education and distance learning. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 35 pages or 8000 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a floppy diskette "Disk A" or on a CD accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive five copies of the Journal in which his paper is published.

FOR CORRESPONDENCE AND SENDING RESEARCH USE THE FOLLOWING ADDRESS:

Chief of the Editorial Board of the Journal of Al-Quds Open University for Research & Studies

Al-Quds Open University

P.O. Box ; 51800

Tel: 02-2984491

Fax: 02-2984492

Email: hsilwadi@qou.edu

DESIGN AND ARTISTIC PRODUCTION:

Graphic Design & Production Department
Scientific Research & Graduate Studies Program

Al-Quds Open University

Tel: 02-2952508

Journal of

Al-Quds Open University

for Research & Studies